الفارابي

سيف بن علي

MARINA'S
123 QUEENSWAY, W2
£4.50

قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج

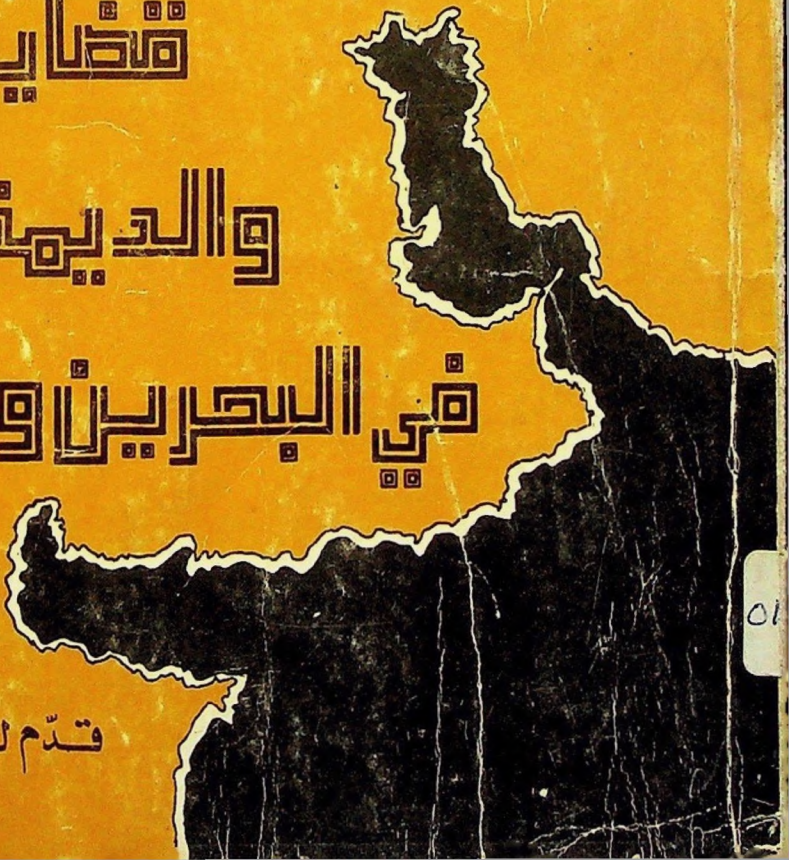

قدّم له كريم مروّة

سيف بن علي

قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج

قدّم له كريم مروّه

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

الفارابي
١٩٨٠

جميع الحقوق محفوظة

دار الفارابي بيروت ـ ص.ب ٣١٨١
الطبعة الأولى ـ ١٩٨٠

مقدّمة

ليس ما اكتبه هنا مقدمة لكتاب. انه، بالاصح، تحية لكاتب وتحية لحزب. الكاتب هو سيف بن علي القائد الوطني البحراني الذي تعتقله سلطات دولة البحرين منذ عام ١٩٧٤ مع عدد من رفاقه واخوانه في قيادة الحركة الوطنية والحركة النقابية، في اطار الحملة المعادية للديمقراطية، المعادية لمصالح شعوب الخليج، التي اجتاحت المنطقة تنفيذاً لمقررات اتخذها اجتماع وزراء خارجية دول الخليج في شهر حزيران من عام ١٩٧٤. اما الحزب فهو جبهة التحرير الوطني في البحرين التي تحتفل في هذه الايام بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها، كأول تنظيم ماركسي ـ لينيني، اول حزب للطبقة العاملة، في البحرين وفي منطقة الخليج بأسرها. وارى من الطبيعي ان يتم الربط هنا، في معرض الحديث عن الكتاب الذي بين ايدينا، بين سيف بن علي، صاحب الكتاب، وبين جبهة التحرير الوطني في البحرين، الذي هو احد قادتها الاساسيين. وارى من الطبيعي، في السياق نفسه، ان يتداخل الحديث عن الكتاب والمواضيع التي يتناولها، بالحديث عن جبهة التحرير الوطني في البحرين التي تعبر مواقف الكاتب عن مواقفها.

ماذا يبحث الكتاب؟ ما هي هموم المؤلف الاساسية؟

ان الكتاب يحتوي على جملة من المواضيع تتناول بالبحث والتحليل قضايا اساسية في حياة البحرين ومنطقة الخليج. وهو، لذلك، يشكل وثيقة ذات

اهمية كبيرة تحتاج اليها المكتبة التقدمية العربية ويحتاج اليها اي باحث في شؤون هذه المنطقة التي تتزايد اهميتها السياسية والاقتصادية يوماً بعد يوم.

الا ان الكتاب يتوقف، بشكل خاص، عند بعض قضايا ذات علاقة بالوضع داخل دولة البحرين. وهذا امر طبيعي. فالهم الاساسي عند سيف بن علي هو الاجابة على جملة من الامور ذات الصلة بنضال الحركة الوطنية في البحرين تحديداً. وهذا الاهتمام بما يتعلق بالبحرين لا يتم على حساب الاهتمام بما هو مشترك بين جميع دول الخليج.

ويبدو ذلك طبيعياً اذا اخذنا بعين الاعتبار أن دول هذه المنطقة مرتبط بعضها ببعض بأكثر من علاقة جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية. واذا كانت مقسمة الى دويلات صغيرة. فان ذلك قد جرى بفعل التدخل الاستعماري من أجل المحافظة على مواقع الامبريالية في المنطقة. سياسياً واقتصادياً، واطالة امد السيطرة على ثرواتها النفطية، والاستمرار، باشكال مختلفة، في استخدام الموقع الستراتيجي لهذه المنطقة لصالح المخططات السياسية والعسكرية للامبريالية. ومعروف ان عدد سكان مجموع دول الخليج لا يتجاوز مليوني نسمة، حصة البحرين منها ٣٤١ الفاً. أما المساحة فتبلغ ٩ آلاف كيلو متر مربع، حصة البحرين منها ٦٢٢ كيلو متر مربع. وهي تتشابه من حيث الوضع السكاني ومن حيث الوضع الاجتماعي. فهي جميعها مجتمعات قبلية شديدة التخلف اجتماعياً برغم الغنى الفاحش في الثروات والهدر في انفاقها. غير انها تختلف بعضها عن بعض من حيث ميادين الانتاج وتوزع السكان على هذه الميادين. والبحرين تكاد تتميز من هذه الناحية بكون معظم السكان يعملون كعمال ومستخدمين ومزارعين. وبهذا يختلفون عن سكان دول الخليج الاخرى حيث تبدو نسبة المواطنين الاصليين العاملين في ميدان الانتاج، في هذه البلدان، اقل من نسبة المواطنين الوافدين من الدول العربية وايران والهند وباكستان. ومعروف، في هذا المجال، ان سكان البحرين الاصليين يشكلون ٧٠٪ من مجموع السكان. ومعظمهم مستخدمون في شركات تجارية وصناعية، محلية واجنبية، لا سيما منها شركات النفط والمنشآت التابعة لها.

ويعالج الكتاب القضايا المشتركة بين بلدان الخليج بمسؤولية الحرص على استنهاض القوى الوطنية في المنطقة ودعوتها لوضع خطة نضال مشتركة في مواجهة المخططات الامبريالية التي تتزايد مخاطرها على هذه المنطقة وعلى مجمل البلدان العربية ومنطقة الشرق الاوسط بأسرها. وهذه المواضيع التي يعالجها الكتاب تتناول بالتحديد قضايا ذات علاقة بالاشكال القديمة والجديدة للوجود الامبريالي في منطقة الخليج، وبالمشاريع القديمة والراهنة، لا سيما مشروع امن الخليج، وبالشركات المتعددة الجنسية، شركات النفط تحديداً، كشكل ملموس ومباشر من أشكال الوجود الامبريالي في المنطقة وكشكل من أشكال الاستثمار الامبريالي لسكانها، وبالتطور الذي شهدته وتشهده الحركة الوطنية في المنطقة، وبمسألة الديمقراطية والصراع الدائر حولها، وباشكال تجلي الصراع الطبقي في ظروف الخليج المعقدة. وجميع هذه المعالجات تلقي اضواء كاشفة على مجرى تطور الوضع في منطقة الخليج، من حيث تزايد اهتمام الدوائر الامبريالية فيها، كموقع استراتيجي وكمنبع للنفط، ومجرى تطور النضال الثوري فيها.

ويكشف سيف بن علي، من موقعه القيادي في حزب ثوري مستند الى نظرية ثورية، العديد من الامور التي ما لبثت الحياة ان قدمت وقائع ومعطيات تؤكدها. وفي مقدمة ما اشار اليه، في هذا السياق، خطر التدخل الامبريالي الاميركي، تحت ستار حماية منابع النفط. كما اشار، بحق، الى ان الهدف من التلويح بالتدخل هو ممارسة ضغط اميركي، ليس فقط ضد بلدان الخليج، بل ضد البلدان العربية جميعها وكذلك ضد بلدان المنطقة. والضغط هذا قد يصل الى مستوى التدخل العسكري المباشر. وقد تحول هذا الضغط اليوم الى هجمة شرسة تبرر فيها الامبريالية الاميركية لنفسها، على اساس « مبدأ كارتر » الجديد، حق التدخل في شؤون بلدان المنطقة وان تقيم القواعد العسكرية وان تحاصر اقتصادياً البلدان التي تتصدى لهيمنتها مثل ايران، وان تقيم الدنيا وتجيش الجيوش وتعبىء الانصار والحلفاء والعملاء ضد الاتحاد السوفياتي لأنه قدم دعماً عسكرياً لثورة افغانستان انقذها من خطر الغرب والتصفية والارتداد.

ان الصراع الذي تخوضه حركة التحرر الوطني العربية والحركة الثورية

في ايران وافغانستان والقرن الافريقي وسائر البلدان المجاورة لمنطقتنا العربية، ضد الامبريالية وضد مخططاتها للهيمنة على بلداننا، يزداد احتداماً وتفاقماً وتزداد معه كل الاحتمالات. تؤكد ذلك الانتصارات التي تتحقق في المعركة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، في اكثر من بلد وفي اكثر من موقع. فالثورة في اليمن الديمقراطية تزداد رسوخاً. والثورة الفلسطينية تزداد قوة ويزداد الالتفاف العالمي حولها. والمعركة ضد العدوان الاسرائيلي في لبنان وضد المشروع الفاشي تتعمق وتحقق تقدماً. ولكن سيف بن علي، وهو يشير الى هذه المخاطر والانجازات، يتنبأ بفشل المخططات الامبريالية. فهو يثق ان حركة التحرر الوطني في الخليج، وفي كل المنطقة العربية، هي جزء من حركة ثورية تشمل العالم كله، وتضم قوى كبرى، في مقدمتها الاتحاد السوفياتي، صديق الشعوب العربية وحليف كل الشعوب المناضلة من أجل تحررها وتقدمها. وبفعل هذا الواقع تتكون الثقة لدى المناضلين الثوريين في كل بقعة، مهما بعدت، ومهما صغر حجمها، بالقدرة على الانتصار في مواجهة الامبريالية، مهما عظم حجم تدخلها، وأيا كان شكل هذا التدخل، واية كانت صيغته. ويتحدث سيف بن علي، باسهاب، عن الادوات التي تملكها شعوب بلدان الخليج وشعوب الأمة العربية، في نضالها ضد الامبريالية، ومن أجل التحرر. وفي مقدمة هذه الادوات النفط الذي تستثمره الاحتكارات الامبريالية وتريد ان تستعبد به شعوبنا.

كل هذه القضايا يعالجها سيف بن علي في كتابه. ومن هنا اهميته الاساسية. الا ان الاهمية الاكبر للكتاب هي انه يشكل، بمعنى ما، برنامجاً نضاليا يقدمه قائد ثوري، باسم حزبه، الى جماهير البحرين وجماهير منطقة الخليج باسرها. فهو، في هذا السياق، اسهام جليل في تقديم جبهة التحرير الوطني في البحرين، الى جماهير الامة العربية، كفصيل ثوري من فصائل حركة التحرر الوطني العربية، ينهي خمسا وعشرين عاماً من حياته النضالية حافلة بالتضحيات والانجازات. ففي المراحل التي اجتازتها منذ ١٩٥٥، عام تأسيسها، كانت جبهة التحرير الوطني في البحرين حزباً طليعياً في قيادة نضال شعب البحرين. مارست كل اشكال النضال، السري والعلني، السلمي والمسلح. لم

تتخل لحظة عن المهمات المطلوبة منها، وحين فرض النضال الوطني لشعب البحرين على السلطة، بعد الاستقلال، ان تضع دستوراً وان تنشىء برلماناً، كانت جبهة التحرير الوطني تنتزع مع حلفائها في الانتخابات، اكثر من ربع المقاعد. وكان مناضلو الجبهة، في فترة الردة، المعادية للحريات وللديمقراطية، اكثر من عانى من الارهاب. وسيف بن علي الذي يقيم منذ خمس سنوات في معتقلات دولة البحرين ابرز مثال على ذلك.

ان جبهة التحرير الوطني في البحرين، مثل سائر فصائل حركة التحرر الوطني العربية، تسهم اليوم، بكل طاقاتها في المعركة التي تخوضها شعوب الامة العربية ضد مؤامرات الامبريالية، ولصد هجمتها الشرسة على حركتنا الثورية العربية. وهي تدرك، مع كل هذه الفصائل، ان اتفاقية كمب ديفيد، كأبرز تجل لشراسة الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية على حركة التحرر الوطني العربية، تعاني مأزقاً، وتعاني نفس المأزق، اطراف كمب ديفيد. وما كان، منذ اعوام، يدخل في نطاق المستحيلات، يصبح اليوم، بفعل التطورات العاصفة في الحركة الثورية، على الصعيد العالمي من احداث الحياة العادية. وتلوح في أفق الوطن العربي، برغم الصعوبات، ملامح التغير الجديد الذي تنهض للاضطلاع به قوى الحركة الثورية العربية، بكل طاقاتها.

اجل، ليس ما كتبته هنا، في مقدمة هذا الكتاب، سوى تحية ثورية صادقة، الى كاتب هو قائد وطني، والى حزب، هو طليعة ثورية، في بلد عربي، وفي جزء من الوطن العربي، يتهيأ لاحداث كبرى ولتحولات كبرى.

كريم مروة

بيروت ٣١ كانون الثاني ١٩٨٠

الفصل الاول

حول قضايا النضال
الوطني الديمقراطي في البحرين

- ١ -

اخواتي... اخواني*

كلنا تابع عن بعد، الاحداث الدامية التي شهدتها البحرين خلال الايام القليلة الماضية، وخاصة يومي ١٢ و١٣ مارس (آذار) الماضيين ٧٥. وكيف واجهت السلطة العميلة، مظاهرات الطلبة والعمال السلمية المؤيدة لمطالب الغمال العادلة بالقمع والرصاص، مما ادى الى سقوط عدد من الشهداء وعشرات من الجرحى. وما رافق ذلك من حملات اعتقال واسعة شملت المئات من العمال والطلبة والمثقفين ومن المناضلين السياسيين على اختلاف آرائهم. وعززت عملياتها القمعية بانزال قوات الجيش والشرطة بمدرعاتها وكامل اسلحتها وتحت قيادة ضباط المخابرات البريطانية والضباط المرتزقة من ايتام كلوب في الاردن، الى شوارع المدن. وكان رد جماهير شعبنا البطلة الاضراب في كل مكان حتى شلّت الحياة هناك شلاً تاماً.

ان تصرف اجهزة السلطة القمعية، في مواجهة المطالب العادلة، والمظاهرات السلمية، بهذا الاسلوب الدموي، انما يعرّي تماماً حقيقة الاحوال في البحرين بصفة خاصة، والخليج العربي عامة، وينزع ورقة التوت عن حقيقة الاستقلال وطبيعته، ويؤكد ان السلطة الرجعية في البحرين تعيش ازمة حقيقية عاجزة عن ايجاد مخرج لها.

* - محاضرة القيت في النادي الثقافي العربي ببيروت في ٢٢ مارس ١٩٧٢ في نطاق اسبوع الخليج العربي.

ان تفشي الفساد في الادارة، وانتشار الرشوة والمحسوبية واستشراء الغلاء، وانعدام الحريات وحتى الاساسية منها، وعمليات الترقيع والحلول السطحية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وبالاخص الحل السطحي والساذج لمشكلة الغلاء لا يمكن ان يغطيه او يخفف من وطأته عمليات القمع والارهاب واستمرار حالة الطوارىء.

كذلك فإن التصريحات المنمقة، وارسال التهم جزافاً، لا تبدل من الواقع شيئاً، اقول هذا الكلام لأشير الى «المقابلة الخاصة» التي اجرتها جريدة «النهار» البيروتية مع وزير الخارجية والاعلام في البحرين والتي قال فيها: «ان ما حدث كان نتيجة تصرفات غير مسؤولة بل مقصودة (لمشاغبين) كانت تعرفهم السلطات منذ مدة وتترقبهم ولم ترد ان تحجز حرياتهم (!!) لأن الحريات حق من حقوق المواطن» (!) واضاف: «وعندما خرجوا من حدود هذه الحرية كان لا بد من اعتقالهم والتحقيق معهم ومعاقبتهم وذلك حماية لمصلحة البلاد ولحريات المواطنين الآخرين».

ألا ما اصدق المثل العربي (اذا لم تستح فاصنع ما شئت). فبلا حياء يتبجح الشيخ الوزير بأنه لم يحجز حريات المشاغبين، لأن الحريات حق من حقوق المواطن. فلا ندري هل يعتقد الوزير لكون الجريدة الناشرة لتصريحه تصدر خارج البحرين فإن قراءها سيصدقون سعادته بأن حق المواطن في الحرية مطبق في البحرين؟! ام انه يعتقد بأن مجرد وضع الكليشه «الحرية حق من حقوق المواطن» يغني انها مطبقة في البحرين؟!.

هل يتصور سعادة الوزير بأنه اذا اقنع نفسه بما يقول، فإن الناس، بقدرة قادر، ستقتنع، وأن قوله سيخفي عنها واقع الحال، ويطمس عقلها عن التفكير في هذا الواقع!! إن الواقع عنيد.. للمرء أن يقول ما يشاء، لكن القول لا يخلق واقعاً ولا يغير فيه.

والاّ متى اعترفت حكومة الوزير ونفذت «حق المواطن في الحرية» وفي اي قانون او وثيقة او واقع يستطيع سعادته ان يبرزه للناس يتضمن هذا الحق وغيره من الحقوق؟! فهل يعني بقانون «الحجز الاحترازي» الذي اصدرته

حكومته، اثناء احداث مارس سنة ١٩٦٥ والذي هربته في الجريدة الرسمية التي توزع على رؤساء الدوائر فقط. وتنص مواده على حق السلطة في اعتقال أي شخص أو مجموعة اشخاص قامت او انها تنوي ان تقوم باعمال مخلة بالأمن الى اجل غير محدد؟!.

ام قانون الصحافة الذي صدر في اعقاب تلك الانتفاضة المجيدة والذي تضمن مواد غارقة في التخلف والرجعية وصار بمثابة سيف مسلط حتى على صحفهم التي انشأوها وائتمنوا عليها من اشتُري ولاؤه مسبقاً بالفيلات والسيارات والدنانير.. وصار اصحاب هذه الصحف العميلة والموالية تماماً للسلطة، يشكون من هذا القانون بين وقت وآخر.

ام ان «حق المواطن في الحرية» يكرسه قانون الجنسية الغريب الذي يجيز للسلطة سحب الجنسية من أي مواطن يقوم بأعمال تعتبرها مخلّة بالامن العام؟!.

ام في قانون العقوبات المطابق تماماً لقانون العقوبات في الهند البريطانية والذي يتضمن مواد يعاقب المواطن بموجبها اذا شتم صاحبة الجلالة البريطانية، والذي لا يزال هو القانون المطبق في البحرين حتى الآن!!.

هذا من ناحية الوثائق. اما في الواقع فليذكر لنا الوزير متى بقيت معتقلات البحرين بدون معتقلين، بدون «مواطن حجزت حريته» منذ عام ١٩٥٦ وحتى الآن... وقبل «قيام المشاغبين الذين تعرفهم سلطاته بتصرفات مقصودة» بكثير...

بل كيف كانت سلطاته تعرف هؤلاء «المشاغبين» ومن هي سلطاته؟! طبعاً لا يجرؤ السيد الوزير ان يذكر ان سلطاته هي سلطات القمع والارهاب في القلعة بقيادة ضباط المخابرات البريطانية بزعامة اندرسون.. هذه السلطات التي لم تمل يوماً واحداً من ملاحقة الشباب الوطني ولم تتوقف قط عن الاعتقال و «حجز حريات المواطن» وفي احسن الحالات دعوة الشباب للتحقيق معهم بلا مبرر وبلا سبب، الا كونها «سلطات حكومة البحرين». فأين الحرية واين حدودها التي يدعي الوزير أن «المشاغبين خرجوا عنها»؟!.

يورد مراسل «النهار» في رسالته التي ضمّنها تصريحات الوزير بأن الشرطة

تحرشت بالمتظاهرين، وكل المعلومات وكل تقارير الصحفيين التي وردت من البحرين كلها اجمعت على أن اعتقال زعماء العمال قد تمّ قبل الاحداث ولمجرد ان مارس العمال حقهم في الحرية باعلان مطالبهم والاضراب من أجل تحقيقها.

وطبقاً لتصريحات الوزير، فإن مطالبة العمال بتحسين ظروف عملهم ورفع اجورهم واقامة تنظيماتهم النقابية، هو خروج عن حدود حريات الشيخ محمد بن مبارك وحكومته.. وان يعم الاضراب المطار كله بمختلف اقسامه وحتى موظفي برج المراقبة والخدمات اللاسلكية وموظفي المستشفى وعمال أغلب شركات المقاولات والانشاءات.. فهذا عمل مقصود قام به مشاغبون. اذاً كل عمال البحرين ومثقفيها وطلبتها مشاغبون. فمن هم يا ترى الهادئون القانعون؟!.

حتى رجال قوة دفاع البحرين، كما علمنا من اخبار خاصة، رفضوا الانصياع لأوامر السلطة بضرب المتظاهرين فهم ايضاً مشاغبون!!.

في الواقع لا يوجد في البحرين اناس راضون عن تصرفات السلطة وعجزها عن حل ازمتها وتخبطها في تسيير شؤون البلاد، الا اولئك الذين ترتبط مصالحهم الخاصة بالوضع القائم، وما اقلهم، واولئك الذين رضوا ان يبيعوا ضمائرهم مقابل قيلة او سيارة او مبلغ من المال.. الى آخر الاسعار المعروضة. وغير هؤلاء، أي المواطنين الغيورين على وطنهم ومصلحة مستقبله فكلهم ينطبق عليهم وصف او تهمة «المشاغبين».

ولكن لماذا كل هذا الانزعاج الذي عبر عنه وزير الخارجية والاعلام ازاء الاحداث الاخيرة؟! والشيخ لم يترك لنا مجال التخمين والاستنتاج فتبرع في تصريحه اياه بالاجابة على هذا السؤال وتوضيح السبب فيقول بالحرف الواحد:

«ان المشاغبات قامت بها عناصر لا يهمها استقرار البلاد بل كان كل همها استغلال المطالب العمالية واستباق تحقيق الازدهار حتى تنتشر الفوضى».

اجل، «استباق تحقيق الازدهار» هذه هي المشكلة الاساسية. كان على شعب البحرين ان ينتظر حتى يبزغ ويستقر عهد الازدهار واضحة وجلية في الارتفاع الجنوني للاسعار وفي غزو الاحتكارات العالمية ـ والامريكية بشكل خاص ـ لمجالات الاقتصاد الوطني، والنمو السريع في سيطرة البنوك والشركات

الاحتكارية على اقتصاد وطننا ومقدراته، وتسليم جزء عزيز من وطننا، ذلك هو قاعدة الجفير البحرية، لتستخدمه القوات الامريكية لقهرنا وحراسة نهبهم ونفوذهم، بجانب تقديم ما يسمونه بالتسهيلات ومجال المناورات للقوات البريطانية الجوية والبحرية.

هل نقول مسكين وزير الخارجية والاعلام.. خدعوه الامريكان فقالوا له ان مشاريعهم ستجهض الحركة الثورية في المنطقة، وان نجاح اقتصاد الخدمات والصناعات التكميلية ستوفر عليه وعلى حكومته الكثير من الجهد، وانه سيجد مجتمعاً خانعا يكتفي بالبخشيش والسياحة ولن تقوم مشكلات اجتماعية واقتصادية...

لكن المشاغبين إستبقوا الاحداث فقاموا بمطالباتهم قبل ان تكتمل صورة مجتمع البخشيش والسياحة الذي يسمونه مجتمع الازدهار.

وسعادة الوزير بتصريحه هذا انما يريد ان يقول انه الآن حصان قويّ لقوى اخرى غير تلك القوى القديمة.. انه الآن حصان للقوة الامريكية «الجبارة» ولم يعد ذاك الحصان الهزيل للاسد البريطاني العجوز. فالامريكان قد «شرّفوا» وتمثلهم الآن ـ بجانب شركة بابكو والبنوك ونصيب الاسد في شركة المنيوم البحرين ـ تمثلهم شركة «سوبيريور» التي تستعد لحفر بئر التجارب الاولى. ويغطي الوزير تسرب النفوذ الامريكي بأن يذكر ان منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط قد قررت اقامة الحوض الجاف لاصلاح السفن في البحرين، وهذا المشروع تزيد تكاليفه على ٦٠ مليون دولار، كما يذكر الوزير ويستطرد فيقول: «وبتنفيذ هذين المشروعين (وغيرهما) تنتقل البحرين الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وتشغيل كل الايدي العاملة فيها». فابشروا يا جماهير الشعب البحراني فان دراسات الخبراء تدل على ان الجزيرة في حاجة الى نحو خمسة آلاف عامل جديد ومن الخارج كما يقول الوزير.. كل البحرانيين سيشتغلون في الحوض الجاف وفي شركة «سوبيريور» وفي مشاريع اخرى لم يفصح الوزير عنها. فلماذا المطالبات بزيادة الاجور وتحسين ظروف العمل وحرية العمل النقابي بل لماذا تريدون الحريات الديمقراطية العامة والدستور القائم على اسس ديمقراطية؟.

ان هذه المطالبات تعرقل خطة جلب الاحتكارات الامريكية وتزعج المصالح الامبريالية الكبرى في المنطقة، وتظهر البحرين على غير ما صورها لهم حكامها أو على غير ما صورته دراسات الخبراء في عالم الاستعمار الجديد.

يا سعادة الوزير: ما دمت قد احتجزت حرية المشاغبين للتحقيق معهم ومعاقبتهم فلماذا احتلال المصفحات وقوات الجيش والبوليس للميادين والشوارع العامة؟!.

يجيب احد المسؤولين ـ كما نقله مراسل «النهار» ـ فيقول: «ان البحرين بلد منفتح كما هو لبنان، نترقب الامور ونسمح بالمظاهرات السلمية واذا استغلها المشاغبون فلا بد من اتخاذ التدابير الوقائية».

ان مثل هذا التصريح يجعل اي بحراني، وخاصة ذلك الذي عاش او يعيش في لبنان يصل لدرجة الانفجار، ويكاد يصرخ: يا ناس... يا عالم... البحرين مثل لبنان؟؟!.

البحرين بلد منفتح،، وهو لا يسمح لأحد ان ينزل فيه الا بترخيص من القسم الخاص في جهاز القمع؟!.

البحرين بلد منفتح وهي تفتقر لابسط الحريات كحرية القول والاجتماع والصحافة. والبحرين بلد منفتح وهي تمنع مواطنيها بسبب مواقفهم الوطنية من دخولها؟!.

في العام الماضي فقط، وبعد تصريح استعراضي لنفس السيد وزير الخارجية قال فيه انه لا يوجد هناك منفيون، وان البحرين لا تمنع احداً من ابنائها من الرجوع اليها، بعد هذا الكلام جرب بعض الشباب حظه فسافر الى البحرين فلم يسمح لبعضهم بدخول وطنه والبعض الآخر اعتقل بعد عودته مباشرة ولا يزال رهن الاعتقال.

وهناك مواطنون آخرون طلبوا رسمياً السماح لهم بالعودة الى وطنهم وكان جواب الحكومة انه غير مسموح لكم الآن بالعودة الى البحرين والحكومة وحدها هي التي ستقرر الوقت المناسب لعودتكم وحسب ما تراه. فأي انفتاح يتكلم عنه احد المسؤولين كما جاء في رسالة «النهار»؟!.

ومنذ عامين تقدم عمال طيران الخليج بطلب تشكيل نقابة لهم وفقاً لقانون العمل الصادر عام ١٩٥٧ على رجعيته وتحكمه وطبقاً لشروط القسم الثالث من هذا القانون المواد ٤٢ ـ ٦٧، فرفضت الحكومة السماح للعمال بتشكيل نقابة لهم.

ويقولون لمراسل «النهار» بأن لجنة الوزراء التي قابلت المتظاهرين قالت لهم رداً على طلبهم بتشكيل النقابات العمالية بأن «تأليف النقابات عمل ينص عليه الدستور الذي سيعلن بعد مدة اقصاها ٣ أشهر ولا يجوز استباق ذلك».

لماذا ينتظر العمال الدستور حتى ينص لهم على حقهم في تشكيل النقابات وهناك قانون صادر منذ سنة ١٩٥٧ يعترف لهم بهذا الحق؟! وما هو تبرير السلطة برفضها طلب العمال طوال العامين الأخيرين، ووفقاً لقانونها؟!.

وتشكيل النقابات كما هو معروف واحد من حقوق وحريات المواطنين التي لم تعترف بها حكومتكم يا سعادة الوزير، فكيف تتجرأ على القول بأن الحريات «حق من حقوق المواطن». ليت عمري هل تركتم للمواطن حرية واحدة من حرياته؟!.

ايها السيد الوزير ان كونك داعية للاستعمار الجديد، ولتثبيت النفوذ الامريكي الاكبر محل النفوذ البريطاني فهذا امر يخصك وحدك. اما ان تحرم الآخرين من معارضة هذا الموقف فهذا ليس من حقك.

ولا يكفي ان تنعت المعارضين لخطكم الخطر بأنهم مشاغبون لتحصل على حق اطلاق يد الامريكان في مقدرات وطننا.

نعم نحن مشاغبون في وجه من يعمل على ابقاء وطننا قاعدة للامبريالية الانكلو امريكية وحكراً على نفوذها. نعم... نحن مشاغبون في وجه من لا يريد ان يعترف بحقنا في ادارة شؤون وطننا عن طريق المؤسسات الدستورية التي يختارها بارادته في انتخاب حر مباشر.

نحن مشاغبون في وجه كل من يحرمنا، او يريد ان يحرمنا من حرياتنا ومن حقنا في تشكيل المنظمات المدافعة عن مصالحنا.

مشاغبون في وجه كل من يريد ان يعتبر وطننا ملكاً خاصاً به، يتصرف به وبابنائه كما يتصرف الاقطاعي في قطعة الارض ومن عليها.

مشاغبون حتى لا يأتي دستور يقونن الوضع القائم ويضفي عليه شكلا من الشرعية، ويحيل كل الحقوق والقضايا الاساسية للقانون. وجماهير شعب البحرين، وقواه الوطنية لا تقبل ان يتضمن الدستور مواداً عاجزة وعامة وغير محددة ويترك تحديدها للقانون، مثل «حرية الصحافة مضمونة وفقاً للقانون، او حرية التعبير يكفلها الدستور وينظمها القانون» فيأتي القانون ليكبل حرية الصحافة ويكبت حرية التعبير.

ان جماهير الشعب البحراني، تطالب بأن يأتي الدستور متضمنا وضامناً كل الحريات الاساسية، والدستور يحدد بكل وضوح كيف تنظم هذه الحريات والحقوق، وهو الذي يضع الخطوط الاساسية والجوهرية لأي قانون منفذ لمواده.. انها لا تريد دستوراً عاجزاً يتوكأ على عصي القوانين.

واننا لنفخر بأننا نستبق الاحداث.. نفخر بأننا نستبق مرحلة تقييدنا بالاستعمار الجديد، ومجتمع الخدمات والبخشيش. وليتأكد سعادة الوزير بأن كلامه الهادف الى التضليل والخداع لن يمر على احد وخاصة على جماهير شعبنا الحساسة الواعية.

ايها الاخوات والاخوة: لقد ذكرنا في مطلع حديثنا ان النظام القائم في البحرين يواجه الآن أزمة حقيقية. ومنذ خفتت ضجة الاستقلال، والبحرين تعيش فترة جمود سياسي، وترقب، وكانت جماهير شعبنا في البحرين قد استقبلت خبر اعلان الاستقلال بفتور ملحوظ، لأنها ادركت بحسها الوطني الرائع، ان استقلالا يمنح، لا بد ان يكون استقلالا شكلياً او ناقصاً. وان استقلالا شكلياً لا يثير الحماس، بل يثير الترقب والبحث فيما وراء هذه الخطوة.

وهذا الوعي الوطني الذي تتمتع به جماهير شعبنا في البحرين فرض على السلطة العميلة، ان تحسب له الف حساب، وصارت تحاول ان تخدع هذا الوعي بالحديث عن الديمقراطية وتوفر الحريات. وكلفت عملاءها في الصحف المحلية ان

يثيروا التنبؤات والاماني بأن خطوات هامة جداً ستعلنها السلطة في عيد الاستقلال. وجاء خطاب عيد الاستقلال خاوياً الا من وعدين، وما اكثر الوعود، وعد باعلان الدستور في العام القادم (وقد تكرر هذا الوعد في الاعوام السابقة)، ووعد بحل مشكلة الغلاء واعلان تشكيل لجنة تحديد الاسعار، وهي في الحقيقة لجنة تثبيت الغلاء، وتبخرت تماماً آثار الحملة الاعلامية المشحونة بالتنبؤات والاماني.

وجاء مارس ٧٢ بانتفاضته الشعبية، هذه الانتفاضة التي لعبت فيها طبقتنا العاملة الفتية، ولأول مرة الدور الرئيسي.. جاءت هذه الانتفاضة لتعلن بكل وضوح ان جماهير شعبنا لا تنطلي عليها الوعود ولا اساليب الخداع والتضليل. وانها مصممة على النضال من اجل اجبار السلطة الرجعية على اتخاذ خطوات عملية تفسح المجال امام شعبنا وقواه الوطنية ان يمارس حقه المشروع في ادارة شؤون وطنه. وطرحت انتفاضة مارس ٧٢ بكل ثقل مطالب جماهير الشعب البحراني، فسارعت السلطة بالاعلان على لسان وزير العدل، بأن الدستور سيصدر خلال خمسة عشر يوماً، واعلنت انها ستدرس كل مطالب العمال. وكانت السلطة قد اعلنت قبل ذلك بأن الدستور سيصدر خلال ثلاثة اشهر.

ان هذا التنازل السريع اما حركة شعبنا الوطنية، انما يؤكد بوضوح ان جماهيرنا، وقواها الوطنية تملك كل الامكانية لتحقيق مكاسب اكثر فاكثر على طريق اخذ زمام المبادرة، ووضع قدمها على اول السلم في طريق تحويل الاستقلال الشكلي الى استقلال حقيقي. وجماهيرنا وقواها الوطنية تملك من التجربة النضالية والوعي الوطني والسياسي والشجاعة والاستعداد للتضحية ما يمكنها من انتزاع المكاسب، وما انتفاضتا مارس عام ٦٥ ومارس عام ٧٢ وما قبلها من انتفاضات وحركات وطنية وما بينها من اضرابات عمالية ومطالبات جماهيرية، ما كل ذلك الا دليل على هذه الامكانية.

نقول هذا، ونحن ندرك ادراكاً تاماً، ان عمليات منح الاستقلالات واضفاء غطاء من الشرعية الدولية على الاوضاع القائمة، ما هي الا حلقات في المخطط الكبير الذي تنفذه الامبريالية الانكلو امريكية وصنائعها في المنطقة، تحت شعار (ترتيب اوضاع المنطقة) بمعنى ترتيب اوضاع منطقتنا لتكون معدة

لاستقبال الاستعمار الجديد بزعامة الامبريالية الامريكية. ولكن ليس ما تخططه الامبريالية وما تريده هو الذي يصير. والامبريالية وعملاؤها ليسوا الوحيدين في الساحة. فهناك شعبنا وقواه الوطنية يريدون ما لا تريده الامبريالية وعملاؤها.

هناك شعبنا، باصراره ومواصلة نضاله، وبوحدة قواه الوطنية، سيتمكن من افشال هذا المخطط، وسيتمكن هو من «ترتيب اوضاع المنطقة» بالشكل الذي يطمح اليه ويناضل من اجله.

لقد تضمن البرنامج الوطني لجبهة التحرير الوطني البحرانية، الصادر عام ١٩٦٢ الاهداف التي تناضل الجبهة مع جماهير شعبنا ومع مختلف قواه الوطنية من اجل تحقيقها. ورغم مضي عشر سنوات على صدور برنامجنا الوطني فانه لا يزال برنامج المرحلة الحالية التي يمر بها نضال شعبنا، مرحلة التحرر الوطني والديمقراطية.

واليكم الاهداف التي وردت في البرنامج والتي تناضل جبهة التحرر الوطني من أجل تحقيقها:

١ ـ تناضل من اجل البحرين دولة ديمقراطية ذات سيادة، مستقلة استقلالا حقيقياً وذلك بالغاء الحماية الاستعمارية ومعاهداتها الاسترقاقية غير المتكافئة وذيولها المفروضة على شعبنا.

٢ ـ تصفية ـ قواعد الحرب العسكرية العدوانية البريطانية والاميركية وجلاء القوات الاجنبية عن بلادنا.

٣ ـ تناضل الجبهة من أجل ايجاد حكومة وطنية ديمقراطية تعمل لمصلحة الشعب البحراني وتطهر جهاز الادارة الاستعمارية من الاداريين الانجليز واعوانهم وتقيم نظام ادارة وطني ديمقراطي وبإقامة مؤسسات ديمقراطية تكفل الحريات الديمقراطية لجموع الشعب البحراني، برلمان ومجالس ادارة وبلدية ينتخبها الشعب وتمثله حقاً وتضع دستوراً بحرانياً يقوم على اساس ديمقراطي يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية لوطننا.

٤ ـ تنمية اقتصادنا الوطني باقامة صناعة وطنية لاستثمار مواردنا وثرواتنا الطبيعية لغرض سعادة ورفاه شعبنا واقامة نظام ضرائبي يحمي الصناعة

الوطنية وتخفيف الضرائب غير المباشرة عن كاهل الشعب وإعفاء الحرفيين وذوي الدخل الصغير من رسوم البلدية والسجل التجاري.

٥ - تطوير الانتاج الزراعي ومحاربة العوامل التي تؤخر تطور الزراعة وذلك باقامة اصلاح زراعي يكفل المصالح الحقيقية للفلاحين البحرانيين وتخليص شعبنا من الاقطاعية وذلك بارجاع اراضي الفلاحين والملاكين الصغار المنهوبة من قبل اعوان الاستعمار والمحافظة على حقوق التعبة والمقاصة وايقاف نهب الاراضي من قبل الشيوخ واعوانهم، ومن توزيع الاراضي الزراعية والقابلة للزراعة على الفلاحين البحرانيين مباشرة وبدون بدل، ومن اجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب الشيوخ والوكلاء وبمنحهم القروض الحكومية من نقدية وبذور ومكائن زراعية.

٦ - تخليص شعبنا من شركات الاحتكار الاجنبية وبنوكها ضد سيطرتها الاحتكارية على تجارتنا الخارجية وحل مشكلة التموين، بالضرب على ايدي المضاربين والمحتكرين قوت الشعب، وتمكين الشعب من شراء قوته بأثمان تناسب دخله

٧ - الدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والثقافية وفي سبيل تنظيم نقابي ومن اجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز المرض والبطالة والشيخوخة وتناضل الجبهة ضد تعسف الشركات واصحاب الاعمال وضد تعسف السلطات بهم.

٨ - تطوير التعليم ورفع مستواه واقامته على اسس وطنية تستلهم تراث الشعب البحراني ولكلا الجنسين وبدون تمييز، وتناضل من اجل ترقية الحياة الاجتماعية والرياضية عند الشعب.

٩ - انشاء جيش وطني للدفاع عن مكتسبات الشعب.

١٠ - رفع مستوى الشعب الصحي وذلك بتأمين خدمات صحية لكافة افراد الشعب وتطهير الوطن من الامراض المستوطنة.

١١ - مساواة المرأة البحرانية بالرجل في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

١٢ - ايجاد مساواة حقيقية في الحقوق لجميع المواطنين.

١٣ - النضال تحت راية النضال المشترك لحركة التحرر العربي من اجل تحرير جميع الاقطار العربية التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار سواء في الخليج ام الجنوب ومن اجل استقلالها وسيادتها الوطنية وحرياتها الديمقراطية ومن اجل انتصارات جديدة لحركة التحرر العربي ضد الاستعمار وحليفته الصهيونية وضد الاعتداءات والمؤامرات الاستعمارية وضد تثبيت مواقع الاستعمار سواء عن طريق الكتل الحربية العدوانية او الضغط الاقتصادي.

١٤ - تقوية التضامن بين الشعوب العربية وبين المنظمات الشعبية للعمال والطلاب والمثقفين في البلاد العربية ومن اجل تقوية التنظيمات الشعبية وتوحيد جهودها من اجل رفع مستوى الشعب الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي وضد المفاهيم والدعايات الاستعمارية المغرضة وضد إساليب الحكم الاستبدادية اللاديمقراطية.

١٥ - التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الزراعي والصناعي.

اخواتي اخواني: لقد استغرقنا الوضع في البحرين، ونود ان نؤكد ان اهتمامنا بالوضع في البحرين، لا يبعدنا عن الاهتمام بمجمل الوضع في منطقة الخليج العربي وعمان.. والوطن العربي. فالقضية واحدة ومترابطة. وما يحققه نضالنا في البحرين، يكون دعماً لاخوتنا في بقية المنطقة، وما يحققه نضال اخوتنا في أي بقعة من منطقتنا هو دعم لنضالنا في البحرين. بل ان نضالنا في منطقة الخليج لا يمكن فصله عن نضال اشقائنا في باقي الوطن العربي.. ولولا العدوان الصهيوني الامبريالي على الوطن العربي عام ٦٧ وشلّ طاقات الدول العربية المتحررة لما تفرغ الامبرياليون بهذا الشكل لمنطقتنا.

لقد انتهزوا فرصة انشغال الامة العربية بجراحها من جراء العدوان، فاستفردوا بمنطقتنا يخططون لها ويرتبون اوضاعها.

لا يمكن فصل الاحداث في الوطن العربي عن بعضها، والهجمة الامبريالية

التي بدأت بالعدوان الصهيوني الامبريالي في يونيه ٦٧، مخطط لها ان تشمل الوطن العربي.. واذا تتبعنا احداث ما بعد هزيمة يونيو لثبت ان الهدف كل الوطن العربي.

فمن يستطيع، ان يفصل اشتداد التآمر في اليمن وعمان والخليج عن اشتداد التآمر في الاردن مثلا. ومن يستطيع ان يفصل بين ضرب حركة المقاومة الفلسطينية في الاردن والمشاريع الاستعمارية الرجعية التي آخرها ـ وليس الأخير ـ مشروع الملك حسين، وبين مشاريع الاستعمار في الخليج وعمان.

قضيتنا قضية واحدة.. قضية التحرر الكامل من السيطرة الاستعمارية والعنصرية الصهيونية والرجعية وبناء مجتمعاتنا المتقدمة.

اننا ندرك بعمق، ان في مثل اوضاع منطقتنا، لا يمكن ان يحسم الامور الا وحدة القوى الثورية والوطنية. وبغير وحدة القوى الوطنية فان من الصعوبة مواجهة تكالب القوى الامبريالية والرجعية الذي نشهده الآن في مواجهة منطقتنا.

ان جبهة التحرير الوطني البحرانية، كانت باستمرار تركز على ضرورة وحدة القوى الوطنية لمواجهة القوى الامبريالية والرجعية. وكانت تقول باستمرار ان في مواجهة تكالب القوى العدوة من الضروري ان تقوم وحدة للقوى الوطنية.

اننا نريد ان تقوم وحدة بين مختلف فصائل حركة التحرر الوطني في المنطقة على اسس ثابتة وقوية. ومثل هذه الوحدة لا يمكن ان تتحقق بمجرد رفع الشعار او بالتمنيات والآمال.. انها تحتاج الى نضال دائب وصبور ومدرك ومستوعب لإختلاف الظروف ليس بين فصائل الحركة الوطنية وحسب، بل وبين مختلف اجزاء المنطقة.

ولقد سبق ان طرحنا تصورنا لامكانية تحقيق وحدة عمل مختلف فصائل الحركة الوطنية، وقلنا انه لنجاح هذه الوحدة فان المطلوب ان تقوم مختلف القوى الوطنية باعمال مشتركة في المكان الذي تتواجد فيه عناصر هذه القوى وتكون الظروف مناسبة للقيام بأي عمل نضالي.

ومن خلال الاعمال المشتركة ستتمكن عناصر القوى الوطنية من فهم بعضها البعض احسن، وستكشف من خلال العمل المشترك نقاط القوة ونقاط الضعف وستتمكن من فهم الملابسات التي حالت سابقا دون التقائها وستتضح حقيقة الحساسيات القائمة بين هذه الفصائل.. بالعمل المشترك البسيط في أي مجال، مهما صغر، ستتمكن القوى الوطنية من الوصول الى الصيغة العملية والصحيحة لوحدتها.

ونحن نعتقد ان مجرد الصيغة النظرية لوحدة القوى الوطنية، لا يمكن ان تكون كافية لتحقيقها.. خاصة اذا لم نتعامَ عن حقيقة وجود بعض الاختلاف في الموقف من هذه القضية او تلك.

والاختلاف في وجهات النظر لا يمكنها، ولا يجب، ان تكون حائلا دون قيام تعاون جدي ومسؤول حول الامور والقضايا المتفق عليها. ونحن نرى ان نقاط اللقاء والتعاون هي اكبر بكثير من نقاط الخلاف، وكما يتضح من الواقع العملي ومن التجارب، فإن الخلاف ذو طابع نظري اكثر منه عملي، فالمهام العملية المطروحة امام حركة التحرر الوطني في منطقتنا هي واحدة، وسعي مختلف القوى الوطنية لتحقيق هذه المهام يأخذ خطوطاً وسبلا تكاد تكون متشابهة. ومن خلال تجربتنا في البحرين وخاصة في العامين الاخيرين ظهر جلياً ان القوى الوطنية يمكنها تماماً القيام بأعمال مشتركة، مثمرة وفعالة وتدفع بالحركة الوطنية خطوات كبيرة الى امام.

فالى المزيد من الاعمال المثمرة والفعالة.. والنصر لا محالة حليف لجماهير شعبنا.. المناضلة الشجاعة المستعدة ابداً للتضحية.

- ٢ -

حول موقف الجبهة من انتخابات المجلس التأسيسي*

اجرت مجلة الطليعة الكويتية مقابلة مع سيف بن علي قدمت لها بالشكل التالي:

تشهد منطقة الخليج العربي في هذه الفترة احداثاً على جانب كبير من الاهمية، حيث تتعرض هذه المنطقة الى مؤامرات استعمارية تهدف الى ربطها باحلاف معلنة وغير معلنة للحفاظ على المصالح الامبريالية، ومن اجل تصفية الجو لتكريس نهب الشركات الاحتكارية لثروات وخيرات شعب هذه المنطقة الذي يعاني من اسوأ انواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ومن اجل احكام القبضة الاستعمارية على مقدرات المنطقة.

وفي هذه الفترة التي يشتد فيها التآمر.. تجري التهيئة في البحرين لاجراء انتخابات المجلس التأسيسي الذي ستكون مهمته الوحيدة اقرار دستور للبلاد.

وحول هذا الحدث تبرز تساؤلات كثيرة تطرح نفسها، وتتطلب اجوبة شافية من خلالها نتمكن نحن والقارىء من الوصول الى صورة واضحة عن حقيقة ما يجري في البحرين، وكيف سيصير عليه مستقبل الامور، وما هي مواقف الحركة الوطنية في البحرين من هذه الامور.

ولاهمية هذا الموضوع، فقد التقى مندوب «الطليعة» بممثل جبهة التحرير الوطني البحرانية وسمع منه وجهة نظر الجبهة في القضايا المطروحة.

يقول ممثل جبهة التحرير الوطني البحرانية:

«كل ما يجري في البحرين الان لا يزيد عن كونه عملية ترتيب اوضاع البحرين ضمن عملية الترتيب العامة للمنطقة بكاملها بهدف الحفاظ على الوضع الراهن واضفاء اشكال واهية من الشرعية والتقونن».

* ـ مقابلة مع الرفيق سيف بن علي أجرتها مجلة الطليعة الكويتية في ٧٢/٩/٣٠.

- يفهم من هذا الكلام كأن تقرير الامور حاصل من جانب واحد هو جانب الامبرياليين والسلطة الحاكمة. السؤال هو عن دور جماهير الشعب البحراني وتأثيرها في هذه الامور المصيرية؟

- «لا تنسَ ان تحركات السلطة في اتجاه ما تسميه انتخابات المجلس التأسيسي قد جاءت على اثر احداث مارس ٧٢ مباشرة والتي كانت بمثابة انتفاضة شعبية واسعة قامت الطبقة العاملة ولاول مرة بالدور الرئيسي فيها، وقد عبرت هذه الانتفاضة عن مطالب الجماهير الحيوية واوضحت بجلاء ان السلطة الحاكمة في البحرين تعيش ازمة حقيقية، فهي من جانب تود ان تحافظ على الوضع القائم على قمع جماهيرنا واستغلال ثرواتنا الوطنية من قبل الاحتكارات الامبريالية وخاصة الاحتكارات البترولية مستخدمة في ذلك فرض الارهاب وحرمان الجماهير من ابسط حقوقها الاساسية، ومن جانب آخر تحاول، وامام ضغط الحركة الشعبية، ان تقدم على بعض الخطوات التي تعتقد انها ستشعر الناس بأن شيئاً قد تغير في الوضع العام وبحيث لا يؤثر ذلك على نظام القمع والنهب».

- يبدو انكم تعترضون على أي تغيير في البحرين؟!

- «ابدا نحن نناضل في سبيل تغييرات ليس في الوضع السياسي فحسب، بل في حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية، بمعنى اننا نناضل مع جماهير شعبنا من اجل تغييرات جذرية تهدف اول ما تهدف الى تحويل الاستقلال الشكلي الى استقلال حقيقي والقضاء على النفوذ الامبريالي المهيمن على اجهزة الادارة والحكم وخاصة اجهزة الجيش والامن التي يديرها ضباط المخابرات البريطانية والاردنية والمتمثل في القواعد العسكرية الانجلو - امريكية والاحتكارات البترولية وغير البترولية.

لكن ما يجري في البحرين الآن لا يعني اي تغيير حقيقي... وجماهير شعبنا ادركت بحسها الوطني وتجربتها الطويلة مع الحكم الاستعماري ماهية الخطوات التي تقدم عليها السلطة هذه الايام، فقابلتها بعدم اكتراث ازعج

السلطة مما جعلها تجند كل ما تملك من اجهزة الاعلام من اذاعة وصحافة في محاولة لتغيير موقف الجماهير.

فأي تغيير يمكن ان يحدث وأي انتخابات ذات صفة ديمقراطية يمكن ان تتم والبلاد تعيش في حالة طوارىء منذ عام ١٩٥٦ وجهاز القمع والارهاب في القلعة برئاسة «القسم الخاص» يواصل ارتكاب جرائمه وملاحقة المواطنين، وامعان السلطة في تجاهل ابسط حقوق ومطالب المواطنين بل والتصريح علنا برفض مطالب الجماهير، ولا ننسى تصريح وزير العدل في اعقاب انتفاضة مارس ٧٢ والذي بين انه يرى تناقضاً لا يمكن توفيقه بين السماح بالنقابات العمالية وسن دستور للبلاد!!

ومثل هذه التصريحات انما تعطينا فكرة مسبقة عن نوعية الدستور الذي سيقره المجلس المزمع بالاضافة الى ان السلطة لم تجهد نفسها في اخفاء رجعية قانون الانتخابات حين حرمت المرأة من حق التصويت والترشيح ولم تحترم حتى ما سنته في قانون انتخابها الجديد، فعطلت بعد نشره بوقت قصير المادة الخاصة بحق المتجنسين في التصويت، ولا يفوتنا هنا ان نذكر حملة الاعتقالات والتحقيقات التي شنتها اجهزة القمع في شهر اغسطس الماضي.

هذا هو الوضع في البحرين بعيداً عن دعاوى السلطة وتطبيلها، الامر الذي جعلنا مع القوى الوطنية الاخرى نعلن ونكرر بأن ما يجري ليس تغييراً حقيقياً».

- حسب نشرات السلطة في البحرين وحتى تاريخ ٢ سبتمبر، اتضح ان نسبة تسجيل الناخبين قد وصلت الى ٤٥٪ في ظل الاوضاع التي ذكرتموها.. هل يعني ذلك أن السلطة ستنجح فيما خططت له؟

- «ان فترة تسجيل الناخبين بدأت يوم ٧ أغسطس وانتهت في ٧ سبتمبر، وطوال الاسابيع الثلاثة الاولى كانت مقاطعة الجماهير لعملية التسجيل كبيرة بشكل واضح، فلجأت السلطة الى اساليبها المعتادة بارهاب المواطنين والضغط عليهم، فنشطت في بث الاشاعات عن اعتقال كل من لا يسجل اسمه

والتحقيق معه. ومعاقبة المتخلفين، وفي نفس الوقت لم تتخذ القوى الوطنية القرار النهائي، لأن قرار مقاطعة الانتخابات هو الان محل بحث جدي واذا ما اتخذ قرار مقاطعة الانتخابات باجماع القوى الوطنية وتنسيق جهودها، فان نسبة المسجلين في جداول الانتخابات ليست ذات بال، فالتسجيل لا يلزم المواطنين بالتصويت، ومع ذلك فان هذه النسبة العامة وتفاوتها بالنسبة لاختلاف المناطق من حيث عدد الناخبين المفترضين لكل منطقة ليست بالنسبة التي تجعل السلطة تطمئن على امكانية نجاحها. واذا رجعنا الى نشرات السلطة التي اوردت نسبة الناخبين فسنجد على سبيل المثال هذين الرقمين:

	عدد الناخبين	نسبة الناخبين
المنطقة الاولى	٣٢٠٥	٣٨ر٨٪ (اصغر نسبة)
المنطقة السابعة عشر	١٢١٩	٧٤ر٩٪ (اكبر نسبة)

ونعتقد ان مقارنة هاتين المنطقتين تعطي صورة عن كيفية وصول السلطة لنسبة ٤٥ر٩٪ مع الاخذ بعين الاعتبار ان المرأة محرومة من حق التصويت وكذلك الذكور من سن ١٨ والذين يحق لهم التصويت في معظم البلدان، واسقاط حق المتجنسين في التصويت».

- اشعر ان لديكم اتجاهاً نحو مقاطعة الانتخابات. فهل ترون ان المقاطعة حل ايجابي؟

- «اننا لم نختر المقاطعة باعتبارها شيئاً ايجابياً، ولكننا لا نعتبر ان كل مشاركة مهما تكن الظروف شيء ايجابي، إن هناك حدا ادنى من الشروط لا بد من توفرها لتكون المشاركة عملا فعالا، يمكن من خلاله الدفاع عن مصالح الجماهير ودفع البلاد الى الامام نحو استكمال استقلالها السياسي والاقتصادي.

ان تعيين نصف اعضاء المجلس والنص على ان الوزراء اعضاء في المجلس التأسيسي والذين يمكن زيادة عددهم من قبل السلطة التنفيذية، لا يمكن قوى المعارضة حتى لو وصلت المجلس من احداث تغييرات في مجريات الامور. ثم ان

حق النشر والصحافة والاجتماع وتكوين المنظمات الحزبية والجماهيرية والنقابات محرمة تحريماً باتاً في ظل حالة الطوارىء، والمناضلون في مثل هذه المنظمات يلاقون الملاحقة والسجن والتشريد.

ان السلطة فرضت حرمان القوى الوطنية من المشاركة في الانتخابات مثلما تفرض حالة الطوارىء.

ان للمشاركة شروطاً لا بد من توفرها وهي تتلخص تكراراً في اطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وايقاف الملاحقات وحملات التحقيق والسماح بعودة المنفيين والرجوع عن قرارات نفي مناضلين جدد الى الخارج الذي تنوي السلطة الاقدام عليه حالياً وبالذات بالنسبة لاحمد حميدان ومحمد نصر الله واحمد الشملان، والسماح بتكوين النقابات وحرية الصحافة والاجتماع وتكوين المنظمات الحزبية والجماهيرية. وبدون توفر هذه الظروف فلا يمكن الحديث عن المشاركة حالياً في الانتخابات المسرحية».

- ٣ -

٥٣٪ فقط من الناخبين اقترعوا في انتخابات البحرين التي جرت في ظل حالة الطوارىء★

في الاول من ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٧٢، تمت عملية انتخابات نصف اعضاء المجلس التأسيسي في البحرين، الذي سيناقش بنداً وحيداً هو «اقرار دستور للدولة».. والنصف الآخر من الاعضاء معينون من قبل السلطة الحاكمة «اثنا عشر وزيراً هم اعضاء اصليون في المجلس بحكم وظيفتهم و٨ اعضاء آخرون عينتهم الحكومة».

واصرت السلطات الحاكمة على اجراء هذه الانتخابات في نفس الظروف

★ - كتب سيف بن علي هذا المقال لمجلة الأخبار اللبنانية ونشرته في عددها الصادر يوم ١٩٧٣/١/٢٧

غير الطبيعية التي يحكمها قانون الطوارىء وتجسدها حالات الاعتقالات والملاحقات للشباب الوطني البحراني، وانعدام الحريات الاساسية كحرية القول والاجتماع والصحافة.

ومنذ ان اعلن عن نية تشكيل المجلس التأسيسي على اساس الدخول في الحياة الديمقراطية، والقوى الوطنية تؤكد انه لا يمكن ان يكون هناك حد ادنى من الديمقراطية ما لم يتوفر حد ادنى من الحريات الديمقراطية.

وكان واضحاً للقوى الوطنية، ولجماهير شعبنا الواعية، منذ البداية وامام تنامي حركتنا الوطنية ودخول طبقتنا العاملة الفتية في المعارك النضالية بشكل رئيسي وبوعي وتنظيم عاليين، عبرت عنها اضرابات ومسيرات مارس ١٩٧٢، ان السلطة التي وجدت نفسها مضطرة الى الاعلان عن خطوات، هي في صلب مطاليب جماهيرنا وحركة شعبنا الوطنية، انما تريد ان تخلق اشكالا مسرحية من المؤسسات الديمقراطية، في ظل الاوضاع غير الطبيعية القائمة في البلاد وفي ظل حالة الطوارىء، بهدف ان تنتزع من جماهيرنا ومن قواها الوطنية، اعترافاً بالامر الواقع... بحيث تبقى الامور على حالها ولكن تحت اقنعة واهية من المؤسسات الديمقراطية.

لكن وعي جماهيرنا الرائع، وادراك منظماتها الوطنية جعلها ترفض بحزم هذه اللعبة منذ بدايتها، وامتنعت عن المساهمة في لعبة تجد نفسها بعد انتهائها، انها وافقت على الوضع السيء المفروض عليها والذي قاومته ولا تزال تقاومه بمختلف السبل والامكانيات، ولم تبخل في سياق هذه المقاومة عن تقديم الشهداء ومئات الجرحى ومئات المعتقلين والمشردين.

وسرعان ما عبرت المنظمات الوطنية من خلال التصريحات والبيانات عن موقف جماهيرنا الصحيح، وقد جاء في بيان ادلى به ناطق باسم جبهة التحرير الوطني البحرانية بأنه من «الواضح جداً ان السلطة الحاكمة في البحرين لا تزال تعيش ازمة حقيقية تفاقمت بعد اعلان الاستقلال، فهي تود من جهة ان تحافظ على الوضع الحالي القائم على استعباد جماهيرنا وسرقة ثرواتنا الوطنية من قبل الاحتكارات وخاصة الاحتكارات البترولية، ونهب وتبذير الدخل القومي،

مستخدمة في ذلك الابقاء على التخلف وانعدام الحريات وفرض الارهاب وحرمان الجماهير من ابسط حقوقها الاساسية، بجانب انتشار الفساد والرشوة في الادارة واستشراء الغلاء، يقابل ذلك استمرار انخفاض مستوى حياة الجماهير الشعبية وتدني الاجور.. ومن جهة اخرى وامام ضغط الحركة الوطنية تريد ان تقدم على بعض الخطوات التي تشعر الناس بأن شيئاً قد تغير في الوضع العام وبحيث لا يؤثر ذلك على سياسة المحافظة على الوضع القائم».

ثم استعرض بيان الناطق قانون المجلس التأسيسي وكشف عن رجعيته ولا ديمقراطيته بأقراره مبدأ تعيين المجلس، وباعتباره الوزراء اعضاء اصليين بحكم مناصبهم، وبحرمان المرأة من ممارسة حقوقها..

ويخلص الناطق الى القول: «ان الحياة الديمقراطية الصحيحة لا يمكن ان توجد بهذا الشكل والتفصيل من جانب واحد هو جانب السلطة، وفي غياب المنظمات السياسية والاجتماعية التي يمارس الشعب من خلالها حقه في الدفاع عن مصالحه والتعبير عن ارادته».

«ان الحياة الديمقراطية لا يمكن ان توجد الا بوجود الضمانات الاساسية لها، وهذه الضمانات تتمثل اول ما تتمثل في رفع حالة الطوارىء ورفع يد جهاز القمع والمباحث، ووضع حد للاعتداءات على حرمات المواطنين وحرياتهم الاولية، واطلاق الحريات الديمقراطية من حريات القول والتعبير والاجتماع والصحافة، وتشكيل المنظمات السياسية والجماهيرية الممثلة لارادة الشعب ومصالح مختلف فئاته، واطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين وعودة جميع المنفيين».

لكن السلطة الحاكمة في البحرين التي لا تريد ان يتحقق الحد الادنى من الديمقراطية الصحيحة، والتي تخاف من اطلاق الحريات العامة للجماهير ولقواها الوطنية، والتي تركزت كل خططها على ان تجعل من مسألة المجلس التأسيسي غطاء للواقع القائم، وبدلا عن تحقيق مطالب الشعب الاساسية، تجاهلت هذه المطالب، واصرت على اجراء الانتخابات في ظل حالة الطوارىء الامر الذي

اكد استنتاجات القوى الوطنية من انها لا تريد ان يقوم في البحرين حتى حد ادنى من الديمقراطية الصحيحة.

ومن هنا، وصلت القوى الوطنية الى قناعة تامة من انه في ظل هذه الاوضاع، لا تجد لها دوراً تلعبه في مسرحية الانتخابات. وقد رفعت عن حق شعار مقاطعة الانتخابات ما لم تتحقق الشروط الضرورية والضمانات الاولية للحياة الديمقراطية، والتي تتلخص في رفع حالة الطوارىء، واطلاق الحريات الديمقراطية، والغاء مبدأ التعيين، واعطاء المرأة حقها في الترشيح والانتخابات.. الخ.

وخرجت علينا السلطة ومن يمثلها، ومن خلال اجهزة اعلامها واجهزة الاعلام المشابهة، بأن المقاطعة فاشلة وان نسبة الاقتراع وصلت الى ٩٠٪. وقد وصلوا الى هذا الرقم عن طريق التلاعب بالارقام وتجاهل الحقائق المرة وعن طريق اختراع المسميات والحساب على اساسها.

وببساطة استعاضت السلطة واجهزتها وابواقها عن «الذين لهم حق الانتخاب» او على حد تعبير السلطة «البحرانيون الذكور البالغون ٢٠ عاماً»، استعاضت عنها بتعبير (المسجلون).

والمعروف ان عدد الذين يحق لهم الانتخاب حسب بيانات الحكومة هو ٣٦٦٧٣ ناخبا في حين بلغ عدد المسجلين الذي تورده السلطة ودون ان تورد تفاصيله هو ٢٢٠٠٠ ناخب وهذا يعني ٦٠٪ من الذين يحق لهم الانتخاب، أي ان ٤٠٪ من الناخبين قد احجموا عن تسجيل اسمائهم منذ البداية.. وبلغ عدد المقترعين ١٥٣٨٦ ونسبتهم الى عدد الذين يحق لهم الاقتراع اقل من ٥٣٪ وحتى اذا نسب عدد المقترعين الى عدد المسجلين ـ وهذا غير متعارف عليه ـ فان النسبة هي ٦٧٪ وهذا يعني أن ٣٣٪ من الذين سجلوا انفسهم قد استجابوا للمقاطعة.. فمن اين اتوا بنسبة ٩٠٪..؟

وحتى تكون الامور واضحة للجميع نورد الى جانب هذا الكلام جدولا يتضمن عدد المقترعين، ومن لهم حق الاقتراع في كل دائرة طبقاً للارقام المعلنة من قبل السلطة.

ومن الجدول يتبين كما قلنا ان نسبة الاقتراع العامة بلغت ٥٣٪ فقط من مجموع الناخبين في البحرين.. وهكذا يتبين ايضاً ان الجماهير اظهرت مقاطعتها مرتين، الاولى في عملية التسجيل حيث احجم ٤٠٪ من الذين يحق لهم الانتخاب عن التسجيل، والثانية في عملية الاقتراع حيث امتنع ٣٣٪ من الذين سجلوا انفسهم عن الادلاء باصواتهم.. وكما ذكرنا سابقاً فإن نسبة المقترعين حسب الارقام المعلنة لا تيزد عن النصف الا قليلا.

واذا ما علمنا بمدى الجهود والمحاولات ومختلف الضغوط والتهديدات التي مارسنها واشاعتها السلطة، والتي وصلت الى حد ختم جوازات سفر المواطنين بهدف تخويف الجماهير بأن الذي لا ينتخب يتعرض لانتقام السلطة، يظهر لنا مدى هزال هذه النسبة التي يبذلون الان كل جهدهم وامكانياتهم (الكبيرة) لطمسها واخفائها...

انهم يحاولون الآن ان يشككوا في جدوى شعار المقاطعة، ونحن نقول بثقة ان شعار مقاطعة الانتخابات كان صحيحاً وكان ناجحاً لحد كبير، وقد حقق الاهداف الاساسية المتوخاة منه، ذلك ان القوى الوطنية عندما رفعت شعار المقاطعة، لم يكن لمجرد المقاطعة، بل رفعته لانه لا يمكن في ظروف تفتقر الى ابسط الحقوق والحريات الديمقراطية ان تشارك في مسرحيات ديمقراطية.

وبطرح القوى الوطنية لمطالب الجماهير العادلة وتشديدها على ضرورة رفع حالة الطوارىء ووضع حد للارهاب واطلاق الحريات، وجد المرشحون انفسهم، وحتى اكثرهم سوءً وارتباطاً بالسلطة، ان يتبنوا هذه المطالب.. ولولا الطرح الصحيح للمطالب الشعبية وبالقوة التي طرحت بها، لما ظهر المرشحون يعاهدون الناس بأنهم سيعملون لاطلاق الحريات وضمانها واثبات حق العمال في تشكيل نقاباتهم.. الخ..

بل اكثر من ذلك دفعت هذه المطالب ٣٢ مرشحاً، ان يرفعوا عريضة للسلطة (يلتمسون) فيها من السلطة الحاكمة رفع حالة الطوارىء وما ترتب عليها، وكنتيجة لاستمرار تجاهل السلطة للمطالب الشعبية، قرر المرشحون الوطنيون الانسحاب من عملية الانتخابات.

وهكذا جاء المجلس التأسيسي ممثلا للنظام ان من حيث الاعضاء المنتخبين باقلية واضحة، او بالتزكية او من حيث الوزراء والاعضاء المعينين من قبل السلطة.. وصارت اغلبية المجلس من التجار «١١ تاجراً منتخباً و٨ تجار معينين و١٢ وزيراً».

- ٤ -

أجل، نجحت المقاطعة
وتم تشكيل مجلس النظام!!★

انتهت لعبة انتخابات المجلس التأسيسي، وفاز ٢٢ مرشحاً، خمسة منهم بالتزكية، وعينت السلطة ثمانية نواب بالاضافة الى ١٢ وزيراً هم أعضاء أصليون في المجس بحكم مناصبهم!! وصارت تشكيلة المجلس المكون من ٤٢ عضواً كالآتي:

٣١ تاجرا ووزيرا.
٤ رجال دين (أحدهم تاجر واثنان مدرسان)
٤ مدرسين.
٢ محامين
١ صحفي (صاحب صحيفة).

وكما هو واضح فان للسلطة اغلبية مطلقة، ترتكز على ١٩ تاجراً ثمانية منهم من كبار التجار (الكمبرادور) بجانب ١٢ وزيراً كاملي الولاء والطاعة. وقد نشطت أجهزة الاعلام الرجعية في تغطية هذا الواقع بتصوير تشكيل المجلس على غير هذه الصورة الحقيقية، لأن هذه الصورة تظهر الطابع الطبقي للمجلس وللسلطة.

ان التلهي بالحديث عن «التجربة الديمقراطية»، وعلى أساس انها منحة من السلطة للشعب البحراني، وعن «التحديات» التي تواجهها (هذه

★ - كتب سيف بن علي هذا المقال لمجلة الاخبار اللبنانية ونشرته في عددها الصادر يوم ١٩٧٣/١/٢٧.

الديمقراطية)، من منظار العموميات والتصنيفات المجافية لواقع الحال، لا يعني اي شيء بالنسبة للمواطن المكوي بنار الغلاء المتزايد، أو ذلك الذي لا يستطيع الحصول على عمل او المهدد باستمرار في لقمة عيشه حسب مزاج الشركات وأصحاب الاعمال المدعمين من قبل السلطة القائمة ومؤسساتها.

وكل كلام عن الديمقراطية يسقط تماماً أمام استمرار الملاحقات والاعتقالات والنفي والتشريد التي يتعرض لها الشباب الوطني والتي لم تتوقف حتى في عز التغني بـ «الممارسة الديمقراطية»، قبيل الانتخابات واثناءها وبعدها. يتلاشى بريق أي حديث من هذا النوع بالنسبة للمواطن الذي يعيش ويرى يومياً أعمال رجال النظام ـ وخاصة كبارهم ـ في نهب وتبذير أموال الشعب وخيراته، وصفقات «البيع والشراء» والرشاوى على حساب تنمية الوطن وتطويره، بل على حساب ضرورات حياة المواطن ومستقبله.

ومجتمع البحرين لم يكن يوماً، وليس هو الآن، مجتمع «الأسرة الواحدة» كما يحلو لرجال السلطة التغني به. ما هي الأسرة الواحدة التي تضم الظالم والمظلوم، الناهب والمنهوب. المترف المسرف والمعدم المسحوق؟. فالمواطن يسمع انه في «أسرة واحدة» لكنه لا يرى خيطاً واحداً يربط ما بين أفراد هذه الأسرة. بل يرى بوضوح تام ان هناك اسرتين محددتين. كل واحدة منهما، فيها من الترابط والمصالح والمواقع والأهداف ما هو نقيض الأخرى.

انما ليكن واضحاً تماماً ان لهم أسرتهم ولنا أسرتنا.

أسرتهم تعمل على تثبيت مواقعها، وقوننة وضعها. واسرتنا تناضل من اجل انتزاع مكاسبها وضمان حياتها وحماية وقوننة هذه المكاسب والضمانات.

ان اشاعة الديمقراطية واقامة مؤسساتها كان دائماً مطلباً أساسياً لجماهير الشعب البحراني، وفي كل انتفاضة وطنية كان مطلب اقامة المجلس التشريعي المنتخب على رأس المطالب. كان هذا في حركة ١٩١٩ وحركة ١٩٣٧ وحركة

المنطقة	المقترعون	لهم حق الانتخاب	نسبة الاقتراع في الدائرة	النسبة في المنطقة
المنامة (العاصمة)				
الدائرة الاولى	١٥٨٥	٣٢٠٥	٪٤٩	
الدائرة الثانية	١٣٧٨	٢٦٥٤	٪٥٢	
الدائرة الثالثة	٩٨٦	٢٤١٧	٪٤١	٪٤٥
الدائرة الرابعة	٦١٩	١٨٩٤	٪٣٣	
مدينة المحرق والحر				
الدائرة السابعة	١٠٦٩	٢١٦٦	٪٤٩	
الدائرة الثامنة	١٠٤١	٢٢٢٩	٪٤٧	
الدائرة التاسعة	١٤٧٢	٣٠٨٨	٪٤٨	٪٤٨
الدائرة العاشرة	٦٩٢	١٣٥٣	٪٥١	
مدينة عيسى				
الدائرة السادسة عشرة	٨٣٤	١٤٦٨	٪٥٧	٪٥٧
القرى				
الدائرة الحادية عشرة	٨٠٦	١٢٩٧	٪٦٢	٪٦٢
الدائرة الثانية عشرة	١٤٥٨	٢٠٣٩	٪٧١	
الدائرة الرابعة عشرة	١٢٦٠	١٩٥٧	٪٦٤	٪٦٦
الدائرة السابعة عشرة	٩٩٢	١٢١٩	٪٨١	
الدائرة الثامنة عشرة	١١٩٤	٢١١٥	٪٥٦	
الكلي	١٥٣٨٦	٢٩١٠١*	٪٥٣	

* - هذا الرقم يمثل من لهم حق الانتخاب في الدوائر التي تمت فيها عملية الانتخابات، وهناك خمس دوائر عدد من يحق لهم الانتخاب فيها ٧٥٧٢، أعلنت نتائجها بالتزكية (٢٩١٠١ + ٧٥٧٢ = ٣٦٦٧٣).

الهيئة ٥٤ ـ ١٩٥٦. لكن السلطات الاستعمارية كانت ترفض بعناد تحقيق هذا المطلب وغيره من المطالب الشعبية، وقد تنامت الحركة الوطنية البحرانية على مر السنين وعبرت عن نفسها في هبات وانتفاضات شعبية واسعة ومجيدة.

وكل انتفاضة تكون أعمق من سابقتها وأكثر تحديدا وحسما، تبعا لتطور المجتمع ونمو وتحديد طبقاته.. ومنذ نهاية الستينات أخذت الطبقة العاملة البحرانية الفتية تلعب دوراً رئيسياً في النضال الوطني والاجتماعي لجماهير الشعب ولحركته الوطنية. وقد برز دورها وأهميته في اضرابات ومسيرات مارس سنة ١٩٧٢ المجيدة التي قلبت الحسابات رأسا على عقب وفرضت على السلطة العميلة وحماتها ان يعيدوا النظر في مجمل خططهم. وأدركت «أسرة الاغنياء» انها ما لم تسارع في ترتيب الاوضاع وقوننتها فان الامر قد يفلت من يدها. وهكذا وفي خضم احداث مارس أعلنت السلطة على لسان وزرائها انها بصدد وضع دستور للدولة، وتشكيل مجلس تأسيسي لاقرار الدستور على أساس انتخاب نصف اعضاء المجلس والباقي يتكون من الوزراء واعضاء السلطة.

وأصرت السلطات الحاكمة على اجراء انتخابات نصف المجلس في نفس الظروف غير الطبيعية التي تعيشها البلاد والتي يحكمها قانون الطوارىء وتجسدها حالات الارهاب والاعتقالات والملاحقات للشباب الوطني البحراني، وانعدام الحريات الاساسية كحرية القول والاجتماع والصحافة.

ومنذ البداية أكدت القوى الوطنية البحرانية انه لا يمكن ان يكون هناك حد أدنى من الديمقراطية ما لم يتوفر حد أدنى من الحريات الديمقراطية. وقد كان واضحاً للقوى الوطنية ولجماهير شعبنا الواعية، ان السلطة التي وجدت نفسها مضطرة الى الاعلان عن خطوات، هي من صلب مطالب جماهيرنا وحركتها الوطنية، انما تريد ان تخلق اشكالا مسرحية من المؤسسات الديمقراطية، في ظل الاوضاع غير الطبيعية القائمة في البلاد وفي ظل حالة الطوارىء، بهدف ان تنتزع من جماهيرنا ومن قواها الوطنية اعترافا بالامر الواقع، وبحيث تبقى الامور على حالها ولكن تحت اقنعة واهية من المؤسسات الديمقراطية.

لكن وعي الجماهير الرائع، ويقظة منظماتها الوطنية، ادركا هذه اللعبة منذ

البدء. فرفضت الجماهير بحزم ان تساهم في لعبة تجد نفسها بعد انتهائها، انما وافقت على الوضع السيء المفروض عليها والذي قاومته ولا تزال تقاومه بمختلف السبل والامكانيات ولم تبخل في سياق هذه المقاومة من تقديم الشهداء ومئات المعتقلين والمشردين.

وقد عبرت المنظمات الوطنية من خلال البيانات والتصريحات الصحفية عن موقف الجماهير الصحيح هذا، وفضحت لعبة السلطة وقوانينها المتعلقة بانشاء المجلس التأسيسي واجراء الانتخابات وكيف ان هذه القوانين ذات طبيعة رجعية ومعادية للديمقراطية وذلك باقرارها مبدأ تعيين نصف المجلس المنافي للديمقراطية. وحرمان المرأة من ممارسة حقها في الترشيح والانتخاب وحرمان قطاع عريض من الشباب (١٨ و١٩ سنة) من حق الانتخاب وغير ذلك من المواد الرجعية.

لكن السلطة الحاكمة في البحرين التي لا تريد ان يتحقق الحد الأدنى من الديمقراطية الصحيحة تجاهلت هذه المطالب الأمر الذي أوصل القوى الوطنية الى قناعة تامة من انه في ظل هذه الاوضاع، لا تجد لها دوراً تلعبه في مسرحية الانتخابات، وقد رفعت عن حق شعار المقاطعة ما لم تتحقق الشروط الضرورية والضمانات الاولية للحياة الديمقراطية.

وقد كانت عزلة السلطة وعدم ثقة الجماهير باجراءاتها واضحة في عملية تسجيل اسماء الناخبين، فبرغم حشدها كل امكانياتها الاعلامية من اذاعة وصحف وملصقات، وبرغم مختلف الضغوط والاشاعات والتهديدات، فانه طوال اسبوع كامل من بدء التسجيل لم يسجل نفسه سوى ٣٦٣٢ ناخباً اي حوالي ١٠٪ من الذين لهم حق الانتخاب، وعند نهاية مدة التسجيل وبعد مضاعفة الضغوط وتنوعها، بلغ عدد المسجلين ١٦٧٤٥ أي ٤٥ر٧٪ فاضطرت السلطة الى تمديد فترة التسجيل، وتكثيف الحث والضغوط، وكان رئيس لجنة الانتخابات يتمنى ان تصل نسبة التسجيل الى ٧٥٪ لكنها بعد نهاية فترة التجديد لم تزد عن ٦٠٪ وسط الكثير من الشكوك حول صحة أرقام المسجلين التي أعلنتها السلطة دون ذكر التفاصيل.

وجرت الانتخابات وخرجت علينا السلطة من خلال أجهزة اعلامها واجهزة الاعلام العميلة بأن نسبة الاقتراع جاءت «عالية جداً» وقالوا انها بلغت ٩٠٪ وأوحوا بأن المقاطعة فاشلة، ولكن من أين أتوا بهذا الرقم؟! لقد جاؤوا به عن طريق التلاعب بالأرقام وتجاهل الحقائق المرة وعن طريق اختراع المسميات والحساب على أساسها.

ويظهرون علينا هذه الأيام بتقارير صحفية يحاولون فيها ان يشككوا في جدوى شعار المقاطعة، ونحن نقول بثقة ان شعار مقاطعة الانتخابات كان صحيحاً، وكان ناجحاً لحد كبير، وقد حقق الاهداف الأساسية المتوخاة منه، ذلك ان القوى الوطنية عندما رفعت شعار المقاطعة لم يكن ذلك لمجرد المقاطعة، بل رفعته لأنه لا يمكن في ظروف تفتقر الى أبسط الحقوق والحريات الديمقراطية ان تشارك في مسرحيات ديمقراطية.

وبطرح القوى الوطنية لمطالب الجماهير العادلة وتشديدها على ضرورة رفع حالة الطوارىء ووضع حد للارهاب واطلاق الحريات.. الخ وجد المرشحون انفسهم وحتى اكثرهم سوءاً وارتباطا بالسلطة يتبنون هذه المطالب.. ولولا الطرح الصحيح للمطالب الشعبية وبالقوة التي طرحت بها، لما ظهر مرشحون يعاهدون الناس بأنهم سيعملون لاطلاق الحريات وضمانها واثبات حق العمال في تشكيل نقاباتهم.. الخ.

بل أكثر من ذلك، دفعت هذه المطالب ٣٢ مرشحا ان يرفعوا عريضة للسلطة (يلتمسون) فيها رفع حالة الطوارىء وما ترتب عليها، لاستمرار تجاهل السلطة للمطالب الشعبية قرر المرشحون الوطنيون الانسحاب من عملية الانتخابات.

وهكذا جاء المجلس التأسيسي، كما ذكرنا في مطلع المقال، ممثلا للنظام القائم.. وبدأ أعماله في جلسات سرية، الامر الذي حدد مهام هذا المجلس التي لن تزيد عن ختم ما تقدم السلطة.

هذه مجرد لمحات عن طبيعة ونوعية «الديمقراطية» التي أعلنت في البحرين.. وهي تؤكد صحة مواقف الحركة الوطنية وسلامة استنتاجاتها. بدون

حريات ديمقراطية وتوفر الضمانات الاساسية لها، لا يمكن ان تكون هنا ديمقراطية صحيحة.. بل مجرد ديمقراطية!!

- ٥ -

الحركة الوطنية في البحرين★

أيها الأخوات والأخوة،

أصبح تقليداً ثابتاً أن يحتفل طلبتنا في كل مكان يتواجدون فيه بذكرى مارس المجيدة. ومارس ليس ذكرى واحدة... ان تاريخ نضال شعبنا ارتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الاسم (مارس). الذي أصبح رمزاً وضاءً لنضالات جماهيرنا ضد الهيمنة الاستعمارية وفي سبيل احراز الاستقلال وانتزاع المكاسب والحريات على طريق ان يستلم شعبنا مقاليد أموره بيده.

ان مارس في تاريخ البحرين الحديث يرجع الى عام ١٩٥٦ حيث الحركة الشعبية الوطنية الواسعة التي كانت قائمة في ذلك الوقت، اي حركة ٥٤ - ١٩٥٦ والمعروفة باسم حركة الهيئة.

في ٢ مارس ١٩٥٦ استقبلت جماهير شعبنا وزير خارجية بريطانيا آنذاك سلوين لويد، بما يستحق ان يستقبل زعيم استعماري، وممثل للسيطرة البريطانية التي فرضت على شعبنا القهر والتخلف والحرمان من أبسط الحقوق والحريات الديمقراطية.. استقبلته بمظاهرات صاخبة ورجمت موكبه بالحجارة.

وفي ١١ مارس من ذلك العام واجهت جماهير شعبنا رصاص الشرطة الغادر بأمر ضباط المخابرات البريطانية وعلى رأسهم المستشار السيء الصيت تشارك بلكريف في ساحة بلدية المنامة المبنى القديم على أثر احتجاج باعة الخضر على استفزازات مفتشي البلدية والبوليس الذين كانوا يمنعونهم من اقامة الفرشات لبيع بضاعتهم.

وقد ذهب ضحية اطلاق الرصاص الكثيف عدد من المواطنين غير محدد، كما جاء في تقرير لجنة التحقيق التي شكلتها السلطات الاستعمارية من قاضيين

★ - محاضرة القيت في نطاق احتفالات اسبوع الخليج العربي في بيروت (٢٤ - ٣١ مارس ١٩٧٣).

بريطانيين هم المستر بيس المستشار القضائي لحكومة البحرين والمستر مودزلي مساعد قاضي في المحاكم البريطانية في البحرين. وقد امتنع تقرير هذه اللجنة وكذلك تعليق القاضي هينز عن تحديد مسؤولية الشرطة والضباط البريطانيين بالتحديد عن اطلاق النار جزافا.

وفي مارس ١٩٦٥ كانت الانتفاضة الواسعة التي شملت البحرين من أقصاها الى أقصاها واشتركت فيها جماهيرها بنسائها وشيوخها وشبابها.

وشهد مارس ١٩٧٢ أول وأروع مسيرة عمالية كبيرة، أعلنت بكل وضوح ان طبقتنا العاملة الفتية قد بدأت تأخذ دورها الرائد في قيادة المجتمع وفي قيادة نضال الجماهير نحو تحقيق أهدافها.

واذا أخذنا انتفاضات مارس كعلامات على طريق نضال شعبنا وحركته الوطنية لرأينا النمو السريع في الوعي والادراك، والوتائر السريعة في تطور مجتمعنا وتحدد سماته الطبقية.

كل انتفاضة تأتي تختلف عن سابقتها ان من حيث قوتها او من حيث القوى القائدة لها والمشاركة فيها او من حيث الأهداف والمطالب التي تطرحها.

فحركة هيئة الاتحاد الوطني كانت حركة شعبية واسعة من حيث التفاف أوسع جماهير شعبنا حولها، وكانت قيادتها تتألف من البرجوازية التي كانت في بداية تفتحها، والتي لم يتحدد اتجاهها بعد، لتكون برجوازية تجارية سمسارة (كمبرادور) بمعنى ان تكون برجوازية وكيلة للشركات الاجنبية.

وكانت البنوك والشركات البريطانية تحد من توجه هذه البرجوازية لتحقيق أهدافها، وتستأثر بالجزء الأكبر من التجارة ومن الوكالات التجارية وخاصة شركة كرى مكنزى والشركة الافريقية الشرقية اللتان كانتا تحتكران استيراد كل شيء من الدخان والأصباغ الى مواد البناء الى مختلف أنواع الآلات.

وكانت البنوك والشركات البريطانية في موقفها هذا تستند الى السيطرة البريطانية السياسية ممثلة في استلام الضباط البريطانيين لمختلف دوائر الحكم معتمدين على ركائز من العملاء الذين اعتنوا بتربيتهم وضمنوا اخلاصهم

وطاعتهم، والى السيطرة العسكرية والاجنبية ممثلة في القواعد البريطانية الجوية والبحرية والبرية وفي ادارة اجهزة القمع من الشرطة والمباحث.

والاستعمار البريطاني معتمدا على سطوته هذه حال بكل قوة دون احداث اي تطور او تقدم ذي بال. وقد فرض حجراً على حرية الرأي والصحافة والاجتماع، وأوجد مناهج تعليم ضحلة وضعيفة. وقلص فرص التعليم العالي وقصره على بعثة تكاد تكون رمزية من ٣ ـ طلاب من المتفوقين او المختارين، يبعث بهم الى الجامعة الامريكية في بيروت. وحافظ بكل ما يملك على المستوى المتدني للاجور والرواتب سواء في الدوائر الحكومية او في الشركات والمؤسسات الاخرى. وباختصار كان هم الاستعمار البريطاني ان يحافظ لأطول وقت ممكن على التخلف والفقر في بلادنا. وفي هذا السبيل لم يترك وسيلة الا ولجأ اليها كان أشنعها وأخسها تأوير الحزازات الطائفية وايصالها الى حد المصادمات الدموية.

لكن غاب عن بال المستعمرين ان الخلافات الطائفية تفتقر للأسس المادية، ولا تخدم مصلحة أي طبقة اجتماعية من أي من الطائفتين، فالوضع الاقتصادي مركب بشكل لا يسمح باستغناء طائفة عن الأخرى. ووجود البترول وما فرضه من تطور على الوضع الاقتصادي من حيث زيادة عدد المؤسسات واتساع رقعة أعمال البناء والمقاولات، كل ذلك حدد الوضع الطبقي، فصار العمال المستغلون في مختلف المهن والتخصصات وفي مختلف الشركات والمؤسسات، هم العمال المستغلون من الطائفتين. وصاحب العمل أو الشركات الاحتكارية عند استغلالها للعامل لا تميز بين طائفة واخرى. والانتماء الطائفي للتاجر أو المقاول لا يمنعه من استغلال وظلم ابناء طائفته جنباً الى جنب مع ابناء الطائفة الأخرى.

لقد كان واضحاً لدى جماهير شعبنا ان الاستعمار البريطاني ممثلا في المستشار هو الذي وراء اثارة الطائفية وتأويرها بهدف تمزيق وحدة الشعب واضعافه على أساس الشعار الاستعماري العتيق «فرق تسد». وقد عانت جماهيرنا الكثر من ويلات الحزازات الطائفية، فهبت كلها من أقصى قرية الى أدنى قرية ومن كل

مدن البحرين وعقدت الاجتماعات الجماهيرية في سبيل وضع حد للفتنة الطائفية التي زرعها الاستعمار البريطاني.

وهكذا جاءت حركة الهيئة. وأول هدف تحقق في اطار هذه الحركة هو تحقيق الوحدة الوطنية التي تعززت على مر الأيام وصارت الآن أصعب من ان ينال منها أحد. ولعلنا نذكر محاولات القوى الاستعمارية والرجعية على أثر مسرحية انتخابات المجلس التأسيسي وكيف انها ماتت حيث ولدت.

لقد كانت مطالب حركة الهيئة في البداية ذات طبيعة اصلاحية، ولكنها تطورت بحكم إلتفاف جماهير الشعب المعادية للاستعمار حولها الى حركة معادية للاستعمار وهادفة الى تحقيق الاستقلال الوطني وانجاز الحريات العامة والارتباط بحركة التحرر الوطني العربية، ونتيجة لهذا التحول فقد غيرت السلطات الاستعمارية من موقفها تجاه هذه الحركة وخافت من أن يستمر هذا التطور الى ما لا تريد فانتهزت فرصة العدوان الثلاثي على مصر، وانتفاض جماهير شعبنا البحراني انتصاراً لشعب مصر الشقيق واستنكاراً للعدوان فأعلنت حالة الطوارىء التي لا تزال سارية حتى الآن ووجهت ضربة قاصمة لحركة الهيئة كحركة وطنية مؤيدة من أوسع الجماهير الشعبية، فاعتقلت قادتها ونفت من نفت وسجنت من سجنت ووسعت ارهابها ليشمل كل العناصر الوطنية.

والمهم ان البرجوازية البحرانية التي كانت على رأس الهيئة قد حققت الجزء الأكبر من أهدافها فاجيز لها التوسع وتحولت قطاعات منها الى برجوازية كمبرادورية كبيرة، وأصبحت عندنا الآن ما يعرف بالبيوتات التجارية. فاغلب البيوتات التجارية، وأغلب التجار الكبار المتواجدين الآن قد صاروا وكبروا في أعقاب ضرب حركة الهيئة.

ومنذ ذلك الوقت نرى ان التفاوت الطبقي أخذ مداه، وتحددت أكثر وأكثر الفواصل بين الأغنياء والفقراء، وشهدت هذه الحقبة كثيراً من الشواهد على تمايز الأوضاع الطبقية من اختفاء تجار «عجزوا» عن مواكبة «التقدم البرجوازي» الى بروز أناس خلقوا من قبل الاحتكارات وخاصة شركة نفط البحرين «بابكو» أمثال المقاولين. وصار الناس يلاحظون مشاركات متداخلة

شملت العديد من أفراد العائلة الحاكمة وخاصة كبارها. بمعنى ان العائلة الحاكمة لم ترد ان يفوتها القطار أو أن لا تكون جزءاً من الطبقة الجديدة الحاكمة فعلا. طبقة التجار الكمبرادور فدخلت في مشاركات مع العديد من التجار القدامى والجدد. وتسابقوا على نهب الأراضي في البر والبحر من جهة وعلى تقاسم أراض أخرى مع افراد هذه الطبقة ومن يمثلونها.

لقد تمكنت حركة الجماهير الشعبية في أعوام ٥٤ - ٥٦ ان تنتزع من السلطة الاستعمارية بعض المكاسب وان جاءت مشوهة أو ممسوخة أو أنها حاولت أن تكون لصالح الطبقة الحاكمة الكمبرادورية وأسيادها. من هذه المكاسب:

اعلان قانون العمل البحراني لعام ١٩٥٧ الذي بالرغم من مواده الرجعية وبالرغم من وجود مواد تنسف بعضها فقد تمكنت طبقتنا العاملة بوعيها من أن تستغله على هزاله في صراعها ضد استغلال الشركات الاحتكارية والطبقة الحاكمة، الأمر الذي جعل السلطة الحاكمة توقف تنفيذ بعض مواده وخاصة الباب المتعلق بتنظيم النقابات العمالية.

ولكن مقابل ذلك وغيره ركزت السلطات الاستعمارية على تطوير أجهزة القمع وتوسيعها وتزويدها بأحدث المعدات والأساليب واقامتها كسيف مسلط على رقاب المواطنين. وحافظت السلطة على استمرار حالة الطوارىء التي مورست تحت ظلها مختلف أساليب القمع والارهاب والحملات الواسعة والمتكررة لاعتقال وتشريد الشباب الوطني البحراني.

ومقابل ذلك أيضاً انوجدت المنظمات الوطنية والتقدمية السرية التي بالرغم من عدم توقف عمليات الملاحقة والمطاردة والارهاب تمكنت من الاستمرار في نضالها لتوعية وقيادة جماهير شعبنا وخاصة طبقتنا العاملة الفتية.

لقد ولدت المنظمات الوطنية والتقدمية في أثناء وأعقاب حركة ٥٤ - ١٩٥٦ مباشرة وطوال هذه السنين تمرَّست هذه المنظمات في النضال ضد الهيمنة الاستعمارية وأجهزتها القمعية. وبرز دور هذه المنظمات بشكل واضح وجليّ في انتفاضة مارس ١٩٦٥.

لقد قادت المنظمات الوطنية مجتمعة انتفاضة مارس ١٩٦٥ وطرحت بقوة

مطالب الشعب الآنية في ذلك الوقت بوقف حملات تسريح العمال وتصفية أجهزة القمع ومحاسبة المسؤولين عن اطلاق النار على جماهير الشعب.

وطبعاً في ظل حالة الطوارىء واستشراس أجهزة القمع لم تتمكن انتفاضة مارس من تحقيق أهدافها المباشرة، لكنها فرضت على السلطات الاستعمارية ان تعيد حساباتها وأن تعرف جيداً أن جماهير الشعب البحراني لا يمكنها ان تخضع للقمع والارهاب وان تقبل الواقع الفاسد المفروض عليها. وأدركت السلطة العميلة ان الحركة الوطنية في مارس ١٩٦٥ هي غيرها في عام ١٩٥٦.

فاذا تمكنت من تصفية حركة الهيئة بالاعتقالات وبسجن ونفي عدد من قادتها، فانها لم تتمكن من تصفية الحركة الوطنية التي هبت في انتفاضة ١٩٦٥ بالرغم من تكثيف حملات الاعتقال والقمع والارهاب.. وبالرغم من تطوير وتوسيع أجهزتها القمعية.

ذلك لأن المنظمات التي قادت انتفاضة مارس ليست منظمات ممثلة للبرجوازية الكمبرادورية بل بالعكس فان البرجوازية التي كانت في عام ١٩٥٦ على أبواب أن تكون الطبقة الحاكمة وقفت ضد الانتفاضة ومارست مختلف الأساليب لمواجهتها وافشالها. كانت تقدم النصائح والمشورات لأجهزة السلطة. وها هي قد وصلت الآن لتكون الطبقة الحاكمة فعلا.

ان المنظمات الوطنية التي غاصت جذورها في تربة البحرين وترسخت علاقاتها بأوسع الجماهير الكادحة، هي المعبرة عن ارادة وطموحات هذه الجماهير لا يمكن لأي قوة أن تقضي عليها أو تحد من تطورها نحو الأفضل والأقوى.

وليس أدل على كلامنا هذا من احداث مارس ١٩٧٢. ان الاضراب العام في ١٩٧٢ باتساعه وقوته يختلف تماماً عن حركة ١٩٥٦ وعن انتفاضة مارس ١٩٦٥، لأنه نتيجة لتحديد الوضع الطبقي كما سبق وذكرنا فان الطبقات التي تعاني الاستغلال وتعاني أكثر من غيرها من وطأة الغلاء المستشري وفساد الادارة وانتشار الرشوة.. هي الطبقات التي من مصلحتها ان تهب للدفاع عن حقوقها ولوضع حد للغلاء وللقضاء على الفساد.

ومن هنا كانت انتفاضة مارس ١٩٧٢ عمالية ومؤيدة من باقي الجماهير

الشعبية. ولأنها كانت أقوى من سابقاتها وأكثر تحديداً وتنظيماً وأوعى مطلبياً ارتعبت الطبقة الحاكمة منها أكثر من ارتعابها من الانتفاضات السابقة ولم تتأخر لحظة عن انزال الجيش بكامل معداته الى الشوارع والميادين العامة بجانب جيش الشرطة المتضخم عدداً وعدة باستمرار.

وكان تخطيط السلطة لمواجهة آثار هذه الانتفاضة أسرع وأوضح من السابق وان كان تحت شعار «طأطيء لها رأسك تمر».

ولكن لماذا أسرعت السلطة الحاكمة في أثناء وعقيب هذه الانتفاضة مباشرة الى الاعلان عن خططها «لدخول عهد الديمقراطية» والاسراع في عملية تشكيل المجلس التأسيسي وتقديم الدستور الجاهز منذ مدة لمناقشته واقراره؟!.

لأن الانتفاضة العمالية الواسعة والمنظمة أثبتت للطبقة الحاكمة ان الفقراء والمستغلين قد عرفوا الطريق الصحيح لتنظيم أنفسهم وأخذوا يسلكون الطريق السليم للوصول الى حقوقهم وأهدافهم.. فلا بد للطبقة الحاكمة أن تسارع في تنظيم نفسها هي الأخرى وتقونن أوضاعها وتضفي على تحكمها، على نظامها طابع الشرعية والدستورية، لتواجه النهوض الشعبي والطبقي من مواقع «الدستور» و«القوانين».

ولا عجب ان يتكرر على ألسنة المسؤولين والوزراء كلام عن «الأسرة الواحدة» وأنهم لا يسمحون «بخلق تيارات مختلفة في المجتمع» ولا «بث الحزازات والتفرقات في أفراد المجتمع البحراني» ولا يسمحون «بالأفكار المستوردة».... الخ.

انهم يعتقدون انهم بتكرار اسطوانة الأسرة الواحدة انما يخفون حقيقة الطابع الطبقي الواضح للنظام القائم في البحرين.

وقد سبق ان قلنا ان «مجتمع البحرين لم يكن يوماً وليس هو الآن مجتمع الأسرة الواحدة» كما يحلو لرجال السلطة التغني به. ما هي الأسرة الواحدة التي تضم الظالم والمظلوم، الناهب والمنهوب، المترف المسرف والمعدم؟!

فالمواطن يسمع انه في «أسرة واحدة» لكنه لا يرى خيطاً واحداً يربط ما بين أفراد هذه الأسرة. بل يرى بوضوح تام ان هناك اسرتين محددتين كل

واحدة منهما فيها من الترابط والمصالح والمواقع والأهداف ما هو نقيض الاخرى. وليكن واضحاً تماماً ان لهم أسرتهم ولنا اسرتنا. أسرتهم تعمل على تثبيت مواقعها وقوننة وضعها. وأسرتنا تناضل من اجل انتزاع مكاسبها وضمان حياتها وحماية وقوننة هذه المكاسب والضمانات.

وحتى يأتي الدستور وقوننة الأوضاع طبقا لمصالح أسرة الأغنياء، رأينا كيف أصرت سلطتهم على انتخاب نصف المجلس التأسيسي فقط، وفي ظل حالة الطوارىء وبحرمان المرأة من حق التصويت وكذلك الشباب سن ١٨ - ١٩. والمعروف ان الشباب في هذا السن يشكلون نسبة عالية من القوى الفاعلة في مجتمع البحرين. كل ذلك لكي تتحكم السلطة الحاكمة بزمام الأمور وبتوجيهها لخدمة أهدافها ومصالحها فقط.

ومنذ البداية أكدت القوى الوطنية البحرانية انه لا يمكن ان يكون هناك حد أدنى من الديمقراطية ما لم يتوفر حد أدنى من الحريات الديمقراطية. وقد كان واضحاً للقوى الوطنية ولجماهير شعبنا الواعية ان السلطة التي وجدت نفسها مضطرة الى الاعلان عن خطوات هي من صلب مطالب جماهيرنا وحركتها الوطنية منذ عام ١٩١٩ مروراً بحركة ١٩٣٧ وحركة ٥٤ - ٥٦ وانتفاضة مارس ١٩٦٥ وحتى اضرابات ومسيرة مارس ٧٢. انما تريد ان تخلق اشكالا مسرحية من المؤسسات الديمقراطية في ظل الاوضاع غير الطبيعية القائمة في البلاد.

وحتى قبل اقرار الدستور واثناء مناقشته لا تتردد هذه السلطة عن اظهار حقيقتها المعادية للديمقراطية ولأبسط الحريات والحقوق العامة للمواطنين.

الدستور الذي يناقشونه الآن ينص على ان «يحظر ابعاد المواطن عن البحرين او منعه من العودة اليها»، ومنذ أسابيع منعت السلطة ثلاثة مواطنين من العودة الى وطنهم. وهذه محاولتهم الثانية للعودة الى البحرين. الأولى كانت قبل الكلام الكثير عن الدستور والديمقراطية والثانية بعد هذا الكلام واثناء مناقشة هذا الدستور العتيد.

ومنذ ٥ فبراير والطلبة الثانويون في البحرين في اضراب مفتوح يطالبون بتحقيق مطالب بسيطة محددة وواضحة تتلخص في ثلاثة مطالب: حقهم في تكوين

تنظيمهم النقابي واقرار الدور الثاني للتوجيهي واصلاح الصحة المدرسية. وقد أعلنوا عن هذه المطالب منذ مدة ولم يلجأوا الى الاضراب الا بعد اقتناعهم بأنه ليس في نية السلطة، ليس فقط الاستجابة لمطالبهم، بل حتى فهمها.

ولما قابلوا وزير التربية والتعليم ومنذ الوهلة الأولى واجههم بالرفض التام لمطالبهم، الأمر الذي جعلهم يصعدون اضرابهم باعتصامهم في المدارس، ممارسين حقهم الديمقراطي في الدفاع عن مصالحهم.

وما كان من السلطة هي الأخرى الا ان تمارس ديمقراطيتها، فبالاضافة لسلسلة البيانات المخادعة التي اصدرتها وزارة التربية والبيان المطول الموجه لأولياء امور الطلبة يستعدي فيه الوزير الآباء على الأبناء، فقد أصدرت السلطة قراراتها التعسفية بفصل أعداد من الطلبة وفي مدرسة الحورة شمل القرار فصلا بكامله.

ولم تشأ السلطة الا أن تمد ديمقراطيتها لتشمل بالاضافة للطلبة عددا من الشباب الوطني فاعتقلتهم بلا سبب ولا مبرر الا اصرارها ان ترينا طبيعتها وطبيعة ديمقراطيتها.

وتجري هذه التعديات على حريات وحرمات المواطنين والمجلس التأسيسي يواصل مناقشة الدستور الذي يرسي، كما يقولون، حقوق وحريات المواطن وواجباته. ولم يشأ عضو واحد من أعضاء هذا المجلس ان يرفع صوته ليقول ان ما يجري تحت سمعهم وبصرهم ليس فقط هتكا وانتهاكا لنصوص وروح الدستور الذي يناقشون، بل اعتداء على أبسط حقوق الانسان التي ضمنتها لائحة حقوق الانسان ومختلف الشرائع والمواثيق الدولية والتي وقعت عليها حكومة البحرين كعضو في الأمم المتحدة.

وأثناء مناقشة المادة ١٦ من الدستور المتعلقة بالجنسية وبحظر ابعاد المواطن من البحرين ومنعه من العودة اليها، وبعد اقرارها تمنى أحد أعضاء المجلس على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ان ينفذوا مضمون هذه المادة منذ الآن، فأجابه وزير الخارجية بأنه «لم يفهم ما يشير اليه العضو، ولا يعتقد ان

من حقه العودة لمناقشة مادة تم اقرارها». ويرجو رئيس المجلس من الأعضاء حصرهم النقاش فيما هو مطروح امامهم.

انهم يريدون الديمقراطية اسما رناناً يطبلون به ليل نهار ويستغلونها كملهاة يتلهون بها، ويلهون الجماهير المكوية بممارساتهم «الديمقراطية» والمكوية بنار الغلاء وبانعدام الحريات وبالاعتداءات الوقحة والمستمرة على كراماتهم وحرياتهم. والجماهير لها كل الحق ان تجعل من مسرحيات المجلس التأسيسي، مثار تندر واستهزاء، وهي التي تعيش يومياً ممارسات السلطة بعيداً عن الكلام والجلسات الرسمية.. هي تعيش وترى كيف تواجه السلطة المطالب البسيطة والمشروعة للعمال وكيف تشن الهجومات المسلحة على مقار الأعمال اذا ما اعتصم فيها العمال.. وكيف تتفنن السلطة بتطبيق الديمقراطية بالاعتقالات الكيفية والتفسير والحرمان من العمل.

ان استمرار السلطة الحاكمة في البحرين في تأزيم الأوضاع العامة، واستهتارها بأبسط حقوق الانسان لن يؤدي مطلقاً الى اخراجها من أزمتها وعزلتها ولن يؤدي مطلقاً الى اضعاف حركتنا الوطنية المتنامية. ان جماهير شعبنا وقواها الوطنية لا تمر عليها الحركات المسرحية وهي لا تقبل عن الاستقلال الحقيقي والديمقراطية الحقيقية والفعلية بديلا. وانها تملك من التجربة والوعي ووحدة الصف ما يمكنها من فرض ارادتها واحداث التغييرات الضرورية في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أيتها الأخوات والأخوة،

انكم تدركون ولا شك، خطورة المرحلة التي يمر بها وطننا ومنطقتنا بشكل عام، حيث تعمل الامبريالية الامريكية وحلفاؤها الأنظمة العميلة المطلة على الخليج العربي بكل جهد وقوة لاحلال الاستعمار الجديد بزعامة الامريكان محل الاستعمار القديم.

وانكم تلاحظون كيف يجهز الامريكان أنظمة الحكم العميلة وخاصة نظام الحكم السعودي والايراني بكميات ضخمة من احدث الأسلحة لتقوم، بجانب القواعد العسكرية الامريكية المنتشرة في المنطقة في البحرين والشارقة والظهران

بقمع تطلعات جماهيرنا والتآمر على أنظمة الحكم الوطنية في العراق واليمن الديمقراطية الشعبية ولحراسة نهبهم الشره لخيراتنا.

ان جماهيرنا وقواها الوطنية تعي جيداً خطورة وجود القواعد العسكرية الامريكية في البحرين وخاصة قاعدة الجفير البحرية ذات الموقع الاستراتيجي الخطير. وجماهيرنا وقواها الوطنية تدرك خطورة احتلال ايران للجزر العربية الثلاث في مدخل الخليج خلافاً لميثاق الأمم المتحدة وللقوانين والأعراف الدولية، وتفهم هذا الاحتلال بأنه حلقة من استراتيجية الامبريالية الامريكية لأحكام سيطرتها على الخليج العربي.

ان انتشار القواعد العسكرية الامريكية والتطوير السريع لجيوش الأنظمة العميلة وتزويدها بأحدث الأسلحة انما هو موجه مباشرة ضد طموح ونضال جماهير المنطقة نحو تحقيق الاستغلال الحقيقي والتطوير المستقل لأقطارها لما فيه خير وسعادة جماهيرنا ليس على المدى القصير وحسب بل على المدى البعيد حيث تلوح أشباح نفاد النفط الذي فرضت علينا الاحتكارات النفطية وعملاؤها الرجعيون ان يكون هذا النفط المصدر الوحيد للدخل الوطني وعلى أساس تصديره نفطا خاماً، تقام عليه عشرات آلاف الصناعات في الدول الرأسمالية وتحرم منطقتنا من أبسط أنواع الصناعة.

ان اتساع نفوذ الامبريالية الاميركية الذي تشهده منطقة الخليج العربي الآن، انما يهدف بما لا يقبل الشك الى الحفاظ على هذه المنطقة لتظل مصدراً للنفط الخام فقط، وسوقاً لمختلف منتجاتها.

واذا ما فرض عليهم ان يواجهوا المشاكل الناجمة عن انعدام الصناعة وانعدام امكانيات العمل للآلاف من المواطنين سمحوا لعملائهم بأن يجلبوا الاحتكارات الاخرى مثل احتكار الالمنيوم (البا) الذي يمتص دماء طبقتنا العاملة بكل ما تعني هذه الجملة لحد الموت.

وليس عبثا ان أطلقت جماهير شعبنا على هذا المصنع اسم «مصنع الموت» لأنه في سبيل ان يجني هذا الاحتكار الأرباح الفاحشة بأكبر قدر وبأسرع وقت، لا يصرف اي مبلغ على توفير سبل الوقاية ووسائل الأمن الصناعي. وكأن منحهم

الأرض مجاناً وتقديم ثروتنا الوطنية من الغاز الطبيعي، وهو الطاقة المحركة لهذا المصنع بأسعار تقارب المجان واعفائهم من ضريبة الجمارك على التصدير والاستيراد ومن الضريبة على الدخل وعلى الأرباح وتشغيل الأيدي العاملة التي تواجه الموت، بأبخس الرواتب والأجور... كان كل ذلك لا يكفي لاشباع نهم هذا الاحتكار الشرس. بالاضافة لكون هذا المصنع هو مصنع قديم وقضى عمره في ايطاليا، وهو محرم تشغيله طبقا لقرارات وقوانين منظمة العمل الدولية .

ويأتي وزير العمل والشؤون الاجتماعية الجديد ليبرر موقف هذا الاحتكار بعدم توفير سبل الوقاية ووسائل الأمن الصناعي فيلقي اللوم على العمال الذين على حد تعبيره، يجهلون سبل وقايتهم، متجاهلا انعدامها من المصنع أساساً لأنها تكلف مبلغاً من المال لا يريد هذا الاحتكار صرفه.

وموقف الوزير هذا ما هو الا تعبير عن طبيعة السلطة الحاكمة الممثلة للاحتكارات والمدافعة عنها، والمعادية لمصالح جماهيرنا الشعبية ولتطلعاتها نحو الحريات الديمقراطية والحياة الأمثل.

وقد أثبتت هذه السلطة عجزها عن اتخاذ اي خطوة لحل مشكلات الجماهير المتكاثرة والمتنوعة من مشكلاتها مع الاحتكارات القديمة والجديدة الى مشكلة استشراء الغلاء وانتشار الفساد في الادارة الى اتساع رقعة البطالة.

لكن جماهيرنا تدرك ان تحقيق أي من مطالبها وأهدافها لا يمكن الا أن ينتزع انتزاعا. وهي على هذا الطريق، طريق انتزاع المكاسب والحريات الديمقراطية سائرة بوعي وعزم وشجاعة.

ولا بد أنها واصلة
وشكراً

- ٦ -

حول المجلس الوطني البحراني*

لا شك ان وصول العناصر الوطنية المتمثلة في كتلة الشعب، وغيرها من العناصر الوطنية التي نزلت الانتخابات بصورة مستقلة، هو انتصار كبير حققته نضالات الشعب البحراني على مدى عشرات السنين وقد قدم هذا الشعب خلال مقارعته للاستعمار البريطاني في سبيل الاستقلال الوطني والحياة الديمقراطية، الكثير من التضحيات. وكان مطلب انشاء المجلس التشريعي دائماً على رأس المطالب التي رفعتها مختلف الهبات والانتفاضات والحركات الوطنية التي شهدتها البحرين منذ مطلع هذا القرن.

ظروف الانتصار الكبير

ولئن جاء انتصار الجماهير الشعبية في هذه الانتخابات كبيراً، فلأنه اعقب نهوضاً شعبياً واسعاً تجلى في سلسلة الاضرابات العمالية التي بلغت ذروتها في مسيرة مارس (آذار) سنة ٧٢.. هذا النهوض الذي فرض على الحكومة ان تسارع الى احداث تغيير في الوضع، يخرج البلاد من الازمة الخانقة التي من اسبابها الظروف غير الطبيعية التي فرضتها اجهزة الشرطة بقيادة الضباط البريطانيين، متسلحة بقانون الطوارىء الذي يطلق يدها في فرض الإرهاب وفي ملاحقة واعتقال وتشريد الشباب الوطني البحراني واستمرار تردي الاوضاع المعيشية للطبقات الكادحة واستشراء الغلاء بشكل جنوني، وعجز الحكومة القائمة عن اتخاذ أي خطوة لوضع حد لانفلات الاسعار، واستمرارها المضطرد في الارتفاع، وسيطرة الاحتكارات ورأس المال الاجنبي على اقتصاد البحرين.

لماذا الانتصار كبير؟

وانه انتصار كبير لانه جاء في ظروف تشهد فيها منطقة الخليج ذات

* محاضرة القيت في الجامعة الاميركية في بيروت، قاعة الويست هول يوم ٩ مارس ١٩٧٤ بمناسبة اسبوع عمان والخليج العربي.

الاهمية الاستراتيجية ان من حيث الثروة البترولية او الموقع، «اهتماماً» بالغا من قبل الامبريالية وخاصة الامبريالية الاميركية التي اخذت تعزز نفوذها لدى الانظمة الحليفة في المنطقة وخاصة نظام الحكم الايراني الذي يارس هذه الايام دوراً خطيراً كجندي حراسة للمصالح الامبريالية، بل وصل الامر به الى ارسال القوات المسلحة لمحاربة الثورة الوطنية في اقليم ظفار بعمان، الامر الذي شكل بجانب كونه تدخلا في شؤون عمان الداخلية يشكل بادرة غاية في الخطورة، ويكرس مبدأ ان القوي المسلح يمكنه ان يفرض ما يريد على الآخرين.

ان الامبريالية الاميركية التي تملك ما لا يقل عن ٦٠٪ من الاستثمارات النفطية في منطقة الخليج، لا تخفي بأي شكل ليس «اهتمامها» بهذه المنطقة وحسب، وانما مخططاتها العدوانية للمحافظة على ما تسميه الامن والاستقرار. وقد اهتمت بتعزيز وجودها العسكري وبتسليح حلفائها بأحدث ما تنتجه ماكنتها الحربية وبكميات مذهلة، جنباً الى جنب مع تزايد نفوذها الاقتصادي من خلال البنوك ومختلف الشركات، هادفة الى ابقاء هذه المنطقة تحت سيطرتها ونهبا لاحتكاراتها.

في نفس الوقت فإن الوضع العربي، وخاصة بعد حرب اكتوبر، يشاهد تراجعاً في دور الانظمة التقدمية والوطنية، وتقدماً في دور الانظمة الرجعية الامر الذي يضعف من قوة حركة التحرر الوطني العربية ويقوي من شوكة القوى الرجعية.

بل ان هناك اخطاراً جدية تواجه مكتسبات ومنجزات حركة التحرر الوطني العربية، بسبب اعادة الاعتبار للقوى الامبريالية والرجعية وخاصة الامبريالية الاميركية، وما يجر ذلك من اعادة مواقعها التي فقدتها بسبب مواقفها العدوانية ومؤامراتها واصطدامها العنيف بحركة التحرر الوطني العربية وطموحاتها وبسبب دعمها وحمايتها لإسرائيل واعتداءاتها وسياستها التوسعية واستمرار انكارها لحقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة وخاصة حقه في تقرير مصيره على ارضه.

لماذا كانت المقاطعة بالماضي؟
ولماذا المشاركة؟

ان هذا الانتصار الكبير في انتخابات المجلس الوطني الذي تحقق بسبب مشاركة اغلب القوى الوطنية وبفضل الوعي الوطني المتنامي لدى الجماهير الشعبية، قد جاء بعد مضي عام واحد على انتخابات المجلس التأسيسي التي قاطعتها كل القوى الوطنية، الامر الذي يطرح تساولا هاماً هو: لماذا المقاطعة لانتخابات المجلس التأسيسي، ولماذا المشاركة في انتخابات المجلس الوطني؟! بل يمكن طرح السؤال بشكل ادق: لماذا كانت المقاطعة هناك صحيحة وهنا غير صحيحة؟!

وقبل الاجابة على هذا السؤال فان من المفيد ان نسجل ان هاتين التجربتين، وعلى ضوء المواقف والنتائج السياسية التي رافقتها واسفرت عنها قد اثبتتا نضجاً سياسياً عالياً لدى القوى الوطنية، وعبرتا عن مرونة دقيقة وضرورية في اتخاذ القرار الصحيح تجاه القضايا الاساسية، وقد اكدتا صحة القول بأن السياسة هي علم وفن، وان العمل السياسي لا يسير ابداً بشكل واحد أو بطرق واحدة.. ليست كما يقال شارعاً مستقيماً ونظيفاً، انها طريق متعرج وعر، تكتنفه مختلف الصعاب والعقبات.

وعلى الذين يعملون في هذا الحقل ان يستكشفوا ـ دائماً ـ الطريق الصحيح المؤدي الى تحقيق الاهداف عبر مختلف العقبات والصعاب، باقل التكاليف وباقصر وقت. ولا بد من تطبيق اساليب العلم والمعرفة، والاستعانة بالتجارب والخبرات سواء ممن سبقوهم او من تاريخ الشعوب الغني بها، لتلافي الاخطاء الفادحة ولتجنب الكثير من المتاعب والآلام غير الضرورية. كما انه من الضروري الالمام باكبر قدر بالاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبميزان القوى داخل المجتمع ومعرفة درجة ارتفاع الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية وتحديد «الحلقة الخاصة في الفترة المعينة التي تمكن من الامساك بباقي الحلقات، وتحضير الانتقال الى الحلقة التالية تحضيراً متيناً».

الحلقة الخاصة: الحريات الديمقراطية

وفي اعتقادي ان الحلقة الخاصة في كلتا التجربتين كانت قضية الحريات الديمقراطية، فالسلطة الحاكمة كانت تدرك ان اشاعة هذه الحريات ستضعف امكانية التحكم في سير الامور وتوجيهها حسب تصوراتها. والقوى الوطنية كانت تدرك انها بدون توفر الحريات الديمقراطية، فان حركتها بين الجماهير تواجه صعوبات كبيرة وتضعف من درجة ارتباطها بهذه الجماهير.

وقد رأينا كيف ان القوى الوطنية كانت تركز على ضرورة اطلاق الحريات العامة كشرط ضروري لتأمين الحد الادنى من الديمقراطية، وكيف كانت السلطة تماطل وتتهرب من تحقيق هذا المطلب، بل انها كانت تمعن في انتهاج سياسة العداء للحريات الديمقراطية.

اجل، اذا ما عجز رجل السياسة عن الامساك بالحلقة الخاصة، وعن تحديد الاتجاه السليم فانه معرض لان يضل الطريق، وقد يقع في متاه يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتضحيات للخروج منه. وقد يحدث ان خطأ صغيراً في الحساب يكلف غالياً.

من هنا كنا نقول ان الموقف السياسي الذي اتخذته كل القوى الوطنية في مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي، والموقف السياسي الذي اتخذته اغلب هذه القوى في المشاركة في انتخابات المجلس الوطني كانا موقفين صحيحين بالنسبة لظرف كل من التجربتين، وقد دللا على ان هذه القوى تملك من الخبرة والتجربة ما يكفي لاتخاذ الموقف الصحيح في الوقت المناسب.

فكيف كانت مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي صحيحة؟

اولا: ان اقدام الحكومة على اعلان نيتها بإنشاء مجلس تأسيسي لاعداد دستور البلاد، جاء تحت ضغط التحرك الشعبي الذي بلغ ذروته في المظاهرات العمالية الواسعة والمؤيدة من قبل اوسع فئات الشعب في مارس سنة ٧٢، منطلقة من ضرورة مواجهة المد الشعبي من مواقع الدستور والقوانين التي ستتحكم في وضعها.

ثانياً: كان واضحاً في ذلك الوقت ان نية الحكومة هذه لا تتجه نحو تغيير حقيقي، وانها كانت تريد ان لا تتعدى خطواتها نحو النهج الديقراطي الخطوات الشكلية، تشعر الناس بأن شيئاً قد تغير في الوضع العام لكنه لا يؤثر على سياسة المحافظة على الوضع القائم.

ثالثاً: ان الوضع القائم، وهو وضع غير محتمل ومتأزم، قد اوصل البلاد الى مازق، بسبب استمرار حالة الطوارىء والاطلاق غير المحدود لاجهزة الشرطة في فرض الارهاب وحبس الحريات وحرمان الجماهير من ابسط حقوقها الاساسية وملاحقة الشباب الوطني حتى في لقمة العيش يرافق ذلك استشراء متزايد في الغلاء وانخفاض مستمر في حياة الجماهير الشعبية وتدني في الاجور.

رابعاً: كان واضحاً في ذلك الحين ان الدستور جاهز، وان الحكومة ترغب وتعمل على ان يقرّ كما هو، وكانت تصريحات المسؤولين جلية في هذا الخصوص، وأوضح من ذلك ان المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٧٢ بشأن انشاء المجلس التأسيسي قد فرض ظروفاً وشروطاً تجعل اغلبية المجلس التأسيسي، مهما وصل اليه من عناصر وطنية، في صالح النظام وغير قادر على احداث أي تغيير جوهري في بنية الدستور، اذ أن مجرد انتخاب نصف المجلس فقط يعني ان الأغلبية مضمونة سلفاً.

خامساً: طبقا لقانون انشاء المجلس التأسيسي اياه، فإن مهمته كانت مقصورة على مناقشة بند وحيد هو اقرار الدستور، اذ ليس بامكان هذا المجلس وكما ثبت من خلال الممارسة والواقع، ان يعمل اي شيء لاخراج الوضع من الازمة التي يعانيها، فلم يكن بامكانه الغاء حالة الطوارىء ووضع حد لتصرفات اجهزة الشرطة او وضع حد لاستشراء الغلاء او معالجة أي قضية حيوية بالنسبة للجماهير الشعبية.

لذلك فالمشاركة في انتخابات مثل هذا المجلس وفي ظل الظروف والاوضاع القائمة وفي ظل شروط قانون انشائه لم تكن أكثر من التسليم بالامر الواقع والتصديق على خطط الحكومة التي لا تريد اجراء تغييرات حقيقية في الوضع القائم.

كيف طرح شعار المقاطعة

ومع ذلك فان شعار المقاطعة لم يرفع لمجرد المقاطعة. لقد طرحت القوى الوطنية من خلال بياناتها وتصريحاتها مطالب مشروعة كانت بمثابة الشرط للاشتراك في الانتخابات، وكما تذكرون فإن المطالب التي رفعت كانت تتلخص في عدم ديمقراطية تعيين نصف المجلس وحرمان المرأة من حقها في التصويت وعدم وجود الضمانات الاساسية للحياة الديمقراطية التي تتمثل أول ما تتمثل في رفع حالة الطوارىء ووضع حد لتصرفات واعتداء اجهزة الشرطة على كرامات المواطنين وحرياتهم الاولية واطلاق الحريات الديمقراطية كحرية القول والتعبير والاجتماع والصحافة واطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين وعودة جميع المنفيين.

لكن السلطة الحاكمة اصرت على موقفها ولم تحقق اي مطلب من هذه المطالب، واصرت على ان تجري انتخابات المجلس التأسيسي في الظروف غير الطبيعية. واستعاضت عن توفير الحد الادنى من الظروف الديمقراطية بحملات اعلامية واسعة لحث الناس على التسجيل وعلى المشاركة في الانتخابات، ومارست اجهزة الشرطة ضغوطها المتنوعة لترهيب المواطنين الذين استجابوا لدعوة المقاطعة وارغامهم على المساهمة في الانتخابات، كان اخرها استغلال ختم جوازات سفر المواطنين بكلمة «انتخب» وارفقتها بحملة اشاعات بأن الذي لا ينتخب سيتعرض للانتقام. الامر الذي حال دون ان تصل المقاطعة للحد الذي تطمح اليه القوى الوطنية والذي يفرض على السلطة تنازلات عاجلة. وبالرغم من ذلك فقد كانت المقاطعة ذات وزن، اتضح ذلك من خلال الارقام التي اعلنتها السلطة في حينها، فلم تزد نسبة الاقتراع عن ٥٣٪ في حين أن الحكومة اعلنت ان نسبة الاقتراع وصلت الى ٩٠٪!!

وهكذا مرت انتخابات المجلس التأسيسي، وتشكّل المجلس كما ارادته الحكومة من اغلبية موالية ترتكز على ٣١ تاجراً ووزيراً من مجموع ٤٢ عضواً والباقي ١١ نائباً، ٤ منهم من رجال الدين شكلوا كتلة دينية جذبوا الى جانبهم عدداً آخر من النواب السبعة الباقين. وخرج الدستور من مناقشات هذا المجلس

ـ كما هو معروف ـ اكثر سوءاً في بعض مواده من المسودة. واكدت مجريات الاحداث صحة شعار المقاطعة للمجلس التأسيسي.

لماذا المشاركة؟

والآن، لماذا المشاركة في انتخابات المجلس الوطني؟

لقد برز لدى القوى السياسية، ازاء انتخابات المجلس الوطني موقفان مختلفان. موقف يدعو الى المقاطعة والآخر يدعم المشاركة. وقد تركز موقف المقاطعة على ان الاسباب التي ادت الى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي لا تزال قائمة. وبالتالي فإن موقف المقاطعة يجب ان يستمر.

اما الموقف المؤيد للمشاركة فيقول: صحيح ان الاسباب التي دعت للمقاطعة لا تزال قائمة، وان الحكومة لم تقدم على أي تنازل ملموس عن مواقفها السابقة، لكن الذي تغير هو طبيعة المجلس الوطني وطبيعة مهامه التي تختلف تماماً عن طبيعة ومهام المجلس التأسيسي.

اولا: في الوقت الذي مارس فيه المجلس التأسيسي اعماله في ظل انعدام الدستور (وهو المدعو لإقراره) وفي ظل القوانين الاستثنائية، فان المجلس الوطني سيمارس اعماله في ظل الدستور، ولا شك ان الدستور يتضمن الحد الادنى من الحقوق والحريات التي ناضل ويناضل من اجلها شعب البحرين.

ثانياً: في حين ان مهمة المجلس التأسيسي كانت مقصورة على بند وحيد هو اقرار الدستور، ولفترة زمنية محددة بستة اشهر، فان الفصل التشريعي للمجلس الوطني يستمر اربع سنوات، وان مهامه واسعة ومتعددة، واهمها انه سيقونن حياتنا لاجيال قادمة. ان المجلس الوطني سيشرع كل القوانين التي تنظم العلاقة فيما بين المواطنين والسلطة، وفيما بين المواطنين بعضهم البعض انه سيشرع قوانين العمل والضمان الاجتماعي والصحي والصحافة والضرائب والتجارة وكل فعالية او نشاط تستوجب اصدار قانون ينظمها. فهل نترك ـ يقول اصحاب الدعوة للمشاركة ـ هذه المهام الخطيرة تشرع فقط من جانب الحكومة والتجار والفئات

الاخرى التي ستشترك في المجلس لاسباب متعددة، قد لا يكون من ضمنها، حماية مصلحة المواطن ومستقبله.

ثالثاً: ان الحكومة تتمنى وتعمل لأن يقتصر المجلس الوطني على العناصر المحافظة والمؤيدة لها، حتى يكون المجال امامها فسيحاً لتطبيق خططها بأن لا تتحول خطواتها نحو الديمقراطية الى خطوات فعلية وتحدث تغييرات ملموسة. وقد كان ملحوظاً امتناع السلطة عن القيام بحملات اعلامية لحث الناس على المساهمة في انتخابات المجلس الوطني على عكس ما حدث في انتخابات المجلس التأسيسي. بالإضافة الى محاولاتها منع او تقييد الحملات الانتخابية وذلك باصدارها قانون التجمعات الذي كان هدفه الاساسي التضييق على العناصر الوطنية واستفزازها على أمل أن تنسحب من المعركة الانتخابية. وقد ووجه هذا القانون باستنكار ومعارضة شديدين من قبل الجماهير ومختلف الاوساط التي كانت تنوي الدخول في الانتخابات مما فرض على السلطة تراجعاً أدى الى تعليق هذا القانون.

هل تسمح القوى الوطنية بعدم التصدي للحكومة؟

لقد كانت المسألة المطروحة امام القوى الوطنية انذاك تدور حول السؤال التالي: هل تسمح هذه القوى لنفسها ان تترك الحكومة تصول وتجول باسم المجلس والديمقراطية دون ان يكون في مواجهتها حتى صوت واحد يقول لها لا، صوت يفضح المواقف الخاطئة، ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية ويطرح مطالبها وقضاياها ويعري اي تشريع يستهدفها!! ولو ان كل القوى اتخذت قراراً بالمقاطعة لارتكبت خطأ فاحشاً لا يمكن ان يغتفر لها، ولا يمكنها ان تصلحه أو تتفادى نتائجه الا بافدح الاثمان.

ان المسألة ببساطة لو لم تدخل المجلس عناصر وطنية وعلى اساس برنامج حد ادنى واضح عملي، فان كل القوانين الرجعية والمكبلة للحريات والمعادية لمصالح الجماهير الشعبية ستستمر او ستصدر من جديد وعليها ختم المجلس الوطني «الممثل لارادة الشعب». ولنتصور سريان قانون مثل قانون تنظيم التجمعات

الذي يعني في كل بند من بنوده منع التجمعات وقمع الاضرابات والمظاهرات واعتقال كل من تسول له نفسه تنظيم ندوة حول أي موضوع لا ترتاح اليه الحكومة بحجة مخالفته لهذا القانون.

او لنتصور استمرار سريان قانون الامن العام المعروف بقانون الطوارىء. الذي يجيز للشرطة ـ فيما يجيز ـ اعتقال كل من يشك انه ينوي ان يقوم باعمال مخلّة بالامن ولإجل غير محدد.

بل لنتصور استمرار الوضع القائم بكل سيئاته وتجاوزاته تحت اسم الديمقراطية. وفي رعاية الدستور والقوانين المرعية.

الاشهر الماضية اثبتت اهمية الدخول للمجلس

ان الاشهر القليلة الماضية من عمر المجلس الوطني اثبتت بالملموس وبالادلة القاطعة، ان وصول العناصر الوطنية الى مقاعده، يمكنها ان تعمل شيئاً، وانه يمكن ان لا تترك الامور تسير ـ دائماً ـ حسب رغبة وارادة جهة واحدة.

ولنتذكر المناقشة الحامية التي اثارها النواب الشباب فيما يخص اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين، وكيف انهم ركزوا في مناقشاتهم على ضرورة الغاء قانون الامن العام الذي يتنافى تماماً مع مواد الدستور الذي سرى مفعوله مع انعقاد المجلس الوطني، وكيف تمكن النواب الوطنيون من اخذ موافقة اغلبية اعضاء المجلس لاتخاذ قرار يدعو الى اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، حيث صوت الى جانبه ٢٣ نائباً وامتنع الوزراء وثلاثة نواب فقط عن التصويت.

رابعاً: وفي الوقت الذي ليس من حق المجلس التأسيسي مناقشة أي قضية سوى مواد الدستور، وليس لأي عضو فيه حق مسألة الحكومة أو اي وزير، فان من مهام المجلس الوطني مناقشة كل القضايا التي تهم المواطنين وسؤال وحتى استجواب الحكومة أو أي وزير حول أي قضية.

وهكذا فان نواب الشعب المرتبطين بجماهيرهم والملتزمين ببرنامجهم الوطني،

هم الآن يقومون بدورهم الوطني من خلال المجلس الوطني، مؤيدين من قبل اوسع جماهير الشعب، التي تدرك ان لها الآن اصواتاً شجاعة تعبر عن طموحاتها وتنقل اراءها ومطالبها وتدافع عن مصالحها، بعد أن قاست الكثير من القهر والكبت والارهاب وانعدام الحريات الديمقراطية.

وجماهير البحرين التي بحسها الوطني وبوعيها المتنامي قد اوصلت ممثليها الى المجلس، قد ظلت وراءهم تدعمهم وتلهمهم وتحميهم. فعندما تقدم احد المرشحين الفاشلين برفع قضية طعن بحق احد النواب الشباب الوطنيين، بحجة انه دون السن القانونية، هبت جموع المواطنين مستنكرة هذا الشخص المعزول وقاطعته مقاطعة تامة، وحتى الاطفال اخذوا يتندرون عليه، فعندما يلقاه احدهم في الشارع يسارع بسؤاله «كم عمري انا؟!».

وبعدما نجح الطعن بحق الدكتور عبد الهادي خلف وأحلوا محله احد المرشحين الذين سقطوا في الانتخابات على اساس انه اكبر الفاشلين في عدد الاصوات، ادركت جماهير الشعب كنه العملية، واخذت تهدر بأعلى صوتها في مواكب عاشوراء:

مال ميزان العدالة — وفاز بالكرسي بديل
من بعد سحب الثقة — اصبح الكرسي هزيل

خامساً: ان استمرار الوضع السابق.. استمرار المأزق، لم يكن ولا يمكن ان يكون في مصلحة جماهير شعبنا وحركتها وقواها الوطنية، وكان مطلوباً بشكل ملح الخروج من هذا المأزق وتحريك الوضع، وكان معروفاً لدى الجميع ان المخرج الوحيد هو اطلاق الحريات العامة للجماهير، وفرض الحياة الديمقراطية ولو بحدها الادنى. وبديهي انه لا يمكن ان يتحقق ذلك الا بالمشاركة الفعالة في الانتخابات العامة وانتزاع كل ما يمكن انتزاعه من مكاسب لمصلحة الجماهير الشعبية ومصلحة تطور ونمو حركتها الوطنية.

سادساً: ومن خلال تجربة المجلس الوطني في الفترة القصيرة التي مضت، صار واضحاً انه بغياب عناصر وطنية ملتزمة لهذا الحد أو ذاك بقضايا الشعب، لا يمكن ان نتوقع من المجلس ان يتوصل الى حلول مرضية لقضايا تمس حياة

الجماهير مباشرة كقضية الحريات والغلاء والاحتكار بل انه من الصعب توقع الوصول حتى الى حلول معقولة لمثل هذه المشكلات.

سابعاً: ان وجود عناصر وطنية في المجلس ليس، ولا يمكن ان يكون بديلا عن النضالات الجماهيرية، بل ان وجودها بدون استمرار النضالات والضغوط الجماهيرية لا يستطيع ان يحقق ما يصبو اليه الشعب وبالفعل فان نضالات الجماهير لم تتوقف عند ايصالها النواب الوطنيين الى المجلس. وما مسيرة العمال العاطلين عن العمل والاضرابات العمالية الاخيرة في شركة وينبي وشركة فيليب هولزمن (الالمانية) وفي شركة اولكو والبريد، وحملات توقيع العرائض لمختلف الاغراض الا مصداق لما نقول.

وكما جاء في مقدمة برنامج العمل الوطني لكتلة الشعب: «اننا نرى انه من الضروري ان نؤكد ان وجودنا داخل المجلس الوطني لن يكون الضمان الاكيد لتحقيق هذه المطالب (المطالب المطروحة في البرنامج) وانما الضمان الاكيد والصحيح هو الدعم الشعبي لهذه المطالب والاستمرار الذي لا يعرف التهاون والكسل او الاتكالية من النضال الجماهيري من أجل فرض هذه المطالب ومن أجل الحصول على مكاسب شعبية جديدة».

ثامناً: ان القوى الوطنية وهي تدعم المشاركة في الانتخابات لا اتصور انها واهمة في ظل اشتداد التناقضات الاجتماعية وفي ظروف ميزان القوى محليا وفي المنطقة، لا اتصور انها واهمة من أن وصول عناصر الى المجلس الوطني سيحل كل المشاكل والمعضلات المتراكمة منذ عهد السيطرة الاستعمارية المباشرة.

ويجب ان لا يغيب عن بالنا، ان للقوى الامبريالية وخاصة الامبريالية الاميركية وللانظمة المرتبطة بها في المنطقة نفوذاً كبيراً ليس فقط على اقتصاد البحرين، الخاضع بشكل يكاد يكون كاملا، لسيطرة البنوك والشركات الاحتكارية، الممثلة للاستعمار الجديد الزاحف بقوة للحلول محل الاستعمار التقليدي، بل ايضاً نفوذاً كبيراً على السياسة والادارة.

وكل من يفكر بشكل سليم، يدرك ان هذه القوى لن تقف مكتوفة اليدين ازاء تطور الأمور بشكل يمس مصالحها.

لكن النفوذ الكبير الذي تتمتع به القوى الوطنية في صفوف جماهير الشعب البحراني والذي انعكس بشكل لا يقبل اللبس في انتخابات المجلس الوطني، حيث صوتت الجماهير بحماس وكثافة للمرشحين الوطنيين واوصلت الى المجلس ما لا يقل عن ١٧ نائباً وطنياً من مجموع اعضاء المجلس المنتخبين والبالغ عددهم ٣٠ نائباً ان هذا النفوذ يشكل بل يجب ان يشكل الضمانة الاساسية لتعزيز الانتصار الكبير الذي تحقق في انتخابات المجلس، وللحؤول دون ضربه أو افراغه من محتواه.

تعزيز الديمقراطية مهمة لا تقبل التأجيل

ان المهمة الاساسية امام القوى الوطنية في هذه الظروف هو تعزيز لديمقراطية وحمايتها وتطويرها وقطع الطريق امام أي محاولات لنسفها، والعمل بدأب من اجل تطبيق «برنامج العمل الوطني» الذي هو برنامج الحد الادنى لمطالب الجماهير الشعبية.

واخيراً، لا بد أن نشير الى انه نتيجة لما اسفرت عنه الانتخابات الأخيرة، فقد نشأ في البحرين وضع جديد، وضع جماهير البحرين وقواها الوطنية امام تجربة جديدة، فهي لأول مرة في تاريخ هذه البلاد تمارس الحياة الديمقراطية ولو بحد أدنى.

اجل، ان وضعاً افضل قد نشأ الآن في البحرين وقد اسفر عن ارتفاع ملموس في معنويات الجماهير وعن حقيقة وعمق الوعي الوطني لديها. ونحن لا نشك في ان هذه الجماهير التي تعيش الآن ثمرة نضالاتها، حيث فرضت الحريات العامة وتناضل من اجل فرض المزيد من المكاسب هي قادرة على حماية وتطوير منجزاتها.

- ٧ -

العداء للشيوعية
عداء لكل ما هو وطني*

في جلسة خاصة، قال رئيس وزراء البحرين، بأنه لن يسمح بأي حال لوصول الشيوعيين الى المجلس النيابي، وبغض النظر عن مدى امكانية الشيخ رئيس الوزراء من تطبيق تعهده، وعن الوسائل والأساليب التي سيلجأ اليها، فان هذا القول انما يعبر بعمق عن درجة العداء التي يكنها هذا الأمير، ممثلا طبقته الكمبرادورية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالامبريالية الانكلو اميركية، للطبقة العاملة وافكارها، وعن مدى خوف وهلع طبقة التجار والمحتكرين من وصول صوت الفقراء الى مجلسهم النيابي، وبالتالي فهو يبين نوعية وطبيعة الديمقراطية البرجوازية التي يتغنون بها ويخافون من الشيوعيين الوقوف عليها.

وهم يخشون وصول الشيوعيين لأن وصولهم يعري هذه الديمقراطية ويشرشحها ويؤكد طبيعتها الطبقية، أي ديمقراطية التجار الكمبرادور وعملاء الامبريالية والاستعمار مغلفة ديكتاتوريتهم ضد الطبقة العاملة والفقراء.

انه أصبح معروفاً جداً، ان الديمقراطية بمفهوم الطبقة البرجوازية هي ديمقراطية مقصورة على ممثليها، وتمارس من قبلهم فقط، وهي ديمقراطية ان يستمر اضطهاد واستغلال الطبقات الفقيرة ونهب وتبذير خيرات الوطن وربط الاقتصاد الوطني بعجلة الاقتصاد الرأسمالي وكذلك ربط سياسته الخارجية بالسياسة الامبريالية.

لقد انتشرت افكار الاشتراكية في البحرين وضربت جذورها في اعماق التربة البحرانية وتتبناها باستمرار اوسع قطاعات المجتمع البحرانيّ، وخاصة الطبقة العاملة والفئات الواسعة من الشباب المثقف وفئات عريضة من البرجوازية الصغيرة.

* من كتاب «معاداة الشيوعية في العالم العربي» - اصدار «دار الفارابي» - بيروت، «الطريق الجديدة» - بغداد، تشرين الاول ١٩٧٤

ورغم انه لم يض على وصول الفكر الماركسي الى البحرين سوى عقدين من الزمن، الا انه أصبح مرشداً لكل القوى الوطنية.

وفي بداية نشوء الفكر الماركسي في الخمسينات ركزت سلطات الاستعمار البريطاني جهودها لوأده في مهده، وقد طاردت كل من تشك في انتمائه الى هذا الفكر. وقد واجهت التشكيلات الأولى لهذه الافكار ضربات متتالية. ولكنها كلها فشلت في القضاء على البذرة العظيمة التي احتضنتها تربة البحرين الطيبة. وتفتحت في خضم اول حركة وطنية واسعة وشعبية، حركة ٥٤ - ١٩٥٦ المعروفة باسم حركة الهيئة، وقد نمت وترعرعت بعد ذلك في اتون النضالات الجماهيرية من هبات وانتفاضات واضرابات.

وقد شنت السلطات الاستعمارية حملات ضارية من التشويش والاشاعات بهدف وقف نموها والقضاء عليها. وقد استغلت ماكينة الدعاية الاستعمارية المسألة القومية لتحقيق مآربها فركزت على ان المنتمين للأفكار الماركسية ما هم الا ايرانيون وتابعون لحزب توده.

وقد ساعد الوضع العربي والصراعات العنيفة التي شهدها الوطن العربي في اعقاب ثورة تموز في العراق، وما تركه الصراع الذي احتدم في تلك المعركة من سلبيات ضارة بحركة التحرر الوطني العربية، ساعد القوى الاستعمارية والرجعية على ان تصب الماء في طاحونة الخلافات وتبذل الجهود المتواصلة لاستمرار هذه الصراعات لئلا تتفق اطراف حركة التحرر الوطني العربية وتوحد قواها، لمواجهة القوى الاستعمارية والامبريالية والقوى الرجعية.

كذلك فان ماكينة الدعاية الاستعمارية المعادية للشيوعية كانت تبذل كل جهدها لتخلق تعارضاً فيما بين الأفكار القومية والأفكار الماركسية. وكانت البحرين في هذا المجال تتأثر لحد كبير بما يجري في الوطن العربي. وكانت موجات العداء للأفكار الماركسية التي تجتاح الأقطار العربية او بعضها تمر على البحرين.

وأكثر من تضرر في البحرين من موجات العداء للأفكار الماركسية هو الحركة الوطنية البحرانية التي تطورت طبقاً لتطور المجتمع وصارت تعبيراً عن الطبقات الاجتماعية القائمة في البحرين والتي من مصلحتها في مرحلة التحرر

الوطني ان توحد قواها في مواجهة العدو الرئيسي والمشترك وهو الامبريالية الانكلو اميركية وعملاؤها واحتكاراتها.

وقد حال وصول موجات العداء للشيوعية للبحرين وتبنيها من قبل بعض اطراف الحركة الوطنية، حال لمدة طويلة دون وحدة هذه الأطراف بل عملت على شق صفوفها وبلبلتها وقد اثر ذلك سلباً في نمو الحركة الوطنية البحرانية.

لقد كانت السلطات الاستعمارية والرجعية تصور الشيوعية ومعتنقيها بالغول والبعبع وكانت تنسج الحكايات وترسم الصور المرعبة عن اهداف واخلاقيات الشيوعيين بهدف ابعاد الجماهير عنهم وتحصينها ضدهم.

لكنه لا يصح الا الصحيح. ولا يمكن للافتراءات والكذب والتهويلات ان تكون بديلا للواقع. فالجماهير باحتكاكها المباشر بالمناضلين وبلمسها لمس اليد مدى قربهم منها وتعبيرهم عن آلامها وآمالها، والقدوة الحسنة التي يضربونها في حياتهم اليومية وتفانيهم في الدفاع عن قضايا الوطن والشعب وتقدمهم الصفوف للدفاع عن حقوق الجماهير وانتزاع المكاسب.. كل ذلك جعل جهود الامبرياليين والرجعيين تذورها الرياح.

بل ان الآية قد انعكست وانقلب السحر على الساحر، وصارت الشيوعية والشيوعيون بعبعاً يخيف من اختلقه. وأصبحت حركة الجماهير بقيادة قواها الوطنية والتقدمية هي الهاجس المرعب الدائم للسلطات الاستعمارية واجهزتها وعملائها.

وصار الخوف من تزايد ثقل القوى الوطنية والأفكار الاشتراكية يتجلى أكثر فأكثر في ضيق صدر السلطات الرجعية وعدم قدرتها على تطبيق ما تعلنه من خطوات ومشاريع. وعلى سبيل المثال فان السلطات العميلة في البحرين قد ارغمت على اتخاذ بعض الخطوات في اتجاه ما تسميه بالعهد الديمقراطي وكان من بينها تشكيل مجلس تأسيسي نصف منتخب لاقرار دستور للدولة، وقد جاء هذا الاعلان في أعقاب اضرابات ومسيرات عمالية واسعة واجهتها السلطة بالقمع والارهاب، وكان على رأس مطالب الانتفاضة العمالية حق العمال في تشكيل نقاباتهم.

وأصرت السلطة على اجراء انتخابات المجلس التأسيسي في ظل انعدام الحريات الديمقراطية وفي ظل حالة الطوارىء المفروضة على البحرين منذ عام ١٩٥٦ وما يرافق ذلك من تجاوزات وتعديات لا حد لها على حقوق وحريات وكرامات المواطنين، ومن التسلط الرهيب لأجهزة القمع البوليسية وخاصة «القسم الخاص» الذي يرأسه ويديره ضباط المخابرات البريطانية والأردنية.

وقد عبرت السلطة بموقفها هذا عن مدى عزلتها عن جماهير الشعب ومدى ثقل الحركة الوطنية التي تسترشد بالأفكار الاشتراكية في تحليل الأوضاع والظروف وفي الوصول الى نتائج سليمة تبني عليها مواقفها.

ان القوى الوطنية البحرانية باسترشادها بالفكر الماركسي، تمكنت ان تحلل الوضع العام في البلاد على أساس طبقي. وعلى أساسه حددت طبيعة المرحلة وطبقاتها ودرجة التطور التي وصلت اليها.

كما تمكنت ان تدحض الكثير من المفاهيم العشائرية لتغطية حقيقة الوضع الطبقي مثل مفاهيم (الأسرة الواحدة) والفصل ما بين الأسر الحاكمة وطبقة التجار، وحددت علاقات البرجوازية الكمبرادورية بالنظام الامبريالي، ومدى تزاوج المصالح فيما بين الامبريالية واحتكاراتها وبين الطبقة الكمبرادورية التي اصبحت الأسرة الحاكمة جزءاً منها. وصار جلياً التناقض الطبقي فيما بين الطبقة العاملة والطبقات المضطهدة وبين الطبقة الكمبرادورية التي وعت مصالحها الطبقية واخذت تحارب الأفكار الاشتراكية بصفتها افكار الطبقات الفقيرة والمضطهدة.

وصار تركيزها على طليعة الطبقات الكادحة القوى التقدمية والوطنية ـ معتقدة انها باستمرار قمعها واضطهادها لها، ومحاربة افكارها انما تبعد الصراع الطبقي المحتدم.

لكن التجربة اثبتت ان كل جهود ومحاولات القمع والارهاب لم تحل دون انتشار الأفكار الاشتراكية والنظرية الثورية في صفوف الطبقة العاملة والطبقات المضطهدة الأخرى.

وقد ايقنت جماهيرنا ان العداء للشيوعية تحت أي ستار وبأي زي انما يعني العداء لكل ما هو وطني وشريف.. عداء لطموحاتها نحو تحررها من الاستغلال والاضطهاد ولاحراز التقدم العلمي والاجتماعي في وطنها.

الفصل الثاني
حول المشاريع الامبريالية في الخليج العربي

حقيقة الانسحاب البريطاني من الخليج العربي★

١) أعلنت بريطانيا انها على استعداد للانسحاب من الخليج في عام ١٩٧١. هل يعني ذلك من وجهة نظركم التي هي انعكاس لموقف جبهة التحرير الوطني البحرانية، هل يعني ان ساعة الاستقلال والحرية قد قربت؟

٢) ان ذلك يسوقنا الى سؤال حول مظاهر المؤتمر الذي يعقده السلاطين الأمراء هذا الأسبوع في دبي ما هو سبب هذا المؤتمر؟ وماذا يناقش الحكام الأقطاعيون في دبي؟

٣) ان الولايات المتحدة أوضحت مصالحها في الخليج وقد أوضح ذلك بيانات لشخصيات رسمية دعوا الى تجميع الحكام الأقطاعيين في منظمة دفاع عسكرية. وحسب معلوماتكم عن الوضع في منطقة الخليج ما هي وجهة نظركم حول موقف الشعب العربي في الخليج حول استبدال الاستعمار البريطاني بالاحتكارات الأمريكية البترولية الاستعمارية؟

★ ★ ★

١) انه حسب المخططات والمناورات الاستعمارية الأنكلو امريكية التي رافقت اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي في موعد اقصاه عام ٧١ فانه من الصعب علينا تصور ان هذا الانسحاب بالطريقة التي أعلن بها وبالظروف

★ مقابلة أجرتها هيئة الاذاعة لجمهورية المانيا الدمقراطية ـ مكتب القاهرة مع سيف بن علي أواخر ١٩٦٧

التي تحيط بعملية تنفيذه، انه يقرب ساعة الاستقلال والحرية.

فان ما أعلنته بريطانيا هو انسحابها العسكري فقط.. والوجود العسكري ما هو الا مظهر واحد من مظاهر الوجود الاستعماري. فبجانبه يوجد الوجود السياسي والوجود الاقتصادي والوجود البوليسي الرهيب.

أضف الى ذلك ان المستعمرين الانجليز لم يعلنوا قرارهم هذا الا بعد ان درسوا وخططوا لما يكن عمله لحل ما يسمونه بالفراغ الناشيء عن انسحابهم العسكري. وتمت هذه الدراسة والمخططات بالتشاور والاتفاق مع الاستعمار الأمريكي. وقد جاء في الأخبار ان هذا الموضوع بحثه المستر براون وزير خارجية بريطانيا مع المستر راسل وزير خارجية الولايات المتحدة عند اجتماعه به في واشنطن في ٦٧/٤/٢١ وبحثه المستر ويلسون مع الرئيس جونسون اثناء زيارته لواشنطن في ٢ يونيه عام ٦٧ وفي الاسبوع الأول من فبراير هذا العام.

وسبق لجورج طومسون وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية ان أشار الى ما تنوي الحكومة البريطانية عمله في الخليج العربي في تصريح أدلى به في مجلس العموم البريطاني يوم ٦٧/١/١٩ حيث قال: «ان سياسة الحكومة البريطانية هي تشجيع التعاون ليس فقط بين هذه الامارات بعضها البعض، وانما بينها وبين جاراتها الأكبر منها» وقال: «انه يأمل في ان يؤدي ذلك التعاون في النهاية لايجاد نظام بديل للأمن».

وهذا هو أحد الأسباب التي دعت لعقد مؤتمر امراء الخليج العربي وهنا نصل للرد على سؤالك الثاني عن السبب الذي دعى لعقد مؤتمر الأمراء في دبي.

فاجتماع الأمراء وما نتج عنه لا يزيد عن كونه محاولة استعمارية انجلو امريكية للحفاظ على مصالح الاحتكارات البترولية والوجود الاستعماري في الخليج العربي بدون قوات عسكرية. اذ ان استراتيجية الاستعمار البريطاني قد أعيد النظر فيها و أشار كثير من الشخصيات الرسمية البريطانية في مناسبات عديدة، ان وجود القوات العسكرية البريطانية ليس فقط لم يساعد على تأمين الاستقرار والحفاظ على مصالحهم بل وأدى في كثير من الأحيان الى التسبب في عدم الاستقرار. وخرجوا بنتيجة ان عدم وجود قواتهم العسكرية افضل بكثير

للحفاظ على مصالحهم من وجودها. وهذا السبب الوحيد الذي دعى الى قرار الانسحاب،أما الصعوبات المالية فقد كانت بمثابة مناورة لاخفاء السبب الحقيقي. ويؤكد هذه الحقيقة:

اولا:

تصريح ويلسون بقوله «إن ما نصرفه على قواتنا في الخليج العربي لا يساوي شيئاً بالنسبة لما وفرناه من انسحابنا من عدن».

ثانياً:

استعداد امراء الخليج لدفع نفقات بقاء القوات العسكرية البريطانية.

إننا على حق تماماً اذا قلنا ان كل ما يجري في منطقة الخليج العربي يقف وراءه البترول.. وكل الاتفاقات او الاختلاف بين دول أو امارات الخليج العربي هو في حقيقة الأمر انعكاس لمواقف شركات البترول الاحتكارية الاستعمارية.

وللتدليل على صحة استنتاجنا يمكن أن نشير الى أنه في اليوم الذي وقع فيه شيخا أبو ظبي ودبي اتفاق الاتحاد الفيدرالي بينهما، وقعا في نفس اليوم معاهدة اخرى أسموها معاهدة اعادة تسوية الحدود البحرية بأن ضم الى دبي مساحة بحرية بشكل متوازي طول قاعدته الافقية عشرة كيلو مترات غرب آبار فتح البترولية التابعة لدبي. وطبعاً هذه المعاهدة هي حسب مصلحة الشركات البترولية في دبي وبرضا وموافقة شقيقاتها في ابو ظبي.

وبعد يومين من توقيع هاتين المعاهدتين أعلن في لندن ان انتاج النفط الخام لشركة المناطق البحرية في ابو ظبي المحدودة قد بلغ خلال شهر يناير من هذا العام ٧٦١٫٨٣٤ طناً في حين كان معدل الانتاج في السنة الماضية حوالي ٥٠٠ الف طن. وان مجموع انتاج النفط في ابو ظبي قد ارتفع الى مليونين طن في الشهر الماضي مقابل مليون ونصف طن معدل شهر في السنة الماضية.

أما موقف جبهة التحرير الوطني البحرانية وموقف جماهير شعبنا في البحرين بل والخليج العربي بصفة عامة فانه يعارض تماماً جميع المخططات الاستعمارية تحت أي ثوب وبأي شكل. واننا مصممون على خوض النضال بلا

هوادة لافشال واسقاط جميع مؤامرات ومخططات المستعمرين الانكلو امريكان وشركاتهم الاحتكارية.

اضواء على ما يجري في الخليج العربي

مقدمة

لقد حاولنا في هذه الصفحات ان نلقي بعض الضوء على ما يجري في خليجنا العربي.. وجاء ذلك في موضوعين الأول مرحلة الاعداد والثاني مرحلة التنفيذ.

وبدأت بعض الأمور في البروز، وهذه الصفحات تحت الطبع، الا انها لا تخرج عن نطاق هذا الضوء، لأن كل ما بجدّ من امور لن يتعدى النتائج الأساسية التي وصلنا اليها والتي تتلخص في ان المستعمرين الانجليز والأمريكان وعملاءهم، يعملون من اجل ابقاء هذا الجزء الهام والاستراتيجي من وطننا العربي اسير هيمنتهم، ونهباً لاحتكاراتهم.

وسواء اتموا خلق (اتحاد الامارات العربي) او جزأوا هذا الاتحاد الى (اتحاد الساحل) و (اتحاد الخليج)، كما يبدو من الاشارات والتلميحات التي بدأت تظهر من خلال تقارير الصحف الاستعمارية، فان ما سيبرز الى الواقع هو فقط ذلك الكيان الأنسب والأكثر قدرة على حماية مصالح المستعمرين واحتكاراتهم البترولية وعملائهم، والأكثر قدرة على قمع ومواجهة الحركة الوطنية النامية لشعب تلك المنطقة.

وجماهير الشعب في الخليج العربي على مستوى من الوعي، يمكنها من احباط جميع المشاريع الاستعمارية والرجعية والقضاء عليها.

٣١ مارس ٦٨
سيـــف

ماذا يعد الامبرياليون والرجعيون لخليجنا العربي

منذ ان توج شعب الجنوب اليمني كفاحه باحراز الاستقلال لشعبه يوم ٣٠ نوفمبر سنة ٦٧، واعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، والأنظار تتجه نحو الخليج العربي.

ذلك لأن الخليج هو آخر معقل للاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط، بعد اجلاء قواتهم من عدن، وهو المنطقة الغنية بالثروة البترولية التي تنهبها الاحتكارات الأمريكية والانجليزية والتي تقدر بثلث احتياطي العالم.

وكانت سياسة الحكومة البريطانية، وفق ما يسمى باستراتيجية شرقي السويس، هو ان يستقبل الخليج العربي، وجزر البحرين بشكل خاص، الثقل العسكري المطرود من عدن والجنوب اليمني.

لكن الامبراطورية البريطانية تواجه أزمة اقتصادية من اصعب الأزمات، تنذر بأن اليوم الذي على الأسد البريطاني العجوز ان يقبع في جزره قد قرب، وان عليه لكي يؤمن له حياة هادئة لن يكتفي بما توفره له هذه الجزر، وبما تؤمنه العلاقات الطبيعية مع بقية اجزاء العالم.

لكن الاستعمار البريطاني لا يرضى بهذا المصير المحتوم وهو يتشبث ببقايا الامبراطورية كتشبث الغريق بالقشة، بل ونجده عندما يرغم على ترك مستعمرة من مستعمراته لا يتركها الا بعد ان يجري سلسلة من المحاولات والمناورات

والمؤامرات، ليخلف وراءه مشاكل معقدة او معلقة لشعوب تلك المستعمرات التي أرغمته على الرحيل وفازت باستقلالها وحريتها.

وفي احيان كثيرة لا يترك هذا البلد او ذاك الا بعد ان يطمئن الى ان اشقاءه الاستعماريين وعلى رأسهم الأمريكان، وعملاءه، الرجعيين، قد يلأون ما اصطلح على تسميته بالفراغ الناشيء عن انسحاب الوجود الاستعماري البريطاني، او ان علاقة «خاصة» معينة قد تمكن من خلقها بينه وبين السلطة التي ستخلفه. وفي هذه الحالة، يعني ان ثوباً جديداً قد خلع على الوجود الاستعماري، بقصد الحفاظ على المصالح البريطانية في المنطقة، بل على النهب البريطاني للمنطقة، وما يتبع ذلك من قمع لحركة تلك الشعوب الوطنية، وابقاء اوطانها كمنهل يستنزف منه ثرواتها الوطنية وسوق لتصريف منتجاتهم، مبقياً عليها في وضع متخلف اقتصادياً واجتماعياً، ليسهل عليه ابقاءها تحت هيمنته أطول مدة ممكنة.

وحتى نلقي ضوءاً كافياً على ما يعده المستعمرون الانجليز والأمريكان لمنطقة الخليج العربي، يجدر بنا ان نتطرق الى بعض مظاهر مناوراتهم وخططهم التي ليست وليدة هذه الأيام، رغم الضجة الضخمة التي يثيرها المستعمرون وعملاؤهم والتي جعلت من مسألة انسحاب القوات البريطانية وكأنها مفاجأة غير متوقعة، اثارت الخوف والهلع في نفوس حكام الخليج العربي وفي نفوس حكام دول المنطقة كالسعودية والكويت وايران. وجعلتهم يتحركون بسرعة ويتزاورون «لانقاذ ما يمكن انقاذه». بل ان الأمريكان وحتى الاسرائيليين أعلنوا عن قلقهم وأسفهم لصدور قرار الانسحاب.

اتفاق الأمريكان والانجليز

لكن الأمريكان يعلمون جيداً بقرار بريطانيا قبل اصداره. ومنذ العام الماضي، فقد نقلت وكالة «اليونايتد برس انترنشنال» في يوم ٦٧/٥/١٦ خبراً يفيد، «بأن المصادر الدبلوماسية في لندن صرحت بأن ويلسون رئيس وزراء بريطانيا سيبلغ الرئيس الأمريكي جونسون عند اجتماعه به في ٢ يونيه ٦٧، ان بريطانيا ستسحب قواتها من منطقة شرقي السويس وستتم هذه الخطوة تدريجياً

تجنباً لحدوث «فراغ عسكري» في المنطقة ومراعاة لانشغال الولايات المتحدة في فيتنام».

بل ان يوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية اعلن في ١٩٦٨/١/٢ «انه يجري في الوقت الحاضر اتخاذ الاجراءات اللازمة لملء «الفراغ» الذي يتركه انسحاب القوات البريطانية في شرقي السويس».

وهذه «الاجراءات اللازمة» أوضحها روستو حيث قال: «انه سيكون هناك نوع من التأكيد على ضرورة قيام تكتلات اقليمية في المنطقة»، وهذه الاجراءات اللازمة قد سبق الاتفاق عليها بين لندن وواشنطن وأكد ذلك روستو نفسه بقوله: «ان الاجراءات التي تتخذ من اجل عقد اتفاق للأمن تتم بالتعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض دول اخرى في هذه المناطق».

ورسمت صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية جزءاً من ملامح هذه الاجراءات في مقال نشرته بتاريخ ١١ اغسطس ١٩٦٦ (أي قبل اعلان الانسحاب بحوالي العام والنصف)، وحددتها في ثلاث نقاط:

١ ـ حمل المشيخات الصغيرة بساحل الخليج العربي على التغلب على خلافاتها والانضمام في اتحاد فيدرالي.

٢ ـ حمل امارات ساحل الخليج العربي على الوفاق مع السعودية.

٣ ـ تشجيع السعودية وايران على تنسيق دفاعها في منطقة الخليج العربي حتى يستطيعا ان يحلا محل بريطانيا.

وكما هو واضح فان النقطة الثالثة هي جزء من الخطة التي وردت في تصريح روستو «بالتأكيد على ضرورة قيام تكتلات اقليمية في المنطقة» وان هناك «دولا تهتم بتولي مسؤولية اقرار الأمن الاقليمي لمنطقة الخليج ومن بينها ايران وتركيا وباكستان والسعودية والكويت».

ورغم ان جميع هذه الدول ما عدا ايران قد نفت اشتراكها في أي حلف اقليمي. الا ان هذا لا يعني مطلقاً ان الاستعمار الأنكلو امريكي قد عدل عن الاستمرار في تنفيذ خططه لملء ما يسمى بالفراغ. وبغض النظر عن التسميات فان خططاً استعمارية تهدف للحفاظ على الوجود الاستعماري في المنطقة تحت أي

شكل ـ غير شكل الاحتلال العسكري المباشر ـ قد درست وبدأوا في تنفيذها فعلا.

لا بد من حلف دفاعي

واذا واجهت خطة اقامة الحلف «الدفاعي» الموسع كما جاء في تصريح روستو، صعوبة في تنفيذها الآن، فان احداً لم ينف انشاء حلف اصغر من ذلك يضم في بداية الأمر بلدان الخليج العربي مع السعودية والكويت ثم يضم اليه بالتتابع وحسب الظروف، اقطار اخرى اهمها ايران والولايات المتحدة بجانب بريطانيا بطبيعة الحال.

وقد أعلن وزير خارجية الكويت في مجلس الأمة الكويتي يوم ٦٨/١/٢١ «ان بلاده تتخذ ترتيبات مع الدول الاخرى المجاورة في منطقة الخليج العربي لمواجهة ما اعلنته بريطانيا عن خططها للانسحاب من المنطقة».

كما ان حاكم البحرين قد اعلن في تصريح له نشرته جريدة «الرأي العام» الكويتية المعروفة بميولها الاستعمارية وبصلاتها المشبوهة، يوم ٦٨/٢/٥ اثناء زيارته الأخيرة للكويت «انه يؤمن بقيام وحدة بين امارات الخليج العربي». ونشرت جريدة «الأخبار» القاهرية يوم ٦٨/٢/٦ خبراً نقلته وكالات الأنباء من الكويت بأن حاكم البحرين أدلى بتصريح قال فيه «ان اتحاداً فيدرالياً بين امارات الخليج العربي «مسألة قومية» سوف نقررها نحن ولن يفرضها علينا احد».

فمتى يستطيع حاكم البحرين او غيره من حكام الخليج ان يقرر أمراً.. ان جميع امراء الخليج العربي تربطهم ببريطانيا معاهدات ابدية صريحة النصوص تقرر بوضوح انه ليس من حق الأمير ان يجري أي مباحثات مع أية دولة أجنبية ـ «عدا بريطانيا» ـ الا بموافقة بريطانيا.

وليس هناك مجال للشك في ان جميع تحركات حكام امارات الخليج هي رهن مشيئة بريطانيا وحسب مخططاتها.

ان امراء الخليج العربي انفسهم منسجمون تماماً مع المخططات الأنكلو

امريكية منذ اوائل عام ١٩٦٦ حيث نظمت لهم بريطانيا اجتماعاً ضم امراء ساحل عمان السبعة وعلقت عليه جريدة «التايز» اللندنية بأن هناك «اهتماماً غير عادي بمنطقة الخليج العربي».

كما انه سبق ان نظمت بريطانيا اجتماعاً آخر اوسع ضم كل امراء الخليج في عام ٦٥ وكان هذا الاجتماع الأول من نوعه الذي تشهده المنطقة واطلق عليه «اجتماع دبي» حيث عقد في امارة دبي.

وفي ١٨ يوليو ٦٦ نقلت وكالة «اليونايتد برس انترنشنال» خبراً عن «الديلي نيوز» التي تصدر في الكويت باللغة الانجليزية يقول: «ان حكام امارات الخليج السبع، يبحثون اقامة اتحاد فيدرالي يضم اماراتهم له دستور وجمعية تشريعية، وهذه الامارات تشكل فيما بينها اتحاداً اقتصادياً تحت الحماية البريطانية.

انه لو كان الاتحاد الفيدرالي لامارات الخليج العربي، وتعاونها مع السعودية والكويت «مسألة قومية» كما جاء على لسان حاكم البحرين لما كان المخطط له هم المستعمرون البريطانيون والأمريكيون، ولما كان بمثابة مطالب ملحة تقترحها الصحف الاستعمارية منذ عام ١٩٦٦ ولما صاحب العمل له ـ فيما يخص البحرين ـ حملات اعتقال تشمل ابناء البحرين الوطنيين، وتجري تحركات الشيخ، والبحرين في قبضة عصابة القتل والارهاب التي تتكون من الضباط البريطانيين اساساً، وتعيش البحرين في حالة طوارىء دائمة فرضتها السلطات الاستعمارية منذ عام ١٩٥٦.

وفي الخامس من هذا الشهر فقط، كتبت صحيفة الديلي تلغراف اللندنية مقالا افتتاحياً عن الشرق الأوسط حثت فيه السعودية وايران على تسوية خلافاتها وقالت: «انه لم يبق من الوقت سوى القليل لتشكيل نظام امن ودفاع في الخليج العربي قبل حدوث فراغ عسكري في المنطقة».

طريق واحد لتنظيم شؤون الخليج

ان تنظيم شؤون الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا العسكري، لن يتم عن

طريق المباحثات السرية التي يجريها عملاء الاستعمار البريطاني ودماه الطيعة للأمس القريب جداً، بل لليوم وغد، هذه المباحثات التي تجري بكل تأكيد وفق المخططات الاستعمارية التي اعلن ويعلن عنها كل يوم المسؤولون في واشنطن ولندن وصحفهم.

والحفاظ على عروبة الخليج لن ينجز عن طريق حلفاء من يهدد عروبة الخليج.. انه لم يحدث قط ان الذئب يقوم بحراسة الغنم.

ان تنظيم شؤون الخليج العربي وحماية عروبته يتم فقط عن طريق واحد واضح وصريح وهو الغاء المعاهدات الاسترقاقية واعطاؤه الاستقلال الحقيقي واعطاء ابنائه الحرية الحقيقية. ولا يوجد احد يستطيع اكثر من ابنائه المخلصين ان ينظموا شؤونه وان يحموا عروبته. ان المستعمرين الأنجلو امريكان يبدو انهم نجحوا بمناوراتهم الرهيبة التي قاموا بها مع عملائهم منذ ديسمبر ٦٧ وطوال شهر يناير والشهر الحالي، نجحوا في حرف مسألة الخليج العربي الحقيقية والأولى وهي مسألة انهاء استعمار الخليج الى مسألة اخرى هي: ما العمل في ملء الفراغ الذي ستتركه قواتهم العسكرية؟!

ان انسحاب القوات البريطانية اذا تم.. لا يعني انهاء الوجود الاستعماري من المنطقة. لأن وجود القوات العسكرية ما هو الا مظهر واحد من مظاهر الوجود الاستعماري فبجانبه يوجد الوجود السياسي والوجود الاقتصادي والوجود البوليسي الرهيب.

ان أبناء الخليج العربي يشتاقون الى وجود فراغ ليس عسكرياً وحسب بل وسياسياً واقتصادياً انهم يرغبون في فراغ كامل ينشأ عن انسحاب الوجود الاستعماري بمختلف صوره. واذا لم يوجد هذا الفراغ، فانهم سيناضلون من اجل ايجاده لسبب بسيط وهو عزمهم على املاء هذا الفراغ بأنفسهم ووفق ارادتهم.

إن الأمة العربية التي اجتازت مراحل حاسمة في نضالها ضد الاستعمار والتخلف وفي سبيل اقامة المجتمعات المتقدمة التي يطمح اليها ابناؤها قد نجحت في كثير من اوطانها. لقد نجحت في مصر بثورة ٢٣ يوليو المجيدة وفي العراق

بثورة ١٤ تموز وفي الجزائر بثورة الفاتح من نوفمبر وفي اليمن وسوريا واخيراً وليس آخراً بثورة اليمن الجنوبية الشعبية.. وقد استطاع ابناء امتنا في هذه الأقطار رغم المؤامرات والتركات الاستعمارية الثقيلة ان يملأوا الفراغات التي تركها المستعمرون والرجعيون، فكيف لا يستطيع ابناء الخليج العربي ان يعملوا ذلك؟

ان أبناء الخليج بمساعدة اشقائهم في كل البلاد العربية وبمساعدة الدول العربية المتحررة سيتمكنون على أحسن وجه من «تنظيم شؤون الخليج» ومن صدّ المطامع الايرانية وغير الايرانية في بلادهم.

دعوى باطلة

ان دعوى ايران بمطالبتها بالبحرين، دعوى باطلة، ولا أساس لها مطلقاً وليس لها أي سند، وان الحجة الوحيدة التي تبرر بها ايران مطالبتها بالبحرين هي حجة تاريخية، اذ انه في فترة من التاريخ جاء في حكم البحرين والي ايراني، وهذه الحجة مردودة على ايران.. اذ ان العرب في فترة من التاريخ كان لهم والٍ على الفرس، فهل يحق للعرب المطالبة بايران؟ كما ان العرب حكموا الأندلس في فترة من التاريخ فهل يحق لنا الآن ان نطالب باسبانيا لأنها في يوم ما كانت تحت حكم العرب.. واجمالا فان خريطة العالم كلها طرأت عليها تغيرات خلال مسيرة التاريخ فهل صحيح وممكن ان يعاد تخطيط خريطة العالم حسب رغبات بعض البلدان الى ما كانت عليه في فترة ما من فترات التاريخ.

ان ادعاء ايران بالبحرين ما هو الا ورقة، ويمكن ان نسميها الورقة الأخيرة، التي يلعب بها المستعمرون الأنجلو امريكان في مناوراتهم بخصوص الخليج العربي. وهي حلقة في سلسلة طويلة من المناورات التي تجتاح منطقة الخليج هذه الأيام، بتواتر سريع جداً، بحيث أثارت ضباباً كثيفاً حول مستقبل هذه المنطقة. والهدف هو حجب الرؤيا امام من تهمهم المصلحة الحقيقية للخليج العربي، وبالدرجة الأولى ابناؤه، وقطع الصلة بين ما يجري الآن وما بدأ منذ أكثر من عام من نشاطات وتحركات وتصريحات كان يمهد لهذا الذي يجري الآن.

لقد قالت مصادر بريطانية يوم ٦٨/١/٢١/ (ونقلت هذا القول «الاسوشيتد برس») ان شاه ايران اعطى توكيدات بأن ايران لن تصر على مطالبتها بجزر البحرين عندما تنسحب القوات البريطانية ويقال ان الشاه اعطى هذا التوكيد لأمير الكويت اثناء زيارته الأخيرة لطهران».

وفي يوم ٦٨/١/٢٧ نقلت وكالة «رويتر» و «وكالة الأنباء الفرنسية» خبراً من طهران يقول ان حكومة ايران اعلنت «ان مسألة عودة البحرين الى ايران ما زالت قائمة»..

ولزيادة الايضاح لبيان الحقيقة دعونا نستعرض بعض ما شهده عام ١٩٦٧.

ففي ٦٨/١/١٩ اذاع راديو لندن ان جورج طومسون وزير الدولة للشؤون الخارجية في بريطانيا قال «ان بريطانيا ستستمر في تنفيذ التزاماتها العسكرية تجاه امارات الخليج العربي».

وفي ٦٧/٩/٣ كتب انتوني فيرير معلق صحيفة «الصنداي تايز» البريطانية مقالاً ذكر فيه ان بريطانيا رصدت في ميزانية ٦٧ - ٦٨ مبلغ ١٢ مليون جنيه استرليني لغرض توسيع قواعدها العسكرية في البحرين، ومن اجل تقديم الخدمات والصيانة المعقدة التي تحتاجها طائرات (الفانتوم) التي تعتبر «الرادع المنطقي» للسلاح الجوي البريطاني، فان القوات في قاعدة المحرق الجوية ستزداد من ٧٥٠ الى ١٥٠٠ رجل طيران.

وفي يوم ٦٧/١٠/٣ أكد دنيس هيلي وزير الدفاع البريطاني في تصريح له، زيادة القوات البريطانية في الخليج العربي، وبرر هذه الزيادة بأنها «لحماية الدول الصغيرة المنتجة للنفط التي لا تستطيع ان تحمي نفسها» وقال انه اذا انسحبت بريطانيا من الخليج العربي فانه يبرز خطر ينتج عنه توقف انتاج النفط لمدة طويلة».

وفي ٦٧/١/٢٠ قالت اذاعة لندن في تعليقها على اجابات وزير الدفاع ووزير الدولة للشؤون الخارجية في مجلس العموم بشأن السياسة البريطانية في الخليج العربي «ان كلام الوزيرين لم يربط الحكومة البريطانية بتحديد تاريخ قاطع لانسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج».

وكانت هذه اول اشارة رسمية لعملية انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي أعقبتها عملية تمهيد لقرار الانسحاب اتخذت شكل مناورات اشترك فيها بجانب الصحف، رجال البرلمان البريطاني، على طريقة اللعب البرلمانية المعروفة جيداً في دول الغرب، فقد طالب ٦١ نائباً من حزب العمال في ٦٧/٧/٢٦ بأن تقوم الحكومة فوراً باجراء مفاوضات لسحب جميع القوات البريطانية من الخليج العربي.

وقبل ذلك، في شهر ابريل من نفس العام صرح كريستوفر ماهيو رئيس البعثة البرلمانية البريطانية التي قامت بزيارة بعض العواصم العربية عقب عودتها قائلا: «بأن على بريطانيا ان تبدأ عملية انسحاب عسكري منظم وعلى مراحل من منطقة الخليج العربي».

وأبى ويلسون الا ان يساهم في هذه المناورة فقال في ٦٧/١/٢٧ وقد اتضحت تماماً نية بريطانيا على اصدار قرار الانسحاب ـ وكان يعقب على مطالبة احد النواب من حزب الأحرار بالانسحاب من الخليج بسبب المصروفات التي تكبد دافعي الضرائب الانجليز، قال ويلسون: «ان ما يصرف في تلك المنطقة لا يقاس بما وفرته الحكومة البريطانية بالانسحاب من عدن» وانه «يدرس اقتراحاً بنشر ما تنوي الحكومة عمله في منطقة الخليج العربي عقب انسحابها من عدن».

لكن جورج طومسون وزير الدولة للشؤون الخارجية سبق له ان أشار في ٦٧/١/١٩ الى ما تنوي الحكومة البريطانية عمله تجاه الخليج العربي، وجاءت هذه الاشارة قبل تصريح المستر ويلسون بحوالي السنة فقال:«ان سياسة الحكومة البريطانية هي تشجيع التعاون ليس فقط بين هذه الامارات ببعضها البعض، وانما بينها وبين جاراتها الأكبر منها. وقال: «انه يأمل في ان يؤدي ذلك التعاون في النهاية لأيجاد نظام بديل للأمن» وأضاف انه من المستحيل التنبؤ بالمدة التي ستمر قبل ان يتحقق ذلك».

ورغم ان طومسون لم يذكر اية تفاصيل عن «النظام البديل للأمن» ولم يوضح نوعه، الا ان نوع هذا البديل بدأ شكله يتضح شيئاً فشيئاً مع مرور الأيام، ففي ١٩٦٧/٤/٢١ نقلت الأنباء ان بريطانيا تسعى الى تنسيق عملياتها

شرقي السويس مع امريكا، وان هذا الموضوع سيناقشه المستر براون وزير خارجية بريطانيا اثناء زيارته لواشنطن التي تمت في نفس التاريخ.

وتأكد هذا التنسيق بزيارة ويلسون رئيس وزراء بريطانيا الى امريكا حيث ذكرت الأنباء انه «سيبحث مع الرئيس الأمريكي جونسون عند اجتماعه به في ٢ يونيو مسألة سحب القوات البريطانية شرقي السويس».

فالبديل هو ان بريطانيا تنسق عملياتها شرقي السويس مع امريكا، وامريكا اوضحت ان البديل هو اقامة تكتلات اقليمية لأمن المنطقة تضم «الدول التي تهتم بتولي مسؤولية اقرار الأمن الاقليمي لمنطقة الخليج».

وبريطانيا، بجانب ذلك، لديها خطة جاهزة لانشاء ما تسميه «تعاون فيما بين امارات الخليج بعضها البعض، وبين هذه الامارات وجاراتها الأكبر منها».

واتضحت هذه الخطة بزيارة جرونوي روبرتس وزير الدولة البريطاني التي قام بها الى منطقة الخليج العربي في الاسبوع الاول من يناير ١٩٦٨. وأكد المسؤولون البريطانيون «والمصادر العليمة في بريطانيا» و «المصادر الدبلوماسية» والأوساط الرسمية وغيرها من المسميات... كلهم أكدوا ان روبرتس قدم «اقتراحاً دعا الى اشتراك ايران والسعودية والكويت وامارات الخليج في دفاع مشترك». وقد زار روبرتس امارات الخليج العربي والكويت وايران والسعودية. وسبق له ان قام بزيارة مماثلة في شهر نوفمبر ١٩٦٧ لم يذكر شيء عن نتائجها.

ولا يمكن ان ننسى زيارة الملك فيصل لبريطانيا التي تمت في ١٩٦٧/٥/٨ والمباحثات المستفيضة التي جرت بينه وبين ويلسون وغيره من المسؤولين البريطانيين. وكان موضوع الخليج العربي احد الموضوعات الرئيسية في تلك المباحثات. وعلقت وكالة الأنباء الفرنسية حينذاك نقلا عن الأوساط الرسمية فقالت: «ان زيارة الملك فيصل تهدف الى توطيد الوفاق ووحدة المصالح بين بريطانيا والسعودية وانها ستسمح للبلدين بتنسيق سياستهما ازاء الجنوب واليمن والخليج العربي».

ومنذ ايام وبالتحديد في ٦٨/٢/٧ وصل الى طهران يوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الأميركية في زيارة تستغرق يومين والقى كلمة عقب وصوله اكد

فيها ما سبق ان اعلنه في الشهر الماضي عن مشروع يضم خمس دول في منطقة الخليج العربي.

وطار ويلسون رئيس وزراء بريطانيا الى واشنطن واجتمع بجونسون وكان موضوع الانسحاب من الخليج في جدول اعمال مباحثاتهما، وقال جونسون «ان الولايات المتحدة وبريطانيا لا تزالان وثيقتي الصلة ببعضهما» رغم ما سماه بـ (الخلافات العائلية).

ولا شك ان هاتين الزيارتين، وكذلك الزيارات التي يقوم بها امراء الخليج لبعضهم البعض وللسعودية والكويت هذه الأيام، كلها تجري في نطاق وضع الترتيبات اللازمة للخطوة العملية الأولى في تحقيق ما خططته واشنطن ولندن بشأن مستقبل الخليج العربي.

١٩٦٨/٢/١٠

«اتحاد الامارات العربية»
ضد من ولمصلحة من؟!

البترول وراء كل ما يجري

ان كل ما يجري في منطقة الخليج العربي، يقف وراءه البترول. فهذه المنطقة من اغنى مناطق العالم بتروليا، وتحوي احشاؤها على ٦٧٪ من مخزون البترول بالنسبة للعالم الرأسمالي و ٥ر ٣٣٪ من احتياطي العالم كله.

وان الخلافات او الاتفاقات التي تحدث بين دول او امارات الخليج العربي، هي بحقيقة الامر انعكاس لاختلافات او اتفاقات الاحتكارات البترولية. والاحتكارات البترولية الامريكية تملك اكبر حصة من البترول في منطقة الخليج العربي تليها الاحتكارات البريطانية. وهناك شركات فرنسية ويابانية والمانية غربية وغيرها.

وفيما عدا الشركات العاملة في السعودية والبحرين ورأس الخيمة، والشركة العاملة في الشارقة وام القيوين وعجمان، والتي هي شركات امريكية مائة في المائة. وفيما عدا الفجيرة والتي اخذت امتياز التنقيب بهاشركة المانية غربية (بومين) مائة بالمائة. فان الشركات العاملة في بقية منطقة الخليج العربي هي ائتلاف ـ او تزاوج ـ ان صحت التسمية ـ بين الشركات الامريكية والبريطانية والفرنسية والالمانية الغربية حسب الترتيب الذي ذكرناه منذ قليل

الا ان اي شركة بترول كبرى وهذا كلام جريدة الايكونومست البريطانية عدد ٢ ـ ٨ مارس ٦٨) لا يمكن ان تعطي شيئا دون سبب او دون مقابل، وهذه الشركات تعتمد من ناحية على قوتها السياسية في بعض الاحيان وفي احيان اخرى تعتمد على قوتها الجماعية في مناطق البترول التقليدية في الوقت الذي تعمل فيه على الحصول على قواعد واسعة من موارد البترول في دول جديدة مثل ليبيا وامارات الخليج ونيجيريا.

وهذه الاحتكارات تتصارع فيما بينها كل منها يرغب في الحصول على مزيد من الامتيازات، او يود أن تكون هذه المنطقة الاكثر غنى بالبترول او تلك ضمن مساحة الامتياز التي حصل عليها، سواء كانت برا ام بحرا.

لكن جميع هذه الاحتكارات واعية تماما لظرفها، وتطبق عن معرفة شعار (انا واخي علي ابن عمي وانا وابن عمي على العدو) اجل ان الاختلافات بين الاحتكارات البترولية تنعكس تماما على مواقف الدول التي تعمل بها هذه الاحتكارات. وعلى سبيل المثال نذكر الخلاف الشديد بين الكويت والسعودية على الحدود في المنطقة المحايدة، هذه المنطقة الصحراوية التي لا تكاد تذكر، ولا تساوي شيئا غير انها صحراء قاحلة. اصبحت بعد اكتشاف البترول منطقة مهمة واصبحت منطقة خلاف شديد بين البلدين واختلف البلدان ايضا حول مناطق بحرية، لكن هذا الخلاف برز اكثر وضوحا بأنه خلاف بين شركة النفط الامريكية في السعودية وشركة النفط اليابانية في الكويت، ووصلت حدته لدرجة ان دبرت شركة ارامكو (الامريكية) نسف باخرة (حفارة الابار) يابانية في عرض البحر كما ان الشركة اليابانية لجأت الى اسلوب السرقة بعمليات امتصاص آبار النفط التابعة للشركة الامريكية في غفلة عن الاخرى.

وهناك خلاف مشهور بين السعودية وابو ظبي حول البريمي الغنية بالبترول، هذا الخلاف الذي تطور الى حد ان عرضت القضية على هيئة تحكيم دولية. وخلاف آخر بين دبي وابو ظبي حول مناطق البترول البحرية.

ان الخلافات بين بلدان منطقة الخليج العربي، بدأت تزداد وتشتد بأزدياد التوسع في اعطاء الامتيازات للتنقيب عن البترول في البحر، هذا البحر الذي لم

توضع حدود بملكية كل بلاد تقع على ساحله. ومن الصعب وضع مثل هذه الحدود خاصة بعد عملية اعطاء الامتياز للشركات المختلفة وبعد اكتشاف البترول في مناطق متفرقة منه.

لكن الاحتكارات البترولية تقدر جيدا، ان خطر بعضها على بعض يبدو تافها، ومن الجنون تجسيده وتضخيمه امام خطر حركة التحرير الوطني ونهوض شعب هذه المنطقة واشتداد وعيه بحيث أن مطلب محاسبة الشركات الاحتكارية والوقوف في وجهها والحد من استغلالها، صار على لسان كل فرد من ابناء هذه المنطقة (بل أن كلمة التأميم) اصبحت مألوفة تماماً ولها شعبية واسعة ويمكن أن تسمعها كل يوم من أفواه عمال النفط أنفسهم.

ولمواجهة الحركة الوطنية في المنطقة ومحاولة اجهاضها ودفنها فان جميع الخلافات التي اتينا على ذكر بعضها، اصبحت بين مجمدة وبين مطروحة على طاولات المباحثات. وبدأت اقتراحات الحلول على اساس المساومات والتنازلات تتخذ طريقها الى طاولة المفاوضات في اي مكان ـ سواء كانت في كوبنهاجن ام في طهران ام في الرياض ام في الكويت.

والجميع يذكر انه في عام ١٩٦٦ جرت مباحثات بين ايران والسعودية والكويت في كوبنهاجن لمناقشة ما اسموه بتقسيم «الجرف القاري» للخليج العربي. وانتهت المباحثات بالاتفاق على مواصلتها في طهران ثم الرياض والكويت وسارت هذه المباحثات ـ كغيرها من المباحثات التي تشهدها منطقتنا في جو من الكتمان الشديد والسرية التامة. ولا يعرف أحد غير «الراسخين في العلم» طبعاً في علم الاحتكارات والعمالة ـ ما جرى فيها وما توصل اليه المتباحثون.

اتفاق ايران والسعودية والكويت

واصبح واضحا ان الكويت وايران توصلتا اخيرا الى اتفاق بينهما حول تقاسم قاع الخليج العربي او ما يطلقون عليه «الجرف القاري». وقد اضطر العراق الى ان يحدد موقفه في بيان لوزارة الخارجية العراقية صدر يوم ٦٨/٢/٢٥ جاء فيه ان العراق لن تعترف بالاتفاق الذي توصلت اليه ايران

والكويت في الشهر الماضي حول السهل الواقع تحت سطح المياه في شمال الخليج العربي.

وقال البيان «ان العراق لم تشترك في المحادثات التي ادت الى هذا الاتفاق، وان العراق يتمسك بسيادته على المناطق الواقعة في مياهه الاقليمية».

كما ان السعودية وايران قد توصلتا الى اتفاق مشابه منذ عام ١٩٦٥ وبالتحديد اثناء زيارة الملك فيصل لايران في ديسمبر عام ١٩٦٥ .

ورغم انه لم ينشر ولم يذع اي شيء عن هذه المباحثات ولا عن هذه الاتفاقات، الا انه تسربت اخبار ذلك من خلال الصحف الاجنبية. ففي يوم ١٩٦٨/١/١٤ اعادت جريدة الاوبزرفر البريطانية الى الاذهان اتفاقا عاماً بين كل من ايران والسعودية والكويت على ان يكون هناك «خط وسط» يقسم المياه المشتركة... لكن تطبيق هذا الاتفاق يعتمد على تعريف الخط الاساسي.

فهل تعتمد المياه الضحلة كخط اساسي يحسب على اساسه الخط الفاصل الوسط ام تعتمد اليابسة كخط اساسي لهذا الحساب ؟ هذا ما كان مدار بحث منذ عام ١٩٦٥. فهل، يا ترى تم الان التوصل الى اتفاق تام ونهائي؟

هذا ما يبدو واضحا من مجريات الاحداث ـ وهذا ما تكشفه التحركات والنشاطات الاخيرة. وما تتطلبه الاحتكارات البترولية بحيث «يتدفق البترول بحرية حتى بعد انسحاب قواتنا (قوات بريطانيا) ويحدث هذا بشرط ان يبقى الخليج مستقرا سياسيا ومحصنا ضد الهجوم الخارجي» وهذا كلام جريدة «الصنداي تلغراف» اللندنية في عدد ١٤ يناير ١٩٦٨. وتستطرد الجريدة قائلة: ان افضل الطرق لادراك هذا الهدف (هدف تدفق البترول بحريّة) يكون تحت ظل نظام جديد للدفاع مرتكز على ركيزة من ثلاث قوائم هي ايران والعربية السعودية والكويت. وتؤكد الجريدة نفسها أن هذا لا يمكن ان يحدث بين يوم وليلة.

ولعل اتفاق ايران والسعودية والكويت حول تقاسم مياه الخليج خطوة تمهيدية اولى في سبيل خلق هذا النظام.. شأنه شأن الاتفاق الذي تم يوم ٦٨/٢/١٨ بين امارتي ابو ظبي ودبي الذي صدرت بشأنه (اتفاقية اعادة تسوية

الحد البحري بين امارتي دبي وابو ظبي والتي نصها الاتي: «بما ان الحد البحري الحالي الفاصل بين امارتي دبي وابو ظبي يبدأ من رأس حصان على الشاطىء ويتد باستقامة باتجاه شمال غرب عبر البحر مارا غربي آبار فتح التابعة لامارة دبي. وبما ان الفريقين المتعاقدين يرغبان في اعادة تسوية هذا الحد في سبيل مصلحة بلديهما وخير شعبيهما فقد تم الاتفاق والرضا على ما يلي:

اولا: تعاد تسوية هذا الحد بأن يضم الى امارة دبي مساحة من البحر الواقع غربي الحد الحالي المذكور، تكون متوازيا طول قاعدته الافقية عشرة كيلومترات تقاس على طول الساحل غربا من رأس حصيان، وطول ضلعه الرأس مساويا لطول الحد الحالي المشار اليه وبحيث تقع هذه المساحة غربي آبار فتح وتمتد جنوبا غربا حتى الساحل.

ثانيا: تصبح المساحة المذكورة اعلاه جزءا من ممتلكات وحقوق دبي.

واقرارا بهذه الاتفاقية فقد وقعها الفريقان المتعاقدان بأسميهما في «السميح» في هذا اليوم الثامن عشر من شهر فبراير ١٩٦٨. وفي نفس المجال يمكن ان نذكر ان الاتفاقية التي تمت بين السعودية والبحرين بخصوص اقتسام بترول حقل ابو سعفه البحري.. في عام ١٩٦٥ حيث خصت السعودية البحرين بربع الدخل.

ان من ضمن المهام الضرورية التي يحتاجها خلق نظام الامن البديل هو تثبيت الكيانات الهزيلة للامارات، وخلقها من جديد بحيث تكون امارات الخليج اكثر قدرة على تحملها قسطها السياسي في تنفيذ مخططات الامبرياليين. وقد سبق ان عالجنا هذا الموضوع في خطاب القي في ندوة الشبيبة ضد الاحلاف والقواعد العسكرية التي عقدت في القاهرة في الفترة من ١٢ - ١٤ مايو عام ١٩٦٧ وقلنا ان الاستعمار البريطاني يعمل على جعل منطقة الخليج العربي وحدة سياسية وذلك بخلق اتحاد فيدرالي يضم امارات الخليج العربي، على غرار ما سمي باتحاد الجنوب العربي، ليتمكن من خلال هذا الاتحاد من تشديد قبضته على المنطقة برمتها وتنسيق خططه على مستواها ككل واحد، وليجعل من الاخوة ادوات قمع لبعضهم البعض عن طريق استخدام جيش او شرطة الاتحاد لمواجهة

شعب اي امارة، ينتفض ضد الهيمنة الاستعمارية بقوة من امارة اخرى ويعطى هذا التدخل طابع الشرعية والقانونية تحت قناع مقتضيات الحفاظ على امن واستقرار دولة الاتحاد الفيدرالي المزعومة.

ومشروع الاتحاد الفيدرالي لامارات الخليج العربي مشروع بريطاني استعماري قديم، يأتي ذكره في الصحف الاستعمارية وعلى السنة الشخصيات المشبوهة بين وقت وآخر.. واذكر ان جريدة الفايننشال تايز اشارت اليه في احد اعداد عام ١٩٦٤ بشكل رسالة تلقتها من شخصية بحرانية معينة وسارعت هذه الشخصية الى نفي هذه الرسالة.. الا ان الغريب انه بعد مرور حوالي سنة عادت هذه الشخصية ونشرت مشروعا للاتحاد الفيدرالي متكاملا ضمنته في كتاب لها نشرته في بيروت.

وبسبب الفشل الذريع الذي واجهه، «اتحاد الجنوب العربي» الذي صرعه نضال ابناء الجنوب البواسل وبسبب تعاظم قوة الحركة الوطنية في الخليج العربي ورفضها لجميع المشاريع الاستعمارية ظل مشروع اتحاد الخليج محفوظا على الرف وقد تراكم عليه غبار الزمن الى حين ان تسنح الفرصة ويأتي الوقت المناسب لينفض عنه الغبار ويوضع موضع التنفيذ.

انه الوقت المناسب.

ولا يمكن ان يأتي وقت مناسب اكثر من هذا الوقت.. هذا الوقت الذي تمر فيه الامة العربية وفي طليعتها دولها المتحررة بأحرج ظروفها واصعب اوقاتها. حيث تواجه عدوانا استعماريا صهيونيا غادرا، تسبب في خلق الكثير من المشاكل والصعاب في وجه هذه الدول واثخنها بجراح يقتضي علاجها وقتا طويلا وجهدا كبيرا.

اجل ان اختيار الوقت المناسب، هو بحق سر نجاحهم في تمرير مخططاتهم، اضف الى ذلك المناورات التي لا حصر لها ولاحد والتي نزلوا بكل ثقلهم الاستعماري والرجعي لخلقها ولعب ادوارها. فمن تضخيم الخطر الايراني الذي هم اوجدوه الى تحركات وزيارات سريعة ومتبادلة الى خلق ازمات مفتعلة بين

السعودية وايران الى ارتداء العملاء .رداء العروبة والوطنية والى تصريحات متناقضة الى نفي « حاسم » من قبل جميع العملاء بأنهم لن يدخلوا في تكتلات او احلاف دفاعية.

كل ذلك اثار غبارا كثيفا على قضية خليجنا العربي وابعد عن الاذهان الواقع المرير الذي يعيشه والذي يتمثل في الوجود الاستعماري بمختلف اشكاله الاقتصادية والسياسية والفكرية والبوليسية بجانب الوجود العسكري الانكلو امريكي.

ان انسحاب القوات العسكرية البريطانية من الخليج العربي لم يتم بهدف اعطاء الاستقلال والحرية لشعوب هذه المنطقة، ولا بسبب المصاعب المالية التي تواجهها حكومة الاستعمار البريطاني. انما قرار الانسحاب جاء نتيجة لتغيير جوهري في استراتيجية الاستعمار البريطاني التي يمكن ان نعبر عنها بشعار (ارحل وابق).. وقد جاء على لسان العديد من المسؤولين الانجليز في مجلس العموم وعلى لسان براون بالذات قوله ان بقاء القوات العسكرية البريطانية ليس فقط لم يساعد على الاستقرار في المناطق الموجود بها وانما ساعد على خلق عدم الاستقرار. وقال المستر ويلسون يوم ٦٧/١٢/٧ في مجلس العموم ان ما يصرف في تلك المنطقة لا يقاس بما وفرته الحكومة البريطانية بالانسحاب من عدن.

والمسألة كما تتضح من اجراءات ومخططات المستعمرين الانجليز، تتلخص في ان يسحبوا ذلك الوجود الذي طالما كان هدفا لنضال ابناء البلدان المستعمرة الا وهو الوجود العسكري المباشر وهم يعتقدون انهم بسحب قواتهم يسحبون من ايدي المناضلين مبرر كفاحهم العادل وحتى يدرس الوطنيون استراتيجية جديدة لمواجهة الوضع الجديد فان المستعمرين في اعتقادهم انهم في نفس الوقت الذي يعيد فيه الوطنيون النظر في استراتيجيتهم يكونون هم قد تمكنوا من سد المنافذ واحكام سيطرتهم بشكل احسن واضبط، ولذلك لم يحددوا تاريخا قاطعا للانسحاب وكل ما فعلوه ان اعطوا انفسهم فسحة من الوقت مقدارها اربع سنوات، ليتمكنوا من خلق « نظام امن بديل » على حد تعبير الوزير جورج طومسون، والمؤكد انهم لن ينسحبوا الا بعد اتمام خلق هذا النظام البديل.

وجاء في مقال نشرته جريدة الصنداي تايمز عدد ١٤ يناير ١٩٦٨ بأن المستر روبرتس الذي قام بزيارة لمنطقة الخليج لعرض نوايا بريطانيا بشأن قرارها بسحب قواتها العسكرية ركز على ان ثمة وجودا بريطانيا يجب ان يستبقى على الاقل لعدة سنوات كي يساعد على ضمان السلام وضمان الاستقرار السياسي للخليج.

ولا يفوتنا ان نشير الى حقيقة الوجود العسكري الامريكي في البحرين الذي يتمثل في استعمالهم القاعدة البحرية في الجفير حيث ترابط بشكل دائم بوارج عسكرية امريكية ولهم مقر قيادة دائم في تلك القاعدة.

ولم تصدر اي اشارة لا من الانجليز ولا من الامريكان ولا من عملائهم حكام الخليج عن انسحاب هذه القوات وهناك مؤامرة صمت مطبق على هذا الوجود. ونخشى ان يستغل الاستعمار الامريكي وجوده في القاعدة البحرية كنواة لتوسع هذا الوجود على اساس الحلول محل القوات العسكرية البريطانية علما بان الامريكان يستعملون القاعدة الجوية بالمحرق كممر وكمحطة اصلاح وتموين لطائراتهم.

صراع مع الوقت

لقد قلنا آنفا ان سر نجاح المستعمرين والرجعيين في تمرير مؤمراتهم هو اختيارهم الوقت المناسب وهناك سبب آخر يتعلق بالوقت ايضا وهو السباق لاكتساب الوقت.. انه لا يكفي ان يكون الان الوقت مناسبا لتنفيذ مشاريعهم بل يجب ان يكتسبوا هذا الوقت، ان يسرقوه من ابناء الخليج العربي الاحرار المعادين للاستعمار والاعيبه وان يفوتوا الفرصة عليهم وكذلك على حكومات الدول العربية المتحررة بحيث يجعلون المسألة امرا واقعا باسرع ما يمكنهم وبما في طاقتهم من قدرات.

ان حسابات المتسعمرين الأنكلوامريكان وعملائهم تقول انه اذا مر هذا العام، بل اذا مرت ستة اشهر من هذا العام دون الوصول الى خلق هذا الاتحاد بالشكل الذي يريدونه ويخططون له، فان اوضاعا جديدة خارجة عن ارادتهم قد تنشأ وتخلق كثيرا من الصعاب امامهم وقد تؤدي الى القضاء على مشاريعهم.

وهنا فاجأوا المراقبين بالخطوة الاولى وهي اعلان الاتحاد بين امارتي ابو ظبي ودبي. وفي يوم ٦٨/٢/١٨ وفي نفس اليوم الذي وقع فيه حاكما الامارتين اتفاقية اعادة تسوية الحد البحري... اي في يوم واحد تتفق فيه شركات النفط العاملة في البلدين، ويتفق فيه حاكما البلدين.

وفي حين اذيعت اتفاقية الاتحاد، ونشرت بشكل واسع جدا، فان اتفاقية اعادة تسوية الحد البحري لم يعرف عنها الا في حدود ضيقة جدا، ولم تتناقلها وكالات الانباء.

لماذا؟ لان هذه الاتفاقية تضع كثيرا من النقاط فوق الحروف حول حقيقة ما يجري في خليجنا العربي.. وتؤكده وجهة نظرنا من ان كل ما يجري هناك يقف وراءه البترول. لان الشركات البترولية العاملة في ابو ظبي تبلغ حصة الشركات البريطانية فيها اكثر من ٥٠٪ وان الشركات العاملة في دبي تبلغ حصة الشركات الامريكية فيها اكثر من ٦٠٪. علما بأن دخل الشركات البريطانية في ابو ظبي بلغ حوالي ٥٣ مليون دولار عام ٦٧ في حين انه لم يبدأ التصدير في دبي حتى عام ٦٧، اضف الى ذلك ان مناطق الامتياز في ابو ظبي اغنى بكثير منها في دبي.

وهكذا نجد الامور تسير جنبا الى جنب، وتتخذ الخطوات بشكل متناسق ومنسجم لتحقيق الهدف الرئيسي وهو الحفاظ على الوجود الاستعماري، القائم على نهب الثروات الوطنية لمنطقة الخليج العربي والعمل على ايجاد «نظام جديد للدفاع» يؤمن تدفق البترول بحرية على حد تعبير جريدة «الصنداي تلغراف»، ان نظام الدفاع الجديد المقترح هو ان يكون مرتكزا على ركيزة من ثلاث قوائم هي ايران و السعودية والكويت. لكن هذا النظام سيبقى أعرج دون ايجاد القائمة الرابعة..

والقائمة الرابعة اكتمل صنعها بخلق «اتحاد الامارات العربية».

ان المستعمرين وعملاءهم يعيشون صراعا مع الوقت، ورغم انهم اعلنوا ان اعلان الاتحاد سيتم في آخر هذا الشهر يليه بعد شهر اجتماع للامراء لدراسة تفاصيل الاتحاد التي يتم وضعها في حوالي الشهرين الا انه جاء في الاخبار انهم

استعجلوا هذا الاجتماع ايضا، وسيعقد الاجتماع الثاني للامراء في الثلاثين من هذا الشهر وليس آخر شهر ابريل كما كان مقررا.

البنود الاساسية في اتفاقية الاتحاد

وحتى نكون محقين في حكمنا على هذا الاتحاد لا بد لنا من استعراض الخطوات التي تمت على طريق صنعه والاسس او المقومات التي بني عليها. ففي يوم ٦٨/٢/٢٧ اعلن حكام امارات الخليج التسعة انهم توصلوا الى اتفاق، اسسوا بموجبه إتحاداً فيدراليا فيما بينهم. وجاء في اتفاقية الاتحاد ان «اعلى سلطة فيه هي المجلس الاعلى» الذي سيشكل من هؤلاء الحكام ويختص بوضع دستور للاتحاد ورسم سياسته العليا ويصدر القوانين الاتحادية.

ويعاون المجلس الاعلى في اعماله «مجلس الاتحاد» وهو الهيئة التنفيذية للاتحاد ويمارس اختصاصاته العليا التي يقررها المجلس الاعلى، ولا تعتبر قراراته نهائية الا بعد موافقة المجلس الاعلى عليها وسيشكل عدد من المجالس والهيئات لمعاونة المجلس الاتحادي في مهامه.

وتنص الاتفاقية في بندها الثالث «على تعاون امارات الخليج التسع في تدعيم قواتها العسكرية وتعزيزها في مواجهة اي عدوان مسلح يقع على اي منها».

اما البند الرابع فينص «على انشاء محكمة عليا للاتحاد سيصدر قرار من المجلس الاعلى بتحديد المقر الدائم للاتحاد».

والبند الخامس والاخير فنصه «وسيمارس الاتحاد سلطات في المجالات السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد».

وكما ترون من نصوص الاتفاية انه لم يشر لا من قريب أو بعيد الى ما يمكن ان يكون عليه دور الشعب في بناء هذا الاتحاد، وكأن مصير مئات الالوف من البشر مرهون بما يقرره أمراء تسعة من الصعب بل من الخطأ ائتمانهم عليه.

لأنهم طيلة السنوات الماضية كانوا خائنين لهذا الشعب ضاربين عرض الحائط بمصلحته معادين لآماله وطموحه، متجاهلين آراءه ورغباته. وكانوا أمناء

لأبعد الحدود للسلطة الاستعمارية البريطانية، حراساً على مصالح الاحتكارات الاستعمارية البترولية وغير البترولية.

ومع ذلك ومع شعورهم بالخطر على وجودهم بعد انسحاب الوجود العسكري البريطاني، هذا الوجود الذي يعتبره الامراء «حجر الاساس في حياتهم» كما عبَّر عن ذلك حاكم البحرين في تصريح له نشرته صحيفة «الديلي اكسبرس» اللندنية عام ٦٥.

فانهم لم يتنازلوا ويعترفون بدور الشعب في بناء حياته والاسهام في تسيير شؤون بلاده بل احتكروا كل صلاحياته ونسفوا اساسا المبدأ المعروف ان الشعب مصدر السلطات فهم الذين سيضعون دستور الاتحاد ـ كما جاء في نصوص الاتفاقية وهم الذين يرسمون سياسته العليا وهم الذين يصدرون القوانين الاتحادية.. كل ذلك باسم المجلس الاعلى وكأن التسمية هي وحدها تكفي لأن تضفي القانونية والشرعية. وهم بهذا الاسلوب لم يأتوا بجديد.. فقد كان الشيخ بمفرده في كل امارة على حدة هو وحده الذي يصدر القوانين والانظمة المعادية للشعب والتي يضعها المستشارون الانجليز.

ويبدو انه رغم نجاحهم المؤقت في حبك خيوط المؤامرة وإتقانهم لأدوارهم في اللعبة الاستعمارية الخطيرة، فانهم عجزوا عن الاستمرار في اجادة ادوارهم، فيأتي اتفاقهم الذي «سلقوه» سلقاً خلال يومين من الاجتماعات السرية في دبي، تأتي هذه الاتفاقية لتجعل من جميع امور هذه المنطقة العربية المهمة في قبضة هذه الحفنة من الامراء وبالتالي في قبضة الاستعمار الانكلو امريكي.

لقد خانتهم «كفاءتهم» هذه المرة ولم يستمروا في مناوراتهم فيدعون على الاقل الى تكوين مجلس تشريعي ولو بالاسم، وان يقولوا ـ مثلا ـ انهم اتفقوا على أن ينتخب مجلس تأسيسي يضع الدستور ويشرع القوانين.

ويأتي البند الثاني ليؤكد طبيعة عقلية هؤلاء الامراء القبلية وانفراديتهم بملكية كل شيء وحتى الناس.. فالذي يعاونهم في اعمالهم هو مجلس الاتحاد وهو الهيئة التنفيذية كما تفضلت الاتفاقية وسمتها. وهي مجرد موظفين اداريين كما هو واضح وجلي من نص البند.

مجرد موظفين ينفذون اوامر وقرارات «اسيادهم» الامراء وجميع قراراتهم لاتعتبر نهائية او نافذة الا بعد ان يقرها المجلس الاعلى.. وطبعا سيتم اختيار هؤلاء الموظفين طبقا لنفس الاسس التي يقوم عليها اختيار الامير لموظفيه في كل امارة. وبواضح العبارة فان الهيئة التنفيذية لن تزيد عن كونها مجموعة من العملاء، ترشحهم اجهزة القمع القائمة في كل امارة تحت ادارة الضباط الانكليز، وتزكيهم وكالات المخابرات الاستعمارية كل ذلك ليأتي كيان الاتحاد منسجما تماما والخطة الموضوعة له والهدف الذي من اجله خلق.. ليكون الاتحاد القائمة الرابعة «السليمة» في ركيزة نظام الامن، للحفاظ على المصالح الاستعمارية بدون وجود قوات عسكرية بريطانية.

اما البند الثالث من الاتفاقية فينص على تعاون الامارات في تدعيم قواتها العسكرية.. ولاندري اي قوات عسكرية يتعاون الامراء على تدعيمها؟

كشافة ساحل عمان اساس لجيش الاتحاد

لا توجد في كل امارات الخليج العربي اذا استثنينا القوات العسكرية البريطانية الا قوة عسكرية واحدة انشأتها بريطانيا منذ عام ١٩٥٥ وسمتها بريطانيا «كشافة ساحل عمان» تحسبا لما ستجلبه الايام. وهذه القوة العسكرية يبلغ مجموع افرادها ١٦٣٠ رجلا، وجميع ضباطها من البريطانيين ويبلغ عددهم مائة ضابط، ثلاثون منهم تابعون للجيش البريطاني مباشرة. والغالبية العظمى من افرادها من المرتزقة. وهؤلاء الكشافة - كما تقول صحيفة الفايننشال تايمز البريطانية في عددها يوم ٦٨/٢/٢٣ - ليسوا في حقيقة الامر سوى الجيش الخاص للمقيم السياسي (وهو الاسم الذي يطلق على كبير ممثلي بريطانيا في منطقة الخليج) وكذلك فمنهم الجيش الخاص بنائبه السياسي في دبي وابو ظبي.

وطبقا لهذا البند فانه ليس امام الامراء واسيادهم الا توسيع هذا الجيش وتقويته وهذا يمكن ان يحدث خلال اشهر قليلة خاصة وان الامكانيات المالية الضخمة قد توفرت الان بخلق ما يسمونه باتحاد الامارات العربية. ونفقات كشافة ساحل عمان تبلغ الان مليونا ونصف المليون جنيه استرليني ومن السهل جدا على امراء الخليج ان يضاعفوا هذا المبلغ عشر مرات او اكثر. ولو ضاعفوا

ميزانية هذا الجيش عشر مرات لاصبح في امكانهم ان يوجدوا جيشا قوامه ١٦ الف رجل قائم على نواة صلبة رباها ورعاها الاستعمار البريطاني.

ان مبلغ ٢٥ مليون جنيه التي اعلن حكام الخليج وعلى رأسهم حاكم ابو ظبي، استعدادهم لدفعه نظير بقاء القوات العسكرية البريطانية، يمكن اذا اعتمد لتوسيع كشافة ساحل عمان وتقويتها ان يخلق جيشا يؤدي غرض الاتحاد بتأمين (الاستقرار السياسي) اي يمكنه ان يكون اداة قمع اقوى بكثير من قوة الشرطة واكثر تجهيزا توجه ضد حركة التحرير الوطنية في منطقة الخليج.

اما (مواجهة اي عدوان مسلح يقع على اي من الامارات) فان هذا الجيش الغريب روحا واساسا عن هذه المنطقة لا يمكنه ان يقوم بمثل هذه المهمة. ان الدفاع عن الوطن لا يمكن ان يحققه الا ابناؤه.. الا جيش وطني قوي لحمته وسداه ابناء هذا الوطن.. اما فلول المرتزقة فهي تهدد هذا الوطن ولا يمكن بأي حال ان تحميه.

ان الامراء يعرفون جيدا ان مواجهة اي (عدوان مسلح) لن تتم عن طريق هذا الجيش الهزيل.. ويعرفون جيدا ان ما جاء في البند الثالث من اتفاقيتهم ما هو الا تحصيل حاصل ومن باب ذر الرماد في العيون.. يريدون ان يبعدوا الناس عن تصور الهدف الحقيقي من اجتماعهم ومن اعلانهم الاتحاد فيما بينهم. انهم يعرفون جيدا جدا انهم وما يملكون وما يخططون له، يشكلون جزءا واحدا من كل وهو خلق نظام متكامل قوي للدفاع عن مصالحهم ووجودهم، ومصالح ووجود اسيادهم.

انهم خافوا ان يقولوا في اتفاقيتهم - ولو على سبيل المناورة - انهم يسعون الى خلق جيش وطني قوامه ابناء هذه المنطقة وخبرته في طور انشائه من اشقائنا الذين سبقونا في هذا المجال والذين قطعوا شوطا كبيرا في بناء جيوشهم وبشكل قادر وقوي.

اما البند الاخير من الاتفاقية ورغم صياغته بشكل مبهم وتغلب عليه الطلاسم، الا انه وضع النقاط على الحروف واغنانا عن التعليق بحيث ان هذا البند هو في الواقع اوجز الاتفاقية ووضعها في مكانها الصحيح من التفسير،

يقول البند الاخير «وسيمارس الاتحاد سلطات في المجالات السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد.»

أجل إن الاتحاد سيمارس سلطات في كل المجالات التي نص عليها البند المذكور فيما يتصل بأغراضه، واغراضه كما أسلفنا واضحة ويكفي ما ذكرنا.

انه اتحاد بترول... وعملاء

وخلاصة القول، إن هذا الاتحاد هو مؤامرة استعمارية خبيثة لاجهاض حركة الثورة العربية في هذه المنطقة الحساسة وذات الأهمية البالغة من وطننا العربي، وهو في حقيقته اتحاد الاحتكارات البترولية، اتحاد عملاء الاستعمار لمواجهة حركة التحرر الوطني في الخليج العربي.

وهذا الاتحاد هو صورة أقل اكتمالاً لاتحاد الجنوب العربي (الذي قضى عليه ابطال الجنوب اليمني) وأقول اقل اكتمالاً، لأن ذلك الاتحاد، راعى على الأقل شكليات ديمقراطية كانتخاب مجلس تشريعي ووضع دستور، الأمر الذي تجاهله الاتحاد الجديد تجاهلاً تاماً.

وهذا الاتحاد هو تكريس خطير للتجزئة، ومن التجني والظلم وصفه بخطوة نحو الوحدة العربية وقد جاء في بيان اعلان الاتحاد ان الغرض من الاتحاد هو توثيق الصلات بين الامارات الاعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات وتنسيق خطط تقدمها.. لكن هذا الكلام المنمق تنسفه الفقرة التي تليه في البيان والتي تقول (ودعم احترام كل منها لاستقلال الاخرى وسيادتها».

ان الذين خططوا لهذا الاتحاد وشرعوا في تنفيذه، واعني بهم المستعمرون الانكلو ـ امريكان يعلمون جيدا ان هذا المشروع لن يكون مقبولا من جماهير شعبنا وانه سيتعرض لامحالة، الى مصيره المحتوم، ليلحق بشقيقه اتحاد الجنوب العربي ولذلك فهم يحاولون حقنه ببعض العقاقير التي تقلل من مقاومة الجماهير له، وتمد لهم حياته لوقت ما.

وما اختيارهم (الشارقة) عاصمة للاتحاد، الا اكبر دليل على علمهم هذا، لأن الشارقة اكثر امانا من البحرين، ولان امكانية الدفاع عنها وعزلها عن

المناطق الاخرى يمكن تحقيقه من خلال دقائق ولانها المقر الرسمي لكشافة ساحل عمان جيش الاتحاد العتيد. رغم ان الشارقة تفتقر لكل ما يجب ان يتوفر فيها ليس كعاصمة وحسب بل وكمدينة حديثة ايضا.

والان وحيث لم يبق على موعد اعلان قيام ما يسمى (اتحاد الامارات العربية رسميا يوم ٣٠ هذا الشهر سوى ١٤ يوما فلم يعلن عن الغاء المعاهدات الاسترقاقية المشينة التي تربط شيوخ هذه الامارات بالاستعمار البريطاني. والمرجح ان هذه المعاهدات لن تلغى،وانما ستستبدل بمعاهدات اخرى لن تغير من طبيعتها في شيء الا كونها اكثر انسجاما مع روح عصرنا شكلا اما روحا ومضمونا فانها ستحافظ على ارتباط هذه الامارات بالاستعمار البريطاني بشكل او آخر والا فليس مقبولا مطلقا، ونحن في الثلث الاخير من القرن العشرين ان تظل معاهدة موقعة بين طرفين تسلب احدهما كل شيء، وتنص على انها سارية الى ان (يبلى التراب ويشيب الغراب).

ضد الأحلاف.. ضد مشروع الدفاع المشترك ★

أدلى سيف بن علي ممثل جبهة التحرير الوطني البحرانية بالقاهرة بتصريح عقب فيه على الاخبار الاخيرة التي اذيعت عن نية بريطانيا عقد حلف دفاع مشترك يضم ايران والسعودية وامارات الخليج العربي. فقال ـ أولا وقبل كل شيء أن جماهير شعبنا في الخيج العربي ترفض رفضاً قاطعاً أي نوع من الأحلاف الاستعمارية تحت أي اسم كان.

ثانيا ـ فجماهيرنا تعتبر اشراك ايران في أي نوع من المعاهدات أو الاحلاف فيما يخص الخليج العربي انما هو تدعيم من بريطانيا لمطامع ايران غير الشرعية في الخليج العربي وخاصة مطالبتها بضم البحرين اليها، وتواطؤ معها. وجماهير شعبنا ضد هذه الاطماع على طول الخط ولا تعترف بأي جزء من مطالب ايران غير الشرعية في الخليج العربي.

وجبهة التحرير الوطني البحرانية مع جماهير شعبنا في الخليج العربي يؤكد باصرار ان البحرين والخليج العربي عربيان وسيبقيان عربيين الى الابد. ان منطقة الخليج العربي وجزر البحرين بصفة خاصة جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

★ تصريح صحفي أدلى به سيف بن علي في ١٩٦٨/١/١١.

وثالثا ـ ان ما يسمى بمشروع الدفاع المشترك عن الخليج العربي ما هو الا مؤامرة استعمارية رجعية تستهدف ابقاء الخليج العربي بصفة دائمة تحت النفوذ الاستعماري واقامة مثل هذا المشروع في اعتقادنا انما يعني تحميل دول المنطقة وامارات الخليج العربي نفقات القواعد العسكرية العدوانية لبريطانيا المقامة في البحرين والشارقة وغيرها، نتيجة للعجز الذي تواجهه ميزانية بريطانيا. وهذا يعني انه ليس في نية بريطانيا سحب قواتها من الخليج العربي كما ذكرت بعض الصحف البريطانية مؤخرا.

رابعا ـ ان ما يسمى بمشروع الدفاع المشترك عن الخليج العربي ما هو الا خطوة اولى تمهيدية لاقامة اتحاد فيدرالي مزيف يشمل امارات الخليج العربي تحت رعاية دول المنطقة العميلة ومن ورائها الاستعمار الانكلو أمريكي.

واختتم ممثل جبهة التحرير الوطني البحرانية تصريحه بقوله ـ وخامسا ـ كل ذلك يستهدف اساسا اجهاض حركة شعبنا الوطنية في الخليج العربي ومحاولة القضاء عليها بأي شكل وبقوة كل دول المنطقة الضالعة مع مخططات الاستعماريين والحيلولة دون أن يحرز شعبنا في الخليج العربي الحرية الحقيقية والاستقلال الحقيقي، ومنعه من الحصول على حق تقرير مصيرة بنفسه.

المشاريع الاستعمارية في الخليج العربي الى أين؟!

مقدمة

لقد رصدنا في صفحات سابقة ضمها كراس بعنوان «اضواء على ما يجري في الخليج العربي» تصريحات وتحركات المستعمرين الانجليز والاميركان وعملائهم، فيما يخص مشاريعهم الخطيرة تجاه الخليج العربي.

ومن خلال ذلك الرصد توصلنا الى نتائج معينة أهمها ان الامبرياليين الامريكان والانجليز متفاهمون حول دور كل منهم في المؤامرة على الخليج العربي، وانهم حشدوا كل عملائهم تحت مختلف الاقنعة وشتى الصور لاظهار المخطط الاستعماري على غير حقيقته، محاولين بذلك خدع وتضليل الناس ليس في الخليج العربي وحسب وانما على مستوى الوطن العربي كله والرأي العام العالمي.

وأثبتنا في ذلك الكراس بالحقائق والوقائع ان كل ما يجري في هذه المنطقة تقف وراءه مصالح الاحتكارات الاستعمارية البترولية.

وفي هذه الصفحات نواصل رصدنا للاحداث ومن خلال تصريحات وتحركات اياهم، لنلقي مزيداً من الضوء على ما يجري في الخليج العربي، على أن يأتي هذا

الكراس مكملا للكراس السابق ليعطي صورة أكثر وضوحاً عن حقائق الوضع في هذه المنطقة الهامة ليس بالنسبة لعالمنا العربي وانما بالنسبة للعالم كله.

سيف

١٩٦٨/٨/٢٥

المشاريع الاستعمارية في الخليج العربي.. الى اين؟

في ٧ يوليو ١٩٦٨ وبعد جلسة استغرقت ساعة واحدة فقط توصل حكام امارات الخليج الى اتفاق تام على عدة قرارات، وعلى تجميد «خلافاتهم».

وجميع القرارات التي اتفقوا عليها كانت جاهزة، اعدتها لهم دولة الكويت وصدرت حرفياً كما جاءت في مشاريع الكويت. وتتلخص القرارات في اتفاقهم على ان ينتخب المجلس الاعلى لاتحاد الامارات العربية رئيساً من بين اعضائه لكل دورة من دوراته بالتناوب وكذلك العاصمة، واختاروا نائب حاكم قطر رئيساً لمجلس الاتحاد المؤقت الذي يتشكل «من عضو واحد عن كل امارة يساعده ما لا يزيد عن ثلاثة» واتفقوا على ان يوكلوا لخبير في القانون أمر اعداد «مشروع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد، على أن ينتهي من مهمته خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ الاتفاق معه».

وانتهى اجتماع الامراء على أن يعقدوا الاجتماع التالي في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٦٨.

ويأتي هذا الاتفاق في خضم وأعقاب ضجة كبيرة حول ما أسموه بالخلافات بين الامراء، التي برزت منذ توقيعهم اتفاقية دبي باعلان «اتحاد الامارات العربية» فيما بين الامراء. التي تمت في ٢٧ فبراير من هذا العام.

وفي يومي ٢٥ و ٢٦ مايو الماضي عقد الامراء اجتماعاً بوصفهم «المجلس»

الاعلى » لاتحاد الامارات العربية وتبين من المشاورات ان ثمة خلافاً حول تلك الطريقة (طريقة تنفيذ اتفاقية دبي) ورأى المجتمعون فض اجتماعهم وعقد اجتماع « المجلس الاعلى » في يوم الاثنين الموافق اول يوليو ١٩٦٨ ، وذلك لكي يتسنى لهم اجراء مزيد من المشاورات بغية الوصول الى اتفاق يكفل البدء في اقرب وقت ممكن في اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع اتفاقية دبي موضع التنفيذ على النحو الصحيح ».

وأشاعوا بين الصحفيين بأن الاختلاف بين الامراء ناشيء عن بروز محورين بين الامراء ، الاول يتكون من امراء قطر دبي رأس الخيمة.. ورأيه ان ينتخب رئيس الاتحاد وتختار عاصمته اولا ، ومن ثم الدخول في مناقشة أسس وتفاصيل الاتحاد.

والمحور الثاني يتكون من امراء البحرين وابو ظبي وبقية الامارات ويطرح مسألة مناقشة أسس وتفاصيل الاتحاد اولا ومن ثم ينتخب الرئيس وتختار العاصمة.

وأوعز لبعض الصحفيين ذوي الاتصالات بالمخابرات البريطانية بنعي الاتحاد.. وأنه يحتاج الى عملية زرع قلب جديد.. والا فأنه في حكم المقضى عليه، تشيعه نظرات الأسى والحسرة.

وأوعز لآخرين باشاعة الامل.. يساندهم في ذلك جهود الدبلوماسية الكويتية التي أخذت على عاتقها القيام بالمساعي الحميدة.. والقيام بمحاولات « لتصفية الخلافات والتقريب بين وجهات نظر المحورين.. »

ومن جهة أخرى تتوالى تصريحات الامراء من حاكم ابو ظبي الى حاكم الشارقة الى ولي عهد رأس الخيمة.. الخ. وكلهم يقولون بلسان واحد: « انا وأمراء الخليج على تفاهم تام حول موضوع الاتحاد ، وانا متفائلون للنتائج بما يحقق من الخير والرفاه لابناء المنطقة ».

أما أمير الكويت فقد وضع على الحروف نقاطاً اكبر، ففي تصريح له نشرته جريدة الجمهورية العراقية في ٦٨/٦/٢٠ معلقاً على الاختلافات بين الأمرات قال:

«انها ناتجة عن اختلاف على السبل التي تؤدي الى الطريق السليم وهي جميعاً متفقة على الجوهر والمضمون وخلاف السبيل عابر سيزول حتماً ولنا أمل كبير في ذلك».

ولكن الوضع السائد يترك المرء امام تساؤل هو.. هل هناك حقيقة اختلافات بين الامارات؟ وما هي طبيعة هذه الاختلافات ودوافعها الحقيقة؟

يقيناً ان ما يسمى بالاختلافات بين الامارات هي اختلافات مختلقة تماماً.. اختلقت لتحقيق اهداف محددة.. على طريق صنع الاتحاد الفيدرالي، وهذه الاختلافات من ضرورات تمرير هذه المؤامرة.

وبغض النظر عن التصريحات «الدبلوماسية» التي يغدقها الامراء هذه الايام، والفارغة من أي معنى، فان الاهداف من وراء اختلاق الاختلاف هي التالية:

أولا ـ اظهار الاتحاد اذا ما تم اعلانه بأنه نابع من ارادة الامراء، وأنه أمر يخصهم هم ولا شأن للآخرين به.. وانه جاء نتيجة لجهود «مضنية» بذلها الامراء حرصاً على تحقيق الخير والرفاه لابناء المنطقة».

ثانياً ـ تضليل الرأي العام في منطقة الخليج بصفة خاصة وفي العالم العربي بصفة عامة، واشغاله عن الاهتمام بمصير هذه المنطقة الحساسة من الوطن العربي الواقعة فعلا نهباً للاحتكارات الامبريالية، والمنكوبة بالوجود الاستعماري، ليس العسكري فقط، وانما السياسي والاقتصادي والبوليسي.

ثالثاً ـ صرف الانظار عن حقيقة الارتباطات الاسترقاقية التي يفتخر بها هؤلاء الامراء والمتمثلة بالاتفاقيات المذلة المعقودة مع «أصدقائهم» الانجليز.

رابعاً ـ صرف انتباه الناس عن متابعة ما يحاك في لندن وواشنطن وطهران والرياض والكويت من مؤامرات تهدد مستقبل خليجنا لتشديد قبضة الاستعماريين الأنكلو امريكان على رقاب شعبنا، وتأمين الاحتكارات البترولية الناهبة لثرواتنا النفطية.

خامساً - تأجيل الاعلان الرسمي لميلاد دولة الاتحاد العتيدة.. الى حين أن ينتهي المستعمرون وعملاؤهم من وضع الترتيبات «اللازمة» لتلافي وجود «فراغ» في المنطقة يمكن ان تتسلل خلاله القوى الوطنية.. ويمكننا تلخيص هذه الترتيبات فيما يلي:

١ - خلق جيش على غرار جيوش البادية او ما يسمونه بالحرس الوطني يكون في امكانه تغطية منطقة الخليج العربي.. وذلك برعاية وتطوير النواة التي وضعتها بعناية سلطات الاستعمار البريطاني المتمثلة فيما يسمونه جيش «كشافة ساحل عمان المتصالح». وبالفعل فهم يعملون ليل نهار على توسيع هذه القوة المسلحة وتقويتها بأسرع ما يمكن.. ولدينا معلومات تؤكد ان هذه القوة قد قفز رقمها خلال الاشهر القليلة الماضية التي تلت قراراً بريطانياً بالانسحاب العسكري من ١٦٣٠ رجلاً ومائة ضابط انجليزي إلى حوالي ٤٠٠٠ رجل مع ٤٠٠ ضابط انجليزي.

٢ - تطوير وتوسيع ما يسمونه بأجهزة الامن العام.. اجهزة القمع البوليسية في تلك الامارات التي قطعت اشواطاً كبيرة في هذا المضمار كقطر والبحرين.. وخلق مثل هذه الأجهزة في بقية الامارات الاخرى.. ومركزتها.. وقد بدأت تباشير هذه المركزية تظهر مبكراً، في مطاردة الوطنيين من إمارة الى أخرى.

٣ - اعداد كادر اداري بيروقراطي يمكن ائتمانه على أجهزة الحكم في تلك الامارات ويكون في مقدرته تسيير دفة الامور حسب المصالح الاستعمارية.. وبدىء فعلا في انتقاء العناصر «الصالحة» وارسالها في بعثات الى لندن وغيرها لتحقيق هذا الغرض.

٤ - محاولة تكريس امراء الخليج العملاء حتى نخاع عظامهم

للاستعمار كزعماء وطنيين وعروبيين. والعمل على اظهار رجل الخليج القوي والمرشح لذلك الشيخ زايد بن سلطان حاكم ابو ظبي والذي تبذل لاظهاره بهذه الصورة، جهود اعلامية واعلانية ضخمة تكاد تغطي معظم الصحف العربية، حيث يوصف بالرجل المنقذ والحكيم والعبقري وصانع المعجزات.

والشيخ زايد لم يولد عام ١٩٦٨ كما انه لم يكن في عالم آخر او على الاقل لم يكن بعيداً عن السلطة قبل هذا العام، وانما كان الرجل الثاني في ابو ظبي على عهد أخيه شخبوط وطبعاً لا داعي الى التساؤل أين كانت حكمة وذكاء وعبقرية هذا الرجل قبل اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج.

ان التاريخ يخبرنا بأن الشيخ زايد كان صديقاً حميماً وقديماً للاستعمار البريطاني منذ مدة طويلة، ومنذ كان حاكماً لمنطقة «العين»، أحد شطري ابو ظبي وقد لعب ادواراً خفية ومهمة لصالح الاستعمار البريطاني فيما يخص مسألة «البوريمي» المتنازع عليها بين كل من السعودية في جانب وسلطنة مسقط وعمان وابو ظبي في جانب آخر، بل في حقيقة الامر المتنازع عليها بين كل من شركات النفط الامريكية العاملة في السعودية وشركات النفط البريطانية التي أخذت امتياز التنقيب عن النفط في ابو ظبي وسلطنة مسقط وعمان.

ويذكر ان الشيخ زايد قام في ابريل سنة ١٩٤٩ بمصاحبة المستر ستوبارت المقيم السياسي البريطاني في الخليج آنذاك، ومعهما ممثل شركة النفط البريطانية، بزيارة الى البوريمي لبذل الجهود بالوعيد والتهديد لاقناع أهالي البوريمي باعلان ولائهم لابو ظبي.

وفي سبتمبر ١٩٥٥ مثل الشيخ زايد امام هيئة التحكيم الخاصة بمسألة البوريمي ليدلي بشهادته وليقول ان السعودية

حاولت ارشاءه بمبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني!!

٥ ـ تقوية العلاقات الخاصة فيما بين الامارات وكل من الكويت والسعودية وايران، لتمهيد الأرض لاقامة «منظمة الدفاع الاقليمي».. الحلف العسكري تحت اشراف واشنطن ولندن.

٦ ـ الاجهاز على حركات التحرير الوطنية في هذه المنطقة على أمل القضاء عليها، ليصفى لهم الجو لتمرير مشاريعهم كما يحلمون بدون أية معارضة. وهذه العملية تسير على قدم وساق في الامارات وخاصة البحرين، حيث شهدت حملات الاعتقال والارهاب منذ أن بدأوا تحركهم لخلق الاتحاد ولم تقف يوماً واحداً حتى الآن. وتأتي الاخبار من ابو ظبي بأنه في الايام الاخيرة شنت حملات اعتقال شملت عدداً من ابناء عمان.. ويقال انه تم تسليمهم بالفعل الى سلطات مسقط وعمان.

أما قولنا ان الخلافات مختلقة فتؤكده عدة شواهد نذكر منها:

١ ـ اتفاق الامراء الكامل في فبراير باعلان الاتحاد فيما بينهم، ونشر اتفاقيته علنا.

٢ ـ ان ابو ظبي ودبي لا تزالان عضوين في اتحاد خاص بهما وهو الاتحاد الذي اعلنه اميرا البلدين قبيل اعلان الاتحاد الشامل ولم يرد ما يلغي هذا الاتحاد بل ان هناك تأكيدات مستمرة على ان الاتحاد بينهما قائم. فكيف يمكن ان يكون هذان البلدان في محورين متناقضين؟

٣ ـ ان امارة الفجيرة التي أعلن انها في محور قطر ـ دبي ـ رأس الخيمة تربطها بكل من ابو ظبي ودبي علاقات وطيدة، لدرجة انها الوحيدة بين الامارات الصغيرة التي

أعلنت انضمامها الى اتحاد ابو ظبي - دبي - فكيف يمكن تفسير وجودها في محور احدى حليفاتها في وجه الاخرى في وجه الحليفة الأقوى ابو ظبي؟

٤ - ان امارة رأس الخيمة التي هي في المحور المضاد لأبو ظبي هي الامارة الاولى المستفيدة مادياً من ابو ظبي استفادة مباشرة وكبيرة، وواقعة تحت أسرها، وآخر صفقة حصل عليها شيخ رأس الخيمة هي مبلغ ٦ مليون جنيه استرليني بدل الصخور التي تقتطع من مناطق امارته لبناء ميناء ابو ظبي.

٥ - ان اختيار الرئيس والعاصمة هما نقطتان من التفاصيل - فكيف يأتي بعض الامراء ويعتبر ان هاتين النقطتين اساسيتان. ثم ان اتفاقية دبي فيما يخص اختيار رئيس الاتحاد كانت واضحة جداً بحيث نصت على ان يتناوب الامراء التسعة رئاسة الاتحاد سنوياً.

٦ - هناك اتفاقيات بين الامراء، توصل اليها - أو اذا شئنا الدقة عربها - من يسمونهم بالمستشارين والخبراء، تتضمن التفاصيل الكاملة لاتفاقية دبي والخطوات العملية لوضعها موضع التنفيذ، باتفاق جميع الاطراف وهي اتفاقات سرية جداً، وقد بدىء بتطبيقها فعلا كما أتينا على ذكره.

٧ - التأكيد المستمر من قبل جميع الامراء على أن لا خلاف جوهري بينهم.. وان كل واحد منهم مستعد للتضحية وانكار الذات في سبيل «المصلحة العليا».

٨ - الاتفاق السريع جداً على مشاريع الكويت التي أقروها في اجتماعهم الاخير والتي ذكرنا ملخصاً لها في بداية حديثنا هذا.

ان الاتحاد الفيدرالي كنظام يسد الثغرة العسكرية الناتجة عن انسحاب القوات البريطانية أمر متفق عليه تماماً ليس فقط حسب تصريحات الامراء بل وحسب مصالح المستعمرين الانكلو امريكان واحتكاراتهم النفطية. وكخطوة لا بد منها في طريق انشاء ما تسميه واشنطن ـ لندن «بنظام الامن البديل» وبالمنظمة الاقليمية «الدفاعية».. أي كخطوة في طريق اتمام خلق حلف عسكري استعماري يحرس بقوة السلاح الممر الى الثروة البترولية الضخمة.. وضرب أي خطر قد ينشأ ويهدد هذه الثروة.. وقمع حركة شعوب هذه المنطقة بكل ما يملك المستعمرون من قوة وبطش. وتكشف صحيفة «الصنداي تايمز» عدد ٦٨/١/١٤ النقاب عن تعاون الولايات المتحدة وبريطانيا بهذا الخصوص ويأتي هذا الكشف بشكل ادعاء الصحيفة بما تسميه «فشل الالحاح المستمر من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وخاصة في العام الماضي في أن يقنع الامراء بأن يكوّنوا نظام أمنهم الخاص متحدين كي يعملوا لليوم الذي يجب على بريطانيا ان ترحل فيه.

وتستطرد الصحيفة قائلة: «وهناك علامات، على أي حال، تدل على انهم قد أخذوا الفكرة بجدية اكثر. وكل من شاه ايران وأمير الكويت نشيطان في سياستهم في المنطقة. والحكومة البريطانية على ما يظهر تتملق الملك فيصل كي يأخذ دوراً أكبر في مباحثات اخرى. ومن جهة أخرى يحمي الأنظمة الرجعية القبلية البالية التي هي على طرفي نقيض مع مصلحة شعوب منطقة الخليج العربي.. وعلى اتفاق تام مع مصالح الاحتكارات البترولية.

ولكي يحقق هذا الاتحاد اغراضه، فيجب ان يكتب له البقاء اولا.. ومن ثم فيجب ان يتم صنعه بشكل جيد.. وان تؤمن عناصر حياته قبل اعلان ولادته ولذلك.. نرى ان الاتجاه السائد لدى الدوائر الاستعمارية والرجعية هو تأجيل اعلان ولادته حتى تستكمل تلك العناصر التي سبق ان مررنا على ذكرها. هذا فيما يخص بناء الاتحاد ذاته.. وهناك ما يخص الدول المحيطة بالاتحاد ودورها في توفير كل ما يلزم من رعاية واهتمام حتى يتمكن هذا المولود المشوه من الوقوف على قدميه.

المسألة انها مؤامرة كبيرة، متشعبة الادوار، متعددة الابطال.. والمهم لكي

تنجح هذه المؤامرة ان يتقن كل ذي دور دوره اما من يستحق الجائزة الاولى في هذا المضمار فهي دولة الكويت.. التي أسفرت عن دورها كحصان طروادة للمستعمرين الانكلو امريكان وخرجت علينا بتحركات رئيس وزرائها ووزير خارجيتها كعباقرة في الدبلوماسية وخبراء في «المساعي الحميدة».. لكن الى أي مدى يمكن للدبلوماسية الكويتية تغطية حقيقة دورها في المؤامرة الكبرى على الخليج العربي؟

والى أي حد ينجح صمت الدبلوماسيين «الكويتيين في اغفال الحقائق، وخدع وتضليل الرأي العام في الخليج العربي».

ها هو ذا وزير الداخلية والدفاع الكويتي الشيخ سعد العبد الله يصرح ويعلن: «تأييد بلاده لأي اتفاق للتعاون مع الدول المجاورة لها لحفظ الامن في الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا العسكري المقرر من المنطقة قبل نهاية عام ٧١».

وقال: «ان الكويت ستقف مع أي تعاون عربي أو صديق (؟!) لحفظ أمن منطقة الخليج وهذا التعاون مطلوب لحاجة المنطقة للاستقرار والازدهار» (وكالة الانباء الاقليمية ٦٨/٧/٣).

ووزير خارجية الكويت يصرح: «اننا باعتبارنا دول المنطقة التي تطل على الخليج فمن واجبنا المحافظة على الهدوء والاستقرار فيها، كما ان التعاون بيننا فيه فائدة لنا».

وتأتي الاخبار من طهران «بأن ايران تستعد للعب دور مهم في موعد اقصاه نهاية ١٩٧١».

وتقول ايران انها تعتزم تدعيم قواتها في الخليج لحماية ما تدعي انه «حقوقها ومصالحها في المنطقة».

وفعلا فان ايران تنفق الآن على شراء الاسلحة مبلغ الف وعشرة ملايين دولار وتشمل سلاح بحرية قوي ووحدات جوية دفاعية فعالة. وهناك صفقات سرية عقدها الشاه اثناء زيارته لواشنطن هذا العام.

تقول جريدة «التايز» اللندنية في عددها الصادر يوم ١٩٦٨/٤/٢٦ في تعليق لها على محادثات الحلف المركزي (السنتو) التي جرت في لندن يومي ٢٣ و٢٤ من نفس الشهر: «ان محادثات السنتو قد شددت على الحاجة لحل سريع للخلافات بين الامارات العربية في الخليج وللاتفاق مع ايران على ترتيبات لحماية حرية المرور الى الثروة البترولية بالمنطقة».

وتنقل لنا جريدة «النهار» البيروتية بأن «مصادر موثوقة ذكرت بأن الولايات المتحدة تعهدت بأن تحافظ على الاوضاع الراهنة في الخليج والا تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج. وأضافت المصادر ان الولايات المتحدة ابلغت ايران والدول العربية المهتمة بشؤون الخليج بأن أي نزاع سيقوم بين الطرفين سيمكن النفوذ الشيوعي من التغلغل الى المنطقة وتحويلها الى منطقة اضطرابات».

اليس من الواضح لأي متتبع للأخبار، وأي قارىء لتصريحات المسؤولين في واشنطن ولندن وطهران، والكويت والرياض والامارات.. ان الجميع يضربون على وتر واحد.. وهو ضمان الاستقرار والامن في منطقة الخليج؟

ما هو الرابط الذي يجمع المسؤولين في كل هذه البلدان الشقيقة والصديقة كما يحلو لهم وصف بعضهم بعضاً؟

ومن يهدد الاستقرار والامن في منطقة الخليج العربي؟

هل القوات البريطانية كانت تحافظ على هذا الامن والاستقرار؟

اذن لحساب من كانت القوات البريطانية تحافظ على الامن والاستقرار؟ ولحساب من يريد المسؤولين في الكويت والسعودية وايران والامارات وهناك فيما وراء البحار في واشنطن ولندن ضمان الامن والاستقرار؟

وما دامت جميع الدول «المطلة على الخليج» متفقة على ضمان الاستقرار والامن، فلمن وضد من يجري هذا العمل؟

أيها السادة ما دمتم متفقين متعاونين فأين التهديد والاضطراب؟

يأبى المسؤولون في الدول المطلة على الخليج ان يجيبوا على هذه الاسئلة صراحة.. لكن واشنطن ولندن لا تخشى من اعلان ذلك..

ان المسؤولين الاستعماريين في لندن وواشنطن يعلنونها بكل وضوح انهم يخافون على المصالح البترولية من أن تقع تحت خطر الحركة الوطنية التي يسمونها بعناصر الفوضى والتخريب.. والشيوعية.. أو المتطرفين وغير ذلك من المسميات.. انهم يخشون نهضة جماهير هذه المنطقة لتحرر اوطانها وتضع حداً لنهبها وافقارها وتخلق الحياة التي تريدها والتي تؤمن لها فعلا الاستقرار والازدهار.. وهذا الاستقرار والازدهار يعني في قاموس المستعمرين وعملائهم العكس.

انهم يعنون بالاستقرار أن تستقر الامور لهم لمواصلة نهبهم واستغلالهم لخيرات أوطاننا وأن يستمر اصحاب العظمة والسمو في تبديد ثرواتنا على ترفهم ونزواتهم.. ويتكرمون علينا بازدهارهم..

ورغم سيول التصريحات «الدبلوماسية» التي بامكان أي فرد عد كلماتها وحصرها.. وتتكرر على فم كل منهم يرددونها بغباء وافلاس والتي لم تخرج عن كلمات «الاستقرار والهدوء» و «خير ورفاه ابناء المنطقة» «ولما فيه خير المجتمع» و «الاتفاق تام» و «الخلافات غابرة»، هذه الكلمات التي لا تعبر عن أي شيء.. ويهدفون من ورائها حمل الناس على قبول الاوضاع المتخلفة في الخليج العربي، والخادمة للمصالح الاستعمارية والحامية للحكم القبلي الرجعي العميل.

فان احداً من هؤلاء الامراء لم يصرح ولا بكلمة واحدة عن الغاء المعاهدات الاسترقاقية، ولم يلمح لا من بعيد ولا من قريب عن تصفية النفوذ الاستعماري واحراز الاستقلال السياسي والاقتصادي، ولم يتعرض احد منهم الى ان في النية اشاعة الديمقراطية في حياة الشعب واطلاق الحريات.. ولم يفكر أي منهم بوقف عمليات القمع البوليسية ووضع حد للاعتقالات الكيفية والمطاردات التي تشمل خيرة ابناء الشعب.

بل العكس هو الذي يحصل تماماً.. فهناك صمت مطبق من قبل الامراء حول كل هذه الامور، بل في البحرين هناك عمليات ارهاب وحملات اعتقالات مستمرة منذ بدأ المستعمرون وعملاؤهم التحرك لخلق الاتحاد.

ان المئات من الشباب الوطني في البحرين يتعرضون يومياً لحملات الاعتقال الكيفية، وللتحقيقات البوليسية المستمرة والمتكررة..

وهم يظنون انهم بقمعهم هذا يتمكنون من شل وكبت معارضة جماهير شعبنا وطلائعها من الشباب الوطني، لمشاريعهم الاستعمارية الخطيرة.

ان تعليق الآمال على امكانية ان يقوم عملاء الاستعمار والاحتكارات البترولية في الخليج العربي من الامراء وغير الامراء، بما يتفق ومصلحة جماهير الشعب في الخليج ومصلحة الامة العربية.. أو مطالبتهم اشراك الشعب في تسيير امور البلاد لا يتعدى كونه اوهاماً مضرة.. بل لا يزيد من كونه عملية بث لهذه الاوهام بكل ما تحمل من كذب وزيف. وهذا الموقف ليس فقط يناقض تماماً مصلحة الجماهير في الخليج العربي وانما يساهم مساهمة كبيرة في تدعيم وتكريس تلك الانظمة التي يعلق عليها المستعمرون والاحتكارات أكبر الآمال في أن يكون في امكانها الدفاع عن مصالحهم وحمايتها.

وبالتالي يبقى جناح الوطن العربي الشرقي معطلا تماماً.. مصاباً بسرطان الاستعمار واحتكاراته التي تأمل ان يتسرب هذا الداء الوبيل الى بقية اجزاء الوطن العربية للاجهاز عليه ووضعه كلية تحت الهيمنة الاستعمارية.

لقد هرع امراء الخليج وكبار العملاء من غير الامراء لكنهم اصحاب نفوذ كبير لارتباطهم المباشر بالمخابرات البريطانية.. لقد هرعوا الى لندن بعد اجتماعهم الاخير.

فهناك الان في لندن الشيخ خليفة آل ثاني نائب حاكم قطر ورئيس ما يسمى بالمجلس الاتحادي المؤقت والشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة والشيخ راشد المكتوم حاكم دبي والشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مالية البحرين وشقيق الحاكم والعميلان الخطران جداً مهدي التاجر (دبي) وسيد محمود العلوي (البحرين) وجاء في الاخبار بالنسبة لزيارة بعض الامراء بأن وزارة الخارجية البريطانية قد أعدت برنامجاً رسمياً يشتمل على اجراء محادثات وصفت بأنها مهمة وبالنسبة للشيخ خليفة آل ثاني فان ضمن برنامجه مقابلة وزير الدفاع البريطاني ووزير الخارجية والملكة.

فما هي طبيعة هذه الزيارات.. وما هي اهدافها؟

انهم يتدارسون مع أسيادهم المناورات القادمة والخطوات الجديدة،

ويتحفظون أدوارهم في الفصول القادمة من المسرحية لتأتي متقنة لمزيد من التضليل والخداع.. لأنهم يسقطون من حسابهم أمراً، لا يقدرون لا هم ولا أسيادهم، على عمل الحساب له، وهذا شأنهم دائماً، على مر التاريخ وفي مختلف الاقطار انهم يخطئون عمل حساب الشعب، بجماهيره الكادحة الواعية والقادرة فعلا على افشال كل مخططاتهم.

ولا يوجد أحد كجماهير شعبنا في الخليج العربي يعرف من هم الامراء ومن هم العملاء؟ وماذا يعملون..

ان جماهير شعبنا تتابع باستمرار اجرام هؤلاء العملاء وتبذيرهم لخيراتها.. وصرفها على ملذاتهم وقصورهم وسياراتهم وعلى موائد القمار في أندية لندن وغيرها.

انهم يعرفون جيداً «عبقرية» الشيخ راشد في «انهاض» دبي وازدهارها، لأنهم يرون بأم أعينهم هذه العبقرية تتجلى في عمليات تهريب الذهب الذي تمتلىء بها دبي ولها سمعة دولية بها.. وان هذه العبقرية قد تفتقت اخيراً بعد أزمة الذهب عن اتجاه آخر في ميدان التهريب.. الا وهو تهريب المخدرات فيما بين الشرق واوروبا.

وجماهيرنا تعرف جيداً دور العميل الخطير مهدي التاجر في هذه العمليات متخفياً وراء جواز سفره الدبلوماسي. وتعرف انه يتفاوض هذه الايام في لندن على شراء قصر ملكة بريطانيا الذي قضت فيه شهر العسل.. وانه قدم عرضاً لشراء هذا القصر بمبلغ ٣ ملايين جنيه استرليني!!

وتعرف ان لهذا العميل شبكات ضخمة يشترك فيها اناس من الانجليز وتحت سمع أسياده الانجليز وبصرهم تختفي تحت ستار كثير من المشاريع كمؤسسات تصدير واستيراد وكراجات حديثة للسيارات في قلب مدينة لندن لتسيير مثل هذه العمليات وغيرها.

ان جماهيرنا تعرف ان الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين ورئيس المالية فيها يقضي معظم أيام السنة في لندن ويسكن في جناح خاص في أضخم فنادق لندن «فندق الدوشيستر» ويتمختر بسيارة الروزرايز ذات اللون

الاصفر الملفت للنظر في شوارع لندن والذي هو حديث الجرائد الانجليزية المحلية، ويسهر في نادي «بلابوي» يلعب على طاولات القمار ويقضي ايام السنة الباقية متنقلا بين بيوت مدينة «عوالي» مدينة الانجليز الذين يعملون في شركة النفط في البحرين.. مبدلا سيارة من أسطول سياراته الضخمة بأخرى حسب لون فستان الفتاة التي يحملها معه وتجلس الى جانبه بمعدل ٤ سيارات في اليوم وبلا حياء يتنقل في شوارع البحرين بهذه الصورة المزرية.

وجماهير شعبنا تعرف جيداً امراء قطر وعنجهيتهم واسرافهم الذي لا حد له.. والذي يصل الى ارسال طائرة خاصة من الدوحة الى سويسرا لتحمل قليلا من لبن البقرة الشقراء أو البقرة السوداء حسب مزاج صاحب السمو..

وجماهيرنا تعرف جيداً جداً اخلاص كل أمير في أية بقعة من الخليج العربي وحبه لها وتضحيته في سبيلها.. وبالطبع بجانب ممارستهم لهذه الاعمال المشينة وتحليهم بالاخلاق الفاسدة فهم يتحلون بأخلاق العمالة والعبودية للاستعمار البريطاني والاحتكارات البترولية.

ولا يمكن لأي كلام «دبلوماسي» يثرثر به الامراء أو غير الامراء لتزييف الحقائق وتزويق الاوضاع ان يبعد عنها الصورة الحقيقية التي تعيشها.

وان ما يكتب في الصحافة العربية من مقالات وملحقات كاملة عن هذه الامارة أو تلك تعرف جماهيرنا حقيقته، وتعرف ان ثمنه مدفوع من اموالها ليعاد اليها زيفاً وتضليلا وتزييفاً لاوضاع هي تعيش فسادها وتعاني مظالمها، وتحيا ارهابها وقسوتها.

وان هذا الكلام المنمق والتقارير والريبورتاجات الصحفية التي تحاول الباس الشيوخ لبوساً هم ليسوا اهله واظهارهم بمظاهر تخفي حقيقتهم تنسفها كلها تصريحات المسؤولين في لندن وواشنطن ومقالات صحفهم واصرارهم على ان تبقى هذه المنطقة الغنية بالبترول تحت سيطرتهم ونفوذهم. والمستر ويلسون رئيس وزراء بريطانيا لم يدع أي مجال للشك حينما قال «ان انسحابنا العسكري من منطقة الخليج لا يعني بأي حال سحب نفوذنا السياسي».

ولدى افتتاح اجتماعات الحلف المركزي في لندن يوم ٦٨/٤/٢٣ تعهد

المستر ويلسون باستمرار مساندة بريطانيا للحلف المركزي رغم قرارها سحب قواتها العسكرية من شرقي السويس لا سيما الخليج العربي.

وفي ختام اجتماعات حلف السنتو (الحلف المركزي) اصدر المستر جوروني روبرتس وزير الدولة للشؤون الخارجية بياناً وصفته جريدة التايمز بأنه قد دون بعناية فائقة عبر فيه عن تصميم بريطانيا عن الوفاء بالتزاماتها تجاه اقطار الحلف.. وقال رداً على سؤال عن مدى المساهمة العسكرية البريطانية التي يمكن لبريطانيا ان تقدمها، قال اننا من المملكة المتحدة وقبرص نملك القدرة التي تمكننا من الوفاء بالتزاماتنا تجاه منظمة المعاهدة المركزية.

وفي الكتاب الابيض الخاص بالسياسة الدفاعية للحكومة البريطانية الذي صدر يوم ٦٨/٧/١٢ قررت سلطات الاستعمار البريطاني بأنها ستحتفظ بجزيرة مصيرة كقاعدة للقوات البريطانية.. وتقع هذه الجزيرة في البحر العربي على بعد عدة كيلومترات من ساحل عمان.. ومنذ حوالي سنة ١٩٥٩ أجلت سلطات الاستعمار البريطاني كل سكان هذه الجزيرة.. وأصبحت جزيرة خاصة للقوات الاستعمارية وممنوع على أي كان الاقتراب منها.

لكن المسألة لا تقف عند حد احتفاظ بريطانيا بجزيرة مصيرة كقاعدة عسكرية عدوانية.. بل ان كبار الاستعماريين الانجليز بدأوا يلمحون عن عزمهم على العودة عن قرار الانسحاب وبدأ المحافظون يمهدون لضمان خط العودة بتصريحات متكررة مفادها انهم اذا فازوا في الانتخابات قبل عام ١٩٧١ فانهم قد يعيدون النظر في قرار بريطانيا بالانسحاب العسكري من الخليج.

وقد صرح المستر دانكن ساندز وزير المستعمرات المحافظ بأن موعد انسحاب القوات البريطانية مبكر، وان ثمة خطر يكمن بعد الانسحاب، فقد تقع مواردنا البترولية الحيوية تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي!!

كما سبق لبراون وزير خارجية بريطانيا السابق ان أبدى شكوكه ـ بعد استقالته ـ حول التاريخ المبكر للانسحاب الامر الذي لا يترك وقتاً كافياً لبلدان المنطقة والمصالح فيها للالتقاء وخلق وسائل ملء «الفراغ» الذي سيحدث نتيجة الانسحاب البريطاني.

وفي ٦٨/٧/٢٢ نشرت جريدة «السياسة» الكويتية خبراً خاصاً لمراسلها في لندن جاء فيه ان مصادر مطلعة هنا تقول ان بريطانيا تجري دراسات الآن لانشاء قاعدة بريطانية عائمة قريبة من مياه الخليج وغير ثابتة وستكون بمثابة قاعدة جوية من اختصاصاتها مواجهة أي التزامات طارئة قد تواجهها بريطانيا من اصدقائها في المناطق القريبة.

فكيف تكون هذه القاعدة العائمة وغير الثابتة؟ طبعاً ليست بحاملة طائرات.. وانما وضع الخبر بصيغة «اجراء الدراسات» يعني انه تمهيد لقرار بريطانيا بعد فترة من نشر مثل هذه الاخبار لتقول ان الدراسات دلت على انه لا مناص من الاحتفاظ بقاعدة عسكرية ولو بصفة مؤقتة ولحين استكمال دول المنطقة استعداداتها العسكرية التي تمكنها من ملء الفراغ والحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة.

وتقول جريدة «السياسة» في سياقها لنفس الخبر ان مصادر بريطانية اخرى تضيف ان قرار بريطانيا الانسحاب من الخليج دون أن تعطي فرصة كافية لدول هذه المنطقة في النهوض بسلاحها الجوي وتجهيزاتها العسكرية قد وضعها مكان «لوم» ممن تحتفظ معهم بصداقات تقليدية ومصالح اقتصادية متبادلة ومشتركة.

وتربط جريدة «السياسة» ـ دون تعليق ـ بين خبر انشاء القاعدة العائمة وبين خبر بدء وصول اول طائرة من طراز «لايتننغ» البريطانية الصنع الى الكويت وان طائرة أخرى ستصل في أول اكتوبر المقبل ويستمر وصول الكمية المتفق عليها بمعدل طائرة كل شهرين ولعلها بهذا الربط بين الخبرين تريد ان تؤكد ما قالته المصادر البريطانية من ان دول هذه المنطقة تحتاج الى مزيد من الوقت للنهوض بسلاحها الجوي وتجهيزاتها العسكرية. وهنا قد يتبادر الى الذهن تساؤل عما يعني الخبر الذي نقلته وكالات الانباء من الكويت في ٦٨/٥/١٣ والقائل بأن بريطانيا والكويت اتفقتا على انهاء اتفاقية ١٩ يونيه ١٩٦١ التي نظمت انهاء الحماية البريطانية على الكويت.

وقد تم تبادل المذكرات بين البلدين للاتفاق على الغاء الاتفاقية مع استمرار علاقات الصداقة والتعاون بينهما.

وفي لندن أعلن ان الاتفاقية الملغاة تنهي التزامات بريطانيا تجاه الكويت، وانها ضمن الاتفاقيات التي يجب ان تلغى حتى تستطيع بريطانيا تنفيذ سياسة الانسحاب من شرقي السويس حتى عام ١٩٧١.

ان الغاء هذه المعاهدة «الدفاعية» هو خطوة سياسية تعتقد الدبلوماسية الكويتية انه يمكن الاستفادة منها لتأكيد «استقلالها» من جهة ولتغطية مساهمتها النشطة في خلق الاتحاد ومن بعده الحلف العسكري.

وطبعاً اذا تم التنسيق بين السعودية والكويت عسكرياً وهذا ما تؤكده انباء زيارة وزير الدفاع الكويتي الى السعودية.. ومن ثم بين السعودية والكويت وايران واتحاد الخليج.. وتمكنوا بالتالي من اقامة المنظمة الدفاعية التي يعملون على خلقها فما هي قيمة المعاهدة البريطانية الكويتية.. انها تفقد قيمتها تماماً.. ومجرد وجودها «ينقص» من سيادة الكويت ويثير تساؤلا عن كيفية تنفيذ «التزامات» بريطانيا تجاه الكويت حسب نصوص المعاهدة المذكورة.

انما الغاؤها والتأكيد على «استمرار علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين» أفضل بكثير لتنفيذ المخططات الاستعمارية بسرعة أكبر.. وبخداع وتضليل اكثر.

لكن على من تمر هذه «الدبلوماسية»؟

ويبدو ان الهدف من الغاء هذه الاتفاقية هو فتح المجال امام الكويت للانضمام الى أي منظمة دفاعية مستقبلة. ويؤكد ما ذهبنا اليه من استنتاجات.

وهناك اخبار عن تزويد جيش «سلطنة مسقط وعمان» بطائرات من طراز «باك ١٦٧» وكذلك تزويد جيش ابو ظبي بأسلحة مختلفة، والاسلحة الحديثة التي اشترتها السعودية مؤخراً وخصت بها ما تسميه بالحرس الوطني الذي يكون الضباط الانجليز ضباط اركانه وضباط صفه والعرفاء من بدو الاردن.. وقد انشىء هذا الحرس عام ١٩٦٤ وبنفس الطريقة يعملون الآن على انشاء الحرس الوطني في البحرين وكذلك جيش ابو ظبي.

ولعله من المفيد ان نربط بين خبر احتفاظ بريطانيا بجزيرة مصيرة القريبة من ساحل عمان والتابعة لها.. وتصريح حديث للشيخ زايد حاكم ابو ظبي أدلى به لجريدة «الانوار» اللبنانية بتاريخ ٦٨/٧/٤ حيث قال: «في رأيي الشخصي ان بالامكان في المستقبل البحث باقامة حلف بين الاتحاد ومسقط». وهو يعني بذلك اقامة حلف بين ما يسمى - «باتحاد الامارات العربية وسلطنة مسقط وعمان». علماً بأن الشيخ زايد قد طار فجأة الى مسقط واجتمع بالسلطان سعيد بن تيمور في ٦٨/٤/٢٣ أي بعد توقيع اتفاقية الاتحاد في دبي. وجاء في الاخبار ان سلطنة مسقط وعمان وقعت مع ابو ظبي «اتفاقية تعاونية» فيما بينهما تنص على «توحيد العملة والمواصلات وتقوية العلاقات الثقافية والاقتصادية والحدود».

ولكي نتبين ابعاد هذه المناورات والاتفاقات وخاصة فيما يتعلق بالجزء الجنوبي من الخليج العربي «ابو ظبي وعمان» نبحث عن المحرك الدائم للاحداث في منطقتنا الا وهو البترول. وحكاية البترول في ابو ظبي اشهر من ان نتعرض لها في هذه العجالة. ومن المعروف ان انتاج ابو ظبي من البترول يتزايد مع مرور كل شهر وان انتاجها لعام ١٩٦٧ بلغ ١٨ر٣ مليون طن.

لكن الذي هو غير معروف لدى الكثير من الناس هو ان بترول عمان (سلطنة مسقط وعمان) مقرر له ان لا يقل عن بترول ابو ظبي. ومن استعراضنا لتقرير «شركة تنمية النفط في عمان» وهذا اسم الشركة المستغلة لنفط عمان.. يتأكد ما نذهب اليه.

فمالكو هذه الشركة هم:

٨٥٪ شركة شل، وهي شركة انجليزية هولندية مركزها الرئيسي لندن.
١٠٪ شركة البترول الفرنسية.
٥ ٪ شركة بارتيكس البرتغالية.

وقد ثبت للشركة وجود النفط في عمان بكميات تجارية في ٥ فبراير سنة ١٩٦٤... وأعلنت عن ذلك في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ وبدأ التصدير في اول اغسطس سنة ١٩٦٧ بمعدل ١٤٠ ألف برميل يومياً أو سبعة ملايين طن في

السنة. وتقول الشركة في تقريرها ان تصدير النفط سيرفع في أول ١٩٦٨ الى ٢٠٠ر٠٠٠ برميل في اليوم أي عشرة ملايين طن في السنة. ويضيف التقرير ذاته بأن التصدير سيرتفع قبل عام ١٩٧٠ الى ٣٠٠ر٠٠٠ برميل في اليوم أي ١٥ مليون طن في السنة والى هنا يصمت التقرير عن تقدير الكمية مستقبلا. وبالمقارنة الى انتاج ابو ظبي لعام ١٩٦٧ (١٨ر٣ مليون طن) نكون محقين في أن عمان لن تقل اهمية عن ابو ظبي.

لكن تقرير شركة نفط عمان يتضمن حقائق اكثر ايلاماً فيما يتعلق بالنهب الفظيع لخيرات أوطاننا.. والاستغلال الجشع الذي لا مثيل له، والذي تتعرض له منطقة الخليج العربي.

ففي الوقت الذي تدعي فيه الشركة انها انفقت ما يزيد على ٢٥ مليون جنيه استرليني لتأمين المنشآت الضرورية لتصدير البترول في سيح المالح وفهود وأماكن اخرى، فان جميع موظفي الشركة بلغ عددهم ٩٧٥ مستخدما يقسمهم التقرير بالشكل التالي:

١) ـ الموظفون الكبار	١٨٠
٢) ـ الموظفون المتوسطون	٢٥٠
٣) ـ ذوو الحرف الاكفاء	١٧٥
٤) ـ العمال غير الماهرين	٣٧٠
	٩٧٥

وطبقاً لهذا التصنيف فمن المؤكد ان عدد ابناء البلاد ـ الذي لم يجرؤ التقرير على تحديده ـ لا يزيد عن ٤٠٠ مستخدم بأي حال من الاحوال.. ولن يخرجوا عن نطاق العمال غير الماهرين.. وطبعاً هذا راجع للاعتماد على الاجهزة التلقائية (الاوتوماتيكية) التي يفتخر بها تقرير الشركة.

ويذكر التقرير ان البترول يضخ عبر خطوط انابيب طول الخط الرئيسي

منها ٢٧٦ (كيلو متر) يتراوح قطر الخط بين ٣٠ و٣٦ بوصة. وقامت بمد هذه الخطوط شركة بريطانية (شركة وليامز براذرز) التي يقول التقرير انها لم تشغل في ذروة نشاطها اكثر من ١١٥٠ مستخدماً منهم ٧٠٠ عماني فقط. وانتهت من مد الانابيب في فترة ٦ أشهر وان الشركة انشأت مجموعتين من صهاريج التخزين الاولى تتكون من ٣ صهاريج للتخزين الاحتياطي يسع كل منها ٥٤٫٠٠٠ برميل. ومهمتها تأمين استمرار تدفق النفط من البئر الى خط الانابيب.

والمجموعة الثانية تتكون من ٦ خزانات سعة كل منها ٣٢٠٫٠٠٠ برميل او حوالي ٥٠ ألف طن وتمتد منها مجموعة من انابيب النفط الى الشاطىء ومنه الى البحر.

وفي البحر وعلى بعد حوالي ٣ كلم من الشاطىء أقيمت ثلاث عوامات منفردة للارساء وباستطاعة ٣ بواخر من ناقلات النفط من أي حجم وحتى تلك التي لا تزال قيد البناء مما يسمونه بالناقلات العملاقة ان ترسو في وقت واحد.. ويمكن شحن الناقلات بالنفط الخام بمعدل يزيد عن ستة آلاف طن في الساعة.

ويقول التقرير ان ميناء «الفحل» قد تم تسجيله كمرفأ لناقلات النفط، ومنفصل وخصوصي، واقع تحت اشراف شركة تنمية نفط عمان.

ولم يشر التقرير الى انشاء أي نوع من عمليات التكرير والتصفية.. بل انه يثبت ان كل عمليات النفط في عمان هي متعلقة بالنفط الخام فقط.. بل ان هناك اشارة في التقرير تقول «ان شركة شل للتسويق هي التي تزود السفن بالوقود».

وتطالعنا جريدة «الانوار» اللبنانية في عددها بتاريخ ٦٨/٦/١٢ بخبر يقول ان شركة نفط دبي المتفرعة عن شركة كونتيننتال أويل قررت اقامة خزان للنفط تحت الماء في الخليج العربي طاقته نصف مليون برميل من النفط ويبعد ٦٥ ميلا عن شاطىء دبي حيث يقع حقل «فتح» ويقوم هذا الخزان بخزن وتفريغ النفط في موقع الحقل ودون الحاجة الى اقامة خطوط انابيب الى الشاطىء واقامة خزانات ومرافق تعبئة تقليدية.. ويمكنه شحن الناقلات العملاقة. قطره الدائري ٢٧٠ قدماً ويقع على عمق ١٥٥ قدماً تحت الماء. وقد

صمم بحيث يجابه أعتى العواصف وأعنف الامواج وأشد الرياح سرعة.

وتعمل وحدة التخزين في هذا الخزان على مبادىء الثقل النوعي للماء.. حيث يحل الزيت محل الماء في حالة الشحن، ويعود الماء محل الزيت في حالة التفريغ.

وكما ترون فان كل جزء من الخليج العربي لا يقل أهمية عن الجزء الآخر.. ومن هنا نجد ان المستعمرين الانجليز والامريكان واحتكاراتهم النفطية الرهيبة يعملون على تنفيذ استراتيجية واحدة للخليج العربي ككل واحد.. بل للجزيرة العربية كلها.

والهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو ان تبقى هذه المنطقة بحقولها الغنية بالبترول تحت تصرفهم اطول مدة ممكنة.. والى الأبد ان كان ذلك ممكناً.

وفي اطار هذه الاستراتيجية الواحدة نرى المساعي المحمومة لضرب ثورة الشعب اليمني في الشمال والجنوب والعمل الدؤوب لجعل الاوضاع في الاقطار العربية المجاورة للخليج «أكثر ملائمة» للدفاع عن الامن والاستقرار هناك.

وما يجري في الخليج العربي، وخاصة فيما يتعلق بخلق الاتحاد الفيدرالي بين اماراته هو حلقة اساسية في هذه الاستراتيجية.

ولكن لماذا تأتي هذه الحلقة متخذة صفة التوحيد، وتحت ستار خلق الاتحاد في منطقة سهر نفس العاملين اليوم للاتحاد على ابقائها مجزأة بشكل لا مثيل له في العالم؟

هناك حقيقة هامة، وهي ايمان جماهير شعبنا في الخليج العربي بوحدتها، التي رغم التجزئة وتقسيم ارضها الى كيانات هزيلة، بقيت جماهيرنا تشكل وحدة متكاملة تاريخاً وحاضراً ومصيراً. وهي واثقة انها لا بد من أن تحقق هذا الايمان وتخلق بنضالها وارادتها كياناً واحداً متحرراً من النفوذ الاستعماري وسيطرته بمختلف اشكالها، ومن الانظمة القبلية العميلة.

ان المستعمرين وعملاءهم عندما تحركوا لتنفيذ مشاريعهم حاملين راية «الاتحاد» ومتحلين بشعار التوحيد، كانوا مدركين لهذه الحقيقة. وفي اعتقادهم

انهم اذا نجحوا في تنفيذ هذا الاتحاد المؤامرة، انما تمكنوا من نزع سلاح الوحدة من أيدي الجماهير في الخليج العربي ومحاربتها به.

تماماً كقرارهم بالانسحاب العسكري، فلأنهم يدركون ان مصالحهم غير الشرعية في الخليج العربي ستتعرض لخطر الثورة الذي سيبرز بشكل مقاومة مسلحة لوجودهم العسكري، قرروا سحب قواتهم العسكرية التي تشكل استفزازاً مباشراً لقوى الثورة، وهدفاً صريحاً من اهدافها.

ان جماهيرنا في الخليج العربي وهي على هذا الايمان الذي لا يتزعزع بوحدتها تعارض معارضة تامة الاتحادات الاستعمارية التي تهدف الى تفريغ هذه الوحدة من محتواها الحقيقي، والى تكريس التجزئة باسم الاتحاد، والى الحفاظ على السيطرة الاستعمارية من خلال عملاء الاستعمار.

وان بريق الاستقلال الذي يحاول العملاء والمستعمرون اضفاءه على «اتحادهم»، انما هو بريق زائف لاستقلال مزيف كما ان الاخبار والتقارير الصحفية التي تكرر الكلام عن الدولة العربية الرابعة عشرة، انما ذلك محاولات لاقرار الامر الواقع لدولة ناقصة الاستقلال ومقيدة الحرية... وتمهيد للقبول بواقعها هذا.

والا كيف يمكن بناء دولة مستقلة ذات سيادة وهي مخطط لها منذ اللبنة الاولى في كيانها أن تخدم وتحمي المصالح الاستعمارية وتتم عملية البناء تحت اشراف وبوجود الحكم الاستعماري المباشر المتمثل في وجود الممثلين السياسيين لصاحبة الجلالة وعشرات «المستشارين» و «الخبراء» ويحكم الممثلون السياسيون هذه الاقطار بموجب معاهدات صريحة فرضوها على منطقتنا ورضخ لها بعبودية كاملة الامراء حكام اتحاد الامارات العربية وهم يسمونها بكل وقاحة معاهدات الصداقة. وحتى مطار البحرين الدولي لا يزال تحت اشراف وزارة التجارة البريطانية، والوجود البحراني في هذا المطار وجود شكلي يتمثل في موظفي الجمارك والشرطة والعلم الذي يرفرف على بناية المطار لأنه سبق لحاكم البحرين السابق ان أهدى هذا المطار لصاحب الجلالة البريطانية.

ويصر هؤلاء الحكام على حكم البلاد بالطرق القبلية البدائية على اساس

انهم يملكون الارض ومن عليها ملكية خاصة، لهم كل الحقوق ومطلق الحرية في عمل كل شيء، ويحرمون الشعب من ممارسة أي حق من حقوقه، بدعوى انه لم يصل بعد الى مستوى يستطيع فيه ان يمارس مثل هذه الحقوق على حد تعبير الشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة.

لكن الاصرار على اتباع مثل هذه السياسة ليس نابع فقط من ارادة الامراء، وانما بتشجيع وحرص من الاستعمار البريطاني لأنه رأى في مثل هذا النوع من الحكم أحسن وسيلة لتثبيت وجوده وتوسيع نهبه، وقمع أي تحرك شعبي وكبح جماح أي تطلع نحو التقدم والازدهار الحقيقيين.

ان اتفاق حاكم ابو ظبي مع سلطان مسقط وعمان هو احدى حلقات مؤامرة الاتحاد... لأن المخططين لانشاء اتحاد الامارات العربية يدركون ان أي اتحاد في منطقة الخليج وأي مشروع استعماري من مشاريعهم يخص هذه المنطقة يستبعد عمان انما يبقى اتحاداً أو مشروعاً ناقصاً. وذلك لثلاثة اسباب جوهرية:

الاول: هو الكثافة السكانية في عمان.

والثاني: دخولها عالم البترول.

والثالث: موقعها الجغرافي المتحكم بمدخل الخليج والمحيط ببقية امارات الساحل العماني.

ولعل سبباً رابعاً لا بد من ذكره وهو السيطرة الكاملة التي يملكها الاستعمار البريطاني في عمان حيث جميع السلطات العسكرية وغير العسكرية في أيدي الضباط الانجليز بشكل مباشر.

على ان ظاهرة جديدة وصلت اخبارها مؤخراً تضفي اهمية كبيرة على سير المستعمرين الانكلو امريكان في «التعاون» فيما بينهم بما يخص الخليج العربي.. وتلك الظاهرة هي بروز ضباط امريكان في سلطنة مسقط.. ويقال ان اتفاقية وقعت مع سلطات مسقط لاستقدام بعثة عسكرية امريكية هناك.

ويبدو ان هذه العملية تتخذ طابع «التبادل» في حفظ المواقع الاستعمارية بين الامريكان والانجليز اذا ذكرنا ما تناقلته وكالات الانباء مؤخراً من أن بريطانيا ستقوم بمهمة القوة الضاربة في البحر الابيض المتوسط، كتنفيذ لدورها

في حلف شمال الاطلسي، وستعتمد هذه القوة على صواريخ بولاريس، وهذا طبقاً للكتاب الابيض ذاته الذي اعلنت بريطانيا بموجبه الانسحاب العسكري من شرقي السويس.

وفي اعتقادي ان الصورة تقترب من الاكتمال اذا اوردنا الخبر الذي نقلته «وكالة انباء الشرق الاوسط» من الكويت اول اغسطس ٦٨ والذي يقول: ان راديو الكويت أذاع بياناً صادراً عن الديوان الاميري يعلن ان امير الكويت سيقوم بزيارة رسمية للولايات المتحدة في ديسمبر القادم تستغرق ستة ايام بدعوة من الرئيس الامريكي ليندون جونسون.

وهكذا فان خليجنا العربي يمر بمرحلة هي أحرج مراحل تاريخه.. تماماً كما تمر الأمة العربية كلها، مرحلة حاسمة وحرجة في تاريخها الحديث.. بسبب العدوان الصهيوني الاستعماري في ٥ يونيه ١٩٦٧.. وما ترتب عليه من آثار.

وكنتيجة من نتائج هذا العدوان، فان الاستعماريين يستغلون الظرف الصعب الذي تجتازه الأمة العربية وخاصة دولها المتحررة والمحيطة باسرائيل لتمرير مشاريعهم الاجرامية ومؤامراتهم في مناطق اخرى من الوطن العربي.

ولا شك ان من اهداف العدوان الصهيوني الاستعماري هو اشغال الشعوب العربية واستنزاف طاقتها ومحاولة قهرها واخضاعها.. ليتسنى للامبرياليين والاحتكاريين اطلاق يدهم في السيطرة عليها ونهب خيراتها..

وكما ذكرنا في كراسنا السابق «اضواء على ما يجري في الخليج العربي» فان المستعمرين استغلوا هذا الوقت الذي اعقب العدوان كوقت مناسب لبعث مشاريعهم المشبوهة من جديد ومحاولة تنفيذها وتشديد هجماتهم العنيفة ضد قوى الثورة العربية محاولين اجهاضها حيث انتصرت كما يجري في الجنوب اليمني والقضاء عليها في مهدها حيث بدأت تتحفز للانطلاق كما هو جار في الخليج العربي.

ونحن.. ومع تقديرنا لظرف الدول العربية المتحررة، الا أنه لا يسعنا ان نقبل فكرة أن نسمح للظروف بأن تفرض علينا شروطها.. وانما نرى ان علينا ان نعتبرها تحدياً يجب تحديه.

وان الوضع العربي العام بعد نكسة ٥ يونيو هو نتيجة حتمية لهذه النكسة، ولا شك ان هذا الوضع قد فرض مواقف جديدة والتزامات مختلفة، واقتضى تغييراً في مختلف شؤوننا.

ومن ضمن ما ترتب على هذا الوضع هو مقتضيات العمل العربي «الموحد» تجاه تصفية آثار العدوان.

لكننا نرى ان من الصعب الفصل بين الوضع العربي العام وما ترتب عليه نتيجة الهزيمة العسكرية وبين الاوضاع الخاصة لكل قضية عربية.

فالقضايا العربية، بحكم المواجهة الدائمة للقوى الاستعمارية ومحاولاتها ومؤامراتها، واستراتيجيتها الواحدة.. تبقى مترابطة ومتداخلة.. بل يكن ان نقول انها تبقى قضية واحدة يجب النظر اليها من زاوية استراتيجية واحدة تواجه الاستراتيجية الاستعمارية الواحدة.

أما أن نوفر كل جهودنا لمواجهة القضية الرئيسية في محاولة لتصفية آثارها، فانه لن نصفي آثار هذا العدوان الا ونجد امامنا آثاراً اخرى لن تقل خطورة وايلاماً عن هذه الآثار، قد عمل على خلقها في خضم انشغالنا المركز هنا، وتركنا الجبهات الاخرى يعيثون فيها كما يشاؤون وينفذون مخططاتهم بلا رادع ولا ازعاج منفذين القول المأثور: صفا لك الجو فبيضي واصفري.. ونقري ما شئت ان تنقري.

اننا نرى انه اذا كانت مواجهة آثار العدوان وتصفيتها تتطلب وحدة صف عربي، فيجب ان لا تكون هذه المواجهة على حساب ترك الجبهات الاخرى بلا مواجهة.. على حساب الثورة العربية.

مطلوب منا ان نواجه قضايانا المصيرية بجدية اكبر ودراسات أعمق.. واضعين في اعتبارنا اننا نملك كل الامكانيات لتحقيق ذلك وأهمها أننا نملك جماهير واعية ومستعدة للقيام بمهامها الثورية على طول الوطن العربي من محيطه الى خليجه.

وبالنسبة لقضية الخليج العربي المصيرية فان جماهير شعبنا هناك لا تستطيع

ان تفهم خط الثورة العربية تجاهها.. لا تستطيع ان تفهم موقف ودور الاقطار العربية المتحررة بالنسبة لمنطقتها.

لأنها ترى ان موقف الدول العربية المتحررة ودورها فيما يخص الخليج العربي يتلخص في انها (أي الدول العربية المتحررة) تحاول احتواء المشروع الاستعماري اتحاد الامارات العربية بهدف ان يتحول الى شيء آخر يمكنه ان «يخدم» القضايا العربية.

وان يصد عن طريقه المؤامرات والاخطار التي تهدد هذه المنطقة..

لكن السؤال الهام الذي تطرحه جماهيرنا: ما الذي يسند الجهد العربي المتحرر لاحتواء هذا الاتحاد؟.

ان مجرد رفع شعار عروبة المنطقة لا يمكن ان يحقق شيئاً لصالح هذه العروبة، لسبب بسيط هو من سيحقق هذا الشعار؟!

لأن من هم الآن يتصدون لتنفيذ مشاريع الاستعمار هم عملاء مخلصون له.. وينفذون بدقة وامانة ما يوكل اليهم من ادوار وعن قناعة وايمان.

وكما سبق ان ذكرنا، يشكل هؤلاء مع اسيادهم حرباً شعواء ضد كل من يمكنه ان يخدم قضية الخليج حقيقة وضد كل من يعمل من أجل حريته الحقيقية واستقلاله الحقيقي، وحتى هذه اللحظة يشن هؤلاء السادة حرباً شعواء ضد خيرة ابناء الخليج العربي بزجهم في السجون والمعتقلات وبتشريدهم وارهابهم..

ثم ان المشرفين على تنفيذ المخططات الاستعمارية واعون لعملياتهم وهم لا يعملون على اساس انهم وحدهم في الميدان.. هم يعرفون ان في الميدان قوى أخرى وهم يحسبون حسابها وعلى رأس هذه القوى المنظمات الثورية الوطنية في الخليج العربي.. ولذلك هم يركزون الهجوم عليها لشلها ومحاولة القضاء عليها.. ومن هذه القوى البلدان العربية المتحررة وهم يرون انها مشغولة بما اوقعوه بها من عدوان وبآثار هذا العدوان.

ومن هذه القوى الرأي العام العربي والعالمي وهم يشتغلون بكل قوة على تضليله وخداعه..

باختصار ان المستعمرين الانكلو امريكان وهم يقومون بتنفيذ مشاريعهم الاستعمارية في الخليج العربي، ماضون في ذلك وفق خطط مدروسة وعلى اساس استراتيجية مجربة.. ولديهم الضمانات الكثيرة والركائز القوية في نفس المنطقة..

فهم المسيطرون هناك سياسياً واقتصادياً وبوليسياً ولديهم عملاء طيعون وآخرون مدربون، وقد خلقوا اجهزة مدربة وذات خبرة في مختلف الشؤون وهم ماسكون بزمامها.. أضف الى ذلك قواعدهم العسكرية واحلافهم المعلنة والسرية.

فما الذي يسند الجهد العربي المتحرر لاحتواء هذا الاتحاد؟ وما هي خطط هذا الجهد العربي لمواجهة كل ذلك؟

كل ما هو واضح لنا هو الحملة الاعلامية لدعم الامراء - والامراء - ومن ورائهم اسيادهم - يقهقهون فرحين بأنهم تمكنوا من «خدع» الأمة العربية وحتى البلدان المتحررة منها وأنها «بلعت الطعم» وبالمقابل وامعاناً منهم في التضليل والخداع كثرت ثرثرتهم في الحديث عن السياسة وعن العمل العربي الموحد وتحرير فلسطين ومستعدون لتقديم الغالي والنفيس في سبيل القضية العربية، وهم منغمسون حتى آذانهم في عمليات بيع قضية الخليج العربي.

وفتحوا الباب على مصراعيه للاعلانات السياسية في الصحف العربية.. وبفعل «الكرم العربي» الذي يتحلى به الامراء فانهم يغدقون على «الاعلانات» كجزء من حملاتهم التضليلية.. وامارة ابو ظبي وحدها رصدت في ميزانيتها تحت باب «الدعاية والاعلام» مبلغ ٦ مليون جنيه استرليني. هذا عدا ما يتكرم به صاحب العظمة من «جيبه الخاص».

ونرى بالاضافة الى ذلك محاولات على المستوى الدبلوماسي والسياسي.. لكن امام واقع الخليج العربي الذي بينا جزءاً منه في هذه الصفحات فان العمل على المستوى الدبلوماسي والاتصالات ما لم يسنده وجود حقيقي يعني انه لن يحقق شيئاً.

اننا نرى ان هناك ضمانة واحدة ومرتكزاً صلباً يمكن للدبلوماسية العربية الثورية ان تستند اليه وهو قوى الثورة في الخليج العربي ودعمها وتقويتها وشد ازرها. ان القوى الثورية في الخليج هي الوجود الحقيقي للقوى الثورية العربية.

ويمكن بوضعها في الحسبان وضمن الاستراتيجية الاستعمارية في منطقة الخليج العربي ان تكون الاساس الصحيح للمواجهة العربية تجاه المشاريع والمؤامرات الاستعمارية.

وفي ختام هذه الصفحات، وحتى لا يتيه المرء في خضم امواج المناورات الاستعمارية الرهيبة، ومحاولات التضليل والتعمية نجد لزاماً ان نؤكد الحقائق التالية ليضعها كل باحث عن الحقيقة نصب عينه، لأنها في اعتقادنا تشكل الحقائق الجوهرية لقضية الخليج العربي بعيداً عن كل الملابسات وكل عمليات الكذب والخداع والتزييف والتزويغ:

١ ـ ان هناك اتفاقاً تاماً بين المستعمرين والعملاء على ضرورة تصفية جميع الخلافات الناشئة وما قد ينشأ منها. واتجاهاً لتعاون جميع البلدان المطلة على الخليج مع قوى الامبريالية الامريكية البريطانية لضمان الاستقرار للمصالح الاستعمارية هناك.

٢ ـ هناك اصرار من قبل المستعمرين وخاصة الامريكان على ضرورة اقامة حلف عسكري تحت أي اسم يسد الفراغ «ويحمي المصالح البترولية الحيوية».

٣ ـ ان جماهيرنا في الخليج العربي مؤمنة ايماناً لا يتزعزع بأهمية وحدتها والقضاء على التجزئة الاستعمارية والكيانات الهزيلة.. على اساس خلق كيان موحد حر ومتحرر من جميع اشكال السيطرة الاستعمارية والأنظمة القبلية الرجعية العميلة.

٤ ـ ضرورة الغاء المعاهدات الاسترقاقية المفروضة على منطقتنا والاجلاء التام لجميع القوات الاستعمارية وعدم السماح للمستعمرين الامريكان بالحلول محل الانجليز عسكرياً.

٥ ـ لا بديل عن حصول الشعب في الخليج العربي على حريته الحقيقية واستقلاله الحقيقي.. بعيداً عن أي نفوذ استعماري أو عميل.

مساهمة في مناقشة الوضع في الخليج العربي★

أيها الأخوة الأعزاء

قبل كل شيء، أود أن أعبر عن عميق شكري وتقديري للجنة الثقافية لرابطة طلبة البحرين بالقاهرة، على تنظيمها لهذا اللقاء لما له من أهمية كبيرة، وفائدة جلى، تجعل الأخوة يتبادلون الرأي حول مصير وطنهم ومستقبل مجتمعهم.. بل حول حياتهم ومستقبلهم.

وانها لبادرة حميدة أن ينشط شبابنا من الطلبة لتنظيم مثل هذه اللقاءات مما يدل على مستوى رفيع من الادراك، ودرجة متقدمة من الوعي واحساس كبير بالمسؤولية تجاه وطنهم وشعبهم. فاسمحوا لي ـ اخواتي اخواني ـ أن أحييكم جميعاً وأن أشكركم على مساهمتك بالحضور.

موضوع لقائنا أيها الأخوة كما هو واضح من العنوان هو مساهمة في مناقشة الوضع في الخليج العربي.. في وطننا. وليس هنا مجال للعرض التاريخي لهذه المنطقة، فان هذا العرض قد تطرق اليه الكثير من الكتب والدراسات ولا شك ان كل واحد منا قد قرأ شيئاً من ذلك. انما ما يطرح نفسه علينا بكل ثقل هو: ما هو وضع منطقتنا الحالي وما هو مستقبلها؟ ما تريده جماهيرنا أن يكون عليه مستقبل وطننا وما يريده أعداؤنا من المستعمرين والرجعيين أن يكون؟ ما يجب أن يكون من وجهة نظر شعبنا وما يخطط له أعداؤنا أن يكون؟ كيف يمكن لجماهيرنا أن تحقق ما تريد وكيف يعمل المستعمرون على تحقيق ما يريدون؟

بمعنى آخر أليست المسألة الرئيسية التي يعيشها خليجنا العربي هي الصراع بين الاستعمار والرجعيين بكل أشكالهم في جانب، وبين جماهير شعبنا بكل قطاعاتها الوطنية في جانب آخر؟

من هنا في رأيي يجب الانطلاق لمناقشة الموضوع وعلى طريق هذه المناقشة تبرز عدة تساؤلات رئيسية بدراستها وتوضيحها يمكننا أن نصل الى قناعة وفهم موضوعيين للمسألة برمتها.

★ محاضرة القاها سيف بن علي في رابطة طلبة البحرين بالقاهرة في أول يناير سنة ١٩٧٠.

من هذه المسائل أو التساؤلات سؤال: ما هي حقيقة الانسحاب العسكري البريطاني؟ وما هو الوضع الذي سيبرز في هذه المنطقة بعد هذا الانسحاب المزعوم؟

سؤال آخر: ما هي حقيقة ما يجري في طريق بناء ما يسمى باتحاد الامارات العربية؟ وهل سيقوم أم لا؟

سؤال ثالث: ما هي حقيقة المطامع الاجنبية وبالاخص الايرانية في الخليج العربي وبالبحرين بشكل خاص؟

ما هو موقف الحركة الوطنية لشعبنا من كل ذلك وما هو الدور الذي بامكانها أن تلعبه لتحسم الامور بالنهاية لمصلحة شعبنا ولتحقيق ما يريده أن يكون ويفشل ما يخطط له أعداؤه؟

هذه في اعتقادي المسائل الرئيسية، وطبيعي أن يتفرع من كل هذه التساؤلات عشرات الاسئلة الصغيرة وبمحاولتنا الاجابة على هذه الاسئلة الرئيسية سنحاول جهدنا أن تكون الاجابات شاملة للتساؤلات الصغيرة قدر المستطاع.

فبمناقشة السؤال الاول عن حقيقة الانسحاب العسكري البريطاني وعن الوضع الذي سيبرز في هذه المنطقة بعده يجدر بنا بادىء ذي بدء أن نستعرض ما وصل الينا من أخبار وتقارير صحفية لنجد ان قرار الانسحاب العسكري لم يكن ناتجاً عن صعوبات مالية كما ادعت المصادر البريطانية حين صدور القرار. انما الحقيقة ان أهم سبب للانسحاب العسكري المذكور انما جاء تلبية للاستراتيجية العسكرية لحلف الاطلنطي.. أي استراتيجية الامبريالية العالمية ممثلة في الاحلاف العسكرية وعلى رأسها حلف شمال الاطلنطي.

يقول الكتاب الابيض البريطاني الصادر في فبراير ١٩٦٨ الذي على أساسه صدر قرار تخفيض القوات البريطانية وليس انسحاب كامل للقوات البريطانية شرقي السويس. يقول بالحرف (وعلى أي حال فسوف نضمن مصلحتنا في استقرار الشرق الاوسط والشرق الاقصى، وأحد الطرق التي تمكننا من ذلك هو استمرار

العضوية في الحلف المركزي (السنتو) وحلف جنوب شرقي آسيا (السياتو) وسوف نقدر التزاماتنا تجاه مستعمراتنا ونتمسك بوجود حامية في هونكونغ)[١].

أما الكتاب الابيض الآخر الصادر في يوليو ١٩٦٨ فيطرح المسألة بشكل أوضح اذ يقول: (وفي حوالي نهاية ١٩٧١ (موعد الانسحاب المزعوم) فان تركيز قواتنا في منطقة حلف شمال الاطلسي سوف ينتج عنه ليس فقط تقوية قوة الحلفاء العسكرية، بل أيضاً التضامن السياسي للأعضاء الاوروبيين في حلف شمال الاطلسي)[٢]. ويستطرد الكتاب الابيض المذكور فيقول: (وفي حوالي نهاية عام ١٩٧٢ سوف يتركز الجيش فقط على هدفه الاول وهو حماية وسط أوروبا)[٣] ويضيف موضحاً (وهذا قد يتضمن المساهمة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الولايات المتحدة والأمن الداخلي في الأراضي غير المستقلة ومساعدة الحلفاء في العمليات الأرضية)[٤].

اذن ستسحب القوات البريطانية شرقي السويس وفقاً لما هو مرسوم لها من قبل حلف شمال الأطلسي، لتتركز على هدفها الاول المقرر لها وهو حماية وسط أوروبا. وستتحول بريطانيا الى شريك للولايات المتحدة فيما يسمونه عمليات حفظ السلام أي عمليات الحرب ضد الشعوب ومصالحها على غرار عمليات حفظ السلام في فيتنام وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وما دام حلف شمال الاطلسي قد خطط لهذه العملية وأعطى لبريطانيا مهمة لعب الدور الرئيسي في وسط أوروبا والبحر الابيض فلا شك ان ما يسمى بالفراغ الذي ستخلفه القوات البريطانية قد خطط له بأن يُملأ بقوات أخرى. والمرشح (لملء الفراغ) هو القوات الامريكية والاحلاف العسكرية الاستعمارية القائمة كالسنتو والسياتو وما يخطط له أن يقوم مثل (منظمة الدفاع الاقليمية) المقترح انشاؤها في منطقة الخليج العربي.

كتب جورج براون وزير خارجية بريطانيا السابق بعد استقالته من الوزارة كتب في صحيفة (الصنداي تايز) يقول: (واضح في المكان الثاني بالنسبة

(١) جريدة الاوبزرفر البريطانية ١٩٦٨/٢/٢٣.
(٢) جريدة الديلي تلغراف ١٩٦٨/٧/١٢
(٣) المصدر نفسه
(٤) المصدر نفسه

للاسبقيات التي ينبغي أن تضعها السياسة البريطانية في الاعتبار العلاقات مع الولايات المتحدة. ينبغي علينا خلق تفاهم أساسي حول اعتماد كل من بلدنا على الآخر من الناحية العسكرية والاقتصادية). ويضيف براون قوله: (ان السياسة البريطانية ينبغي أن تقوم بصفة عامة على أسس اطلنطية)[٥] وعن دور بريطانيا في العالم قال براون (انني أشعر بقوة بأنه من الخطأ الجسيم أن نفترض ان فقدان بريطانيا لقوتها العسكرية ومكانتها العالمية يعني أيضاً أن نتصرف بناء على هذا الافتراض الخاطىء)[٦].

ونعود الى الكتاب الابيض البريطاني الصادر في يوليو ١٩٦٨ لنقتطف ما يلي: (وسوف ينافس سلاحها الجوي (يعني سلاح بريطانيا) في حجمه ونوعه سلاح أي قوة أوروبية، وسوف يساعد مساعدة حيوية في نجاح عمليات شمال الاطلنطي أرضاً وبحراً وجواً)[٧]. وفي مكان آخر يقول نفس الكتاب الابيض: .سوف تتمركز القوات الجوية الملكية في المناطق الأوروبية ومناطق البحر الابيض المتوسط كنتيجة لانسحاب بريطانيا من الخليج وجنوب شرقي آسيا)[٨].

وفي مطلع هذا العام (١٩٦٩) طلع علينا معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة جورج تاون ليدعو الى زيادة القوة البحرية الامريكية في المحيط الهندي لتكون بالقرب من منطقة الخليج العربي الغنية بالبترول)[٩].

اذن العملية بكل وضوح ليست عملية سحب قوات عسكرية بريطانية شرقي السويس وانما هي عملية تبادل مواقع مع الامبريالية الاميركية في نطاق الاحلاف العسكرية العدوانية أحلاف السنتو والسياتو والناتو وغيرها.

وفي تفاصيل قرار الانسحاب ينص الكتاب الابيض على ابقاء القوات البريطانية في جزيرة مصيرة التي تتحكم في مدخل الخليج العربي، والتي بامكانها أن تلعب ادواراً خطيرة في مواجهة المستعمرين لارادة شعبنا في منطقة الخليج

(٥) الصنداي تايز ١٩٦٨/٣/١٧.
(٦) المصدر نفسه
(٧) الديلي تلغراف ١٩٦٨/٧/١٢.
(٨) المصدر نفسه
(٩) جريدة الاهرام ١٩٦٩/١/٢٢.

كلها وعمان. ان جزيرة مصيرة هي قاعدة عسكرية بحتة ولا يسمح لأي انسان من أبناء المنطقة أن تطأ قدمه لجزء من أرض وطنه. وسبق للانجليز أن أجلوا بالقوة أهل هذه الجزيرة لتبقى جزيرة خالصة للقوات البريطانية. وللتدليل على أهمية هذه الجزيرة بالنسبة للاستراتيجية الاستعمارية ولمخططات المستعمرين يجب أن نلاحظ زيارات كل الشخصيات البريطانية المهمة لهذه الجزيرة كلما كانوا في زيارة لمنطقة الخليج وآخر هذه الزيارات العلنية زيارة المستر هيث في ابريل ١٩٦٩.

وبمناسبة وضع تقرير الجنرال ويلبي الخاص بانشاء الجيش الاتحادي، أشارت مصادر في البحرين (ان السلاح الجوي الملكي مستعد للاحتفاظ بسرب للتدريب وآخر للنقل يرابطان بالبحرين حتى بعد سنة ١٩٧١) وتضيف تلك المصادر (ان سرب النقل سيوافق على نقل قوات الاتحاد من مكان لآخر اذا طلب منه ذلك)(١٠).

من هذا الاستعراض الموجز للمسألة الاولى وهي حقيقة الانسحاب البريطاني يمكننا أن نلخص المسألة في النقاط التالية:

أولا: ان هذا الانسحاب ليس انسحاباً كاملا من كل مناطق الخليج العربي ولا يشمل القوات الامريكية وخاصة البحرية الموجودة في قاعدة الجفير البحرية بالبحرين.

ثانياً: ان هذا الانسحاب لم يتخذ قرار بشأنه لتخليص منطقتنا من الوجود العسكري البريطاني والامريكي وانما اتخذ كضرورة فرضتها استراتيجية الاحلاف العسكرية. وفي نطاق ترتيبات هي بالنتيجة لا تقل خطراً بأي حال عن الوجود العسكري المباشر.

ثالثاً: يجب أن لا ينظر الى هذا الانسحاب بأكثر مما هو. أي بأكثر من تخفيض للقوات البريطانية وأن لا ينظر اليه بكونه مستقلا عن الاستراتيجية الشاملة للامبريالية.

رابعاً: ان جماهيرنا ناضلت وستناضل ضد أي شكل من أشكال الوجود

(١٠) جريدة الأنوار ١٩٦٩/٤/١٩.

الاستعماري على أرضها. وهي لا ترغب في أن ترى جزءاً من القوات الاجنبية العدوانية يرحل من أرضها ليدشن شكلاً أكثر خطورة وخبثاً من الوجود الاستعماري.

خامساً: ان جماهيرنا تدرك بوعي كامل ان المخططات الاستعمارية الهادفة الى ابقاء منطقتنا أسيرة الاحتكارات الامبريالية، وخلق كلاب حراسة من نوع آخر غير الوجود العسكري الكبير والمباشر.. أي خلق ما يسمى (بالتجمع) و (منظمة الدفاع الاقليمية) تشكل خطراً كبيراً على سلامتها ومستقبلها وقتل طموحها للتحرر الكامل والاستقلال الحقيقي الناجز.

سادساً: ان جماهيرنا تعي كذلك ان كل ما يجري ليس هدفه الا مزيد من القهر والتسلط وتحديث الاستعمار أي استبدال القديم بأشكال جديدة من الاستعمار.

سابعاً: اننا لا نقبل ولا يمكن أن نقبل أن تكون أرضنا وأوطاننا تباع وتشرى وفق المخططات الاستعمارية مبعدين بالقهر والارهاب ارادة جماهيرنا.. حارمين شعبنا من أن يتمتع بأي من حقوقه المقررة له في جميع القوانين والاعراف والشرائع الدولية. ولا يمكن أن نقبل بأن يجعل لمنطقتنا دور في استراتيجية الحرب والنهب الاستعمارية.

ثامناً: ان جماهيرنا لا تقر ولا تعترف بأي من الاتفاقات والمعاهدات التي يعقدها المستعمرون مع أنفسهم بعقدها مع دماهم في المنطقة. وجماهيرنا لا تقبل أي بديل عن:

١ ـ الانسحاب الكامل لكل القوات البريطانية والامريكية.

٢ ـ الالغاء التام ـ وبلا استبدال ـ للمعاهدات الاسترقاقية الابدية المعقودة مع الحكام العملاء في القرن الماضي والقرن الحاضر. وشعبنا هو وحده صاحب الحق في تقرير مصيره.

أعتقد انه أصبح واضحاً حقيقة الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج، تبقى مسألة ما هو الوضع الذي سينشأ في أعقاب ما سمي بالانسحاب أي بنهاية

١٩٧١. ولا يمكن أن يخفى على أي متتبع للأحداث ولو من بعد، أن الوضع في المنطقة برغم كل ما يجري من محاولات لتمويهه وتزويغه فانه لن يتعرض لأي تغير جذري.

فما دامت حقيقة الانسحاب العسكري البريطاني ما هي الا تخفيض للقوات العسكرية ونقلها من موقع الى موقع آخر (من البحرين والشارقة الى مصيرة)، وما دام الانسحاب العسكري لا يعني بأي حال سحب النفوذ السياسي البريطاني من المنطقة على حد تعبير المستر ويلسون رئيس الوزراء البريطاني.

وما دامت نفس العقلية هي التي تتحكم بأمور البلاد والعباد وما دام الانسحاب لا يزيد عن كونه تبادل مواقع بين الاستعماريين وضبط خططهم لتأتي نتائجها بالنسبة لمصالحهم أحسن وأضمن. فان الوضع الذي سينشأ في المنطقة هو نفس الوضع القائم الآن مع اجراء بعض الرتوش واضفاء بعض المسوحات من المكياج لتبقى الصورة أكثر قبولا لدى الناس.

ان كل ما سيتغير هو أن يخلع الضابط الانجليزي القبعة ليلبس الكوفية والعقال ليصير اسمه من ضابط في جيش صاحبة الجلالة البريطانية الى ضابط في قوة دفاع البحرين أو قوة دفاع أبو ظبي أو قطر.. الخ. وبالتالي الى ضابط في (الجيش الاتحادي).

نفس الأوضاع المتخلفة والسيئة في الامور الاساسية ستظل.. سيظل الحكم القبلي ويصير اسمه دولة (اتحاد الامارات العربية) وبدلا من أن يحكمونا باسم الحاكم الفلاني أو الحاكم العلاني سيحكموننا باسم (المجلس الاعلى للاتحاد) ومجلس وزراء الاتحاد وغير ذلك من المسميات.

هنا نأتي الى السؤال الثاني عن حقيقة ما يجري في طريق بناء ما يسمى بـ (اتحاد الامارات العربية) ولا شك انكم قد سمعتم السيل من الاخبار والتعليقات عن فشل الاتحاد. ولكن الا توافقوني الرأي بأن مثل هذا السيل من الكلام عن فشل الاتحاد صار ينهمر علينا بعد كل اجتماع يعقده (المجلس الاعلى للاتحاد) وصارت نغمة الفشل وكأنها لازمة تعقب كل اجتماع للامراء. وتمر الايام

وينعقد الاجتماع التالي ويتم التوصل الى بعض القرارات ثم تنهال علينا اخبار الفشل من جديد وهكذا.

هل يمكن أن يوصم بالفشل اجتماع يتوصل الى انتخاب رئيس الدولة ونائب الرئيس ورئيس مجلس الوزراء؟

هل يمكن أن يوصم بالفشل اجتماع يتخذ قراراً بتشكيل جيش موحد ويعين فعلا القائد الفعلي له وتتخذ الخطوات العملية اللازمة لخلق مثل ذلك الجيش.

لقد عين كما هو معروف الجنرال البريطاني جون ويلبي كبير المستشارين العسكريين للاتحاد واختار هو ثلاثة عسكريين بريطانيين آخرين تحت اسم فنيين للاسلحة الثلاثة. وقدم هذا الجنرال تقريراً ضمنه توصياته لانشاء جيش اتحادي وقد تضمن ذلك التقرير اعتبار كشافة سأحل عمان كنواة لهذا الجيش وأوصى بانشاء كتيبة ثانية من مناطق الاتحاد وقدم توصياته بما يخص الاسلحة الثلاثة البرية والجوية والبحرية .

وكلنا يعرف ان كل امارة باشرت باعداد نصيبها من هذا الجيش فهناك الآن قوة دفاع أبو ظبي وقوة دفاع قطر وقوة دفاع البحرين وأخيرا أنشئت قوة دفاع رأس الخيمة.. الخ. وكل هذه القوات تحت قيادة الضباط البريطانيين.. ويشدد الجنرال ويلبي على ضرورة قيام كل من الحكام ببناء قوة البوليس الخاصة به.

وفي هذا الخصوص يقول الشيخ خليفة رئيس المجلس الاتحادي: (انه ستكون لكل امارة قوة لأمنها بالاضافة الى جيش موحد للاتحاد على أن تنضم قوى الأمن الداخلي الموحد عند الضرورة)[١١].

أتذكرون أيها الأخوة الضجة الضخمة التي أثارتها التقارير الصحفية والاشارات عن وجود خلافات كبيرة بين الأمراء بعد توقيعهم اتفاقية دبي في (١٩٦٨/٢/٢٧) حتى الاجتماع الثاني الذي تم عقده في الدوحة في ٧ يوليو ١٩٦٨ حيث اشاعوا أن الخلافات وصلت لحد وجود محورين بين الامارات يضم الاول

(١١) وكالة رويتر (اقليمية) ١٩٦٩/٩/١٨.

قطر، دبي ورأس الخيمة ويضم الثاني أبو ظبي، البحرين وبقية الامارات. ومع ذلك ففي اجتماع لم يستغرق الا ساعة واحدة توصل الحكام الى اتفاق تام على كل القرارات التي قدمت لهم والتي كان من ضمنها قرارهم بانتخاب الرئيس الدوري ورئيس المجلس الاتحادي واختيار الخبير العسكري والخبير الدستوري وتشكيل اللجان.. الخ.

انني أقول بكل ثقة ان عمليات صنع اتحاد الامارات العربية لم تواجه حتى الآن على الأقل أي فشل كان وان المستعمرين الانجليز يعتبرون ان الاتحاد هو ضرورة أساسية تسبق انسحاب بريطانيا الهادىء من الخليج وهذا كلام المستر جونز محرر الشؤون الخارجية لصحيفة «الفايننشل تايز» البريطانية في ملحق خاص عن الاتحاد. والانجليز والعملاء يبذلون قصارى جهدهم ليقف هذا الاتحاد على قدميه. لأنه (دعامة للشرق الأوسط) هذا عنوان المقال الافتتاحي لملحق «الفايننشل تايز» الذي كتبه المستر جونز حيث يقول: (ان خلق الاتحاد هو تطور هام في شؤون الشرق الأوسط وضرورة أساسية تسبق انسحاب بريطانيا الهادىء من الخليج)[١٢].

ثم يتبرع المحرر المذكور لشرح فكرة الحكومة البريطانية من وراء انشاء هذا الاتحاد فيقول: (ان فكرة الحكومة البريطانية بسيطة بشكل جذاب. ان الانسحاب السريع من الخليج سيترك فراغاً ومن المستحب أن تستغل السنوات الباقية لتكوين شيىء ما يحل محل بريطانيا. والجواب هو تشجيع دول المنطقة القوية (ايران والسعودية ولحد ما الكويت) للاتفاق فيما بينها على نوع عملي وان لم يكن رسميا، من الترتيبات ليتمكنوا من تحمل مسؤولية صيانة الأمن في هذه المنطقة الغنية بالبترول وفي نفس الوقت يجب أن يشجع في الدرجة الثانية التعاون فيما بين دول الخليج الصغيرة حتى تتمكن من القوف وحدها عندما تنسحب بريطانيا).

ولكي تكون الامور أكثر وضوحاً ألجأ الى تصريح رسمي للشيخ زايد قاله رداً على اسئلة صحفية وجهت اليه بعد اجتماع الدوحة قبل الاخير بتاريخ

(١٢) الفايننشل تايز ١٩٦٨/١١/٥.

١٩٦٩/٥/٣١. قال الشيخ زايد: (ان الدورة الاخيرة للمجلس الاعلى للاتحاد حققت الكثير من النجاح) وأضاف (ان تلك الدورة صحيح انها لم تنجح مائة في المائة ولكنها لم تفشل كذلك بل حققت الكثير من النجاح).

وقال الشيخ زايد (ان الخلاف ضروري ولكن الاتفاق الاخير ضروري أيضاً)[١٣].

وفي نفس المجال يقول الشيخ خليفة بن سلمان أخ حاكم البحرين ورئيس المالية هناك يقول (بأن المشاكل تواجه جميع المؤتمرات ولكن ذلك لا يعني ان الاتحاد يواجه خطراً حقيقياً)[١٤].

أما أحمد السويدي أمين الديوان الاميري لحاكم أبو ظبي فيقول في نفس التاريخ ونشرت ذلك صحيفة الاهرام القاهرية يقول (ان شيوخ الخليج عندهم رغبة أكيدة في قيام اتحاد الامارات العربية وسيذللون العقبات من طريقه)[١٥].

ويصرح ولي عهد البحرين لصحيفة عكاظ السعودية: (ان البحرين تعلق آمالا كبيرة على اتحاد الامارات الذي نريد له أن يصبح حقيقة واقعة ويأخذ مكانته الدولية)[١٦].

ومن جهة أخرى فاجتماعات لجان الاتحاد تسير على قدم وساق فقد تمت اجتماعات لجنة الدستور ولجنة المواصلات ولجنة الصحة ولجنة التربية ولجنة الاعلام ولجنة الجوازات والشرطة ولجنة البريد والعلم وغير ذلك من الاجتماعات في (جو من الأخوة والمودة والثقة المتبادلة) كما يجيء في تصريحات المسؤولين عن تلك اللجان. كذلك فان اجتماعات المجلس الاتحادي المؤقت لم تتوقف ويصفون مقررات اللجان ونتائج الاجتماعات بأنها (مدهشة وتدعو الى الاعجاب والثقة)[١٧].

ويلخص الشيخ خليفة بن حمد رئيس المجلس الاتحادي نجاح أعمال مجلسه

(١٣) الأنوار ١٩٦٩/٥/٣١.
(١٤) الأنوار ١٩٦٩/٥/٢٣.
(١٥) الأهرام ١٩٦٩/٥/٢٣.
(١٦) الأنوار ١٩٦٩/٥/٢٩.
(١٧) جريدة الأنوار الأعداد ١٤، ١٨ يناير ٦٩. و ٨، ٢١ فبراير ٦٩ و ٤ ابريل ٦٩.

بقوله (ان الاتحاد خطا خطوات كبيرة في مدة لا تتجاوز العشرة أشهر)[١٨].

بعد كل هذه الحقائق هل يصح لنا أن نصدق ما يشاع عن فشل الاتحاد؟

ولكن السؤال الذي يبرز حالا لماذا كل هذا الكلام عن فشل الاتحاد ما دامت الحقائق تشير الى العكس؟

والجواب في اعتقادي انهم يريدون أن يتمادوا في خدع جماهيرنا وبلبلة أفكارها وجعلها في حيرة من أمرها.. لتسير أمورهم في الجهة المقابلة بلا مشاكل ولا ضغوط. انهم يريدون أن يبعدوا أنظارنا عن حقيقة ما يجري تمثيله على ساحة المنطقة كلها ويشترك كبار ممثلي الامبريالية الاميركية والبريطانية وكبار الرجعيين من (دول المنطقة القوية) و (دول المنطقة المطلة على الخليج).

انهم يريدون أن يبهرونا بمسرحياتهم في أبو ظبي أو الدوحة لكي لا نلتفت الى ما جرى ويجري في لندن وطهران لكي لا نحسب حساباً لاجتماعات المجلس الوزاري للحلف المركزي ولاجتماعات نيكسون بالشاه وبعيسى وبأعمدة الحكم في السعودية، واجتماعات كبار المسؤولين الامريكان بكبار المسؤولين في هذه البلدان.. وهلمجرا ولكي لا نلتفت الى صفقات البيع والشراء والمساومات على مياه الخليج وعلى جزر الخليج.. بل على أهل الخليج.

انهم يريدونا أن نعتقد ان كل مشاكل الخليج تتلخص في مشكلة واحدة وحيدة هي انشاء اتحادهم ولا يوجد في الخليج العربي لا استعمار بريطاني ولا تآمر بريطاني أمريكي لاقتسام الغنائم ولا تواطؤ استعماري رجعي ولا احتكارات بترولية.. الخ.

ولكن الواقع عنيد، وهو بكل وجوده الملموس والمحسوس ينفي كل شيء آخر يتجاهل هذا الوجود وأعني وجود الواقع.

اسمعوا هذا الكلام الذي يقوله تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية الذي أتينا على ذكره وقد نشرته جريدة الاهرام القاهرية في ١٩٦٩/١/٢٢ يقول التقرير:

(١٨) الأنوار ١٩٦٩/٣/٨.

(ان أكثر من نصف امدادات البترول لأوروبا الغربية تأتي من الخليج، كما انه منطقة امداد هامة لاستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا واليابان وجنوب آسيا. وهو الوقود للقوات الامريكية والمتحالفة التابعة لحلف الاطلنطي في غرب أوروبا)[١٩].

يقول نفس التقرير (ان مدفوعات أوروبا الغربية لهذا البترول وهي أرخص من مدفوعاتها بالنسبة لأي مصدر بترولي آخر، تشكل جزءاً من نظام تجاري مستقر، ومن شأن أي اختلال في هذا النظام أن يؤدي الى مشكلة خطيرة في ميزان المدفوعات تعانيها الدول المستوردة للبترول)[٢٠].

ومن جهة أخرى فان صنع الاتحاد بشكل يمكنه من خدمة الأهداف التي من أجلها بدىء في صنعه يحتاج الى وقت.. فمثلا توحيد قوى القمع من الشرطة والجواسيس على مستوى منطقة الخليج كله، وكذلك خلق الجيش الاتحادي والذي بدونها (الشرطة والجيش) لا يمكن أن يكون الاتحاد المطلوب يتطلب ذلك وقتاً أكثر مما فات حتى الآن مع العلم أنهم يعملون ليل نهار لانجاز هذين الجهازين المهمين بالنسبة لهم. وقد يكونون منفذين لنصيحة جريدة زيورخر زايتنج الالمانية الغربية حيث تقول: (ودول الخليج يجب أن تتروى في القضية اذا أرادت القيام بعمل مشترك وعلى مستوى هادىء ولا يحدث صخباً على المستوى الخارجي والا يضعوا اسماً يعطي الدعاية العربية للدول التقدمية هدفاً واضحاً للهجوم).

ويقول الدكتور حسين عبد الله في دراسة نشرها في روز اليوسف في ١٩٦٩/٤/١٥ (أن دخل بريطانيا من بترول الشرق الاوسط بلغ عام ١٩٦٤ مبلغ ٦٧٥ مليون جنيه بشكل ضرائب فقط وهذا المبلغ من الضرائب البترولية يزيد على مجموع الدخل الذي تحصل عليه حكومات البلدان المنتجة للبترول في الشرق الاوسط مجتمعة)[٢١].

ويؤكد الشيخ عبدالله الطريقي (الخبير العربي في البترول): (ان الشركات

(١٩) الأهرام ١٩٦٩/١/٢٢.
(٢٠) نفس المصدر.
(٢١) جريدة الأخبار اللبنانية ١٩٦٧/١٢/٢٤.

المستغلة للبترول العربي تحقق ربحاً صافياً يزيد عن أية نسبة في العالم في أي نوع من أنواع الصناعات، وتبلغ أرباح البترول بعد خصم الضرائب والمصاريف مبلغ ١ر٩٩٣ر٥٥٧ر٠٠٠ دولار في السنة والمبالغ التي حصلت عليها الحكومات الغربية كمتوسط لمجموع الضرائب على النفط العربي بلغت ٧ر٠١٦ر٧٦٠ر٠٠٠ دولار في عام ١٩٦٥[٢٢].

ويشير الباحث الاقتصادي الامريكي فيكتور بيرلو الى انه في عام ١٩٦٥ كانت الارباح من النفط العربي تشكل ثلث الارباح التي جنتها الولايات المتحدة من جميع رؤوس أموالها الموظفة بالخارج[٢٣].

واعترفت جريدة «الوول ستريت جورنال» جريدة الاحتكارات الامريكية في عددها الصادر في ١٩٦٦/٣/١٦ بأن الاحتياطي الخام من النفط الذي تملكه شركة (ارامكو) يزيد بأكثر من مرتين عن مجموع احتياطي النفط الخام في الولايات المتحدة.

وفي ١٩٦٨/١/١٥ نشرت مجلة «روز اليوسف» نصوص وملخصات لوثائق سرية امريكية وبريطانية كانت قد تبودلت في عام ١٩٤٤. وما يهمنا من ذكرها انها أوضحت مدى التنسيق بين الامريكان والانجليز فيما يخص نهبهم لبترول الخليج. وقد ركزت كل الوثائق والتي اشترك في اعدادها آنذاك بالإضافة الى الرؤساء ووزراء الخارجية والداخلية وشركات النفط. اشترك أيضاً قادة الجيش والبحرية والطيران.. ركزت على أهمية الحصول على البترول العربي حتى يكون هذا البترول (احتياطياً ضخماً للاستراتيجية والسياسة الامريكية في المستقبل)[٢٤].

والآن، وبعد مرور أكثر من ٢٥ عاماً على هذه الوثائق، نجد الوضع في الخليج العربي مصداقاً لها، ونجد خيراتنا فعلا (احتياطي ضخم للاستراتيجية والسياسة الامريكية).

هناك الكثير الكثير من التقارير والحقائق والارقام التي تثبت بشكل

(٢٢) الحرية ١٩٦٧/٦/٥.
(٢٣) روز اليوسف ١٩٦٩/٤/١٥.
(٢٤) روز اليوسف ١٩٦٨/١/١٥.

قاطع ان الاحتكارات البترولية الاستعمارية ومن ورائها الدول الاستعمارية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، هي وراء كل ما يجري في خليجنا العربي وهي راعية لـ (اتحاد الامارات العربية) ليكون الشكل المناسب لحراسة مصالحهم الاستعمارية الضخمة عندنا، وليكون الخطوة التي تسبق اقامة ما يسمونه (بمنظمة الدفاع الاقليمية).

ان جماهيرنا في كل تاريخها وعلى طول رقعة الخليج كانت تثبت على الدوام انها تشكل شعباً واحداً، وان بلدان الخليج لا بد أن تشكل وحدة سياسية واحدة، ولكن هناك فرق شاسع بين الوحدة التي تؤمن بها وتنشدها جماهيرنا، وتعمل على تحقيقها، وبين المسخ الذي يعملون ليل نهار على تزيينه ليحل محل ما تؤمن به جماهيرنا.

ان وحدة تصنعها الاحتكارات البترولية والقوى الاستعمارية لا يمكن أن تكون في مصلحتنا ولا يمكن أن يكون الا ستاراً أو تمهيداً لأمر آخر غير الوحدة في ذاتها، وكما هو واضح فالمسألة هي مسألة خطوة على طريق صنع الحلف العسكري المأمول، وقناعاً يخفي وراءه الوجود الاستعماري البشع.

أما عن المسألة الثالثة وهي المطامع الاجنبية وبالتحديد المطامع الايرانية في الخليج العربي وخاصة البحرين، فانه لمن الخطأ النظر الى هذه المطامع أو معالجتها بعيداً عن الاستراتيجية الاستعمارية الشاملة، فلولا سياسة الاستعمار البريطاني بل لولا هيمنة الاستعمار البريطاني في منطقة الخليج وفي البحرين منذ أكثر من قرن، لما ظهر ما يسمى الآن بالمطالب الايرانية المزعومة بالبحرين. ان الاستعمار البريطاني هو المسؤول الاول عن هذه الادعاءات الباطلة وهو خالقها ومشجعها.

ان ايران برفعها بين وقت واخر ادعاءاتها الباطلة من الاساس، انما تلعب الدور المقرر لها في استراتيجية الاحلاف العسكرية لتخلق بذلك الأجواء المناسبة، والتمهيد اللازم لمرور المشاريع الاستعمارية، التي كانت في البداية تتخذ شكل الاستعمار المباشر والقواعد العسكرية، ومؤخراً صارت تتخذ الاشكال الجديدة للاستعمار واقامة التكتلات العسكرية والرجعية.

وايران والاستعمار البريطاني والاستعمار الامريكي، هم أول من يعرف، معرفة تامة، ان عروبة البحرين ليست محل جدل أو نقاش، وهم أول من يعرف ان الادعاءات الايرانية لا أساس لها على الاطلاق.

انما هذه المطالب والادعاءات صارت ضرورية لهم كمبرر لتمرير مشاريعهم من جهة، وكورقة يعتقدون انها رابحة، يطرحونها متى رأوا ان اللعبة بدأت تخرج من أيديهم.

ان الكثير من الخلافات بين ايران والسعودية والكويت وبعض امارات الخليج قد تم التوصل الى حلول بشأنها اثناء الزيارات المتبادلة بين الشاه وكل من ملك السعودية وأمير الكويت، وأثناء الزيارات التي قام بها الأمراء الى طهران. وتصف مجلة الايكونوميست البريطانية في عددها الصادر في ١٩٦٩/١٠/١١ تصف عاصمة ايران (طهران) بأنها (الآن أصبحت منافساً لمدينة لندن كميناء ضروري لدعوة حكام الخليج)[٢٥].

وتعبر «الايكونوميست» عن رأي حكومة طهران فتقول: (ان ما تريده ايران هو علاقات رسمية أكثر مع المشيخات أو حتى حلف دفاعي).

وتدعي المجلة المذكورة بأن (حجر العثرة في علاقات ايران ببلدان الخليج هي مطالبتها بالبحرين، والمهمة الآن، كما تقول «الايكونوميست» - هي في ايجاد مخرج مناسب ومرن للخروج مما أصبح وضعاً مربكاً)[٢٦].

ان كثيراً من التقارير الصحفية البريطانية والامريكية والالمانية الغربية، تؤكد ترشيح ايران لتكون (الوريث القادر) للقوات البريطانية لحماية ما يسمونه (الأمن والاستقرار) و (لممرات البترول) في هذه المنطقة وهم يعلقون أهمية كبيرة على (تفاهم) ايران مع بقية بلدان الخليج. وتكشف جريدة «الفاننشل تايز» بشكل ملتو عن ان الدبلوماسية البريطانية تقوم بأعمال عاجلة لتحقيق ذلك. عدد (١٩٦٨/١١/٥).

(٢٥) الايكونوميست ١٩٦٩/١٠/١١.
(٢٦) الايكونوميست ١٩٦٩/١٠/١١.

الا ان المسألة مع ايران لا تقف عند حد التوصل الى مساومات أو الى تسميه «الفايننشل تايز» (بشيء من المعادلة) حول الحدود البحرية أو التفاهم مع بلدان الخليج فكل هذا قد تم فعلا، وان كان لم يصدر بصدده أي بيانات رسمية، ويحتفظون بطابعه السري الى أبعد حدود، انما مسألة ايران مع الخليج هي (اللغم الكبير) الذي يهدد الوضع بمجمله في حالة ان الرياح لا تسير حسب ما يريده الامبرياليون والرجعيون.

فالمسألة هي أكثر من ادعاءات عائمة وغير محددة، وهي أكبر من إدعاء ايران بجزر البحرين، وهذا الادعاء قد تم التوصل الى (معادلة) بشأنه، عبرت عنها النغمات التي ترددت أخيراً مثل دعوة الأمم المتحدة لايفاد لجنة دولية لاختبار آراء شعب البحرين، أو استفتاء تحت إشراف دولي. المهم أنهم الآن يبحثون عن (مخرج مرن).. ولا توجد مخارج أكثر مرونة ومطاطية مثل الامم المتحدة.

اسمعوا هذا المقطع الخطير من كلام المجلة، فبعد أن تؤكد المجلة الوصول الى اتفاق بين ايران وكل من السعودية وقطر ودبي حول ما يسمونه بالخط الوسط بين الساحلين العربي والايراني، تقول: (ولكن كلما اقترب الخط من مضيق هرمز، كلما برزت صعاب أعظم. والمسألة ليست ببساطة، مسألة البترول تحت سطح البحر أو تقسيم الجرف القارىء، انما لايران مطالب في بعض الجزر ذات أهمية استراتيجية عظيمة في الممر المائي الضيق، ولكن اذا تم انجاز الحلف الدفاعي (لا أزال اقرأ مقتطف المجلة) فان مسائل السيادة سيكون حلها أكثر سهولة - أو أن تلغى)[٢٧].

أجل، اذا تم انجاز الحلف الدفاعي فانه لا قيمة للسيادة على الاطلاق فمفهوم السيادة عند الامبرياليين يقف فقط عند سيادتهم على المنطقة وخيراتها. ومتى ما خلقوا الجهاز العسكري القادر على تثبيت سيادتهم هم وحماية نهبهم فلا قيمة لأي شيء آخر.

هنا يكمن اللغم الكبير كما ذكرت، يكمن في بوابة الخليج.. في الممر المائي

(٢٧) نفس المصدر.

الضيق، والجزر ذات الأهمية الاستراتيجية العظيمة الرابضة فيه.

فما هي قيمة جزر البحرين أمام هذه الجزر بالنسبة لاستراتيجية حماية ممرات البترول؟ وما هي قيمة الخط الوسط بين الساحلين العربي والايراني، وتقاسم الجرف القاري، أمام هذا الممر المائي الضيق الذي يتحكم بالخليج العربي كعنق الزجاجة تماماً، أو كالقصبة الهوائية لجسم الانسان؟

ألسنا على حق اذا قلنا يجب النظر الى مطامع ايران في اطار الاستراتيجية الشاملة للامبريالية وان من الخطأ فصلها عن بعض؟

فالمسألة ليست عربي ايراني بقدر ما هي مسألة مصالح أساسية لشعوب هذه المنطقة بما في ذلك الشعب الايراني أمام خطط رهيبة لاغتصاب هذه المصالح جميعها.

اننا نعلنها بكل وضوح اننا ضد المطامع الايرانية في منطقة الخليج العربي، وندين الرجعية الايرانية التي تقوم بدور مخلب القط للامبريالية العالمية في هذه المنطقة ضد مصالح شعبنا الغربي وشعبها الايراني، وندين التواطؤ الرجعي الايراني العربي مع الامبريالية لابقاء وطننا وثروتنا الوطنية أسيرة الاحتكارات الجشعة المجرمة.

وهناك نقطة مهمة يجب أن لا نغفلها على الاطلاق، وهي علاقة ما يجري في منطقة الخليج ببقية الوطن العربي الكبير.

فأزمة الشرق الأوسط وخلق اسرائيل كقاعدة متقدمة للعدوان في الوطن العربي والمؤامرات الاستعمارية ضد هذا الجزء من الوطن العربي أو ذاك، والتدخل العسكري كما حصل في لبنان والاردن والكويت والتلويح بالاساطيل الحربية كالأسطول السادس وشبكات التجسس والتخريب كل ذلك حلقات في سلسلة واحدة مهمتها تثبيت سيطرتهم في الأجزاء التي لا تزال تحت الهيمنة الاستعمارية ومحاولة اعادة سيطرتهم على الأجزاء التي تحررت منها.

واذا كان هدف العدوان الاسرائيلي في يونيه ٦٧ اسقاط الأنظمة العربية التقدمية في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا، فان هدف ما يجري في الخليج العربي هو الابقاء على الأنظمة المتخلفة والعميلة.

المهم ان استراتيجية الامبريالية العالمية بقيادة الامبريالية الامريكية هي استراتيجية واحدة تشمل الوطن العربي بكامله، لتبقى هذه المنطقة المهمة من العالم بقرة حلوباً للمواد الأولية وسوقاً رحبة لمنتجاتهم الاستهلاكية.

ان الأمة العربية بكل فصائلها الوطنية تمر الآن بمرحلة صعبة، وخاصة بعد العدوان الاسرائيلي في يونيه، والهزيمة القاسية التي لا تزال تكابدها. ويعتبر المستعمرون ان هذا الوقت نادر ما ير على الأمة العربية فتنشغل هي بجراحها ويجدون هم الوقت المناسب لتمرير مشاريعهم.

لكن أملهم ما فتىء أن أصيب بضربة بقيام ثورة السودان الديمقراطية، تلتها ضربة أخرى في موقع لم يكونوا يتوقعون أن يصابوا فيه في هذه المرحلة بالذات وفي مثل هذا الوقت القريب وأعني بها انتصار الثورة الليبية، مما يثبت ان قوة الشعوب لا يمكن للمستعمرين عمل الحساب لها، رغم كل مؤامراتهم وقمعهم وارهابهم وحكمهم لها بالحديد والنار.

لكن الامبرياليين لن يتخلوا عن مخططاتهم العدوانية عن طيب خاطر وبسهولة، بل بالكفاح الضاري والعنيف المشبع بأقصى درجات اليقظة والحذر تجاه مخططاتهم. وهذه مهمة الحركات الوطنية، وأنظمة الحكم التقدمية في الوطن العربي. ولا شك ان كلا من الحركات الوطنية وأنظمة الحكم التقدمية ستنجز مهمتها في مواجهة المخططات الاستعمارية والقضاء عليها وتصفية الأنظمة الاستعمارية والبالية فيما تبقى من الوطن العربي.

وشعبنا في الخليج العربي، يملك من التجربة النضالية، والوعي الوطني، والحس الثوري ما يمكنه من مواجهة المستعمرين والرجعيين وقلب حساباتهم رأساً على عقب. وان الحركة الوطنية لشعبنا، ممثلة في انتفاضاته الشعبية وفي قيام منظماته الوطنية السرية في امكانها أن تلعب الدور الكبير لمواجهة ما يجري على أرض خليجنا الحبيب.

شعبنا في الخليج سيتصدى للاستعمار الجديد★

أيها الأخوة الأعزاء،

في ٢١ نوفمبر من عام ١٩٠٣، وعلى ظهر بارجة حربية بريطانية، كانت راسية على ساحل الشارقة، خاطب اللورد كيرزون نائب الملك والحاكم العام للهند، خاطب رؤساء القبائل من الامارات المتصالحة على ساحل الخليج فقال:

«اننا سندعم استقلالكم، وسيظل نفوذ الحكومة البريطانية هو السائد في هذه المنطقة».

وجاءت هذه الفقرة في سياق خطاب طويل أكد فيه اللورد كيرزون «تمسك حكومته بسياسة الوصاية والحماية» وانه بعد تفشي الاضطراب وانتشار الحروب في منطقة الخليج واستشراء القرصنة وتجارة الرقيق منذ مئة عام اضطرت الحكومة البريطانية الى التدخل وقال: «انها بتدخلها هذا، انما ترمي الى حماية مصالح افراد رعيتها وتجارها وكذلك حماية نفوذها الشرعي في البحار» فظهرت الأساطيل البريطانية في تلك المياه، وقامت القوات البريطانية باحتلال الموانىء والمدن الساحلية للشاطىء.

ويذكر اللورد انه «ازدادت حدة هذا النضال طوال تلك الفترة، ولكنه لم

★ كلمة ممثل جبهة التحرير الوطني البحرانية ألقيت في اليوم الافتتاحي لأسبوع الخليج من ١ ـ ٧ مارس ١٩٧١ في الإتحاد الوطني لطلبة الكويت ـ فرع القاهرة.

يستمر طويلا. ففي عام ١٨٢٠ وقعت أول معاهدة بين الحكومة البريطانية وبين شيوخ القبائل وبلغ عدد هذه المعاهدات والاتفاقيات المشابهة ما لا يقل عن الثمانية».

ثم يستعرض اللورد كيرزون في خطابه نصوص معاهدة ١٨٣٩ وما نتج عنها من تأمين السلم الدائم والأمن، ويستطرد فيقول انه «نتيجة لخلق هذه العلاقات معكم والتي جعلت الحكومة البريطانية - بموافقتكم - حامية للسلام بين القبائل، توثقت عرى الروابط السياسية بين حكومة الهند وبينكم. وبمقتضى هذه الروابط أصبحت الحكومة البريطانية سيدتكم وحامية لكم وليست لكم صلاة بأية دولة أخرى سواها»

أيها الأخوة:

ان تعرضي لهذا الخطاب الشهير للوردكيرزون، انما لأعيد الى الأذهان، ومن خلال هذه الشخصية الاستعمارية المشهورة، موجزاً بسيطاً جداً لتاريخ منطقتنا مع الاستعمار البريطاني. ورغم دبلوماسية اللورد فانه لم يستطع ان يخفي ان بريطانيا احتلت منطقتنا بقوة السلاح وبالأساطيل الحربية بالدرجة الأولى. ورغم تضخيمه لتفشي الاضطراب والحروب والقرصنة فان هذا كله لم يكن ولا يمكن ان يكون سبباً للغزو العسكري وفرض السيطرة والسيادة البريطانية على منطقتنا. انما السبب هو بالضبط كما حدده كيرزون نفسه.. أن تكون الحكومة البريطانية هي السيدة والحامية وان لا يكون لهذه المنطقة صلات بأي دولة أخرى سواها. والسبب كذلك كما ذكره كيرزون هو «حماية مصالح افراد رعيتها وتجارها ونفوذها الشرعي في البحار».

والمهم أن ترتفع حركة شعبنا الوطنية ومنظماته الوطنية الى مستوى التحدي... وان الحاجة الى مزيد من العمل السياسي والفهم الموضوعي لمجريات الأحداث تزداد ضرورته. وانتهاج الأسلوب العلمي في تفسير الأحداث ورسم ما يواجه ذلك يجب أن يكون مهمة ملحة. وعلى رأس ذلك كله تقف ضرورة وحدة القوى الثورية والقوى الوطنية على مستوى المنطقة وعلى مستوى كل جزء من هذه المنطقة.. ان العدو يواجهنا باتحاد قوي مع الرجعيين، ويواجهنا

باستراتيجية واحدة ويستعمل أحدث ما وصل اليه العقل البشري من العلم والانجازات لمحاربتنا. ولا يمكن أن نواجه ذلك الا بمثله.

فدور المنظمات الوطنية يبدأ من العمل السياسي الثوري الدؤوب لفضح العدو وكشف مخططاته.. وبالمقابل تعميق وعي الجماهير وحشدها تنظيمياً لتتمكن حركتنا الثورية من السير الى الامام وفق خط سياسي ثوري واضح.. وفق برنامج عمل محدد يستجيب ليس فقط لظروف منطقتنا وظروف كل جزء منها، بل يستجيب لكل ما يجد من ظروف.

والفقرة التي بدأنا بها كلمتنا هذه، تجسد العلاقات بين منطقة الخليج والاستعمار البريطاني «اننا سندعم استقلالكم وسيظل نفوذ الحكومة البريطانية هو السائد في هذه المنطقة».

فأي استقلال هذا الذي يكون مع سيادة النفوذ البريطاني؟

والآن مضى على كلام اللورد كيرزون ما يقارب السبعين عاماً، لكن السياسة البريطانية وكأنها لم تتأثر بهذه السنين، ومهمتها لا تزال ان يظل نفوذ بريطانيا سائداً.

الم يقل جورج براون وزير خارجية الحكومة العمالية السابق في مجلس العموم البريطاني في ٦٨/١/١٤ ان انسحابنا العسكري (من الخليج) لا يعني انسحاب نفوذنا؟

واذا طرأ تغير ما على اساليب الاستعمار البريطاني، انما جاء اضطراراً تحت ضغط قوة التغيير التي فرضتها روح العصر، وتحت ضغط انحسار رقعة الامبراطورية البريطانية، هذا الانحسار الذي جاء نتيجة الضربات القوية التي وجهتها حركة التحرير الوطني لشعوب المستعمرات السابقة وانتصار هذه الحركة في رقعة واسعة من العالم، حيث عكست الوضع رأساً على عقب، فبينما كانت أغلب شعوب آسيا وأفريقيا حتى الحرب العالمية الثانية مستعمرة أصبحت الآن أغلب شعوب آسيا وأفريقيا مستقلة. وأصبح هناك معسكر يدعم ويساند استقلال هذه الشعوب ذلك هو المعسكر الاشتراكي وفي طليعته الاتحاد السوفياتي.

هذه هي ارادة التاريخ، وطبيعة التطور، لا بدّ ان ينتهي عهد الاستعمار.

ولكنه لن ينتهي الا بالكفاح العنيد والمرير، لأنه حتى الآن يملك من القوة ما يحاول بها تمديد حياته ومواجهة كفاح الشعوب الهادفة الى ضربه والقضاء عليه.

وان شعبنا في الخليج العربي الذي يناضل بصبر وتضحية، وقارَع ويقارع قوى الاستعمار البريطاني ليملك القدرة، كل القدرة على ان يستمر في نضاله ومقارعته لهذا الاستعمار سواء بثوبه القديم، أم بثوبه الجديد الذي يحاول الآن ان يخلعه على نفسه من خلال اتحاد الامارات العربية بصيغته الاستعمارية ومن خلال ما يسمونه بـ «منظمة الدفاع الاقليمية» التي يعملون على انشائها في منطقتنا لتكون القلعة التي تحمي مصالح الاحتكارات البترولية، والتي منها تنطلق قوى العدوان لمواجهة تحرك جماهيرنا الطموحة نحو الحرية الحقيقية والاستقلال الحقيقي والتخلص من هيمنة الاحتكارات الجشعة على ثروتنا الوطنية.

ولا شك ان شعبنا بوحدته الوطنية وبالتفافه حول قواه الوطنية، وبصموده وفضحه لمناورات ومؤامرات المستعمرين والرجعيين، سيتمكن من تحقيق حريته الحقيقية واستقلاله الحقيقي.. لأنه هو وحده القادر على ذلك.

وان شعبنا لمنتصر..... وشكراً.

الواقع الاجتماعي والنضال السياسي في الخليج العربي*

كان مجتمع الخليج العربي مجتمعاً قبلياً لفترات طويلة من التاريخ، وكانت العلاقات القبلية هي التي تتحكم في علاقات الانتاج التي كانت تتركز في ثلاث نواحي: هي الرعي والزراعة والبحر.

والرعي والزراعة محدودان ولا يكاد انتاجها يسد رمق السكان، وتمارس الرعي قبائل البدو التي تعيش في الصحراء، وتنتقل بين الواحات القليلة المتناثرة في تلك الصحارى القفراء، مثل واحة «البريمي» في أبو ظبي، وواحة «المسافى» في رأس الخيمة، وواحة «الذيد» في الشارقة.

وتكاد هذه القبائل أن تعيش على هامش الحياة، وبسبب وضعها الانتاجي، الذي لا يساهم في حياة المجتمع الا بالقدر الضئيل جداً، فانها لا تؤثر بشكل محسوس في تطور المجتمع.. وتستغل السلطات الحاكمة كون هذه القبائل تعيش على هامش الحياة فتستخدم بعضها كأدوات قمع ضد الفئات الأخرى من السكان.

والزراعة يمارسها الفلاحون ـ وهم أيضاً من القبائل الا أن العلاقات القبلية

* هذا البحث نشر في مجلة «الطليعة» المصرية ـ السنة الثانية العدد الثالث ـ مارس ١٩٧٢.

قد ضعفت على مر السنين ـ في الأراضي الخصبة المتواجدة في مناطق محدودة لا تتعدى الشريط الضيق المحصور بين الجبال والبحر على ساحل عمان وفي ساحل الباطنة وفي الجزء الشمالي من جزيرة البحرين وفي أجزاء من امارتي رأس الخيمة والفجيرة.

ولا تشكل الأراضي المزروعة أو الصالحة للزراعة الا نسبة ضئيلة من مساحة اراضي منطقة الخليج، وهي ملك للاقطاعيين من الشيوخ واتباعهم. وأهم المزروعات هي أشجار النخيل والخضروات والتبغ وبعض أنواع الفواكه.

أما البحر فانه كان يمثل مركز النشاط الانتاجي. وقد كان هذا النشاط واسعاً ومهماً بقدر اتساع وأهمية منطقة الخليج. فموقع الخليج المركزي على أحد الطرق الرئيسية بين الشرق والغرب، ووجوده كأحد الامتدادين العظيمين للمحيط الهندي، حيث يشكل البحر الأحمر الامتداد الآخر، جعل منه أهم طريقين يوصل بين نصفي العالم ويربط بينهما وينقل خيرات وتقدم كل منهما للآخر.

لقد كان حرير فارس وتوابل الهند ولؤلؤ البحرين يجذب أنظار التجار والمغامرين باستمرار، وكانت القوة الشرائية التي يشكلها الشرق، من سواحل أفريقيا الشرقية الى القارة الهندية وجزر الهند الشرقية والصين مروراً بجزيرة العرب والخليج.. مركز اهتمام تجار الغرب من برتغاليين وهولنديين وفرنسيين وانجليز.. الخ.

وكانت كل تجارة الشرق والملاحة، قبل الاحتلال البريطاني، تحت سيطرة عرب الخليج، وكانوا يديرونها على أحسن ما يكون. وبرعوا في تحديد الممرات المائية والطرق البحرية البعيدة المدى. وكانوا أول من ثبت العلامات البحرية، المضاءة ليلا لتأمين سلامة الملاحة[1].

وقد استخدم عرب الخليج خبرتهم الواسعة في شؤون البحر والملاحة في المواجهة العنيدة للغزاة على اختلاف أجناسهم وقدراتهم.

وقد تكبدوا في مواجهتهم للاحتلال البريطاني الخسائر الفادحة في الأرواح

(١) أرنولد ويلسون ـ الخليج الفارسي ـ ص١٢٣.

والسفن والمعدات، التي سببها القصف المدفعي الكثيف. وفيما بين ١٨٠٠ ١٨٢٠ فقط، أحرقت البوارج البريطانية موانيء الخليج في رأس الخيمة ولنجة والمنامة عدة مرات ودمرت وأغرقت مئات السفن[٢].

وقد تمكن الغزاة الانجليز الذين تحصنوا في مداخل الخليج، واستخدموا على نطاق واسع البوارج الحربية، تمكنوا من فرض احتلالهم على المنطقة، والاستسلام على حكامها، والتسلط والقهر على سكانها، ساعدهم في ذلك التخلف المريع الذي كانت شعوب المنطقة تعيشه سواء في مجالات الانتاج أو العلم أو الثقافة.

ولم تكن الطبقات الاجتماعية في ذلك الوقت قد تبلورت، ذلك لأن علاقات الانتاج لم تتعد شكل العمل من أجل الحفاظ على الحياة. وتركز ذلك كما ذكرنا في الرعي بالنسبة للقبائل البدوية والزراعة البدائية في بعض أجزاء المنطقة وركوب البحر بالنسبة لأجزاء أخرى.

كان النشاط البحري سواء في نقل البضائع أوفي صيد اللؤلؤ هو الذي جذب أوسع قطاعات المجتمع[٣] وباتساع سوق اللؤلؤ التي شملت العالم وخاصة القارة الهندية وأوروبا تطورت واتسعت عمليات صيد اللؤلؤ[٤].. وبالتبعية اتسعت وتطورت علاقات الانتاج في هذا المجال، بل بمعنى أدق تحددت علاقات الانتاج وأخذت شكل علاقات الرق بين أصحاب السفن مالكي أدوات الانتاج وبين البحارة الذين لا يملكون الا قوة عملهم. وقد حلت هذه العلاقات الانتاجية محل العلاقات القبلية التي كانت سائدة في هذا القطاع.

ورغم أن من المتعارف عليه في توزيع الدخل من اللؤلؤ، أنه كان يتخذ

(٢) ج. ج. لوريمر، «دليل الخليج» ص٢٨٤، ٩٧٩، ٩٨٤، ١٠٠٧.

(٣) يذكر محمود يهجت سنان في كتابه «البحرين درة الخليج العربي» ص٢١٤ أن سفن الغوص في القرن التاسع عشر كانت تقدر بـ ٢٠٠٠ سفينة وفي العشرينات [حوالي ١٩٢٣] من هذا القرن كانت تقدر بـ ١٠٠٠ سفينة وبظهور اللؤلؤ الصناعي وظهور البترول انخفضت اعدادها باستمرار. ففي عام ١٩٣٠ كانت ٥٠٨ سفينة يعمل على ظهرها ١٩٫٣٠٠ بحار صارت ١٩١ سفينة عليها ٧٥٠٠ بحار، حتى وصلت في عام ١٩٥٤ الى ١٢ سفينة يعمل عليها ٤٥٠ بحاراً.

(٤) يورد لوريمر في كتابه «دليل الخليج» ـ طبعة عربية ص٢٥٨. أن قيمة تجارة اللؤلؤ التي كان مركزها جزر البحرين بلغت نصف مليون روبية سنة ١٧٩٠ ومليون روبية سنة ١٨٠٠. بينما يذكر النبهاني في «التحفة النبهانية»، [ص١٣] أن دخل الخليج من اللؤلؤ [بما فيه دخل الساحل الشرقي من السعودية ـ حالياً ـ الكويت] يقدر بـ ٧٠ مليون روبية ودخل البحرين وحدها ٣٠ مليون روبية.

شكل المحاصصة، حيث يذكر النبهاني في «التحفة النبهانية» أنهم «يجعلون جميع ما يتحصلون عليه من اللؤلؤ عند النوخذا (صاحب سفن صيد اللؤلؤ) هو يتولى بيعه ويأخذ من جميعه الخمس ثم يقسم الباقي عليهم بعد أن يخرج منه قيمة ما أكلوه من الطعام زمن الغوص فيعطي الغيص ٦٠ في المئة والسيب ٤٠ في المائة والرظيف ٢٠ في المائة أي أن كل رظيفين يعد سيباً واحداً»(٥).

الا ان هذا النظام بقي اسمياً، والذي حصل ان النوخذا يستحوذ على كل انتاج الغوص* ويتصرف فيه حسب هواه، ويدعي باستمرار ان انتاج الموسم لم يغط مصاريفه.

ويبقى البحارة الذين استدانوا من النواخذا مبلغاً من المال لتموين عوائلهم طيلة فترة غيابهم في البحر، والتي تستغرق حوالي الخمسة أشهر، يبقون مدينين للنواخذا، وتتراكم الديون موسماً بعد موسم.

وبهذا الاسلوب حوّل أسياد الغوص البحارة من مشاركين وبائعين لقوة عملهم الى عبيد لهم، لا يستطيع الواحد منهم الحراك أو حتى الانتقال من صيد الى آخر.

لقد صار الغواص والسيب والتباب عبيداً للسادة أصحاب السفن وصاروا يعملون ولا يتحصلون على أي أجر مقابل عملهم سوى ذلك المبلغ الضئيل الذي يستلفونه من السادة في بداية الموسم لتموين عوائلهم، ويضاف الى مجمل الديون التي تراكمت وتحولت الى قيود ثقيلة تشدهم الى «إقطاعيي البحر».

ولكي يحافظ (اقطاعيو البحر) على ابقاء هؤلاء الناس أسرى عبوديتهم

(٥) السيب: هو البحار المخصص لسحب الغايص (أو الغيص كما هو معروف في المنطقة) من البحر متى ما يشد الحبل الذي يتدلى به لقاع البحر لجمع الصدف. والرظيف: مساعد للغيص والسيب. وعند توزيع الدخل يحتسب نصيب كل رظيفتين عن سيب واحد.

* الغوص: وهذه الكلمة تطلق على عمليات صيد اللؤلؤ وكان الغوص يشكل العامل الأساسي في مقومات الحياة الاقتصادية في الخليج. ويقدر تاريخ الغوص بحوالي أربعة آلاف سنة. وحتى الثلاثينيات من هذا القرن كان يشتغل في أعمال الغوص حوالي ١٩٫٣٠٠ بحار يعملون على سطح ١٠٠٠ سفينة.وبسبب الأزمة المالية العامة (١٩٢٩) واكتشاف اليابان طريقة عملية ضئيلة التكاليف لزراعة اللؤلؤ وانتاج أنواع شبيهة تماماً باللؤلؤ الطبيعي، واجهت صناعة اللؤلؤ كساداً وتدهوراً. وجاء ظهور البترول ليوجه ضربة قاصمة أخرى لعهد الغوص.

وبالاضافة الى التسلط الرهيب الذي لا مثيل له الا في عصر العبودية في تاريخ البشرية والمتمثل في التحكم الكامل بحياة الفرد من هؤلاء بما في ذلك حياته الشخصية (كان اقطاعيو البحر يقتلون ويسجنون ويلقون بالناس الى البحر وهم أحياء.. الخ). وبالاضافة الى ذلك ابتدعوا لهم اللهو المطلق في غير موسم الغوص.

كانت هذه الجماهير في غير موسم الغوص تقضي وقتها بين العمل طوال النهار تقريباً في الاعداد للموسم القادم وذلك بتجهيز معدات الغوص من اصلاح السفن ودهنها ونسج الأشرعة وترميمها وصناعة معدات صيد الأسماك.. وبين قضاء الليل في اللهو في أماكن أعدت خصيصاً لذلك وتسمى «الدور» حيث يغنون ويرقصون حتى وقت متأخر من الليل.

وهذا اللهو هو المتنفس الوحيد الذي يجدونه أمامهم وهو الوسيلة التي وجد فيها اقطاعيو البحر السلاح ذا الحدين ـ بل في الواقع ذو الحد الواحد ـ وهو الهاء هؤلاء المستغلين الى أبعد حدود الاستغلال بالطريقة التي تربحهم في نفس الوقت.

وبعد ظهور البترول وانتقال أغلبية البحارة للعمل فيه، ظلوا يسددون الديون شهرياً طوال عشرات السنين منذ الثلاثينات وحتى سنين قليلة مضت. وفي حالة وفاة أحدهم تنتقل أعباء تسديد الديون الى أبنائه.

الانتقال من البحر الى الآبار

لقد جاء عصر البترول ليجد أمامه أيدٍ عاملة فقيرة رخيصة ومحطمة.. فقد جهزها عصر اللؤلؤ بكل عبوديته وتحطيمه للجماهير الفقيرة.

وقد شعر هؤلاء المسحوقون باشتغالهم في استخراج البترول بقفزة في حياتهم، فصاروا يحصلون على جزء أكبر وثابت من قيمة عملهم وان كان هو الآخر جزءاً يسيراً ـ اذ لم يكن يدور في خلدهم أن يحصل الانسان على جزء من نتاج عمله.

وقد استغلت شركات البترول الاستعمارية والسلطات الاستعمارية البريطانية

هذا الواقع الى أبعد حدود الاستغلال، وشغلت «عبيد البحر» هؤلاء بأزهد الأجور، وفي أكثر ظروف العمل سوءاً، فكانت أجرة العامل في بداية العمل في البترول لا تتعدى ١٠ آنات أي ما يعادل ستة قروش مصرية.

واتبعت شركة نفط البحرين «بابكو»، وهي أول شركة نفط عملت في المنطقة، سياسة الابقاء على هذا الشكل من الاستغلال لأطول مدة ممكنة. وذلك بعدم فتح المجال أمام أبناء البلاد لدخول هذه الصناعة الا في حدود معينة وتحت الحاح حاجتها لتسيير عمليات الانتاج، وبالقدر الذي يوفر عليها الأجور الباهظة للأيدي العاملة الأجنبية.

وحتى الآن فان العامل الفني البحراني في شركة بابكو يتقاضى خمس الراتب الذي يتقاضاه الأجنبي نظير نفس العمل، وفي أحسن الحالات يتقاضى الربع.

وتسير مختلف الشركات الاحتكارية العاملة في منطقة الخليج على نفس النهج. وعلى سبيل المثال فان أحدث شركة احتكارية وصلت الى المنطقة وهي «شركة الومنيوم البحرين» (البا)، وهي احتكار يضم شركات بريطانية وألمانية غربية وأمريكية وسويدية، تعطي عامل المصهر وهو يواجه درجة حرارة تصل الى ٣٠٠٠ درجة فهرنهايت، ويعمل في ظروف عمل تنعدم فيه تماماً شروط الأمن الصناعي.. وتعطيه أجراً قدره ٤٥ ديناراً. وهذا المبلغ في قيمته الفعلية يعادل ١٥ جنيهاً مصرياً. أي أنه لا يوفر من الحاجيات الا مقدار ما يوفره الـ ١٥ جنيهاً في مصر بسبب ارتفاع نفقات المعيشة وغلاء أجور السكن والمواد الاستهلاكية الضرورية.

ان الخريطة الاجتماعية لمجتمعات الخليج، تتغير بسرعة متزايدة. ففي أهم مناطق الخليج، مثل البحرين وقطر ودبي تلاشت العلاقات القبلية، وانعدمت تماماً في البحرين. وصارت الطبقة العاملة الفنية تحتل الجزء الأكبر من الخريطة الاجتماعية، وبدأت تعي حقيقة وضعها، وتناضل بصبر وجلد من أجل وضع حد لاستغلالها الرهيب ومن أجل تحسين شروط العمل ورفع مستوى الأجور.

منذ الستينات شهدت منطقة الخليج اتساعاً كبيراً في عدد الاضرابات التي

يشنها العمال في مختلف الشركات وفي مختلف أجزاء المنطقة. وفي بداية هذا العقد شهدت عمان أول اضراب عمالي في تاريخها. وضربت البحرين رقماً قياسياً في عدد الاضرابات في عام واحد. ففي العام الماضي ١٩٧٠ وحده شهدت البحرين أربعة اضرابات كبيرة في شركة طيران الخليج وشركة البرق واللاسلكي ولدى مقاولي انشاء مصنع الالومنيوم وفي دائرة الصحة. وكان أهمها اضراب شركة طيران الخليج والالومنيوم، اللذان تميزا بمستوى مرتفع من التنظيم وبوحدة العمال وتماسكهم، وقبل كل شيء بوعي الطبقة العاملة الذي مكنها من افشال كل عمليات الاستفزاز والتخريب التي مارستها السلطات الحاكمة والشركات الاحتكارية ضد حركتها ووحدتها.

وأهمية هذا التطور تتمثل في كونه يعطي الدلالة على أن الطبقة العاملة، وهي العمود الفقري لحركتنا الوطنية، قد بدأت تلعب دورها في مقارعة الوجود الاستعماري واحتكاراته. ومن ناحية أخرى فانه يثبت القدرة على افشال مخططات المستعمرين لابقاء هذه المنطقة ـ كما كانت ـ خاضعة لنفوذهم وأسيرة للتخلف والقهر.

فطوال السيطرة الاستعمارية البريطانية على منطقة الخليج والممتدة لأكثر من قرن ونصف من الناحية الرسمية، أي منذ توقيع ما سميت بمعاهدة الصلح الشاملة في عام ١٨٢٠★، حاولت سلطات الاستعمار البريطاني الحفاظ على تخلف هذه المنطقة بكل طاقاتها، ووقفت بحزم وعنف ضد أي محاولة مهما كانت صغيرة، لتطويرها. وكانت تضيق بأي من الحكام اذا ما حاول مجرد مناقشتها فتسارع الى استخدام «دبلوماسية البوارج». وكانت القاعدة التي على أساسها أن يتصرف الحاكم ويجب أن يفهمها جيداً هي «الخضوع التام يعني التحسن في العلاقات مع بريطانيا، وعدم الخضوع التام يعني القطيعة».

★ معاهدة ١٨٢٠ وتسمى هذه المعاهدة بالمعاهدة العامة مع القبائل العربية وقد فرضتها بريطانيا على شيوخ الخليج بعد قيام الأسطول البريطاني بتدمير رأس الخيمة وحرق السفن العربية الراسية في مينائها. وبموجب هذه المعاهدة وتحت ستار مكافحة القرصنة، أخضعت بريطانيا مشايخ الخليج بشكل نهائي، وفرضت عليهم العلم الأحمر بالحاشية البيضاء، وأن تشرف السلطات البريطانية على كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالبحار.. وقد فتحت هذه المعاهدة الباب لفرض عشرات المعاهدات الاسترقاقية الأخرى فيما بعد.

وتعني القطيعة في سياسة بريطانيا، أن تخلع الحاكم غير الخاضع تماماً وتأتي بآخر يفهم هذه القاعدة أحسن من سابقه ويتصرف بمقتضاها. وهكذا استجمعت السلطات الاستعمارية كل زمام الأمور وكل مقدرات هذه المنطقة وشعوبها في يدها. ولا يستطيع أحد من عملائها أن يتحرك قيد أنملة الا بأوامر المقيم البريطاني أو المعتمد البريطاني، ووفق مخططات الاستعمار البريطاني.

ومحرم على المواطنين الاتيان بأي عمل يفتح ولو ثغرة بسيطة في جدار تجميد الأوضاع. وهكذا حاربت بريطانيا محاولة الاهلين لاقامة مدارس لتعليم أبنائهم القراءة والكتابة.

وعندما نجح أهالي البحرين في اقامة أول مدرسة أهلية بعد نضال شاق، لم تنج هذه المدرسة الابتدائية من ملاحقة السلطات الاستعمارية فقامت باعتقال مدرسيها السوريين، ونفتهم خارج البحرين. واحتجاجاً على هذا الاعتداء السافر على حق المواطنين في التعليم قامت أول مظاهرة سياسية لدى الجماهير، فانهم قد غفلوا عن حقيقة أساسية وهي أن أسس هذا الصراع واهية ومختلفة وانه كان على نقيض تام مع المصالح الاقتصادية والحياتية لكلا الطائفتين. فالمصالح الاقتصادية لأبناء الطائفتين متداخلة ويكمل بعضها بعضاً فهذا يزرع وهو من طائفة، ومستهلكو انتاجه من الطائفة الأخرى، وهذا تاجر من طائفة وزبائنه من الطائفة الأخرى. ويلتقي أبناء الطائفتين في العمل الواحد ويواجهون نفس الاستغلال والاضطهاد، ويجلس أبناؤهم على نفس المقاعد في المدارس، أضف الى ذلك أن أبناء الطائفتين وخاصة في المدن يتجاورون في السكن. ان ذلك كله حتم على الجميع التساؤل لمصلحة من يجري هذا الصراع؟

وقد لمس الكل أن الاستعمار البريطاني هو الذي وراء هذا الصراع وهو الذي يغذيه ويؤزره.. وشعروا أن مصيرهم ومصير وطنهم مهددان بالخطر والدمار.

ونتيجة لاجماع الشعب على ضرورة وضع حد للصراع الطائفي وكذلك للاستبداد الاستعماري، قامت حركة ٥٤ - ١٩٥٦ المعروفة باسم «حركة الهيئة».

فعقد اجتماع شعبي كبير في أحد مساجد العاصمة «المنامة» «أقسم

الحاضرون فيه بين الاخلاص للوطن ونبذ التفرقة والطائفية والتضحية لنيل المطالب مهما كلف الثمن »[٦]. وتمخض هذا الاجتماع عن اختيار مائة من أفراده لتمثيله في هيئة تأسيسية دائمة. وانتخبت هذه الهيئة، هيئة تنفيذية عليا من ثمانية أعضاء. ومن هنا جاء اسم الحركة « حركة الهيئة » نسبة الى قيادة هذه الحركة وهي « الهيئة التنفيذية العليا » التي تغير اسمها فيا بعد الى « هيئة الاتحاد الوطني ».

فقد كانت حركة الهيئة ممثلة لكل طبقات الشعب البحراني، وهي وان كانت تتربع على قمتها طبقة البورجوازية الا ان جميع الفئات الأخرى كانت مشاركة فيها، ومدعمة لها.

وبرغم التفاف الشعب بكامله حول الهيئة ودفعه لها لاتخاذ مواقف أكثر ثورية وأكثر تحديداً في معاداة الاستعمار، الا ان قيادة الهيئة بتركيبها الطبقي لا يمكنها الا أن تكون حركة اصلاحية، ففي أول خطوة اتخذتها وهي ارسال رسالة لحاكم البحرين ضمنتها مطالبها، جاء فيها « نود أن نؤكد أن المطالبة بهذه الاصلاحات لا ترمي الى المس بمركز حاكم البلاد، كما انها لا تتعارض مع مصالح الدولة البريطانية والعلاقات الودية معها »، وكانت مطالب الهيئة تتلخص في تأسيس مجلس تشريعي، ووضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني واصلاح المحاكم وتأسيس محكمة عليا للنقض والابرام وتأليف مجالس للصحة والمعارف والبلديات.

ولكن السلطات الاستعمارية رفضت هذه المطالب رفضاً باتاً منذ البداية. وأمام وحدة الشعب واصراره والتفافه حول حركة الهيئة، وقد عبر عن ذلك في الاضرابات الشاملة التي نفذها بناء على طلب الهيئة، تراجعت السلطات الاستعمارية قليلا وأخذت تنهج أسلوب المراوغة والتسويف تجاه قيادة الهيئة التنفيذية العليا، فيستقبلهم الحاكم ويحيلهم على المستشار بلكريف، ويستقبلهم بلكريف ويحيلهم الى الحاكم وهكذا..

وأمام تزايد الضغط الشعبي، اضطرت السلطات الاستعمارية الى التراجع

(٦) يوسف الملكي ـ قضية البحرين بين الماضي والحاضر ـ ص٨٨.

قليلا، فاعترفت بالهيئة كمنظمة سياسية على أن تغير اسمها فغيرته الى «هيئة الاتحاد الوطني» واستمرت في المماطلة والمراوغة بالنسبة لتحقيق مطالب الحركة بهدف كسب الوقت لاعداد أجهزة قمعها وتهيئتها للمواجهات الساخنة مع حركة الشعب الوطنية.

وانتهز الاستعمار البريطاني ظروف العدوان الثلاثي على مصر، وانفجار حقد الشعب ضد المصالح الاستعمارية البريطانية فقام بانزال عسكري واحتل مدن وقرى البحرين، فقامت قوات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة شملت المئات من الوطنيين وفي مقدمتهم قيادة هيئة الاتحاد الوطني. فنفوا ثلاثة منها الى جزيرة «سنت هيلانة» وسجنوا اثنين آخرين لمدة عشر سنوات ونفوا عشرات آخرين الى المناطق المجاورة.

وهكذا ضربت حركة الهيئة، وانتهى بذلك عهد المطالبات العلنية.. أو النضال العلني، وبدأت تقوم في البحرين المنظمات السرية.

لقد كانت حركة الهيئة، بكل سلبياتها، حركة وطنية، مؤيدة شعبياً فرض عليها ان تكون معادية للاستعمار سواء أعلنت ذلك أم لم تعلنه، وبالرغم من تصريحات بعض قادتها - بل وبيانها رقم ١ - بأنها حركة سلمية وغير معادية لبريطانيا. في تاريخ البحرين، وكان ذلك عام ١٩٢٨[٧].

ان شعب الخليج العربي، والبحرين نموذج حي له، ومنذ بدء الاحتلال البريطاني، كان يقاوم هذا الاحتلال بكل ما يملك من امكانية وتحت ظل التخلف والقهر والتسلط.

وفي عام ١٩١٠ بدأت مقاومة هذا الشعب تأخذ طابعاً منظماً ومدروساً، ويروي الريحاني في «ملوك العرب» قصة هذه الحركة وكيف أن المعتمد البريطاني كان ضد أي مطلب من مطالب الأهالي التي يصفها الريحاني بأنها ولا شك عادلة وعندما اضطر الشيخ عيسى بن علي على الموافقة على هذه المطالب لم يغفر له الانجليز اضطراره فعزلوه ونصبوا ابنه مكانه.

(٧) يوسف الفلكي «قضيه البحرين بين الماضي والحاضر» ص٦١.

ان عام ١٩١٠ يحق لنا أن نصفه بأنه عام بداية قيام الحركة الوطنية في الخليج العربي. وقد شهد هذا العام عقد أول مؤتمر وطني من نوعه يشهده الخليج، عقد في البحرين، وأجمع الحاضرون فيه على عدة قرارات كان من بينها المطالبة بانتخاب مجلس شورى من عموم أهل الوطن ينظر في مصالح البلاد، وتشكيل محكمة من أربعة أعضاء، عالمين بأمر الغوص للنظر في جميع دعاوى الغوص، ووقوف القنصل عند نص الاتفاق بين الحكومة البريطانية وحكومة البحرين فلا يتدخل في الأمور الداخلية. وانتخبوا لجنة من ١٢ شخصاً «لأجل القيام بهذا الأمر والمطالبة بتحقيقه بكل الوسائل المشروعة»[٨].

وكان أول رد فعل للاستعمار البريطاني أن اعتقلت سلطاته الشيخ عبد الوهاب الزياني زعيم الحركة وأحمد بن لاحج ونفتهما الى الهند دون محاكمة.

وفي عام ١٩٢٤ أتت الحكومة البريطانية الى البحرين باستعماري عريق، خدم في واحة سيوه وفي جنوب السودان وتنجانيقا في أفريقيا الشرقية هو تشارلس بلكريف وأخترعت له منصباً جديداً هو مستشار حكومة البحرين.. وعممت الفكرة بعد ذلك على بقية الامارات.

وسرعان ما أصبح هذا المستشار الحاكم المطلق، مستلماً في يده جميع شؤون البلاد، فهو قومندانا للشرطة ورئيساً للقضاء في المحاكم ومشرفاً عاماً على جميع الدوائر الأخرى كالصحة والمعارف والأشغال العامة والقاصرين والأوقاف والجمارك والبلديات.. الخ.

واتجه الاستعمار البريطاني، ممثلا في المستشار، نحو تطبيق سياستهم العريقة «فرق تسد» فعمل على بذر بذور التفرقة بين الطائفتين الطائفة السنية والطائفة الشيعية، وكانتا قبل ذلك تعيشان في وئام وسلام.

لقد أجج الاستعمار البريطاني الصراع الطائفي، فتطور الى «حرب» طائفية لعينة وصلت لحد الاصطدامات الدموية في الأعوام ٥٠ - ١٩٥٤. وكان المستعمرون الانجليز يعتقدون ان الحرب الطائفية ستشغل الجماهير وستحرف

(٨) يوسف الفلكي - قضية البحرين بين الماضي والحاضر -.

أنظارها عن الأوضاع السيئة التي تعيشها والظلم والنهب الذي تعانيه في البحر والبر (في البحر على أيدي اقطاعيي البحر، وفي البر على أيدي اقطاعيي البر من آل خليفة وأشكالهم، والذي وصل في البر لحد تعميم السخرة).

واذا نجح المستعمرون مؤقتاً في زرع وتطوير الصراع الطائفي، معتمدين على التخلف الاجتماعي، وتدني الوعي، وانعدام القيادة.

ان التفاف الشعب المعادي للاستعمار حولها، قد حوّلها رغماً عنها الى حركة معادية للاستعمار، وعرضها للتغيير وهيأها لأن تلعب أدواراً تختلف عن تلك التي رسمتها لنفسها، وكان ممكناً أن تستلمها عناصر أخرى، تكون أكثر تعبيراً عن موقف الشعب المعادي للاستعمار. وقد بدأ هذا التطور يأخذ مجراه، وذلك بالاتصال بمصر وبالارتباط بشكل أو بآخر بالثورة العربية، وبمظاهرات ١٩٥٦ التي فقدت الهيئة سيطرتها عليها تماماً منذ اليوم الأول.

ومن هنا أحس الاستعمار البريطاني بأن الأمور بدأت تأخذ منحى آخر، وتتجه في الطريق الذي يصعب عليه بعد ذلك منعها من المضي فيه. ولكي لا تتطور الأمور وتخرج من أيدي القادة الحاليين «غير الخطرين نسبياً» بالنسبة للاستعمار، فالمهمة العاجلة هي ضرب هذه الحركة.. ووجد في ظروف العدوان الثلاثي الفرصة الملائمة لتحقيق ذلك.. وفعل.

وبالاضافة لهذا السبب الرئيسي في ضرب حركة الهيئة، فان هناك عدة أسباب أو عوامل ذاتية ساعدت على ضربها، مثل عدم الوضوح الفكري وعدم وجود برنامج سياسي، وعدم وجود خطة عمل حتى لاسبوع قادم، ثم الخليط في قيادة الهيئة. تلك التشكيلة ـ التي ضمت فيما ضمت عناصر على اتصال بالمخابرات أو بالسلطات الاستعمارية.

وعلى أي حال، فان حركة الهيئة هي ابنة مرحلتها.. ففي تلك المرحلة من نضال شعبنا لا يمكن أن تكون الا حركة الهيئة بتكوينها وطبيعتها وبالطبقة التي تربعت على قمتها وهي البرجوازية السمسار للامبريالية (الكمبرادور).

ولذلك فانه في أحداث عام ١٩٦٥ التي شهدتها البحرين والمعروفة بانتفاضة مارس، لم تقم «حركة هيئة» أخرى. بل قادت انتفاضة مارس الشعبية

الواسعة، المنظمات الوطنية السرية التي قامت على أنقاض حركة الهيئة.

وان من عايش الحركتين ليدرك بكل وضوح الفرق الكبير بينهما. فمع أن الفاصل الزمني بين ١٩٥٤ و ١٩٦٥ أكثر من عشر سنوات، ومع أنه خلال هذه السنوات عاشت البحرين في ظل حالة الطوارىء - وحتى الآن - مارس جهاز القمع خلالها شتى أنواع الارهاب والقمع والتشريد والتنكيل ضد الشباب الوطني البحراني، وظن أنه تمكن من القضاء على الحركة الوطنية وقتل الحس الوطني.. مع كل ذلك فان انتفاضة مارس جاءت أكثر نضجاً وأعمق وعياً، وكان الدور الاول فيها للشباب من الطلاب والعمال، وكانت المشاركة الشعبية فيها أوسع بكثير عن ١٩٥٦. وقد شاركت فيها بشكل نشط وواسع - ولأول مرة - الفتاة والمرأة البحرانية. وكانت رؤيا هذه الانتفاضة وأهدافها أكثر وضوحاً، ومعاداتها للوجود الاستعماري والحكم القبلي أكثر تحديداً وحسماً. وأظهرت بوضوح تخلي البرجوازية التي تحولت كاملا الى برجوازية كمبرادورية. عن الحركة الوطنية.

ان حديثنا عن الحركة الوطنية في البحرين لا يعني ان الاجزاء الأخرى من الخليج لم تقم فيها حركات وطنية، وانما لأن الحركة الوطنية في البحرين كانت أوضح من غيرها وتوفر المعلومات عنها كان أكثر.

ولقد شهدت كل أجزاء الخليج انتفاضات وهبات وطنية لم يسجل منها الا تلك الحركات الكبيرة مثل حركة المجلس في الكويت، وحركة ١٩٦٣ في قطر، وثورة الشعب العماني ودفاعه المسلح المستميت أمام الغزو البريطاني المسلح في عام ١٩٥٧. وثورة التاسع من يونيو سنة ١٩٦٥ والتي لا تزال تتحدى الوجود الاستعماري وتناضل من جبال ظفار.

أما حركة قطر في عام ١٩٦٣ والتي قادها ناصر المسند ورفاقه فانها شبيهة لحد كبير بحركة الهيئة في البحرين.. نفس الطبقة.. نفس العقلية ويكاد يكون نفس الأسلوب، مع فارق أن الانجليز قد استفادوا من تجربة حركة الهيئة، على عكس قادة حركة قطر الذين لم يستفيدوا من هذه التجربة، فضربت حركتها بسرعة، وأجهضت في فترة زمنية قصيرة، في الوقت الذي امتدت فيه حركة الهيئة في البحرين الى ثلاث سنوات. مع فارق جوهري آخر وهو مدى التفاف

الشعب حول الحركة فكان في البحرين أوسع بكثير عنه في قطر.

وحركة المجلس في الكويت هي الأخرى تماثل حركة عبد الوهاب الزياني في البحرين عام ١٩٢٨.

وان التفاوت في قوة واتساع أي من هذه الهبات والانتفاضات يرجع الى التفاوت في درجة تطور كل جزء من أجزاء المنطقة. وقد لعبت التجزئة التي فرضها الاستعمار البريطاني على المنطقة وعزل بعضها عن بعض لعبت الدور الأول في ايجاد التفاوت والاختلاف فيما بين أجزاء منطقة الخليج.

تحية لجمهورية اليمن الشعبية الفتية

أدلى سيف بن علي ممثل جبهة التحرير الوطني البحرانية بالقاهرة بتصريح حيى فيه اعلان جمهورية جنوب اليمن الشعبية، وقال ان اعلان الاستقلال جاء تتويجاً للكفاح البطولي للشعب العربي في الجنوب اليمني. الذي استمر زهاء الخمس سنوات وان ظهور جمهورية جنوب اليمن الشعبية المستقلة يعطي شحنة جديدة للثورة العربية ويعزز الأمل بالنسبة لشعب البحرين والخليج العربي في التحرر والاستقلال الوطني.

وأضاف ان على بريطانيا ان تتعظ بما حصل لها في الجنوب اليمني.. وأن تدرك ان محاولاتها للاحتفاظ بالسيطرة على الخليج العربي سيكوّن مصيرها الفشل، لأن شعبنا في الخليج العربي لا ولن يقبل بالسيطرة الاستعمارية.

ثم أشار السيد سيف بن علي في تصريحه الى محاولات الاستعمار البريطاني لخلق اتحاد فيدرالي يضم امارات الخليج العربي على غرار اتحاد الجنوب العربي المباد، فقال: ان مصير هذا الاتحاد لن يكون بأحسن من مصير شقيقه الذي هدّه ابطال الجنوب. كما اشار الى عمليات توسيع القواعد العسكرية العدوانية في البحرين والشارقة وصلالة وغيرها. وأعلن ان اقدام بريطانيا على نقل قواتها من عدن الى هذه المناطق انما هو عدوان بحد ذاته. وان جماهير شعبنا في الخليج

ومحاولة تشويه المكاسب التي حققها نضال الشعب، ولن يني عن محاولاته للحصول على موطء قدم.

ان اشقاءنا في الجنوب، قد حققوا استقلال الوطن وعليهم منذ الآن مهمة صون وطن الاستقلال.

ولعمري، لن يتسنى هذا بشكل جيد الا بالوحدة الوطنية التي تتسع لكل القوى الثورية والوطنية، طليعة الشعب بمختلف فئاته وطبقاته الوطنية.

نعم، الوحدة الوطنية السليمة المتراصة هي، وهي فقط، صمام الامان للحفاظ على الاستقلال، وصون الحرية، والتمتع بنعمها، وسد الطريق امام أي محاولة يقدم عليها المستعمرون وعملاؤهم، للنيل من وطن الاستقلال والحرية.

وشكـــراً.

الفصل الثالث

حول الاحتكارات في الخليج

البترول.. واتجاهات الاستراتيجية الامبريالية في الخليج العربي*

منذ توقيع اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨ فيما بين الشركات الامريكية والانجليزية، والانجليزية الهولندية والفرنسية. والعلاقة الوثيقة بين شركات البترول وحكومات الدول الامبريالية تزداد وثوقا وتنصهر لتفرز سياسة واحدة واستراتيجية واحدة ومخططات واحدة.

فصارت شركات البترول ممثلة لدولها، ودول شركات البترول ممثلة لهذه الشركات وحامية لها.

ودور شركات البترول في الخليج العربي في القرن العشرين هو نفس دور شركة الهند الشرقية في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر. فكما كانت شركة الهند الشرقية تحتكر التجارة وتحتكر المواد الأولية المتوفرة آنذاك، وتسيطر على مداخل وممرات المنطقة سواء بقواتها وأسطولها الخاص او بأسطول وقوات صاحبة الجلالة البريطانية.. فان شركات البترول الآن تحتكر البترول وتسيطر على مداخل وممرات المنطقة بقدراتها الخاصة وبقوات وأساطيل دولها.

وكما كانت الحروب والمصادمات والمنافسات بين شركة الهند الشرقية البريطانية وشركة الهند الشرقية الهولندية والشركة الفرنسية. وفيما بين الاستعمار

* محاضرة ألقاها سيف بن علي في مارس ١٩٧١ بالقاهرة.

البريطاني والبرتغالي والهولندي والفرنسي.. للسيطرة على تجارة الحرير والتوابل واستعمار منطقة الخليج العربي، فان هذه المنطقة قد شاهدت ولا تزال تشاهد صراعات فيما بين الاحتكارات النفطية من أجل الحصول على امتياز لأكبر مساحة ممكنة.. ونهب أكبر كمية ممكنة وتحقيق الهيمنة والسيطرة على أكبر عدد من بلدان هذه المنطقة.

لقد ظلت شركة الهند الشرقية البريطانية ومن ورائها الاستعمار البريطاني مهيمنة على منطقة الخليج ومحتكرة تجارته طوال فترة تزيد على الثلاثة قرون وكانت رأس جسر للاستعمار البريطاني الذي لا يزال يمارس هيمنته وسيطرته حتى الآن. ورغم طول الفترة التي هيمن خلالها هذا الاستعمار على منطقتنا، فانه ـ كما يقول المؤرخ البريطاني أرنولد ويلسون ـ «لم يقم اطلاقاً بأية محاولات لتأسيس مدارس وكليات او بمساعدة السكان لتطوير صناعات محلية أو لتأهيلهم لأخذ مكانهم في هذا العالم المتغير تغيراً سريعاً»[1].

ليس هذا فحسب، ليس فقط ان الاستعمار البريطاني طوال تاريخه وخاصة طوال الفترة ما بين ١٦٠٠ و١٩٢٠ لم يحاول القيام بانشاء مدرسة أو مساعدة السكان لتطوير صناعات محلية بل أنه دمر ما كان قائماً من صناعات محلية بغزوه الأسواق واحتكاره للمواد الأولية وحطم السفن التي كانت تمثل أدوات الصناعة الرئيسية والرائجة لسكان هذه المنطقة بحجة مكافحة القرصنة. ان السفن التي حطمتها البوارج البريطانية بحجة مكافحة القرصنة في رأس الخيمة وغيرها من موانيء الخليج، هذه السفن هي التي كانت تنقل مختلف البضائع فيما بين الخليج والهند وسواحل أفريقيا الشرقية وحتى الصين وكانت بمثابة محرك لأنشطة الحياة المختلفة في هذه المنطقة، لقد كانت كل تجارة الشرق والملاحة تحت سيطرة عرب الخليج، وكانوا يديرونها بمهارة وعلى أحسن ما يكون.

وقد شهدت منطقتنا في بداية القرن السابع عشر منافسة ضارية ومعارك عنيفة فيما بين الاستعماريين الانجليز والبرتغاليين والهولنديين، تمكن خلالها الاستعمار البريطاني من فرض هيمنته وسيطرته ودحر باقي الغزاة على أكتاف شركة الهند ـ

(١) أرنولد ويلسون ـ الخليج الفارسي ترجمة عربية ص ٤٨.

الشرقية البريطانية التي كانت على حد تعبير ويلسون نفسه « خطوة في التطور الاجتماعي والسياسي غير العادي لانجلترا خلال القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر »[٢] طبعاً على حساب مصالح شعبنا وتقدمه.

هذا موجز شديد جدا لتاريخ الاستعمار القديم في منطقتنا نورده كمقارنة لبداية الاستعمار الجديد مع عهد البترول والاحتكارات البترولية الضخمة مثيلة شركة الهند الشرقية.

وكما أن الاستعمار البريطاني طوال القرون التي سيطر فيها على منطقتنا واحتكر تجارتها وموادها الأولية عن طريق شركة الهند الشرقية في البداية، لم يحاول أن يسهم بأي قدر في تطوير منطقتنا، فان الاحتكارات النفطية التي تسيطر الآن على أهم مصدر دخلنا القومي ويكاد أن يكون المصدر الوحيد وهو البترول فانها لم تحاول هي الأخرى ان تسهم في تطوير هذه المنطقة رغم الأرباح الفاحشة التي تجنيها من وراء احتكارها لنفطنا الا بالقدر الضروري لعملياتها ولتسهيل تضخيم هذه الأرباح.

لقد أصدرت مجلة « وورلد بترولیوم » عدداً خاصاً في شهر يونيو ١٩٧٠ بمناسبة مرور ٤٠ عاما على صدورها استعرضت فيه كيف تطورت صناعة البترول في الأربعين سنة الماضية مع توقعاتها بما سيطرأ من تطورات تكنولوجية على هذه الصناعة في الأربعين سنة القادمة.

وقالت « إن هناك شيئاً واحداً أكيداً هو أنه لن يكون هناك مصاف، أو على الأقل لن يكون هناك مصاف على الشكل التقليدي المألوف الذي نعرفه اليوم وأن ذلك سوف يكون بمثابة تطور تدريجي حتى نصل الى عصر فقدان المصافي سنة ٢٠١٠ ».

وسوف تنتقل المصفاة المألوفة عندنا اليوم أول الامر الى مصنع يجب أن يسمى مصفاة بتروكيميائية ومشغلة لانتاج كل من منتجات الوقود التقليدية وعدد من

(٢) أرنولد ويلسون ـ الخليج الفارسي ـ ترجمة عربية ص ٢٣٧

البتروكيميائيات الأساسية.

وهذا يحدث الآن في المصافي التي تبنيها شركة شل في هولندا وفي المملكة المتحدة وفي مصنع تشغله شركة مارثون في ألمانيا وفي مشاريع اخرى لا تزال قيد الانجاز في العديد من الأماكن اكثرها في مناطق صناعية ناشطة نسبيا.

ثم أنه بعد حوالي ٢٠ سنة أو أكثر من ذلك بقليل في المستقبل فان صناعة منتوجات الطاقة مثل الغازولين ووقود الديزل والكاز وما شابه سوف تصبح ثابتة. وسوف يستمر المزيد من التركيز على انتاج مزيد من الكيميائيات. ان حاجات الطاقة سوف تزداد بنسب أسرع. انما الذي سيكون مختلفا هو نقل تلك الطاقة من نقطة التوليد الى حيث ستستخدم. ومن المؤكد ان العملية الخالية من المنطق وغير الفعالة وغير الاقتصادية التي نسميها التكرير سوف تزول تماما بانتهاء القرن العشرين. فهي مجرد طريقة لتفكيك النفط الخام ثم جمعه من جديد وذلك من أجل هدف رئيسي واحد هو حرقه. وستكون كيفية معالجة الطاقة شبيهة بما يسمى في الولايات المتحدة «بلعبة كرة حديدية» فالانسان سيظل يحتاج الى هذه الطاقة لكي تعطيه الحرارة والضوء والحركة. وتتصور المجلة بأنه قد يتم توليد الطاقة في محطات مركزية ضخمة وسوف ترسل الطاقة المنتجة على شكل «موجات الطاقة» فيما يشبه انتقال موجات الراديو أو الضوء او الصوت عبر الهواء. وسوف يكون لدى المستهلك، سواء كان فردا أو عربة ذات دواليب أو مركبا أو طائرة أو قطارا أو معملا صناعياً سوف يكون لديه آلة استقبال تلتقط موجات الطاقة وتستخدمها.

وتورد المجلة «وورلد بتروليوم» أن هناك مشاريع أبحاث لنقل النفط في غواصات ضخمة تسير بالطاقة الذرية. وان اليابانيين مثلا، يجرون دراسات عن امكانية وضع مصفاة أو مصنع لتسييل الغاز أو مرفق من مرافق معالجة النفط، مباشرة على ناقلة ضخمة من عابرات المحيط.

وغازنا الطبيعي لا يزال معظم ما يخرج منه من جوف الأرض يحرق في الهواء.. في الوقت الذي كان فيه الغاز الطبيعي يشكل طاقة مهمة وواسعة الانتشار وسهلة الاستعمال، واحتكارات البترول ظلت طوال العقود الأربعة. وكجد كبير الى

الآن تحرق هذه الطاقة هدراً، جاعلة من مناطق النفط لهبا مشتعلا ليل نهار.

ان منطقة الخليج العربي تحوي في أحشائها ٢٢ مليار طن من البترول، وهذا الرقم يشكل ٦٧ في المائة من مخزون البترول بالنسبة للعالم الرأسمالي و٣٣،٥ في المائة من احتياطي العالم كله.

ومنطقة الخليج العربي تنتج يومياً حوالي ٦،٤٢٥،٨٠٠ برميل يكرر منها فقط ٩٥٢،٠٠٠ برميل موزع على ست مناطق هي البحرين والعراق والكويت والمحايدة وقطر والسعودية وهي تساوي ٢،٦٤ في المائة من طاقة التكرير في العالم والباقي يصدر نفط خام[٣].

ومن انتاج الوطن العربي كله والبالغ ٨،٣٦٨،٠٠٠ برميل يكرر محليا فقط ١،٣٩٨،٠٠٠ برميل وهي تعادل ١٦،٧ في المائة من مجموع انتاج النفط في الوطن العربي وتساوي هذه الطاقة من التكرير ٤ في المائة من طاقة التكرير في العالم[٤] (احصائيات ١٩٦٦) وفي عام ١٩٦١ حيث كان الانتاج أقل بكثير من عام ١٩٦٦ فقد كانت طاقة التكرير لا تزيد عن ٢١ في المائة من مجموع الانتاج[٥].

ويقول الخبير البترولي العربي عبد الله الطريقي أن بناء معامل التكرير بعد الحرب العالمية الثانية في أماكن استهلاك النفط بدلا من بنائها في أماكن الانتاج سبَّب إضعافاً للقوة التفاوضية للحكومات المنتجة وخسارة مادية كبيرة لهذه البلاد نتيجة حرمانها من قيام صناعات توفر سبل العمل لابنائها[٦].

وحتى طاقة التكرير الزهيدة جدا التي ذكرناها لم ترها منطقتنا لولا حاجة الدول الاستعمارية راعية الاحتكارات النفطية الى وقود لتموين سفنها التجارية والحربية وتموين باقي مصالحها العسكرية ولبيعه للاستهلاك المحلي.

وهذه السياسة في حرمان منطقتنا المنتجة للنفط من الصناعات النفطية

(٣) دكتور نقولا سركيس: بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي السابع (الأنوار ٢٤/٣/٩٧٠)
(٤) عبد الله الطريقي: مقال في جريدة الحرية البيروتية ٢٧/٣/٩٦٧.
(٥) أحمد المعتصم بالله: «البترول العربي وأثره في حاضر الأمة العربية» ص٦٧.
(٦) عبدالله الطريقي: مقال في مجلة الحرية البيروتية ٢٧/٣/٩٦٧.

والأولية منها مثل التكرير هي تطبيق لروح اتفاقية الخط الاحمر التي تضمنت مادة « تحرم اقامة معامل تكرير في البلاد العربية الا بالقدر الكافي لسد حاجة السوق المحلية للبلد المنتج »[٧].

وهم بهذه السياسة يجنون الأرباح الخيالية لأن نفس الشركات الاحتكارية المستغلة لنفطنا هي التي تستخرجه وهي التي تكرره وهي التي تسوقه وهي تجني الأرباح في كل خطوة تخطوها صناعة النفط حتى يصل الى المستهلك.

ورداً على مغالطات أوردتها أديث بنروز أستاذة الاقتصاد بجامعة لندن في محاضرتين ألقتهما في القاهرة عام ١٩٦٩ يقول الدكتور حسين عبدالله أنه في سوق البترول ينتقل اكثر من ٨٠ بالمائة من الخام من شركات الانتاج الى شركات تابعة تتولى نقله وتكريره وتسويقه كمنتجات. واذا استبعدنا ١٣ في المائة أخرى من الخام الذي يباع بعقود طويلة الأجل، فان الـ ٧ في المائة الباقية التي تمثل « السوق الحرة » لا يمكن اعتبارها سوقا بالمعنى الصحيح.

وليست السوق في الواقع - كما يقول الدكتور حسين عبدالله - الا مجموعة « القرارات » التي تتخذها الشركات الاحتكارية السبع او الثماني بالتفاهم مع حكومات الغرب التي تتبعها، بل والتي تملك حصصاً فعالة في بعضها كما هو الحال في شركة البترول البريطانية التي تسيطر على أكثر من ربع انتاج الشرق الأوسط اذ تملك الحكومة البريطانية ٥٦ في المائة من رأسمالها وتعين ممثلين لها في مجلس ادارتها. كما تضع في خدمتها أجهزة الدولة السياسية والعسكرية أحياناً[٨].

ان الشركات الكبرى تحقق ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من استثماراتها في مرحلة الانتاج سنويا. وان بعضها استرد استثماراته جميعها في عام واحد[٩].

ان سعر البرميل للمستهلك النهائي في أوروبا هو ١١ دولار في المتوسط يتضمن حوالي ٥،٧٥ دولار تجبيها حكومات البلدان المستوردة في شكل ضرائب بترولية لا

(٧) أحمد المعتصم بالله: البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية (كتب قومية) ص٨٣.
(٨) د. حسين عبدالله مجلة «روز اليوسف» ١٥/٤/٦٩م.
(٩) د. حسين عبدالله مجلة «روز اليوسف» ١٥/٤/٦٩م.

تدخل فيها الضرائب على أرباح الشركات. وبلغ حجم الضرائب في بريطانيا عن عام ١٩٦٤ مبلغ ٦٧٥ مليون جنيه. وكما يقول المستر كيث ريتشاردسون في جريدة «الصنداي تايمز» اللندنية يوم ٢٤ يناير ١٩٧١ فإن الحكومة البريطانية وهي البلد المستورد للنفط تجمع على شكل ضرائب من صناعة النفط أكثر من مجموع ما تأخذه اكبر ثلاث دول منتجة ومصدرة للنفط في الشرق الأوسط. وضرب مثلا أن صاحب السيارة عندما يشتري جالون البنزين فإنه يدفع ٤ شلن و٦ بنسات (ما يعادل ٣٠٠ فلس بحراني) كضرائب للحكومة البريطانية بينما يكون نصيب الحكومة التي صدر منها النفط هو فقط ٣ بنسات (١٨ فلساً بحرانياً تقريباً).

ويذكر الدكتور حسين عبدالله أن حجم الضرائب على النفط بلغ في ثلاث بلدان أوروبية أخرى لعام ١٩٦٣ كالآتي:

فرنسا	٧١٤٠ مليون فرنك
ايطاليا	٥٣٧ مليار ليرة
بلجيكا	١٠٠٢١ مليون فرنك

أما الطريقي فيفيد «بأن الشركات المستغلة للبترول العربي تحقق ربحا صافياً يزيد عن أية نسبة في العالم في أي نوع من أنواع الصناعات، وتبلغ أرباح البترول بعد خصم الضرائب والمصاريف مبلغ ١،٩٩٣،٥٥٧،٠٠٠ دولار في السنة والمبالغ التي حصلت عليها الحكومات الغربية كمتوسط لمجموع الضرائب على النفط العربي بلغت ٧،٠١٦،٧٦٠،٠٠٠ دولار وذلك في عام ٩٦٥.

وان صافي الربح على رأس المال الموظف في عمليات انتاج النفط في بعض البلاد العربية يتراوح بين ٦٢ في المائة في العراق و١١٤ في المائة في قطر و٢٩٩ في المائة كما في السعودية حسب احصائيات سنة ١٩٦٥ في حين لا يزيد هذا الربح عن

(١٠) «الحرية» البيروتية ٦٧/٦/٥، مقالة للخبير عبدالله الطريقي وكذلك بحث الدكتور نقولا سركيس المقدم لمؤتمر البترول العربي السابع.

٢٠ في المائة في فنزويلا مثلا و١٠ في المائة في الولايات المتحدة[١٠].

ويشير الباحث الاقتصادي الامريكي فيكتور بيرلو الى أنه في عام ١٩٦٥ كانت الارباح من النفط العربي تشكل ثلث الارباح التي جنتها الولايات المتحدة الامريكية من جميع رؤوس أموالها الموظفة في الخارج. وان الارباح قد بلغت باعتراف الشركات الاحتكارية نفسها في عام ١٩٦٥ أرقاماً خيالية بحيث كانت تشكل ٧٦ بالمائة من مجموع الأموال الموظفة في استخراج النفط في المنطقة.

وتؤكد دراسة نشرت مؤخراً في أمريكا بعنوان « المصالح الامريكية في الشرق الاوسط » ان مجموع الارباح التي تحققها شركات البترول الامريكية في الشرق الأوسط وتعيدها الى أمريكا يبلغ نصف أرباح شركات البترول الامريكية التي تعمل في الخارج و٢١ في المائة من مجموع أرباح الاستثمارات الامريكية خارج الولايات المتحدة.

وشركة « ستندارد أويل أوف نيوجرس » على سبيل المثال تبني مصنعا ضخما لتكرير نفط الشرق الأوسط في اليونان، وتقوم الشركات الاحتكارية بعد عملية التكرير ببيع البترول بسعر وسطي قدره ٨ ـ ٩ دولار للبرميل الواحد لقاء مبلغ زهيد يقدر بـ ٨٥ سنتاً تدفعها لحكومات الدول المعنية في الشرق الأوسط، وذلك بشكل عائدات تشمل الضرائب وبدل امتيازات عن حق الاستخراج وهكذا فان كل دولار تربحه الشركات الاحتكارية من بترول الشرق الأوسط تدفع منه عشر سنتات للحكومة المعنية وسنتا واحدا يعود لعمال النفط والباقي للشركات أرباحا صافية[١١].

هذا جانب، أما الجانب الآخر فيتمثل في أن القسم الأكبر من المدفوعات يحول الى خارج البلاد العربية المنتجة للنفط، وهذا يعني ان عامل مضاعفة الاستثمارات لا يعمل في البلدان المنتجة وانما في البلدان الاجنبية وتمثل المدفوعات المالية المشار اليها كلفة الانتاج وأرباح الانتاج التي تتقاسمها الحكومات والشركات.

ففيما يتعلق بعناصر كلفة الانتاج وثمن المعدات المستوردة والاستهلاكات المالية

(١١) جريدة «الأخبار» البيروتية ٦٧/١٢/٢٤.

فانها تذهب في معظمها الى الشركات التي تحولها الى الخارج، باستثناء قسم زهيد منها ينفق محليا بشكل أجور أو أسعار خدمات وسلع محلية.

كذلك فان نصيب الحكومات من الأرباح فانه يظل بكامله خارج الدول المنتجة للنفط، اذ ان الشركات تحتفظ به لتمويل عملياتها في البلدان الاجنبية وبشكل خاص في البلدان الصناعية[١٢].

ويورد الدكتور نقولا سركيس الجدول التالي الذي يبين مبلغ الارباح التي حققتها شركات البترول الامريكية والبريطانية العاملة في السعودية والكويت والعراق وايران والتي تعيدها الى بلادها. وذلك خلال الفترة ٦٤ ـ ١٩٦٦ (والأرقام بملايين الدولارات).

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
الشركات الامريكية	٩٥٠	١٠٠٠	١١٠٠
الشركات الانجليزية	٦٨٠	٦٨٠	٦٥٠
	١٦٣٠	١٦٨٠	١٧٥٠

ويشكل هذا الدخل الناجم عن استغلال البترول العربي عنصراً أساسيا في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة وبريطانيا، ودعماً حيوياً للدولار والجنيه الاسترليني بشكل خاص. أضف الى ذلك الاموال المودعة في مصارف هذين البلدين أو الموظفة في أسواقها المالية. ففي عام ١٩٦٨ مثلا وظف في الولايات المتحدة مبلغ ١،٨ مليار دولار.

ويذكر تقرير أعده معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون وأصدره في كتاب تحت اسم «الخليج.. تنفيذ الانسحاب البريطاني» في مطلع عام ١٩٦٩، يذكر ان أكثر من نصف امدادات البترول لأوروبا الغربية تأتي من الخليج، كما انه منطقة امداد هامة لاستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا واليابان وجنوب آسيا، وهو الوقود للقوات الامريكية والمتحالفة التابعة للحلف الاطلنطي في غرب أوروبا[١٣]

«وان مدفوعات أوروبا الغربية لهذا البترول وهي أرخص من مدفوعاتها

(١٢) د. نقولا سركيس: بحث مقدم الى مؤتمر البترول العربي السابع.
(١٣) الخليج.. تنفيذ الانسحاب البريطاني.

بالنسبة لأي مصدر بترولي آخر، تشكل جزءاً من نظام تجاري مستقر ومن شان أي اختلال في هذا النظام ان يؤدي الى مشكلة خطيرة في ميزان المدفوعات تعانيها الدول المستوردة للبترول[١٤].

وفي الوقت الذي كانت فيه قيمة الصادرات البترولية من البلاد العربية خلال الفترة ٦٢ ـ ١٩٦٦ قد بلغت ٢١،٥ مليار دولار، فان الدخل الحقيقي لهذه الدول لم يتجاوز ٩،٩ مليار دولار أي ٤٦ في المائة فقط من قيمة الصادرات، والباقي وهو ١١،٦ مليار دولار أي ٥٤ في المائة من المجموع فقد احتفظت به الشركات في الخارج وهو يمثل عناصر الكلفة ونصيب الشركات من الارباح.

ان العائد على الرساميل الاجنبية الموظفة في صناعة البترول العربي يبلغ نسبا لا نجد لها مثيلا في أية صناعات أخرى في العالم ولو اعتبرنا عام ١٩٦٦ مثلا ـ كما يروي الدكتور سركيس ـ لوجدنا ان شركات البترول الاجنبية في الدول العربية قد جنت أرباحاً بلغت ٢،٧ مليار دولار وذلك بعد حسم العائدات المدفوعة للدول المضيفة.

واذا خصم من هذا المبلغ مختلف عناصر كلفة الانتاج وتقدر بـ ٦٦٠ مليون دولار لتبين أن الأرباح الصافية التي جنتها الشركات خلال العام المذكورقد ناهزت ٢،١ مليار دولار وهذا يعني ان العائد على مجموع الرساميل الصافية الموظفة في صناعة البترول العربي يناهز ٧٠ في المائة (الاستثمارات الصافية لا تتجاوز ٣ مليارات دولار)[١٥]

من هنا نرى استماتة الامبرياليين الامريكان والبريطانيين من اجل الحفاظ على سيطرتهم على هذه المنطقة الحيوية. ومن هنا نرى التركيز الامبريالي على منطقة الخليج وحبك مختلف المؤامرات والخطط لكي لا تفلت هذه المنطقة من أيديهم وتضيع او تضعف على الأقل الأرباح الخيالية التي يجنونها منها.

لكن الامبرياليين يدركون جيدا أن أساليب الاستعمار القديم قد ولى زمانها وأنه لا يمكنهم ان يستمروا في تجهيل الشعوب وابقائها أسيرة التخلف الى الأبد. وفي نفس

(١٤) نفس المصدر.
(١٥) بحث الدكتور سركيس.

الوقت فهم يخافون أن تتعلم هذه الشعوب وأن تعي حقيقة أوضاعها وتتمرد على التخلف بشكل قد يفقدهم كل شيء.

ان الناس تتعلم وتتطور رغماً عن ارادة الامبرياليين.. ان تطور الحياة ذاتها وتقدم العلم وانتصارات الشعوب وخاصة في هذا القرن وضيق المسافة بين البلدان وانتشار وسائل الثقافة والعلم كل ذلك لا يمكن الا ويترك آثاره التي ليس في قدرة أي قوة أن تردها أو تمحوها.

ان المستعمرين البريطانيين قد تمكنوا طوال سيطرتهم على عمان (سلطنة مسقط وعمان) أن يفرضوا جدارا من العزلة، وأن يقضوا على النشاط التجاري والبحري الذي كان شعب عمان يمارسه فيما بين أفريقيا والهند والخليج وقضوا على ميناء مسقط كمركز لهذا النشاط. وبخبرتهم الاستعمارية العريقة وبقوتهم الحربية حافظوا على نظام حكم لا يتخيل المرء وجوده في هذا القرن. وبأساليبه غير المعقولة قد تحدى كل الأساطير وما يذكره التاريخ من أنظمة حكم شاذة مثل الحاكم بامر الله أو قرقوش. وصار نظام الحكم في أذهان الناس هناك هو نظام الممنوعات ممنوع تدخين السجائر، ممنوع لبس الحذاء، ممنوع لبس البدل، ممنوع لبس النظارات، ممنوع التجول في الليل دون أن تحمل فانوسا، ممنوع أن تخرج المرأة في البلاد، ممنوع أن تبني بيتك من الحجارة أو الاسمنت، ممنوع ان تجلب كذا أو تأخذ كذا... قائمة الممنوعات الشاذة لا حد لها.

ويتم هذا باشراف مباشر من الضباط البريطانيين ممثلي الاستعمار البريطاني، بل أكثر من ذلك يجري تحت اشرافهم المباشر.. القاء الناس في سجن «كوت الجلالي» قلعة من القرون الوسطى دون تحقيق أو محاكمة قد تمتد لعشرات السنين أو مدى الحياة. ودون أن يُعطوا الغذاء الضروري للحياة أو يعرفوا معنى العلاج. لقد كان المعتقلون في سجن الجلالي يعانون من مختلف الأمراض أبسطها الديزنتريا المزمنة وسوء التغذية والروماتيزم.. ومن مجموع عشرات المعتقلين الذين أفرج عنهم بعد عملية خلع سعيد بن تيمور لم يكن بينهم واحد سليما على الاطلاق. ولأتفه الأسباب يحكمون على المعتقل ان يلقى في البئر وهو عبارة عن بئر عميقة جدا محفورة في الجبل، ينزل المرء فيها بالحبل وينزل اليه الماء وكسرة الخبز بالحبل كذلك، واذا قضى

فترة الجزاء ينزل له الحبل ويطلب اليه ربط وسطه ويسحب الى خارج البئر. وهذا يجري كذلك تحت اشراف مباشر بل وبأوامر الضباط البريطانيين.

لكن كل ذلك لم ينع أن يثور شعب عمان وأن يحمل السلاح لمواجهة الظلم وأحكام القرون الوسطى.. ورغم ان المستعمرين البريطانيين قد واجهوا ثورة الشعب العماني بعنف مريع وبقصف المدن والقرى وتسيير الجيوش الجرارة لتصفية الثورة الا انهم يدركون انهم مهما نجحوا في ضرب الثورة مؤقتاً فان سحقها أمر مستحيل. وهكذا ما أن تمكنوا من ضرب الثورة في عمان الداخل حتى تنفجر الثورة في ظفار جنوبي عمان بشكل أقوى وأنظم، ولا تزال هذه الثورة تقارع الوجود البريطاني هناك.

وهكذا اضطروا الى تغيير سياستهم وأرغموا على التنازل عن أساليب الحكم القرقوشي واضطروا الى خلع عميلهم الأمين والغريب وحمله الى لندن حيث يعيش.

أقول انهم يدركون جيداً أن أساليب الاستعمار القديم قد ولى زمانها، انها لا تمكنهم من الاحتفاظ بوجودهم ومصالحهم، فأخذوا يشتغلون بأساليب الاستعمار الجديد.

وبدأ هذا التغيير في الأساليب باعلان ما سمي بـ «انسحاب القوات البريطانية من الخليج» سار بعد ذلك بالتركيز في اتجاهات رئيسية ثلاثة:

الاتجاه الأول: نحو الأوضاع السياسية والدستورية.

الاتجاه الثاني: نحو الأوضاع العسكرية والأمنية.

الاتجاه الثالث: نحو الأوضاع الاقتصادية.

وفي الاتجاهات الثلاثة يبدو انهم توصلوا الى وضع استراتيجية موحدة تقوم على التنسيق فيما بين الامبرياليتين الامريكية والبريطانية من جهة، وفيما بينهما وبين أنظمة الحكم الضالعة معها في المنطقة من جهة اخرى. وقد تم ذلك سواء في الاجتماعات التي عقدت على مستوى عالي، والتي لم تتوقف منذ عام ١٩٦٧، والتي أهمها لقاء ويلسون رئيس حكومة العمال البريطانية السابق مع الرئيس الامريكي السابق جونسون[١٦] ولقاء المستر هيث رئيس حكومة المحافظين البريطانية مع الرئيس

(١٦) سيف بن علي: «اضواء على ما يجري في الخليج العربي».

الامريكي الحالي نيكسون. كذلك اجتماعات حلف السنتو على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري وعلى مستوى رؤساء أركان حرب دول الحلف، واجتماعات الحلف الأطلسي. أضف الى ذلك اللقاءات التي لا تعد ولا تحصى للوزراء والأجهزة المختصة والزيارات الكثيرة والمختلفة المستويات التي قام بها وتبادلها رجالات الأنظمة الضالعة، وطبعا أهمها تلك التي تكون وجهتها لندن وواشنطن[١٧].

وصار واضحاً أن هذه الاستراتيجية الموحدة قد وضعت في اعتبارها أن تسير هذه الاتجاهات الثلاثة، بشكل متناغم ومنسجم، ويكمل كل منها الآخر.

ففي الوقت الذي بدأوا فيه تنظيم الجهاز الاداري ووضع عناصر الشباب على رأس الاجهزة الادارية وسنوا الأنظمة والقوانين المنظمة لذلك، بل ووصلوا الى سن الدساتير - كما حدث في قطر - في هذا الوقت بالذات بدأوا في جلب الرساميل الاحتكارية الكبيرة الى المنطقة. في نفس الوقت الذي كونوا فيه ما سموه قوات دفاع الامارات (قوة دفاع قطر، قوة دفاع أبو ظبي، قوة دفاع البحرين..).

وفي الوقت الذي كان فيه الامراء في اجتماعاتهم المتكررة ينجحون ويفشلون، يتفقون على قرارات ويفشلون في الاتفاق على قرارات أخرى كان الجنرال ويلوبي كبير المستشارين العسكريين البريطانيين لاتحاد الامارات يعد الخطط والتوصيات لانشاء جيش اتحادي تكون كشافة ساحل عمان نواته الاولى، وتنمّى هذه النواة بـ «قوات دفاع الامارات» لتصبح جيشاً اتحادياً. في نفس الوقت تنسق قوات الأمن لكل امارة (وكلها تحت ادارة ضباط بريطانيين) مع بقية الامارات لتنشأ قوات الأمن الموحدة.

وكما ذكرنا قبل قليل فان الاتجاهات الثلاثة للاستراتيجية الامبريالية نحو منطقة الخليج تسير بشكل متناغم ومنسجم ويكمل كل منها الآخر، ولكن كيف يسير كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاثة؟

وحسب تتبعنا للأمور نرى ان الاتجاه الاول الخاص بالناحية السياسية

(١٧) سيف بن علي: «المشاريع الاستعمارية في الخليج العربي الى أين؟».

والدستورية يسير في وجهة توحيد جهود الامريكان والبريطانيين وعملائهم في الأنظمة الضالعة، لتكريس الانظمة القائمة في الخليج العربي، واضفاء صفة الشرعية والدستورية عليها وسد المنافذ أمام تيارات التقدم ورياح التغيير التي تجتاح عالمنا من كل ناحية وصوب.

ويتضح هذا الاتجاه من الملاحظات التالية:

الملاحظة الاولى: السماح للأمراء بالخروج من بلدانهم والقيام بزيارات لدول أخرى، بينما كان لا يسمح لهم إلاّ بزيارة بريطانيا ورحلات القنص فقط، حيث أن المعاهدات التي فرضتها بريطانيا على هؤلاء الامراء تحرم عليهم الاتصال بدول أجنبية الا بموافقتها، ونص معاهدة ١٨٩٢ المسماة بـ «الاتفاقية الاستثنائية بين شيخ البحرين والحكومة البريطانية» والتي وقعها الشيخ عيسى بن علي، يكن أن نورده كمثال:

«أُقرّ أنا ـ عيسى بن علي شيخ البحرين ـ في وجود اللفيتانت كولونيل أ. س. تالبوت المقيم السياسي في الخليج ـ بأنني بكامل ارادتي أرتبط وأوافق ـ باسمي وباسم ذريتي ومن يخلفني على ما يأتي:

أولاً: الا أكون طرفا في أي اتفاقات او اتصالات بأية دولة أجنبية عدا بريطانيا العظمى.

ثانياً: ألا أسمح ـ دون موافقة الحكومة البريطانية ـ باقامة وكيل او معتمد لأي دولة أجنبية على أرض البحرين.

ثالثاً: ألا أبيع أو أؤجر أو أرهن أو أمنح بأي طريقة أخرى أي جزء من أجزاء البحرين لاحتلال دولة أجنبية سوى بريطانيا العظمى[١٨].

(البحرين في ١٣ مارس ١٨٩٢)

هذه المعاهدة واحدة من عشرات المعاهدات التي فرضتها بريطانيا بقوة السلاح على منطقتنا. ورغم عدم شرعية هذه المعاهدات «من وجهة نظر القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة» سواء من حيث الاكراه على توقيعها، أو من

(١٨) محمود بهجت سنان «البحرين درة الخليج العربي» ص٣٥١. ج.ج. لورير (دليل الخليج) القسم الثالث ترجمة عربية ص١٤٢٤.

حيث الالتزام بها من طرف واحد اذ ان الامراء هم الذين يتعهدون بكذا وكذا بينما الجانب الآخر للسلطات الاستعمارية البريطانية لا تلتزم بشيء، أو من حيث مدة المعاهدات غير المحدودة بمدة معينة أي أنها أبدية. كل ذلك يثبت عدم شرعيتها ومخالفتها للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة(١٩).

ورغم ذلك كله فان هذه المعاهدات لا تزال سارية المفعول ويستغلها الاستعمار البريطاني للاستمرار في تثبيت هيمنته ومواصلة تدخله الفظ في شؤوننا الداخلية وفي فرض نفوذه السياسي والعسكري والاقتصادي ضد مصالح شعبنا ووطننا.

وفي ظل الوجود الاستعماري الكامل، وفي ظل هذه المعاهدات ـ الاسترقاقية المخزية يتحرك أمراء الخليج والعملاء الآخرون لتنفيذ الاتجاه الأول للاستراتيجية الامبريالية لاعادة تنظيم وصياغة الأوضاع السياسية والدستورية بما يتفق واستراتيجية الامبريالية الشاملة للمنطقة.

الملاحظة الثانية: السعي الحثيث لخلق «اتحاد الامارات العربية» بصيغته الاستعمارية. أي الاتحاد الذي خططت له دوائر الاستعمار البريطاني منذ عام ١٩٤٥ كما يقول الكاتب الفرنسي جان جاك بيربي في كتابه «الخليج العربي» حيث يذكر أنه في عام ١٩٤٥ «حاول الانجليز أن يؤلفوا نوعا من الاتحاد الفيدرالي بين الامارات محددين مسبقا مدى السلطات في هذا الاتحاد»(٢٠).

وفي عددها الصادر في ١٦ فبراير ١٩٧١ تورد صحيفة «صدى الأسبوع» البحرانية نقلا عن جريدة «البحرين» التي كانت تصدر في الثلاثينات وبداية الاربعينات من هذا القرن في البحرين، تورد مقتطفات من افتتاحيات ومقالات جريدة البحرين وكذلك الرسائل الواردة اليها كلها تشير الى أن حوارا حول اقامة اتحاد بين الامارات هو جار في ذلك الوقت. والمهم ان الصيغة المطروحة في تلك الحقبة هي نفسها التي طرحت في اتفاقية «دبي» (فبراير ١٩٦٨). وتصريحات الأمراء وتمنياتهم في ذلك الوقت بأن «يوافقوا الى التآزر والتكاتف

(١٩) الدكتور حامد سلطان «القانون الدولي العام في وقت السلم» ص٢٢٤ ـ محمود عيسى «قوات السلام الدولية» ص٢٥ ـ ٢١٤١.

(٢٠) جان جاك بيربي «الخليج العربي» طبعة عربية ص١٨١.

وازالة أسباب الخلاف والتنافر» هي نفسها التي نسمعها اليوم مع اختلاف الأشخاص والزمن[٢١].

وهذا يعني أن فكرة اتحاد الامارات كحلقة في استراتيجية الاستعمار البريطاني تجاه منطقتنا كانت قائمة منذ وقت طويل وهي فكرة درسها وفحصها مخططو السياسة البريطانية طوال ما يقارب الاربعين عاما. وقد حددوا مسبقاً وبشكل جيد جداً مدى السلطات في هذا الاتحاد. لكنهم يريدون أن يوهمونا بأن الاتحاد هو من بنات أفكار الامراء أنفسهم وهم الذين وقعوا اتفاقية دبي ووقعوا القرارات الستة عشر التي تهدف الى تثبيت كيان الاتحاد، «وتعبيد السبل لنموه وازدهاره» كما جاء في مقدمة توقيع المجلس الأعلى للاتحاد على هذه القرارات في يوليو واكتوبر ١٩٦٨[٢٢]. وهم (الامراء) الذين يختلفون ويتنازعون ويتفقون ويعودون يختلفون ثم يعودون ويتفقون. وثقوا أنهم سيتفقون في النهاية لأن ارادة الاستعمار البريطاني والاستعمار الامريكي وارادة «الدول المطلة على الخليج» كلها مجتمعة، مشكلة إرادة واحدة، كلها ترغب في أن يقوم الاتحاد بالصيغة التي خططوا لها «ليحفظ أمن منطقة الخليج ويصون الاستقرار والازدهار فيها».

والملاحظة الثالثة: هي عمليات التغيير للوجوه وعمليات المكياج للاجهزة الادارية في بعض الامارات مثل تشكيل مجلس دولة في البحرين، وسن دستور لقطر، وانشاء مجلس وزراء بها. وقد أشركوا في الأجهزة الادارية عناصر غير الأسر الحاكمة ـ لكن من خدمها أو المقربين اليها ـ وهذا يحصل لأول مرة كما في

(٢١) «صدى الاسبوع» ١٩٧١/٢/١٦.

(٢٢) اتخذ اجتماع حكام الامارات الذي عقد في ٦ و٧ يوليو ١٩٦٨ تسعة قرارات بشأن الاتفاق مع خبير قانوني لوضع الميثاق الكامل وبشأن لجنة اتصال مع الخبير المكلف وبشأن رئاسة جلسات المجلس الأعلى للاتحاد وبشأن مكان اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد وبشأن تشكيل مجلس اتحادي مؤقت وتحديد اختصاصاته وتعيين هذا المجلس وبتشكيل لجان لدراسة توحيد النقد والبريد وعلم الاتحاد ونشيده وشعاره الرسمي وانشاء جريدة رسمية للاتحاد وبرصد مبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار بحراني لمواجهة النفقات الاولية للاتحاد وبشأن المصادقة على رئيس مجلس الاتحاد. وفي اجتماع المجلس الأعلى في دورته الثانية في الفترة من ٢٠ ـ ٢٢ اكتوبر ١٩٦٨ أصدر المجلس سبعة قرارات بالمصادقة على قرار المجلس الاتحادي المؤقت بانشاء لجان لرسم الخطوات اللازمة لتحقيق الأغراض الاتحادية الجوهرية العاجلة وبالمصادقة على الاتفاق مع خبير اقتصادي والموافقة على تكوين قوات مسلحة موحدة التدريب والقيادة وتشكيل لجنة ثلاثية لدراسة استيضاحات الخبير الدستوري. وبشأن استشارة الخبير الدستوري في المسائل ذات الطابع القانوني البحت ومنح المجلس الاتحادي المؤقت سلطة اصدار قرارت نهائية في بعض الحالات وبتعيين أعضاء مساعدين في المجلس الاتحادي.

قطر، وتم زيادة هذه العناصر بالنسبة للبحرين، وتعمدوا أن تكون هذه الزيادة من «الشباب الخريجين». وسير الامور بهذا الشكل هو طبقا لمخططات الاستعمار البريطاني التي برز جزء منها في مذكرة الحكومة البريطانية وقدمتها دار المعتمد السياسي لحكومة صاحبة الجلالة في البحرين، رداً على مطالب «الهيئة التنفيذية العليا» التي صار اسمها فيما بعد «هيئة الاتحاد الوطني» والتي كانت على رأس الحركة الوطنية في البحرين للأعوام ٥٤ - ١٩٥٦[٢٣]. وقد جاء في تلك المذكرة المؤرخة في ١٩٥٥/٣/١٧:

«ان العناصر الثلاثة التي لا يمكن تحقيق التقدم والتطوير بدونها هي:

(١) حكومة تساير التطور، وتدخل الاصلاحات على نظمها الادارية بحيث تتكافأ مع زيادة الموارد الطبيعية للبلاد وارتفاع نسبة الثقافة والتعليم بين أبنائها.

(٢) وجود أنظمة ووسائل دستورية تتيح للشعب أن يعبر عن آرائه في الأمور التي تخصه وتتصل به وأن يساهم بقسط وافر في الحكومات البلدية (أي المجالس البلدية والقروية) وفي الادارة العامة للحكومة.

(٣) ان الشعب وبالأخص أولئك الذين لديهم قسط وافر من الخبرة يجب أن يستغلوا وجود هذه المجالس والطرق الدستورية ليعبروا عن آرائهم ويشاركوا في الادارة العامة. ويجب عليهم ألا يقوموا بايجاد مؤسسات وجمعيات مضادة ومنافسة ليحدثوا الفوضى والاضطراب أو يضغطوا على الحكومة بطرق ووسائل غير دستورية.

وتدعي المذكرة أن العنصرين الأولين (أي حكومة تساير التطور ووجود أنظمة ووسائل دستورية) كانا متوفرين في البحرين وتعترف بعدم توفر العنصر الثالث (استغلال الشعب لوجود المجالس والطرق الدستورية) وتعزو ذلك الى موقف المقاطعة من قبل شعب البحرين بتحريض من الهيئة. وتقول المذكرة «ولكن على المرء ألا يحاول الركض قبل أن يتمكن من المشي» وأن «الحكومة البريطانية مهتمة أشد الاهتمام بالتقدم السلمي الذي تحققه البحرين وستظل تراقب

(٢٣) عبد الرحمن الباكر «من البحرين الى المنفى» ص ١٠٤ - ١٠٨.

تقدم البحرين ورفاهيتها بعين العطف وستقدم نصائحها وارشاداتها حينما يطلب منها ».

« واذا عمدت أية فئة من فئات شعب البحرين الى القيام بأعمال العنف والاستفزاز أو قامت بضغط سياسي غير قانوني وتركت الوسائل القانونية والطرق المشروعة فانها عند ذلك ستفقد عطف الحكومة البريطانية ».

وتختتم الحكومة البريطانية مذكرتها بتوجيه ثلاث نصائح (على وزن ثلاث عناصر) لشعب البحرين.

١) أن يلاحظوا التقدم والتطور والاصلاحات التي جرت مؤخراً والتي ستستمر بمعونة الحكومة البريطانية حينما تدعو الحاجة الى ذلك.

٢) أن يساهموا ويشاركوا الى أبعد حد في اللجان المختلفة والمجالس المنتخبة المتاحة لهم.

٣) ألا يفكروا اطلاقاً في عمل من أعمال العنف أو وسيلة من الوسائل غير المشروعة أو احداث أي تخريب أو الوقوف موقف عدم التعاون[٢٤].

تصوروا أن هذا الكلام توجهه حكومة بريطانيا الى شعب البحرين في مارس ١٩٥٥ في هذا الوقت الذي لا يوجد فيه في البحرين الاّ دوائر تعد على الأصابع وكلها تحت الادارة المباشرة للمستشار البريطاني السيء الصيت تشارلس بلكريف، وتسمي ذلك بكل وقاحة حكومة تساير التطور، وأنظمة ووسائل دستورية تتيح للشعب أن يعبر عن آرائه. وتعتبر المذكرة البريطانية مجالس الحاكم والجريدة التي ستبدأ من جديد (ولم تبدأ أي جريدة الا بعد انتفاضة مارس المجيدة ١٩٦٥) واللجان المؤلفة لمجالس التجارة (وتقصد غرفة التجارة) ومجالس الأوقاف وغيرها (وكلها مجالس ادارية) تعتبر المذكرة البريطانية ذلك بأنه « وسائل عديدة وكافية للتعبير عن الأفكار والرغبات ومشاركة الشعب في الجهاز الاداري ».

ولا تخجل الحكومة البريطانية ان تورد في مذكرتها أموراً مثل ايفادها أحد موظفيها الكبار مستر أوزلي « الخبير الكبير في شؤون العمل والعمال في الشرق الأوسط » لزيارة البحرين ليقدم آراءه بخصوص قانون العمل. وتعيين مستشار

(٢٤) عبد الرحمن الباكر « من البحرين الى المنفى » ص ١٠١ نص مذكرة الحكومة البريطانية.

قضائي بريطاني هو المستر بيس وتعيين الكولونيل همزرلي لتنظيم الشرطة وتعيين دكتور كمساعد لرئيس الاطباء البريطاني ودكتورة بريطانية لمستشفى النساء، وتقوية محطة توليد الكهرباء في الجفير وبناء مدرسة (كبيرة) للأولاد وأخرى للبنات.. وما شابه ذلك. لا تخجل الحكومة البريطانية ان تورد مثل هذه الأمور في مذكرة رسمية وتعتبرها «خطوات لتنظيم الادارة وتغييرها» علماً بأن تحقيق هذه الخطوات وهي لتنظيم أمورهم أكثر منها لصالح البحرين لم تتخذ لولا ضغط الحركة الوطنية المؤيدة تأييداً كاملا وشاملا من جميع فئات الشعب البحراني في أعوام ٥٤ - ٥٦. أجل تحت ضغط الحركة الوطنية اضطرت السلطات الاستعمارية الى تنفيذ بعض الخطوات، أوردتها مذكرة الحكومة البريطانية كأمثلة على «التقدم والتطورات والاصلاحات» التي على شعب البحرين أن يلاحظها، وطبعاً أن يقتنع بها.

وتقنعنا المذكرة البريطانية بالاكتفاء بهذه الخطوات وأن «على المرء ألا يحاول الركض قبل أن يتمكن من المشي».. وتتناسى وتتجاهل الحكومة البريطانية بأنها بسيطرتها على مقدرات شعبنا ووقوفها في وجه أي تطور أو تقدم يطمح اليه شعبنا قد أقعدت مجتمعنا، وجعلته في حالة من الشلل أفقدته القدرة ليس على المشي، بل أفقدته القدرة على أن يحبو.

ان سياسة الاستعمار البريطاني كما يثبت ذلك سير الأمور في بلادنا هي سياسة إلجام قدر المستطاع واذا رأت أن الوضع قارب من الانفجار أرخت الحبل قليلا ليكون «التطور تدريجياً» كما يكررون.

وهذه التغييرات في الوجوه ومكيجة الأجهزة الادارية وسن الأنظمة والدساتير الرجعية والمتخلفة عن روح عصرنا، والمتخلفة عن مستوى الوعي والعلم أو على حد تعبير مذكرة الحكومة البريطانية «ارتفاع نسبة الثقافة والتعليم» بين أبناء شعبنا، ما هي الا عملية ارخاء الحبل قليلا. لكن الى متى يمكن السلطات الاستعمارية أن تمسك بحبل اللجام مشدوداً؟.. في اعتقادي أنه لن يكون في إمكانها أن تمسك به أكثر، فان شعبنا الجامح يملك كل القوة أن ينطلق ويقطع هذا الحبل.

الملاحظة الرابعة: وتتعلق بضرب الحركة الوطنية في المنطقة، والاجهاز عليها، على أمل القضاء عليها ليصفى لهم الجو لتمرير استراتيجيتهم باتجاهاتها الثلاثة دون فضح أو معارضة. وقد بدأوا في حملات الاعتقال والمطاردة للشباب الوطني على طول ساحة الخليج وخاصة في البحرين، بالضبط مع بدء تنفيذ مخططهم لخلق الاتحاد وما أسموه بملء «الفراغ» الذي سيخلفه انسحاب بريطانيا العسكري من الخليج. وفي نفس الوقت كانوا يحاولون أن يظهروا أنظمتهم بأنها في طريق الانفتاح وفي طريق اباحة الديمقراطية.. أجل أنهم يريدون الانفتاح لهم ولعناصرهم، وكذلك الديمقراطية.. انهم يعتقدون واهمين أن الشعارات الفارغة والدعايات البراقة المضللة ستمر على جماهير شعبنا. وسيصدقهم الناس بأنهم يعملون في طريق ما يسمونه بالديمقراطية. ما هي الديمقراطية أو الانفتاح الذي يجري وحالة الطوارىء غير المعلنة لا تزال سارية المفعول في أغلب مناطق الخليج. هل من الانفتاح أو الديمقراطية في شيء أن يعيش الشاب الوطني يترقب قدوم البوليس في أية لحظة لاعتقاله وتفتيش منزله وهل من الديمقراطية في شيء أن يزج بعشرات الشباب في المعتقلات والسجون بلا محاكمة وأحياناً كثيرة بلا تحقيق ولمجرد الشبهات يعتقل الشاب ويطارد حتى في رزقه؟

حتى صحفهم التي أنشأوها وصرفوا عليها الأموال وأغدقوا على أصحابهم بالعطايا والهدايا. وهم الذين يوجهون سياستها.. ضاقوا ذرعا بما يرد فيها أحياناً من نقد خفيف لبعض الأوضاع السيئة.. وصارت عملية توجيه الانذارات لصحفهم ذاتها هواية رئيس دائرة الاعلام.. وبسبب كاريكاتير واحد نشرته صحيفة صدى الاسبوع وجه اليها انذار بوقفها عن الصدور؟ يا له من انفتاح ويا لها من ديمقراطية.

ان الشعبة الخاصة في أجهزة الأمن العام والتي هي تحت اشراف مباشر وادارة كاملة من قبل ضباط الاستخبارات البريطانية هي التي بيدها كل شيء، وإنّا نتحدى أي رئيس دائرة في البحرين - مثلا - سواء أكان من الشباب الخريجين او من الشيوخ أن يثبت أن بإمكانه مخالفة أمرهم حتى في أمر صغير كتوظيف أحد الشباب في دائرة معينة أو أي مؤسسة.

ان أعمال القمع ضد جماهير شعبنا وشبابنا قد ازدادت اتساعا منذ تحركهم لتنفيذ مخططاتهم، وهي تزداد اتساعا وقسوة مع مرور كل عام ونحن نتوقع أن تستمر في الاضطراد ذلك لأن جماهير شعبنا وقواها الوطنية لا يمكن أن تبقى ساكنة وهي ترى اعداءها يعدون مستقبلا مظلما لها، وترى بأم أعينها كيف يدفع وطنها الى هاوية لا تدري قرارها ومن جانب السلطات الاستعمارية وأجهزتها فان ما يقلقها ويزعجها ان تعبر جماهيرنا وقواها الوطنية عن تململها واستعدادها لمواجهة مخططاتهم السوداء وافشالها.

لذلك كله قلنا أن الاتجاه الاول لاستراتيجية الامبريالية تجاه منطقتنا موجه للجانب السياسي والدستوري. لأنهم يريدون للأوضاع السياسية على تخلفها وهزالها وعن طريق قوننتها ووضع الضوابط والروابط والدساتير لها يريدون لها الثبات والاستقرار، من وجهة نظرهم طبعاً، لتكون قادرة على تنفيذ الاتجاهين الآخرين من الاستراتيجية وهما الاتجاه نحو الوضع العسكري والأمني والاتجاه نحو الوضع الاقتصادي.

لنستعرض الآن كيف يعملون لتحقيق الاتجاه الثاني - أي الاتجاه نحو الوضع العسكري والأمني. ففي الجانب العسكري يسير الاتجاه كما يبدو لنا على ٣ ركائز تتطور وتثبت تدريجياً لتصل الى الشكل المطلوب وهو «منظمة الدفاع الاقليمية» وهذه الركائز الثلاث في تصورنا هي:

الاولى: تقوية جيوش أنظمة «الدول المطلة على الخليج» وأهمها نظام الحكم في ايران.

الثانية: خلق جيوش محلية للامارات لها قيادة عليا واحدة تعمل على توحيدها - مع كشافة ساحل عمان - في جيش واحد موحد القيادة والتدريب.

الثالثة: تنمية القوات الامريكية في المنطقة لتحل محل القوات البريطانية تدريجيا.

وبالنسبة لتقوية جيوش «الدول المطلة على الخليج» (ايران السعودية والكويت) فان ذلك يجري منذ عام ١٩٦٦ حيث توالت عقد الصفقات العسكرية فيما بين هذه الانظمة والامبرياليتين المعنيتين الامريكية والبريطانية. ورغم ندرة

الأخبار عن هذه الصفقات الا ان ما أذيع عنها يكفي لاعطاء صورة عن عملية تقوية هذه الدول. ففي عام ١٩٦٦ مثلا وقعت السعودية اتفاقاً مع بريطانيا قيمته مائة مليون جنيه استرليني لشراء مقاتلات من طراز (لا يتننج) وطائرات تدريب من نوع «باك ١٦٧» وانشاء شبكة رادار ومواصلات ومطارات في السعودية (رويتر ١٩٦٩/٢/١).

وفي ١٩٦٩/٤/١٩ استلمت السعودية ٤ طائرات من هذه الصفقة وفي فبراير عام ١٩٦٨ وقعت السعودية مع فرنسا عقدا قيمته ١٠٠ مليون دولار تمد فرنسا بمقتضاه الجيش السعودي بسيارات مصفحة ودبابات (أم. أكس) قدر عددها بـ ٢٢٠ سيارة مصفحة.

وفي ميزانية السعودية لعام ٦٨ - ٦٩ فاز قطاع الدفاع بنصيب الأسد وخصص له ٢٦ر١ في المائة من الميزانية. وبلغ الانفاق على القطاعات العسكرية في ميزانية ٧٠/٧١ نحو مليارين و٨٨ مليون و٥٠٠ ألف ريال سعودي أي ما نسبته ٣٢ر٧ في المائة من الموازنة[٢٥].

وفي شهر ابريل من عام ١٩٦٧ أعلن أن أول دفعة من طائرات الـ (لايتننج) المقاتلة البريطانية ستسلم الى الكويت في اكتوبر من نفس العام، وهذه الدفعة من صفقة عقدتها الكويت مع لندن وقيمتها ٢٥ مليون جنيه استرليني. وكذلك علم أن ميزانية الكويت لعام ٦٩ قد تضمنت زيادة ملحوظة في مخصصات الدفاع.

أما ايران فمن ناحية الاستعداد العسكري وتقوية قواتها فانها تعد بحق ترسانة المنطقة. واذا كانت السعودية والكويت تزيدان في ميزانية الدفاع فان ايران تعقد القروض الضخمة لشرائها. ففي مايو عام ١٩٦٨ كانت ايران تفاوض امريكا للحصول على قرض قيمته تتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار لشراء أسلحة حديثة وفي شهر يونيه من نفس العام صرح مصدر رسمي أن الرئيس جونسون وافق على بيع أسلحة حديثة لايران قيمتها مائة مليون دولار.

وقد حصلت ايران على ٤٠ طائرة فانتوم من أمريكا وعلى ٤ مدمرات

(٢٥) ملحق «النهار» البيروتية ١٩٧٠/١٠/٢٥.

وعدة سفن بحرية كبيرة من بريطانيا والمدمرات مجهزة بالصواريخ وقيل أن قيمتها ٢٠ مليون جنيه استرليني.

وهناك صفقة أسلحة أخرى وقعتها مع أمريكا قيمتها ٤٠٠ مليون دولار.

ومن أخبار هذا العام فقط وبالتحديد في يناير ١٩٧١ وافقت بريطانيا على بيع ايران خمسين دبابة من طراز «تشيفتين» يبلغ ثمنها ٢٠ مليون جنيه استرليني. وكما تقول صحيفة «الديلي اكسبريس» اللندنية في عددها ٤ يناير ٧١ «إن هذه الدبابات تساعد على تأمين استقرار الوضع في الخليج العربي بعد أن تسحب بريطانيا الجزء الأكبر من قواتها هناك».

وقال المحرر العسكري للصحيفة «تشايان بينشر» «إن وزارة الخارجية الامريكية أيدت بيع هذه الدبابات لايران من أجل حماية المصالح البترولية الامريكية في المنطقة».

ان صفقات الاسلحة هذه، ما هي الا الجزء المعلن والمنشور في الصحف، ولكن «ما خفي كان أعظم»، كما يقول المثل. فالكثير من الصفقات وشحنات الاسلحة تتم في منتهى السرية والكتمان وأحياناً بعض الصدف تكشف الستار عن بعضها كما حدث في نهاية عام ٦٨ حينما اكتشفت سلطات المانيا الغربية صناديق صواريخ مشحونة الى السعودية وكانت مرسلة الى المملكة العربية السعودية وقالت مصادر وزارة الخارجية الامريكية وقتها «إن الشحنة أرسلت الى السعودية طبقا لقوانين التصدير الامريكية».

على أي حال هذه صور عما يجري لاعداد الركيزة الاولى في سياستهم العسكرية وهي تقوية جيوش أنظمة «الدول المطلة على الخليج».

أما الركيزة الثانية وهي خلق جيوش محلية للامارات يتم توحيدها مع كشافة ساحل عمان لتكون جيشاً اتحادياً واحداً موحد القيادة والتدريب، فان السنوات الماضية قد شهدت الكثير في هذا السبيل.

فكلنا يعرف ان الامارات الرئيسية (البحرين، قطر، أبو ظبي وكذلك رأس الخيمة) قد أعلنت كل منها عن تشكيل قوة دفاعها الخاصة بها وذلك تنفيذاً لالتزاماتها وفقا لاتجاه الاستراتيجية العامة التي مررنا على ذكرها.

ولم تتوفر لدينا معلومات وافية عن تسليح كل قوة من هذه القوات ولكن هناك اشارات هنا وهناك بربطها ببعضها يمكن أن تشكل خيوطاً للصورة فهناك ما صرح به الشيخ زايد في لندن على أثر انتهاء زيارته الرسمية ٦٩/٩/١٩ حيث ذكر أن أبو ظبي اشترت سرباً من طائرات الـ «هنتر» من بريطانيا وبعض السيارات المصفحة وقد سبق تصريحه بشهرين نشر خبر أن أبو ظبي ستتلقى قريبا ٥ طائرات من نوع «هنتر».. كذلك ما نشرته جريدة «الصن» اللندنية بتاريخ ٧٠/١/٦ من أن بريطانيا عقدت قبل عدة أشهر صفقة مع قطر لبيعها مجموعة صواريخ مضادة للطائرات من طراز «تايجركات» تبلغ قيمتها مليون جنيه استرليني وقد تردد في الاخبار قبل ذلك ان قيمة الصفقة بلغت مائة مليون جنيه استرليني.

أما بالنسبة لتسليح الجيش الاتحادي فان جريدة التايمز اللندنية قد كشفت جانبا مهما منه وذلك في عددها الصادر يوم ١٧ يوليو ١٩٦٨ فذكرت أنها حصلت على معلومات كاملة عن القوات الأرضية والبحرية والجوية التي أوصي عليها لقوة دفاع اتحاد الامارات العربية وقد جاءت هذه التوصيات التي وافق عليها مجلس حكام الاتحاد في تقرير الجنرال جون ويلوبي بصفته المستشار العسكري للاتحاد.

فلبحرية الاتحاد أوصى التقرير على شراء ثمان سفن دورية كرافت وللسلاح الجوي تقرر شراء ٩ وحدات دفاع جوي من طراز «تايجركات» و٦ طائرات هوكر هنتر وعدد من طائرات الدعم الخفيفة وطائرات النقل. (وطائرات الدعم الخفيفة هي من طراز نور ثروب وباك ١٦٧ الأسرع من الصوت والدعم القريب من طراز (ف ـ ٥ –F.5) التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت).

وستلحق بهذه الوحدات البحرية والجوية ـ في حالة التهديد الخارجي ـ قوات الامارات المنفردة وخاصة قوة دفاع أبو ظبي. وبصدد الدوز الخاص لقوة دفاع أبو ظبي أوردت جريدة النهار البيروتية في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٨ تقريراً قالت فيه أنها تلقت معلومات موثوقة تفيد أن أبو ظبي تتولى تشكيل قوة دفاعية رادعة. وتشير معلومات النهار الى أن «قوة دفاع أبو ظبي» الحالية التي هي

بمثابة جيش محلي، ستكون نواة هذه القوات المسلحة التي سيتم تشكيلها خلال سبع سنوات. وتذكر هذه المعلومات ان الشيخ زايد بحث خلال زيارته الى لندن في شهر سبتمبر ١٩٦٨ هذا المشروع مع المسؤولين البريطانيين، وأنه طلب أن تتم عملية الانسحاب البريطاني شرقي السويس على مراحل طويلة قد تمتد الى خمس سنوات يتم خلالها تدريب هذا الجيش على أن يصبح مستعدا وقادراً على الصمود بين العام ١٩٧١ - وقت الانسحاب البريطاني - والعام ١٩٧٧ وقت الانتهاء من اعداد الجيش.

أما الركيزة الثالثة لاتجاه الاستراتيجية العسكرية وهو احلال القوات الامريكية تدريجيا محل القوات البريطانية فانهم يتكتمون كثيرا على هذا الموضوع. ولا يمكن الوصول الى مثل هذه النتيجة الا من خلال الدراسة الدقيقة لاستراتيجية حلف شمالي الاطلسي التي تسيطر عليه الولايات المتحدة ومن خلال تصيد بعض أخبار من هنا وهناك.

فمن خلال استراتيجية حلف شمالي الاطلسي وكما سبق أن عالجنا هذا الموضوع في محاضرتنا السابقة في أول يناير ١٩٧٠[٢٦] يتضح أنه مطلوب من بريطانيا أن تلعب الدور الرئيسي في وسط أوروبا وفي البحر الابيض.. وقد استجابت بريطانيا لهذا الدور ورتبت أمورها ومن ضمنها قرار الانسحاب شرقي السويس على هذا الأساس.. اذن من يقوم بالدور الرئيسي شرقي السويس؟. من هذا السؤال يتضح انه موكول للولايات المتحدة. ونصل الى هذا الاستنتاج بثقة اذا استرجعنا ما تناقلته وكالات الأنباء يوم ٦٧/٥/١٦ من أن ويلسون رئيس وزراء بريطانيا سيبلغ الرئيس الامريكي السابق جونسون عند اجتماعه به في ٢ يونيه ١٩٦٧ أن بريطانيا ستسحب قواتها من منطقة شرقي السويس وستتم هذه الخطوة تدريجيا تجنبا لحدوث فراغ عسكري في المنطقة مراعات لانشغال الولايات المتحدة في فيتنام.

ويلمس معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة جون تاون الامريكية في كتابه «الخليج... تنفيذ الانسحاب البريطاني» موضوع الوجود الامريكي -

(٢٦) سيف بن علي «مساهمة في مناقشة الوضع في الخليج العربي» محاضرة ألقيت في رابطة طلبة البحرين بالقاهرة في أول يناير ١٩٧٠.

مرورا - ويطرح تساؤلا ما هو موقف أمريكا مستقبلا؟ ثم يذكر ان الوجود العسكري الامريكي الحاضر في الخليج صغير وهو يشمل عادة سفينة قيادة ومدمرتين من اسطول أمريكا في الأطلسي.. ويشارك هذه القوة وبالمناسبات وبصفة مؤقتة سفن من الاسطول السادس الامريكي في البحر الابيض المتوسط. وهذا الكلام يعني بوضوح دعوة أمريكا لتكبير وجودها العسكري اذ أن مدمرتين ووجود سفن غير دائم وبالمناسبات لا يفي بالغرض.

ثم يؤكد معهد الدراسات هذا، على أهمية استمرار مناورات حلف السنتو ويتباكى على أن هذا الحلف قد تحول الى حلف اقتصادي وثقافي.

وكأنه يريد أن يقول أن المطلوب هو حلف عسكري - ما دام حلف السنتو قد تحول الى حلف اقتصادي وثقافي فلنعمل على خلق الحلف العسكري المطلوب. ثم تؤكد الدراسة على أن تفاهم السعودية وايران يعد بكل تأكيد مساهمة هامة لتأمين السلام في الخليج في المستقبل. وفي نطاق تقوية واعداد جيوش الدول المطلة على الخليج تجري المناورات العسكرية المنفردة أي كل جيش يقوم بمناوراته كما حصل لجيش الكويت وجيش السعودية وايران وشملت مناورات ايران عملية انزال في الجزر الصغيرة الواقعة في مدخل الخليج، كما تجري المناورات المشتركة كما حصل للمناورات البحرية المشتركة من ايران الولايات المتحدة وبريطانيا في خليج عمان،وقد اشتركت في جانب منها القوات الجوية الايرانية والبريطانية وكان ذلك في ١٩٧٠/١١/١٠.

ويأتي ذلك مصداقاً للكتاب الابيض البريطاني عن شؤون الدفاع الصادر في ٢٠ فبراير ١٩٦٩ حيث قال: «لقد حققنا تقدما طيبا في التخطيط مع حلفائنا لوضع ترتيبات جديدة تساعد على المحافظة على الاستقرار في المناطق المعنية بعد انسحابنا من قواعدنا البرية الى الشرق من السويس.

وفي ١٩٧٠/٤/٧ عقدت اللجنة العسكرية لحلف السنتو اجتماعاً في طهران استعرضت فيه خطط الدفاع في منطقة الخليج ومستقبله، بعد انسحاب القوات البريطانية بنهاية ١٩٧١ وقد درست اللجنة تقارير حول المناورات الأرضية والجوية والبحرية التي أجريت في المنطقة، وبرامج المناورات للعام القادم. وبعد

ذلك بشهر عقدت واشنطون اجتماعات المجلس الوزاري لحلف السنتو، ومن ضمن القضايا التي بحثت فيها «مستقبل الخليج العربي». (الحياة ٧٠/٥/١٧).

وموجز الاتجاه العسكري لاستراتيجية الامبريالية هو أن تكون الاستعدادات العسكرية في منطقة الخليج على مستوى من الكفاءة والقوة تمكنهم من استمرار قبضتهم وضرب أي تحرك جماهيري يهدد مصالحهم وأرباحهم الفاحشة في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية المزدوجة من ناحيتين ناحية غناها بالثروة البترولية وناحية أهميتها للمواصلات بين نصفي الكرة الأرضية.

لكن الناحية العسكرية والناحية السياسية لا تكفيان للحفاظ على هذه المنطقة تحت نفوذ الاستعمار الانجلو أمريكي واحتكاراته النفطية، فالمهم أن ترتبط حياة الناس الذين يعيشون في هذه المنطقة بذلك النفوذ، وهل يوجد شيء يربط حياة الناس أكثر من الوضع الاقتصادي؟

ان الوضع الاقتصادي لأي مجتمع كما يقول علماء الاقتصاد هو الأساس لبنية هذا المجتمع. الوضع الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية في أي مجتمع هي التي تحدد البنية الفوقية له.. هي التي تحدد نوع النظام وأساليب الحكم وتحدد بالضبط مَن مِن طبقات المجتمع لها السيطرة. فمن يتحكم في اقتصاد أي مجتمع تجده يتحكم في ذلك المجتمع..

ومن هنا نجد الاتجاه الثالث لاستراتيجيتهم هو الاتجاه نحو الوضع الاقتصادي.. وهذا الاتجاه هو أخطر الاتجاهات وأبعدها أثراً وان جاء ترتيبه الثالث. وتتمثل هذه الخطوة بتحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الامبريالي العالمي ربطاً وثيقاً.

الثاني: تحويله بشكل كامل الى صناعات تكميلية واقتصاد خدمات.

وهناك هدف ثالث وهو من طبيعة الرأسمالية يتمثل في جني أكبر قدر من الأرباح الفاحشة وبأكبر قدر من السهولة.

فكيف تجري الامور في الوضع الاقتصادي لتحقيق هذين الهدفين الرئيسيين وغيرهما من الأهداف؟

في ١٩٦٧/٥/٢٥ أذاعت اذاعة لندن «ان شركة كالتكس وهي الشركة

الأم لشركة بابكو شكلت لجنة لترغيب الشركات الامريكية بتشغيل رساميلها لاقامة مشاريع تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر لتحريك الصناعة بأثمان زهيدة ».

وفي ١٩٦٧/٧/١٢ نشرت جريدة «النجمة الاسبوعية» الجريدة الأسبوعية لشركة نفط البحرين بابكو «ان اقتصاد البحرين يتأهب لوثبة جديدة لاستيعاب عدد من المشاريع التي تهدف الى زيادة الدخل القومي واتاحة فرص التوظيف في البلاد، وأعلنت أنه تم تأسيس مكتب الانماء تحت ادارة دائرة المالية لحكومة البحرين يعمل فيه السيد حبيب قاسم ومستر دنس جونس وهو مهندس تكرير أعير من بابكو.

واستطردت جريدة بابكو قائلة: «ولمساعدة الحكومة بتسهيل خططها التطويرية، فان بابكو قد شكلت ومولت لجنة من الخبراء يعملون في نيويورك ولندن، وقد قدمت تقريرا عرضت فيه ٣٥ مشروعا تمهيديا».

وبعد دراسة أكثر من ٢٠٠ مشروع صناعي فان اللجنة المذكورة قد ساعدت في ايجاد الاتصالات ما بين حكومة البحرين ورجال الصناعة في البلدان الأخرى.

وتتكون المشاريع التي قال عنها ناطق بلسان حكومة البحرين ان بعضها «مشاريع ضخمة وتحتاج الى استثمار ورأسمال كبير». تتكون من أربع فئات هي:

١) الصناعات الثقيلة وتشتمل على الصناعات التي يمكن أن يشكل توفر الغاز الطبيعي القليل التكاليف عاملا فعالا في تأسيسها.

٢) تسهيل الخدمات بالنسبة للشركات التي تقوم بعمليات واسعة النطاق في منطقة الخليج.

٣) السياحة.

٤) الزراعة.

وفي أول اكتوبر من عام ١٩٦٨ أعلن في مؤتمر صحفي بفندق الدوتشستر في لندن عن مشاريع لانشاء فرن صهر الالومنيوم في البحرين.

وذكر في المؤتمر ان مصهر الالومينوم سيكلف ٢٠ مليون جنيه استرليني، وان طاقته الانتاجية ستكون ٥٧٫٥٠٠ طن فى السنة.

وانه جرى استقصاء لانشاء هذا المركز بفرن صهر الالومنيوم في كل من نيوزيلندا، أيسلندا والنرويج غير انه تم اختيار البحرين لأن لديها احتياطي كبير من الغاز الطبيعي الرخيص للطاقة.

لكن السيد حبيب قاسم أحد موظفي مكتب الانماء لحكومة البحرين يذكر أسباب اختيار البحرين لتكون مركزاً لاقامة هذا المصهر بشكل أوضح، ويحددها في خمس نقاط[٢٧]:

١) توافر الغاز الطبيعي منفصلا عن النفط بكميات كبيرة لم تستغل وبأسعار متهاودة وكذلك قرب مكامن الغاز من الموقع الملائم.

٢) توافر الأيدي العاملة الفنية وكذلك المهارات الأساسية (ولم يقل السيد حبيب الأيدي العاملة الرخيصة).

٣) موقع البحرين الجغرافي الواقع في منتصف الطرق بين الأسواق العالمية المستهلكة للألومنيوم من جهة، والدول المنتجة للمادة الخام (البوكسيت) من جهة أخرى، وتوافر خدمات الشحن.

٤) توافر الخدمات الأساسية كالمواصلات السلكية واللاسلكية وغيرها.

٥) وجود مزايا استثمارية منها الاعفاء من ضرائب الدخل والأرباح، وعدم فرض أية قيود على الرساميل الأجنبية أو الأرباح.

والحقيقة يمكن تلخيص أسباب اختيار البحرين في ثلاث نقاط رئيسية:

١) توفر الغاز الطبيعي الرخيص.

٢) توفر الأيدي العاملة الرخيصة.

٣) الاعفاء من الضرائب على الدخل وعلى الأرباح وعدم فرض أية قيود على الرساميل الأجنبية أو الأرباح.

ولهذه الأسباب اجتمعت الشركات الاحتكارية المتخصصة في صناعة

(٢٧) جاء ذلك في مقال له في عدد «نهار الخاص بالبحرين وعنوان المقال «البحرين وعد الخليج بالمستقبل» في يونيه ١٩٧٠.

الألومنيوم والمعادن بصفة عامة من بريطانيا وأمريكا وألمانيا الغربية والسويد وشكلت احتكاراً عالمياً سمته شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)[٢٨]. وبينما كانت نسبة حكومة البحرين في أسهم الشركة ٢٧ر٥ في المائة حتى أكتوبر ١٩٦٨ انخفضت في يونيو ١٩٧٠ الى ٢٠ في المائة فقط. وكلما انضمت شركة جديدة انخفضت نسبة البحرين، وأخشى أن تتلاشى.

ونتيجة للشروط والمزايا التي وفرتها البحرين لهذا المشروع والتي وصفها أحد كبار رجال الأعمال ذي العلاقة بالمشروع بأنها «ضرب من المثالية بل اللامعقول»[٢٩].

فان «ألبا» قررت أن ترفع انتاجها الى ٩٠ر٠٠٠ طن في السنة بدلا من ٥٧ر٥٠٠ طن. بل وكما ذكر ملحق النهار الأسبوعي في ١٩٧٠/١٠/٢٥ بأن هناك كثيراً من التفاؤل أن يصل انتاج معمل الالومنيوم الى نصف مليون طن في غضون الخمس سنوات المقبلة.

(٢٨) المساهمون في شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) حتى ٢ أكتوبر ١٩٦٨ هم:

١) حكومة البحرين	بحرينية	٢٧ر٥ في المائة
٢) برتش ميتال كوربوريشن	بريطانية	٢٥ =
٣) أكتيبولاجت الكتروكوبر	سويدية	٢٥ =
٤) وسترن ميتالز كوربوريشن	بريطانية	١٢ر٥ =
٥) بنك جينس مان	بريطاني	١٠ =

وفي يونيه سنة ١٩٧٠ أصبح المساهمون كالآتي: -

١) حكومة البحرين	بحرانية	٢٠ =
٢) بريتش ميتال كوربوريشن	بريطانية	١٨ =
٣) أكتيبولاجت الكتروكوبر	سويدية	١٨ =
٤) جنرال كيبل كوربوريشن	أمريكية	١٨ =
٥) بريتون أنفستمنت	بريطانية	١٠ =
٦) ويسترن ميتالز كوربوريشن	بريطانية	٩ =
٧) أوروبا الكوربوريتد	ألمانية غربية	٧ =

مع ملاحظة اختفاء اسم بنك جينس مان الذي كان ساهما بـ ١٠ في المائة.

المصدر: «النجمة الأسبوعية» جريدة شركة نفط البحرين ١٩٦٨/١٠/٢. «الأضواء» صحيفة بحرانية أسبوعية ١٩٦٩/١/٩.

العدد الخاص لجريدة «النهار» البيروتية المعنون «البحرين.. وعد الخليج بالمستقبل» يونيه ١٩٧٠.

(٢٩) عدد «النهار» الخاص «البحرين.. وعد الخليج بالمستقبل» يونيو ١٩٧٠.

وحسب الأرقام المعلنة فان تكاليف مصنع الالومنيوم تبلغ ٥٤ مليون جنيه استرليني.. ولمجرد المقارنة فان بريطانيا تنتج نصف مليون طن سنوياً من الألومنيوم قيمة استثماره فيها مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه[٣٠].

وفي ابريل سنة ١٩٦٩ زيد مبلغ الرأسمال المدفوع ليصل الى مليون ونصف مليون دينار بحراني بعد أن كان مليونا من الدنانير البحرانية.

والأمر الغريب أن حكومة البحرين توقع اتفاق قرض مع الصندوق الكويتي للتنمية قيمته مليون و١٥٠ ألف جنيه استرليني لتمويل مشروع معمل الألومنيوم.

وفي فبراير ١٩٦٩ وقعت حكومة البحرين اتفاقية مع مجموعة من البنوك البريطانية ممثلة في بنك جلن ميلز تقضي بمد حكومة البحرين بقرض طويل الأمد لتمويل مشروع مصهر الالومنيوم وتبلغ قيمة القرض ٢٤ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني بفائدة قدرها ٥ر٥ في المائة يسدد خلال ١٤ عاماً[٣١]ونصف. وفي فبراير ١٩٧١ وقعت حكومة البحرين اتفاقية قرض أخرى مع البنك البريطاني وليامز وجلن المحدود يوفر البنك المذكور بموجبها مبلغ ١٨ر٤ مليون جنيه استرليني بفائدة قدرها ٥ر٥ في المائة يسدد خلال اثني عشر عاماً لاستخدامه في اجراء توسعات في مصاهر الألمنيوم التابعة لشركة ألمنيوم البحرين (ألبا)[٣٢].

لكن لماذا حكومة البحرين التي لها ٢٠ في المائة من أسهم الشركة أو أقل من ذلك توقع على اتفاقيات قروض يصل مبلغها الى ما يقارب نصف تكاليف المشروع؟ ولماذا الاقتراض وللبحرين مبالغ ضخمة في بنوك بريطانيا رصدت هناك تحت اسم الاحتياط.

فحتى الآن يصعب الاجابة على هذين السؤالين.. والواقع ان المشرفين على شركة ألبا سواء من الشركات المساهمة أو من ممثلي حكومة البحرين ينشرون أخبار المشروع والأرقام المتعلقة به بشكل «يضيّع الطاسة» كما يقال على من يريد أن يتتبع هذا المشروع ويصل الى الحقيقة.

(٣٠) «الأهرام» ١٩٦٩/١٢/٢٣.

(٣١) مجلة «هنا البحرين» العدد ٢٠٦ مارس ١٩٦٩.

(٣٢) «النجمة الاسبوعية» جريدة شركة نفط البحرين ١٧ فبراير سنة ١٩٧١ وكذلك مجلة «هنا البحرين» العدد ٢٣٠ مارس ١٩٧١.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: ما هي حقيقة هذا المشروع وما مدى خدمته للبحرين والمنطقة؟ وهل يستحق كل هذه الضجة التي تثار حوله من أنه أدخل البحرين الى عهد الصناعة الثقيلة ووضعها في مصاف الدول الرئيسية المصدرة للألمنيوم في العالم؟

صحيح ان مصنع الالمنيوم صناعة ثقيلة لكنه ليس أثقل من صناعة النفط.. وليس أثقل من كثير من الصناعات مثل الصناعات البتروكيمياوية.

وصحيح أن انتاج نصف مليون طن سنوياً (بعد خمس سنوات) يعتبر من أعلى نسب الانتاج للالمنيوم في العالم، ولكن هل البحرين هي المنتجة والمصدرة لسبائك الالمنيوم؟

أبداً كل ما ستستفيد منه البحرين من هذا المصنع هو تشغيل بضع مئات من الأيدي العاملة تقول الأرقام التي نشروها ان تشغيل الأيدي العاملة قد يصل رقمها الى ٧٥٠ عاملا.

وستستفيد ثانية من رؤية ملايين الجنيهات تدخل البنوك وتخرج منها ورؤية المنشآت الكبيرة لشركة (ألبا). وعزاؤها أنها صارت في مصاف الدول المصدرة للالمنيوم.

فما دامت حصة البحرين في تقلص مستمر وما دامت دخول وأرباح ورساميل هذه الشركة الاحتكارية تتحرك بمطلق حريتها فلا قيود على الرساميل ولا ضرائب على الدخل ولا على الأرباح وتأكدوا أنه لا يوجد حتى ضريبة جمركية على استيراد وتصدير الشركة فلعمري ما هي فائدة البحرين.

وحتى الغاز الطبيعي الرخيص كما تقول «بابكو» لا يوجد ما يثبت استفادة البحرين من بيعه الى شركة «ألبا».

لكن المسألة كما ذكرنا في بدء معالجتنا لاتجاه الاستراتيجية الاقتصادي هي ربط اقتصاد البحرين بالرأسمال العالمي. فان الـ ٥٤ مليون جنيه وقد تكون أكثر من ذلك بانضمام مساهمين جدد، وتحركها ضمن اقتصاد البحرين، ما هي الاّ أحد الأربطة التي تشد بها الحياة الاقتصادية للبحرين بالرأسمال العالمي.

ان مشروع الالمنيوم في البحرين هو المثل الحي لاتجاه استراتيجيتهم

الثالث.. واذا أضفنا اليه انعاش قطاع الخدمات وذلك باشادة الفنادق الضخمة (درجة أولى) حيث أنشيء منها خلال السنتين الماضيتين في البحرين فقط أربعة فنادق هي: فندق الخليج، فندق دلمون، فندق مون بلازا، وفندق هيلتون وكذلك فتح أيضاً أكثر من أربع بنوك خلال نفس الفترة مثل يونايتد بنك، صادرات ايران، وفيرست ناشينال سيتي بنك الامريكي الذي نقل فرعه الرئيسي في الشرق الأوسط من بيروت الى البحرين والشروع في فتح فرع لبنك تشايز ما نهاتن وأيضاً انتشار فروع شركات التأمين.. الخ.

كل ذلك يشير بوضوح الى ان النية متجهة لخلق هونكونج أخرى في الخليج، اذ ان ما يجري بصورة أو أخرى في دبي وقد شهدت دبي طوال عام ١٩٦٩ عملية انشاء أكثر من مصرفين كبيرين أحدهما رأسماله أمريكي ألماني غربي كويتي والآخر أمريكي خالص.

وفي ١٩٦٩/٥/٢٢ نشرت جريدة «الفايننشل تايز» البريطانية دراسة عن الحركة المصرفية في العالم العربي جاء فيها ان مركز الثقل المصرفي في الشرق العربي أخذ يتحول من لبنان الى الخليج.

وأضافت الدراسة: «وقد اتضح هذا الاتجاه سنة ١٩٦٧ الا انه سار خلال ١٩٦٨ بخطوات حثيثة وأصبح الشرق العربي أسرع المناطق نموا في ميادين التجارة والمال على الصعيد العالمي».

ان البنوك والشركات البريطانية والامريكية وفي السنوات الأخيرة انضمت اليها الشركات الفرنسية والالمانية الغربية مسيطرة على اقتصاد الخليج، ابتداء بصناعة النفط مروراً بالانشاءآت والمقاولات وتجارة الجملة وانتهاءاً بالصفقات المحددة مثل صفقات بناء الموانىء والمطارات ومولدات الطاقة الكهربائية. وهي تجمع الملايين الملايين من الأرباح على حساب تقدم منطقتنا وتطورها.

هذا موجز لما يجري في منطقتنا، وكما رأينا فان وجهة جريان الامور هو الآن في غير صالح منطقتنا وشعبنا بل هو في صالح الاحتكارات العالمية والدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا.

وجبهة التحرير الوطني البحرانية كمنظمة وطنية انبثقت في خضم الحركة الوطنية ٥٤ - ١٩٥٦ وأسهمت بكل ما تملك من طاقات وقدرات في نضال جماهيرنا ضد الهيمنة الاستعمارية وفي سبيل انجاز الاستقلال الحقيقي والحرية الحقيقية، والتقدم الاجتماعي والعلمي وتطوير اقتصاد وطننا لما فيه مصلحة وضمان مستقبله، ترى في كل ما يجري الآتي:

أولا: انه لا يمكن أن يحدث تطور فعلي وحقيقي لمصلحة جماهير شعبنا، ولمصلحة مستقبلنا الا بالالغاء التام للمعاهدات الاسترقاقية، وعدم ابدالها بمعاهدات أخرى تحمل في ظاهرها التغيير، ولا تغيير في محتواها، كما حدث مؤخراً في ٢٨ فبراير ١٩٧١ حين أعلنت الحكومة البريطانية رسمياً في مجلس العموم، اعتزامها انهاء المعاهدات. وابدلتها ببرنامج من ٥ نقاط هي:

١) توقيع معاهدة صداقة تتضمن تعهداً بالتشاور المتبادل عند الحاجة.

٢) بريطانيا مستعدة لتقديم ضباط بريطانيين وغيرهم من الموظفين على سبيل الاعارة الى قوات الاتحاد وللمساعدة على تزويدها بالمعدات. ويتولى الاتحاد المسؤولية المالية التامة عن قواته.

٣) يمكن لعناصر من القوات البريطانية بما فيها فرق تدريب أن توضع هناك على أساس مستمر اذا رغب الاتحاد في ذلك بغية القيام بدور ارتباط وتدريب.

٤) مناورات تدريبية منتظمة تشترك فيها وحدات من الجيش وسلاح الطيران البريطانيين.

٥) زيارة منتظمة للمنطقة من قبل سفن الاسطول البريطاني.

هذا هو محتوى المعاهدة الجديدة التي أعلن عنها. فما هو الاختلاف بينها وبين المعاهدات القديمة؟.. هنا اختلاف واحد فقط هو مراعات اختلاف الزمن.

لذلك فنحن ضد كل مظهر من مظاهر الوجود الاستعماري. وما دام أي مظهر من مظاهر هذا الوجود قائماً فان استقلالا حقيقياً لن يصل. واذا ما أعطوا منطقتنا استقلالا فسيبقى استقلالا شكلياً وناقصاً وعلى جماهيرنا وقواها الوطنية مواصلة النضال لجعله استقلالا حقيقياً.

ثانياً: بالنسبة لاتحاد الامارات، لقد أعلنا مرارا اننا لسنا ولا يمكن ان نكون ضد وحدة منطقتنا، فجماهير شعبنا في الخليج العربي، رغم التجزئة وتقسيم الأرض الى كيانات هزيلة مؤمنة بوحدتها وجماهيرنا بقيت رغم ذلك تشكل وحدة متكاملة تاريخا وحاضرا ومصيرا وهي واثقة انه لا بد أن تحقق هذا الايمان وتخلق بنضالها وارادتها كيانا واحدا متحرراً من النفوذ الاستعماري وسيطرته بمختلف أشكالها ومن الأنظمة القبلية العميلة والمتخلفة.

فنحن نرفض اتحاد الامارات بصيغته الاستعمارية.. بصيغته التي يريدون ان يكون هذا الاتحاد أداة لتثبيت وجودهم ولضرب حركة شعبنا الوطنية وطموحاتها نحو التحرر الكامل والوحدة الحقيقية.

ثالثاً: بالنسبة للتصنيع، فلا أعتقد ان هناك أحداً عارض تصنيع بلاده. ولكن التصنيع الذي يعملون على اقامته في البحرين مثلاً، يكاد يكون لا علاقة له بالبحرين. فالتصنيع الذي لا تستفيد البلاد من دخله (حيث دخل الالمنيوم كله يخرج من البلاد) ولا تستفيد من أرباحه الضخمة اذ ليس هناك ما ينص على ان للبحرين نصيباً من أرباح هذه الشركة باستثناء نصيبها من أسهمها، وكما يبدو فسيدفع لها عينياً أي كمية من الانتاج تبلغ من ١٥٫٠٠٠ الى ١٨٫٠٠٠ طن. ولا تستفيد من فرض ضرائب على دخل الشركة ولا على أرباحها ولا على استيرادها وتصديرها ما هي فائدتنا اذن من هذا التصنيع؟.

ان تصنيعاً يجني الآخرون الأرباح الضخمة على حسابنا، وتسير أعمالهم وتنمو رساميلهم على حسابنا، لا يمكن ان يكون تصنيعاً لبلادنا، وانما هو تصنيع للاحتكارات الرأسمالية التي وجدت فرص الأرباح الضخمة سهلة ورحبة في بلادنا.

اننا سنناضل من أجل أن تستفيد بلادنا من المشاريع التي يقيمونها على أرضها، سنناضل من أجل أن نفشل خططهم لربط اقتصادنا الوطني بعجلة اقتصادهم القائم على الأرباح الفاحشة والمهدد بالأزمات المتتالية للنظام الرأسمالي.

انّا ندعو الى اقامة صناعة حقيقية في بلادنا، والصناعة الحقيقية والتي تحاربها شركة (بابكو) وتحرف أنظارنا عنها بجلبها لنا مثل مشروع الالمنيوم هي صناعة البتروكيمائيات.

وكل مقومات هذه الصناعة متوفرة ان من حيث وجود البترول او من حيث وجود الرأسمال. تلك الملايين التي تستغلها بنوك بريطانيا بحجة الاحتياطي للبحرين.

ولكي نكون على بينة من أمرنا، وتتضح حقيقة دعوتنا لاقامة الصناعة البتروكيميائية نورد مقتطفا من دراسة علمية كتبها الدكتور غسان قانصو ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومستشار وزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية نشرتها مجلة البترول والغاز العربي في عدد فبراير سنة ١٩٧١.

يقول الدكتور قانصو «وفيما يختص بالصناعات البتروكيميائية فان البلاد العربية تعتمد في غالبيتها على تصنيع عدة منتجات بتروكيميائية كلاسيكية لا تتعدى أصابع اليد كالأسمدة الكيميائية والمنظفات والمواد البلاستيكية والخيوط الاصطناعية وكلها لا تزال في بداية نموها مع العلم أن بالامكان انتاج سبعة آلاف مادة كيميائية من البترول الخام تقوم أوروبا والولايات المتحدة الامريكية باستخراجها من البترول نفسه».

ويستطرد الدكتور قانصو قائلا: «أن من المعلوم في علم الاقتصاد البترولي انه اذا كان ثمن كيلو جرام البترول الخام يساوي ٢ سنت فاننا بتكريره نضيف على ثمنه ٢ سنت أخرى واذا حصلنا منه على المشتقات البتروكيميائية فان هذا الكيلو يصبح ثمنه بين ٢٢ و٣٣ سنتاً وقد يبلغ هذا الثمن في بعض الحالات الى حد الستة والستين سنتاً ويجنح البعض الى اعتبار سعر ٢٥ سنتاً كسعر وسطي لجميع المنتجات البتروكيميائية. معنى ذلك ان قيمة المنتجات البتروكيميائية تفوق ١٢٫٥ مرة قيمة البترول الخام.

واذا أخذنا انتاج البترول في البلاد العربية لعام ١٩٦٩ بعين الاعتبار لوجدنا ان باستطاعة هذه البلاد أن تبيع بترولها بضعف الثمن الحالي في حال تكريره فقط. أي اذا كررنا الفائض بين الانتاج وطاقة التكرير والبالغ ١١٫٣٦٦٫٨٠٠ برميل في اليوم والذي يذهب في الوقت الحاضر كبترول خام عند ذلك نحصل على قيمة اضافية تعادل ١٣٫٦٤ مليار دولار. هذا اذا أخذنا سعراً وسطياً لطن البترول الخام ١٢ دولاراً. اذا صنعنا هذه الكمية بتروكيميائيا عند ذلك نحصل على الأقل على ٨٥٫٢٥ مليار دولار. ان الدول

العربية تحصل في الوقت الحاضر اذا طبقنا مبدأ مناصفة الأرباح على ٣ر٤٢ مليار دولار وهنا نرى الفرق الشاسع بين ايرادات الدول العربية في حال الاستمرار ببيع بتروها كبترول خام وبين بيعه بعد تكريره أو بعد استخراج المشتقات البترولية منه.

ان الصناعات البتروكيميائية تستهلك ٣ بالمائة في الوقت الحاضر من الانتاج العالمي للبترول الخام والبالغ ٤١ر٥٣١ر٠٠٠ برميل في اليوم لسنة ١٩٦٩ و٧ بالمائة من انتاج الغاز الطبيعي. ومن المنتظر ان يزيد استعمال البترول الخام كمادة أولية للصناعات البتروكيميائية حتى تصبح هذه الزيادة عبارة عن ٢٠ بالمائة من انتاج البترول الخام في حدود سنة ٢٠٠٠. واذا أخذنا معدل الاستهلاك الحالي وهو ٣ بالمائة فنرى انه كان بامكان الدول العربية على الأقل ان تصنّع ٣ بالمائة من انتاجها والبالغ ٣٩٤ر٦٤١ برميلاً في اليوم بتروكيميائيا وفي هذه الحالة يكون ثمن المنتجات المصنعة ٢ر٩٦ مليار دولار. هذه الخسارة لحقت بالدول العربية سنة ١٩٦٩ وستزيد سنة بعد أخرى ان لم تبادر الدول العربية الى اعتماد سياسة جديدة قائمة على أساس تصنيع البترول محلياً.

رابعاً: لا يمكن أن تسير منطقتنا في طريقها الطبيعي نحو التطور والتقدم الاّ اذا تحقق لشعبنا كافة الضمانات الدستورية والقانونية المصاغة حسب مصلحته ومستقبله وأن يكون هو (الشعب) سيد السلطات حقا وفعلا، وأن تكفل كل الحقوق في ابداء الرأي والمشاركة الفعلية في ادارة شؤونه بنفسه بعيداً عن الضغوط الاستعمارية والرجعية.

وأول الطريق هو وضع حد لسلطات القمع البوليسية ووقف الارهاب والاعتقالات والملاحقات واطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين وعودة جميع المنفيين.

ونحن نعلم جيداً ان شيئاً من هذا لا يتحقق ولا يمكن أن يتحقق الاّ بالنضال الشاق والدؤوب، وبمزيد من الاقدام والتضحيات. وتاريخ شعبنا وتاريخ حركتنا الوطنية يثبت بما لا يقبل الشك ان شعبنا وقواه الوطنية تملك كل الامكانية وكل القدرة على خوض النضال والاستمرار فيه حتى تتحقق كل أهدافه.

الاحتكار في صناعة البترول★

لم تحظ مادة استراتيجية بهذا القدر من الاهتمامات والدراسات والاحصائيات كما تحظى مادة البترول، كذلك لم يعرف عن مادة استراتيجية دار حولها هذا القدر من المخططات والمناورات كما هو جار بالنسبة للبترول.

ذلك ان البترول يشكل ١٠٪ من تجارة العالم السنوية الاجمالية، من حيث القيمة؛ وأكثر من النصف من حيث الحجم، كما يشكل ثلث الصادرات الاجمالية للاقطار النامية، ويتزايد الطلب عليه بمعدل ٧٪ سنوياً.

وقد وصل مجموع رؤوس الاموال المستثمرة في عمليات البترول ارقاماً مذهلة اذ تبلغ ألوف ملايين الملايين، وكذلك الارباح الناتجة عن هذه الاستثمارات.

وقد كونت الارباح الخيالية المجنية من البترول وخاصة بترول الشرق الاوسط، وبالاخص بترول الخليج العربي، كونت قاعدة لقيام عدد من الصناعات الجديدة العظيمة مثل الصناعات البتروكيماوية التي تشكل ٦٥٪ تقريباً من قيمة انتاج جميع المواد الكيماوية الوسيطة الاساسية التي تستخدم في الولايات المتحدة، وكونت ايضا اساسا للتطور التكنولوجي الجاري الآن في الدول الصناعية في

★ هذا البحث قدمه المؤلف لندوة النفط التي عقدت في بغداد، ١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٧٢ وأدرج كوثيقة من وثائق الندوة تحت رقم ٢٩

العالم. وقد وجدت من صناعة تكرير البترول مئات الألوف من الاستخدامات البترولية في صناعة البلاستيك والمنسوجات الصناعية والمطاط الصناعي والصابون ومواد التنظيف والبويات والاسمدة.. وألوف الصناعات الكيماوية وعلى الأخص صناعة الأدوية.

ان الارباح الخيالية التي جنتها الاحتكارات البترولية وخاصة اتحاد منتجي البترول الدولي الذي يضم الاحتكارات الثانية الكبيرة (اسو، ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا، الخليج، رويال دوتش شل، شركة البترول البريطانية، موبيل اويل، شركة البترول الفرنسية) جعلت من محتكري البترول سادة الحي التجاري في لندن وسادة الوول ستريت في نيويورك وهم الآن يسيطرون على سوق الاقراض الدولي، وعلى البنوك الكبرى وشركات التأمين ولهم رجالهم في مختلف دوائر اجهزة الحكم في البلدان الرأسمالية وخاصة في وزارات الخزانة والحربية وهيئات المخابرات.

ان الاحتكارات البترولية، وبالدقة اتحاد منتجي البترول. والشركات التابعة لها تملك ٨٠٪ من البترول المستخرج من أقطار العالم الثالث، وهي تشكل اخطبوطاً ممتدة أذرعه الى أعمق الحياة الاقتصادية لكل دول اوروبا الرأسمالية. وكما تقول الباحثة البريطانية مسز جي. الياس فانه «من خلال مجالس الادارة المتشابكة مع البنوك والصناعات الرئيسية الاخرى وبواسطة تمويل الصحف وعن طريق الروابط العائلية الدولية الشبيهة بروابط النبلاء في اوروبا. تمثل هذه الشركات الدولية طبقة اجتماعية منغلقة تحكم العالم الرأسمالي من مكان أعلى».

وقد تقصت الباحثة البريطانية المذكورة الاحتكارات البترولية وامتداداتها، وممتلكاتها ومدى نفوذها في مختلف بلدان اوروبا وأثبتت فعلا ان الاحتكارات البترولية تشكل امبراطوريات مالية متحكمة واخطبوطا هو الى الخيال لكنه واقع.

ومن المفيد ان نورد فيما يلي مثلا او نموذجا لشبكة الاحتكارات العالمية ـ كما جاء في بحث المسز الياس ـ هو نموذج واحد من عشرات النماذج، هذا النموذج هو شركة بترول الخليج.

نموذج للاحتكار في الصناعة البترولية

فشركة بترول الخليج، هي التاسعة بين أكبر الشركات الامريكية، وهي الخامسة بين أكبر منتجي البترول في العالم الرأسمالي، تنتمي الى امبراطورية ميلون، وميلون واحدة من أغنى العائلات الامريكية ويعرف أفرادها بانهم سادة « بتسبرج » مركز الصناعات الثقيلة وكان أساس ثروتهم الفحم والحديد ثم دخلوا ميدان البنوك. وقد انضموا الى عائلة روكفلر في شركة ويستنجهاوس الكهربائية وفي شركات التأمين. وهم أيضاً شركاء لمجموعة ليهمان في شركة جنرال ديناميكس ثالثة المتعاقدين مع وزارة الدفاع الامريكية. وريتشارد ميلون هو مدير لشركات بترول الخليج و« اكلوا » وجنرال موتورز كبرى الشركات الامريكية.

وقد كانت أصول شركة الخليج في عام ١٩٦٩ مبلغ ٣ر١٢٠ مليون جنيه استرليني، وبلغ انتاجها ٢ر١٤٠ مليون طن متري، وتستحوذ شركة الخليج في كندا على ٢٩ر٤١٣ر٠٠٠ فدان من الأراضي بطريق الايجار. وتزاول نشاطها الانتاجي في ايران (٧٪)، ليبيا، المكسيك،انجولا، نيجيريا، فنزويلا، ولويزيانا، وتشترك في انتاج بترول الكويت مناصفة مع شركة البترول البريطانية.

معامل التكرير:

تملك شركة بترول الخليج ملكية كاملة او جزئية ٢٧ معمل تكرير في ثلاث قارات من بينها المعامل التالية:

- روتردام ايرو بورت وانتاجه ٨٠ر٠٠٠ برميل في اليوم.
- ميلفوردها فن (في بريطانيا) وانتاجه ٨٠ر٠٠٠ برميل في اليوم.
- هيلفا (في اسبانيا) وتمتلك الشركة ٤٠٪ منه.
- كرسبير (سويسرا).
- بورت آرتر (الولايات المتحدة) تملك الشركة ٢٥٪ منه.
- بورت تكساس.
- اوكيناوا (اليابان).

كما تملك الشركة ٤٠ر٠٠٠ محطة خدمة تضم ٦ر١٠٠ محطة في اوروبا في الأقطار التالية:

بلجيكا، فنلندا، المانيا الاتحادية، هولندا، ايطاليا، لوكسمبورج، النروج، السويد والمملكة المتحدة.

سفن تجارية:

وتملك شركة الخليج واحدا من أكبر الأساطيل في العالم فحمولة سفنه تبلغ ٣ ملايين طن، وهو أضخم من أسطول «كنارد».

ويضم هذا الاسطول ناقلات بترول تحمل كلّ منها ٢ر٢٢٥ر٠٠٠ برميل من البترول الخام تكفي لتشغيل معمل تكرير طاقته ٦٠ر٠٠٠ برميل يوميا لمدة شهر.

في مجال الكيماويات والمعادن:

وتملك شركة الخليج شركة «جنرال ديناميك» التي تنتج الأسلحة الكيماوية والذرية والتي تتبع مجموعة ليهان.

كما تملك شركة «داو» وشركات الالمنيوم التالية:

- شركة المنيوم امريكا (وتملك شركة الكوا ٤٠٪ منها).
- شركة المنيوم-كندا.
- شركة الامنيوم البريطانية.
- شركة مسابك الحديد الكندية.
- شركة «سورنيام» للبوكسايت.
- شركة «ديمارارا» للبوكسيت.
- شركة نورسك للالمنيوم.
- شركة نورسك للنترات.
- شركة المغنيسيوم.

وتملك الشركة أيضاً شركات الطيران التالية:

- اف. جي آر للسلاح الجوي.
- ميسير شميت.
- هينكل.

وتقوم شركة الخليج بالتنقيب عن الغاز والبترول في ٢٥ قطرا. وحقوق التنقيب التي تملكها تغطي حوالي ١٤٠ مليون فدان. وفي عام ١٩٦٧ شاركت الشركة في ١٫٢٤٢ عملية حفر، منها ٨١٢ انتجت البترول. وقد اكتشفت الشركة اليورانيوم في مكسيكو.

ومن بين المشروعات الكبرى التي تساهم فيها عائلة ميلون (صاحبة شركة الخليج) شركة دياج كبرى شركات المانيا الغربية في صناعة الماكينات الصناعية واجهزة الصواريخ الكهربائية والأسلحة الاخرى وبناء حاملات الطائرات.

ومن خلال «ميلون ناشونال بنك» تسيطر عائلة ميلون على الشركات التالية:

- شركة بوليمر.
- شركة ديبونت.
- شركة جنرال موتورز.
- شركة اوبل.
- شركة آي، جي، فاربن.
- شركة فيات الايطالية.
- شركة اديسون.
- شركة شنيدر الفرنسية.
- شركة مشتقات البترول الفرنسية.

كما تمتلك عائلة ميلون ٢٥٪ من بنك لندن وامريكا الجنوبية.

وعن طريق ليون فولك الصغير مدير «ميلون ناشونال بنك» ترتبط شركة البرومين لوقود الطائرات في اسرائيل بشركة بترول الخليج.

اصول ملكية «مليون ناشونال بنك».

- شركة بنسلفانيا للمياه.
- شركة بنسلفانيا للسكك الحديدية.
- شركة بنسلفانيا للانارة والقوى.
- شركة بتسبرج وبرمنجهام للسكك الحديدية.
- شركة بروكلين للغاز. ٩٩ ٪
- شركة بترول الخليج. ٨٣ ٪
- شركة كوبرز للغاز والكوك ٦٠ ٪
- الشركة الشرقية للغاز والوقود ٦٠ ٪
- شركة الالمنيوم المحدودة ٤٠ ٪
- شركة كاربور ندوم ٤٠ ٪
- اتحاد الفحم في بتسبرج ٢٥ ٪
- اتحاد الغاز في بروكلين ٢٤ ٪
- شركة نياجارا هدسون ٢١ ٪
- شركة بنرود ١٠ ٪
- شركة كروسيبل للفولاذ (فولاذ البواتق) ١٠ ٪
- شركة بتسبرج للاواني الزجاجية ١٠ ٪
- السكك الحديدية لبنسلفانيا ٥ ٪
- شركة فيلادلفيا ٥ ٪

كما يملك «ميلون ناشونال بنك» كذلك الشركات التالية ملكية كلية او جزئية:

- شركة الباسيفيك للتلفون والتلغراف.
- شركة القوى والانارة والمياه
- شركة مونتريال للاضاءة والحرارة والقوى.
- شركة ديوك - برايس للقوى ٢١ ٪
- شركة ويستنجهاوس للفرامل الهوائية ٢٠ ٪
- شركة ويستنجهاوس الكهربائية ٢٠ ٪
- الشركة المتحدة للانارة والقوى ١٥ ٪
- الشركة الامريكية المتحدة للقوى والكهرباء ١٠ ٪
- شركة بثلهم للصلب ١٠ ٪
- شركة لولان (كوربوريشن) ١٠ ٪
- شركة لولان (كومباني) ١٠ ٪
- شركة لورانس للمياه ١٠ ٪
- ميتسيجان للغاز والقوى

وتمتلك شركة ويستنجهاوس بدورها:

- شركة سيمنز أ. جي.
- شركة تليفونكن.
- شركة توليد القوى في المانيا الغربية(★).

ومثل ما تملك شركة الخليج للبترول تملك اخواتها الاحتكارات النفطية الاخرى، وإذا ما شملنا بنظرتنا اتحادهم «اتحاد منتجي البترول» فاننا نرى اخطبوطا اقتصاديا خطيرا تمتد أذرعه الى مختلف الصناعات والمؤسسات وعلى امتداد القارات الخمس تقريبا. ونؤكد ان هذه الامكانيات قد جاءته أساساً، من استغلاله بترول الشرق الأوسط. انهم يوظفون الأرباح الخيالية، التي يجنونها من خيراتنا في مختلف صناعاتهم وبالأخص الصناعات الحربية والبتروكيماوية.

★ G. Elias, The Oil Gulf, Liberation, London, 1972.

(١) لاحظ مراجع الباحثة البريطانية في آخر البحث.

وبتعرضنا لضخامة الاخطبوطات البترولية، انما نهدف الوصول الى نقطتين أساسيتين في رأينا، الاولى: ماذا تستطيع ان تفعله أرباح عمليات الصناعة البترولية.

والثانية ماذا يمكن لبلداننا، صاحبة النفط ـ وليست في معظمها منتجة له حتى الآن ـ ان تعمله لو أنها انتجت النفط بنفسها، ولو أنها استخدمت عائداته استخداما صحيحا. وكيف يمكنها ان تنجز ذلك في وجه سطوة ومخططات وألاعيب الاحتكارات البترولية التي لا تزال تتمتع بنفوذ قوي سواء بسيطرتها على ثرواتنا النفطية ـ العمود الفقري لاقتصادنا الوطني والمصدر الوحيد للدخل بالنسبة لبعض أقطارنا ـ أو بتأثيرها السياسي داخل أجهزة الحكم من خلال عملائها.

واضعين في الاعتبار موقف الاحتكارات بأنها لا تريد أن تخسر شيئاً من سطوتها وأرباحها، ولا تدع سياسة وخطط البلدان صاحبة النفط ان تؤثر على ذلك أو تقلل منه.

لقد نجحت منظمة الاوبيك في انتزاع مكاسب مهمة، كان أهمها ما نتج عن مباحثات طهران، والتي أدت الى رفع أسعار البترول من ٨٦ سنتاً للبرميل حتى نوفمبر ١٩٧٠ و٩٦ سنتا للبرميل حتى أوائل عام ١٩٧١ الى ١٤٦ سنتا ثم ٢١٥ سنتا لمدة خمس سنوات.

واذا علمنا ان الكويت تتقاضى من الشركة اليابانية ٢٩٧ سنتا للبرميل وان ليبيا كانت تتقاضى ٢٢٤ سنتا للبرميل ارتفع بعد اتفاقية طرابلس الى ٣٤٥ سنتا ونيجيريا تتقاضى ٣٢١ سنتا والجزائر ٣٦٠ سنتاً، نجد ان حتى هذا المكسب الهام الذي انتزعته الاوبيك في طهران من الاحتكارات هو دون السعر العادل. الا أن ما حدث في طهران، يعد بحق ـ كما أجمع المعلقون الاقتصاديون ـ أول معركة حقيقية بين شركات النفط ومنظمة الاوبيك. ومن هذا الفهم لما جرى في طهران، سارعت الشركات، الى الاجتماعات السرية لدراسة الوضع، وراجعت خططها ووضعت سياسة جديدة تواجه بها التطورات الحديثة التي طرأت على علاقاتها بالدول المنتجة.

ان الاحتكارات تعمل الآن بوضوح الى شل منظمة الاوبيك واضعاف فعاليتها، ان لم تتمكن من فركشتها، وهناك اتجاه واضح للتعاون المباشر والثنائي مع الأقطار المنتجة. وقد برز هذا الاتجاه مباشرة بعد اتفاقية طهران، وأثناء مباحثات المشاركة وقد بدأت بموقف ايران الذي انفردت به وانسحبت من مباحثات المشاركة.

وقد جاء في الكثير من المقالات والبحوث الغربية التنبيه العلني الى ضرورة التركيز على التعامل مع دول الخليج الثلاثة (ايران، السعودية، الكويت)، وينصح أحد خبراء السياسة الخارجية المستر جون كامبل في شهادة أمام لجنة فرعية لمجلس الشيوخ الامريكي، ينصح الولايات المتحدة بأنه «ينبغي عليها ان تنظر أساساً الى منتجي الخليج الثلاث الرئيسيين بالنسبة لمستورداتها النفطية»[٢] ويرافق هذه «النصائح» دعوات الى انتهاج سياسة «مرنة» في السياسة النفطية تجاه الدول المنتجة، وليس سراً أن مطلب المشاركة ـ على أسس معينة ـ قد جاء بايعاز من شركات النفط الكبرى العاملة في المنطقة وفي مقدمتها شركة «ارامكو» العاملة في الأراضي السعودية.

ولم يخفوا غرضهم من اتمام اتفاقية «المشاركة على أسس معينة فهم يقولون بصراحة من خلال التصريحات والمقالات الصحفية ان المشاركة ستقطع الطريق على سياسة التأميم».

فهل يمكن ان تكون المشاركة بدلا من التأميم؟!

بالنسبة لمصالح شعوب البلدان صاحبة النفط، فانه لا يوجد حل يؤمن هذه المصالح ويوظف ثروتها لصالح تطور بلدانها ومستقبل أجيالها غير التأميم.

واذا كانت الشركات قد عملت كل ما كان بامكانها لجعل التأميم عملية صعبة، بل وفي فترة سابقة كان أشبه بالعملية المستحيلة، خاصة بعد افشال عملية تأميم النفط الايراني على يد حكومة الدكتور مصدق، وبسبب جعلها من الصناعة النفطية «أسراراً» حرمت، لفترة طويلة، على ابناء البلدان صاحبة النفط، الاقتراب منها، ولا تزال تبذل كل جهدها كي لا يتمكنوا من الوصول الى هذه

(٢) ـ السياسة الكويتية ـ الملحق البترولي ٧٢/١٠/١٨

« الأسرار » والابقاء عليهم بعيدا عن كل المراكز والمواقع التي من شأنها أن تجعل منهم خبراء، او على دراية، في عمليات انتاج خيرات أوطانهم، بالرغم من كل ذلك، فان هذا العقد قد شهد تجارب تثبت ان التأميم عملية ممكنة، وتجربة تأميم شركة نفط العراق التي قام بها نظام الحكم الوطني في العراق هي اثبات لهذه الامكانية.. كذلك فان تجربة الجزائر وليبيا تثبتان هما الاخريان امكانية التأميم.

صحيح ان عملية التأميم التي تقوم بها دولة بمفردها، تواجه صعوبات كثيرة من قبل الاخطبوطات البترولية التي لا تزال في عنفوانها، ولا تزال هي المسيطرة على أسواق البترول (وعمليات الصناعة البترولية الاخرى) وعلى حكومات بعض البلدان المنتجة والمستهلكة، لكن تضامن الدول المنتجة وحتى التضامن المعنوي، كما حصل من قبل منظمة الاوبيك لتأميم العراق لنفطه يقلل من تلك الصعوبات. ان التأميم عملية ممكنة جدا وهو الحل الأمثل والأكثر فائدة ومردوداً من كل الحلول، وهو الذي يضع الامور في وضعها الطبيعي. ان أصحاب النفط يجب أن يمارسوا حقوق ملكيتهم لنفطهم والتحكم في مختلف عملياته وشؤونه.. ان يكونوا « بلدانا منتجة » بالفعل لا بالقول. ولكن لا يمكن ان تتم هذه العملية الا من قبل أنظمة حكم وطنية.

ومن هنا نرى تركيز الاحتكارات على اضعاف منظمة الاوبيك وتركيز الجهود للحفاظ على الأنظمة المسماة بالمحافظة، واقامة الاتصال المباشر معها، وتقديم بعض « التنازلات » لها وان جاءت من خلال بعض الحركات المسرحية.

وفي مواجهة تأميم العراق لنفطه، قامت الشركات الاحتكارية برفع انتاجها من كل من ايران والسعودية وامارات الخليج.. ففي أبو ظبي زاد انتاج النفط لعام ١٩٧١ بنسبة ٦ر٤٣٪ عن عام ١٩٧٠، وفي دبي زاد ٢ر٤٥٪ وقطر ٥ر١٧٪ والسعودية ٧ر٢٦٪ في عام ١٩٧١، ومخطط لها ان يتضاعف انتاجها بشكل مذهل في الأعوام القادمة(٣).

(٣) - مجلة « نفط العرب » يوليو ٧٢
جريدة السياسة الكويتية - الملحق البترولي ١٩٧١/٦/٣٠

ونفس الزيادات الضخمة في الانتاج هي دليل آخر على ان التأميم يمكن نجاحه.. لماذا هذه السرعة في زيادة الانتاج وبهذه الأرقام المذهلة؟!

لأن هذه الزيادة تعوض عن نفط العراق المؤمم، على اعتبار ان الاحتكارات لن تشتريه وستحارب عمليات شرائه في محاولة لافشال التأميم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان حاجة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ـ التي كانت مكتفية ذاتيا من البترول ـ في تزايد وخاصة من بترول الشرق الأوسط وذلك طبقا لدراساتهم.

ففي دراسة أعدها «مجلس النفط الوطني» الامريكي وهو هيئة استشارية تابعة لوزارة الداخلية ورد ان استيرادات الولايات المتحدة من النفط ستبلغ ١٤٫٨ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٥، بينما معدل الاستيراد الحالي من النفط كان ٣٫٤ مليون برميل عام ١٩٧٠ و٤٫٦ مليون عام ٧٢ وتؤكد الدراسة ان نسبة النفط المستورد من مجموع الحاجة الاستهلاكية ستبلغ ٥٧٪ وان حجم الطاقة المستهلكة سيتضاعف في ١٩٩٠ ويرتفع ليصبح ثلاثة أضعاف المستهلك الحالي في عام ٢٠٠٠[٤].

ومن توقعات أخرى أوردتها مجلة «عالم النفط» فان الولايات المتحدة ستستورد ٦٢٪ من احتياجاتها بحلول عام ١٩٨٥[٥]. ولا توجد منطقة في العالم أو أي مصدر آخر للطاقة يمكنها ان تغطي هذه الحاجة غير بترول الشرق الأوسط.

فهل تستطيع الولايات المتحدة ودول الغرب عامة الاستغناء عن هذا البترول؟. واذا ما سيطر على انتاجه أصحابه الشرعيون فهل سيمتنع أصحاب الحاجة عن شراء هذا النفط؟..

أما أن تنجح الولايات المتحدة بأن تغطي ـ منذ الآن ـ حاجتها من النفط عن طريق شركة ارامكو الامريكية ١٠٠٪ وصاحبة أكبر امتياز في الشرق الأوسط، والتي قررت ان ترفع انتاجها الى ٢٠ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠،

(٤) ـ جريدة السياسة الكويتيه ـ الملحق البترولي ١٩٧١/٧/٢٨

(٥) ـ مجلة «عالم النفط» حزيران يونيو ١٩٧١

من نفط السعودية وحدها.. فهذه مسألة أخرى!! هي مسألة متعلقة بنظام الحكم القائم في السعودية ووزير النفط لهذا النظام الذي ارتضى بكامل وعيه ان يكون ممثلا ومحامياً عن الاحتكارات البترولية ومدافعا فعالا عن الاقتصاد الامريكي وعن الدول المستهلكة.

ففي ندوة نظمتها جريدة الفايننشل تايمز حول بترول بحر الشمال في ١٩ و٢٠ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٢، قال الوزير أحمد اليماني: «انه بات من المعروف جيداً أنه عندما رفعت السعودية لواء مبدأ المشاركة فانها فعلت ذلك لتخلق بديلا للتأميم الذي كانت المطالبة به تزداد قوة في الشرق الأوسط، وقد دعونا الى المشاركة لأن البديل وهو التأميم يتناقض مع تفكيرنا ونظامنا الاقتصادي كما أننا سعينا بذلك الى تحاشي النتائج العنيفة التي قد يتركها التأميم على صناعة النفط العالمية وهي نتائج تضر بنا كما تضر الآخرين».

ويدرك اليماني «ان التأميم الجماعي سيضع نهاية للدور الذي تلعبه الشركات النفطية في طور الانتاج ويحول تلك الشركات الى مجرد شارين لهذا الانتاج».

ويقول اليماني انه «اذا خسرت الشركات الدولية دورها في مرحلة الانتاج فان الاسعار ستأخذ في الانخفاض لبضعة أشهر.. ولكن هذا الانخفاض على أية حال لن يستمر الا للفترة المطلوبة لكي تتكاتف الدول المنتجة بعضها مع بعض وتتبنى برنامجا لتحديد الانتاج وتكوين احتكار نفطي دولي!! وعندئذ سترتفع الاسعار لا الى مستوياتها السابقة فحسب بل الى مستويات أعلى بكثير ولا يمكن احتواءها الا بتأثير صدام مباشرة بين المنتجين والمستهلكين!!

ولا يخفي اليماني انزعاجه من نتائج اتفاقية طهران التي تؤدي الى تزايد عائدات الحكومات من النفط ويقول: «ان معظم البلدان المنتجة التي تمتلك احتياطيا ضخما ينتظر ان تبلغ مرحلة التشبع العالمي التي لا يمكن فيها زيادة الانفاق الداخلي دون مواجهة الخطر الجسيم للتضخم»!! ويصل الوزير الى نتيجة مؤداها ان كل هذه الاعتبارات من شأنها ان تتجمع لتؤدي قطعا الى «إلزام الدول المنتجة بتبني برنامج للانتاج». ويستطرد فيقول «وهذه النتيجة، وعلى افتراض استمرار الظروف الراهنة من دون تغيير هي نتيجة لا مفر منها للتأميم

وليست مجرد احتمال».

ثم يصل الوزير اليماني الى بيت القصيد فيقول: «والأمر الوحيد الذي من شأنه ان يغير هذا الاتجاه هو تطبيق مبدأ المشاركة بالطريقة التي تدعو اليها المملكة العربية السعودية وهذه الطريقة تستدعي ان تقوم شركاتنا النفطية باستملاك ٥١٪ من مرافق الانتاج وان تدخل في العمليات المتممة. والاستثمارات التي سنقوم بها أثناء تلك العملية ستمتص الفائض من مدخولنا وتساعد البلدان المستهلكة وتخفف العبء عن الشركات النفطية الدولية»[٦].

وفي الأسبوع الأول من شهر تشرين أول (اكتوبر) سنة ١٩٧٢، قدم الشيخ اليماني في مؤتمر عقد في واشنطن حول «احتياجات الطاقة والشرق الأوسط» قدم عرضاً بأن تعقد كل من الولايات المتحدة والسعودية اتفاقية تجارية تعطي السعودية «مكانا خاصاً» في السوق الامريكية معفى من الضرائب وقيود الحصص من كل نوع والذي سوف يشجع على نطاق واسع في اتجاه التسهيلات الممنوحة، استثمار رأس المال السعودي لتسويق النفط في الولايات المتحدة

ويصق ديفيد هيرست من صحيفة الغارديان البريطانية عرض اليماني هذا بأنه «يخلق حصنا للاقتصاد الامريكي»[٧] ويفسره بأنه ضمان للولايات المتحدة لحماية مصالحها في العربية السعودية، كما انه سيضمن امدادات منتظمة من النفط المستورد وسوف يساعد كذلك في تحسين «العجز المالي لميزان المدفوعات الامريكي» الذي طبقا لدراسة «تشيسمانهاتن بنك» سوف يزداد نتيجة لأزمة الطاقة الامريكية. ويخلص المعلق البريطاني ديفيد هيرست الى القول ان «هذه العلاقة الخاصة جدا، ومن النظرة الأولى، ستكون نصرا بارزا للولايات المتحدة»!!.

والمهم ان عرض اليماني يأتي منسجما تماما مع خطط ارامكو لزيادة انتاج السعودية الى ٢٠ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٠، أي مليار طن في السنة

(٦) - نقلت نص خطاب الوزير السعودي، جريدة السياسة الكويتية - الملحق البترولي ٧٢/١٠/١١

(٧) - صحيفة الغارديان ١٩٧٢/١٠/١٢

ويرفع دخل الحكومة السعودية من البترول الى أكثر من خمسة عشر مليار دولار[٨].

وقد سبق عرض الشيخ اليماني، تقديرات أوردها نائب رئيس ادارة تشيسمانهاتن بنك المستر ويليام بوتشر (هذا البنك تملكه امبراطورية روكفلر التي تملك شركة تكساسو ـ تملك ٣٠٪ من أسهم ارامكو ـ وكالتكس أهم شركات البترول العاملة في منطقة الخليج العربي) في خطاب ألقاه في الاجتماع السنوي لقسم المال والمحاسبة في «معهد البترول الامريكي» قرر فيه ان «صناعة النفط، لكي تتمكن من مجابهة «أزمة الطاقة» التي سيقبل عليها العالم في الخمس عشرة سنة القادمة ستحتاج الى مبلغ مليار دولار سنوياً من التحويلات الخارجية او سبعة أضعاف ما تحتاجه من قروض طوال الخمسة عشر عاما الماضية».

واقترح بوتشر «ان تشارك الدول المنتجة في هذه التحويلات بذات النسبة التي ترغب فيها ان تكون مالكة لصناعة النفط». واقترح كذلك «انشاء بنك دولي للنفط يكون بمثابة صندوق مشترك ليمتص الفائض من ايرادات الدول المنتجة والذي لا تستطيع هذه الدول ان تستوعبه في اقتصادها!! وهذا الفائض سيتكون كنتيجة «لمشاركة الدول المنتجة في ملكية صناعة النفط والزيادات في الصادرات النفطية»[٩].

وفي نفس الاتجاه كتبت مجلة التايم الامريكية تقول «ان العائدات النفطية السنوية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الأعضاء في منظمة الاوبيك ستزيد الى ١٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ أي بنسبة ثلاثة أضعاف العائدات التي تدفقت في عام ١٩٧٠». وتساءلت المجلة «كيف ستنفق الدول المنتجة للنفط هذه العائدات الخيالية؟!!» وذكرت «ان الأموال التي تدفعها الدول المستوردة ثمنا للنفط تسبب عجزاً في الموازين التجارية الشاملة، اذا لم يعد معظمها اليها كثمن للآلات والسلع الاستهلاكية التي تشتريها منها الدول المنتجة للنفط»[١٠].

(٨) ـ صحيفة الفاردیان ١٩٧٢/١٠/١٢

(٩) ـ مجلة «عالم النفط» العدد ٤٤ ـ ١٩٧٢/٦/١٧

(١٠) ـ مجلة التايم الامريكية ١٩٧٢/١٠/٢

واذا أضفنا الى كل ذلك ان شركة ارامكو وشركة نفط الكويت بمالكيها شركة بي. بي. والغلف (الخليج) قد أبلغا المؤتمر الوزاري الطارىء للاوبيك الذي انعقد في بيروت في النصف الأول من مارس (آذار) ٧٢، موافقتها على مبدأ المشاركة بالصورة والشروط التي طرحتها السعودية[١١]، تتضح لنا فعلا مدى خطورة «لعبة الشطرنج» على حد تعبير الخبير عبدالله الطريقي التي تلعبها شركات البترول مع وزير النفط السعودي الشيخ اليماني.

ومن استعراض تصريحات اليماني وتقارير الشركات وتقديرات البنوك النفطية والصحف الغربية، يتضح لنا أن الشركات الاحتكارية ممعنة في نهج سياسة ان ما تحققه منظمة الاوبيك واعضاؤها من مكاسب يجب سلبه بطرق أخرى. فالزيادة في عائدات الدول المنتجة للنفط يتوجب ان تعود ثانية للدول الرأسمالية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية مساهمة في المشاريع النفطية وأثمان للمعدات والمواد الاستهلاكية أو مقابل عقود لمشاريع مظهرية وغير منتجة. واذا كانت المشاركة يمكن ان تكون خطوة على طريق تحكم دول البترول بثروتها الوطنية ولو جزئياً فان الشركات تعكس المشاركة لتكون قيداً اضافياً على حركة هذه الدول في اتجاه التحكم بالبترول. بل تطرحها كبديل قسري لأي خطوة تأميمية.

ان الاحتكارات البترولية كما يبدو مما نشر حتى الآن حول موضوع المشاركة تهدف الى جعل المشاركة «تأميناً» لديها ضد أي اجراء يمكن أن تقدم عليه الدول صاحبة البترول، تجد فيه الشركات مساً بمصالحها او تقليصاً لأرباحها. والهدف الأساسي المطروح أمام الاحتكارات البترولية هو ان لا تستفيد شعوب هذه المنطقة المالكة الحقيقية للبترول من عوائده. وفي الوقت الذي توظف فيه هذه الاحتكارات الأرباح الفاحشة من البترول في مشاريع ضخمة وعلى تطوير مختلف صناعاتها في الدول الامبريالية، نجدها تقف حجر عثرة في وجه أي مشروع انتاجي يمكن أن يخدم مستقبل هذه المنطقة.

وهم حريصون ويشجعون، ان تصرف عائدات البترول على البذخ

(١١) - ملحق جريدة السياسة الكويتية البترولي ١٩٧٢/٣/١٤

والاسراف والتبذير، واذا كان ولا بد فعلى مشاريع غير منتجة بالمرة او بشكل ودائع في بنوكهم يشتثمرونها هم بالشكل الذي يضاعف أرباحهم.

ولو أخذنا امارة دبي، وهي أحدث امارة اكتشف فيها البترول كمثل على كيفية صرف عائدات البترول فنجد صورة بالغة الدلالة.

فدخل دبي من النفط عام ١٩٧١ هو في حدود ١٢ مليون جنيه استرليني لكنها وقعت مع شركات بريطانية عقودا بمبلغ ٤٥ مليون جنيه استرليني، منها ٢٤ مليون تكاليف ميناء راشد والباقي مقابل توسيع مطار دبي لاستقبال طائرات الجامبو وبناء جدران لحماية ميناء راشد (غير تكاليف الميناء)، ونفق يربط بين جزئي مدينة دبي.. الخ[١٢].

ولمجرد المقارنة، فانه في نفس الوقت تنشيء شركة ستاندرد أويل خمسة معامل لتكرير النفط في الولايات المتحدة وكندا واوروبا طاقتها ٩٥ ألف برميل يوميا كملاحق فقط لمعامل مقامة فعلا في هذه المناطق[١٣].

ومثال آخر يقدمه لنا الشيخ اليماني، بعرضه الاسهام في المشاريع البترولية في الولايات المتحدة الامريكية، وكأن السعودية والبلاد العربية الأخرى قد «تشبعت» بالمشاريع الضخمة او حتى المتوسطة والصغيرة صناعية او غير صناعية. والسعودية بالذات هي الآن اكبر منتج للبترول الخام في الشرق الاوسط.

فقد انتجت في عام ١٩٧١، ٢٣٨ر٥٥٠ مليون طن، كررت منها ٢٨ر٥ مليون طن فقط[١٤]. في الوقت الذي كررت فيه بريطانيا وهي دولة مستوردة للبترول، ٩٦ر٧ مليون طن في عام ٧١ وارتفعت طاقة معامل التكرير فيها الى ١١٩ر٦ مليون طن[١٥].

(١٢) ـ اذاعة لندن ١٩٧٢/١/٣١.
(١٣) ـ الاهرام الاقتصادي ١٩٧١/٤/١
(١٤) ـ نفط العرب يوليو (تموز) ١٩٧٢
(١٥) ـ نفط العرب اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٢ (نقلا عن الفايننشل تايز).

لقد أثبتنا فيما سبق مقتطفات وافية من تصريحات وزير النفط السعودي لاعتقادنا ان خطورتها تستوجب ذلك، لكونها صادرة عن شخصية، بالاضافة لكونها وزيراً مسؤلاً، فهي تحمل مسؤولية المفاوضة باسم دول الخليج. ولكون السعودية تقوم في هذه الفترة بدور كبير ومؤثر في اجزاء هذه المنطقة.

وواضح جداً أن الوزير أحمد اليماني بتصريحاته هذه انما وضع نفسه مقام الممثل والمحامي عن الشركات البترولية والدول المستهلكة أكثر من ممثل للدول المنتجة، أو على حد تعبير الدكتور نقولا سركيس بان الوزير «لم يشر الا بالكاد لأي من القضايا التي تشغل بال ـ او تلك التي من المفروض ان تشغل بال ـ وزير نفط بلد متخلف همه في المقام الأول الاستفادة من ثروات بلاده من المواد الهيدروكاربونية لتدعيم الرخاء الاقتصادي لشعبه»[١٦].

ان الشركات بتفاوضها مع مسؤول بهذه القناعات انما تتفاوض مع نفسها. ولذلك فان الشركات قد وافقت وبسرعة غير متوقعة على مبدأ المشاركة، وسارت المباحثات على غير عادة المباحثات النفطية. وسبب تأخر اعلان الاتفاق انما راجع لمناقشة بعض التفصيلات التي كانت تثيرها دول أخرى اعضاء في الاوبيك مثل العراق وليبيا.

لذلك فالمطلوب من الخبراء العرب في الشؤون النفطية ان يمعنوا النظر في اتفاقية المشاركة ويدرسوا أبعادها وينبهوا شعوبنا للأخطار الكامنة وراء هكذا اتفاقية.

ان الأخطار الأولية في اعتقادنا واضحة هي كما سبق وذكرنا،
أولا: انها بديل لأي اجراء عملي آخر على طريق تحرير ثرواتنا النفطية، وبالتحديد بديل عن التأميم.

ثانياً: انها بمثابة رهن او تأمين مقابل الاستثمارات الاحتكارية في أراضينا.

ولكننا نعتقد ان هناك أخطاراً أخرى لا بد من اجلائها وهذه مسؤولية المتخصصين العرب في ميدان الصناعة النفطية.

(١٦) ـ مجلة الطليعة الكويتية ٧٢/١٠/٢٨ نقلا عن مجلة البترول والغاز العربي باللغة الانكليزية.

ان شعار ندوتنا هو «النفط كسلاح ضد الامبريالية والعدوان الاسرائيلي ووسيلة للتطور المستقل» والواقع ان هذا الشعار صحيح، وصحيح لأنه قابل للتحقيق. والمعروف ان صحة أي شعار تكمن في امكانية تحقيقه. لكن تحقيق مثل هذا الشعار يتطلب توافر عوامل كثيرة، من بينها نشر الوعي البترولي بين أوسع قطاعات جماهيرنا، وجعل كل مواطن يدرك أهمية النفط كمادة استراتيجية تكاد تكون عصب الحياة الصناعية في عصرنا. وانه بالسيطرة عليها واستخدامها على أساس العلم والمعرفة يمكن ان تغير الكثير من حياتنا.. ويمكنها ان تسهم الى حد كبير في خلق نهضة حضارية كبيرة تجعل من بلداننا المتخلفة والفقيرة، بلدانا متقدمة صناعياً وعلمياً وغنية. بلدانا تصدر البترول مصنعاً في شكل عشرات آلاف المنتجات الصناعية بدلا من ان تصدره خاماً تقام عليه في البلدان الرأسمالية المتطورية آلاف الصناعات.

ان الاحتكارات البترولية تستكثر على بلداننا ان سعر البرميل الخام قد ارتفع الى ٢١٥ سنتا وتثير الضجة بأننا سنتخم ماليا وسنصل لدرجة التشبع واننا لا ندري ماذا سنفعل بهذه العائدات!!

لكن البرميل الخام ذاته اذا صنعناه في بلدنا فانه سيدر علينا عشرات اضعاف هذا المبلغ، وكما يقول الدكتور غسان قانصو في دراسة قيمة نشرتها مجلة البترول والغاز العربي في عدد فبراير سنة ١٩٧١: ان قيمة المنتجات البتروكيمياوية تفوق ١٢٫٥ مرة قيمة البترول الخام.

وعامل أساسي آخر، هو أن تتواجد حكومات وطنية تمثل وحدة قوى الشعب وطبقاته الوطنية ذات المصلحة في التطوير المستقل للاقتصاد الوطني. وبقوة الوحدة الوطنية المتماسكة ووعي الجماهير واستعدادها للدفاع عن مصالحها، تستطيع مثل هذه الحكومة ان تتخذ القرارات الحاسمة تجاه الاحتكارات النفطية ومؤامراتها وألاعيبها.

ولا بد من الابعاد الكامل لنفوذ الاحتكارات البترولية في شركات النفط الوطنية المشكلة حديثا، ودعمها وتيسير كل الامكانيات امامها وجعلها شركات وطنية فعلا، لتلعب دورها الهام في الصناعة النفطية، وان تشمل نشاطاتها كل

مجالات النفط من التنقيب الى التصنيع والتسويق.

كذلك لا بد من العمل الجاد والمكثف لخلق الكوادر البترولية الكفؤة لمختلف مجالات الصناعة النفطية وباعداد كبيرة وفرض احلالهم باستمرار محل الكوادر الاجنبية.

ومن العوامل التي يجب الحفاظ عليها وتطويرها، منظمة الأوبيك بحيث يتطلب من كل انظمة الحكم الوطنية تدعيم هذه المنظة وتكريس مكاسبها والوقوف في وجه محاولات الاحتكارات لفركشتها والحؤول دون ان تسلب المكاسب التي حققتها منظمة الاوبيك من قبل الاحتكارات بطرق أخرى.

ان منظمة الاوبيك في مثل هذه الظروف يمكنها ان تلعب دوراً مهما في مواجهة الاحتكارات البترولية.

ويأتي على رأس هذه العوامل مهمة توحيد جهود كافة القوى الوطنية والتقدمية ـ على مستوى كل قطر، وعلى مستوى الوطن العربي ـ ورص صفوفها حول المهات الوطنية المطروحة امام حركة التحرر الوطني في هذه المرحلة الوطنية وعلى رأسها مهمة انهاء العدوان الاسرائيلي الامبريالي على البلدان العربية واجلاء القوات المعتدية وتأكيد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتأكيد حقه في تقرير مصيره على أرضه. وتشديد النضال ضد الاحتكارات البترولية ودولها الامبريالية، الداعمة الفعلية للصهيونية واعتداءاتها. والدعم القوي لاجراءات التأميم العراقية حتى تتكلل بالنجاح التام لتكون نموذجا ليس فقط لامكانية التأميم بل لبيان النتائج الايجابية الكبيرة لسيطرة الشعوب على ثرواتها واستغلالها استغلال مستقلا عن الاحتكارات.

ان معركة البترول هي معركة ضارية طويلة، هكذا تدركها الاحتكارات البترولية ودولها الامبريالية. وهكذا يجب ان تفهمها القوى الوطنية والتقدمية وتستعد لمواجهتها بمستوى ضراوتها وعنفها.

واننا نرى كيف ان الامبريالية الامريكية قد زادت من سرعة تحركها تجاه منطقة الخليج العربي بعد اعلان تأميم شركة نفط العراق وتوقيع معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفياتي واستغلال الجمهورية العراقية لثروتها النفطية.

وقد جاءت زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية الأخيرة لمنطقة الخليج العربي واليمن مكرسة تماما لتخطيط وتنفيذ مشاريع الامبريالية الامريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي واحلال النفوذ الامريكي الاكبر محل النفوذ البريطاني الذي بدأ يتقلص بعض الشيء.

وقد رافق - وأعقب - زيارة الوزير الامريكي للمنطقة اشتداد التآمر ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، واشتداد محاصرة وقصف مواقع ثورة الشعب العماني في ظفار. ومن جهة اخرى فان الامبريالية الامريكية تعمل على ايجاد «حكومات قوية» - على حد تعبير المستر روجرز نفسه - في المنطقة. وقد جعلت من نظام الحكم في ايران ترسانة اسلحة ضخمة مزودة بآخر ما انتجته صناعة الأسلحة الامريكية. وقد برهن نظام الحكم الايراني بأنه «حكومة قوية» باحتلالها للجزر العربية الثلاث في مدخل الخليج. وباستمرارها بعرض عضلاتها العسكرية في المناورات الحربية وخاصة البحرية منها.

ان انشاء ما يسمى «منظمة الدفاع الاقليمية»، لا يزال هدفاً من أهداف الامبريالية الامريكية في منطقتنا ولم ينس المستر روجرز الاشارة اليه، أثناء زيارته، بتأكيده المتكرر على التعاون الاقليمي وهم يريدون ان يخلقوا من بلدان المنطقة نفسها حراسا للاحتكارات الامبريالية ونهبها لخيراتنا.

معززين ذلك بزرع القواعد العسكرية والتغلغل في مختلف نواحي الاقتصاد الوطني عن طريق البنوك والشركات المختلفة. وكل ما يجري في منطقتنا من تحركات ومؤامرات واحتلالات واعادة ترتيب الأوضاع في هذا الجزء أو ذاك، كل ذلك يقف وراءه البترول الذي يجب ان يكون «سلاحاً ضد الامبريالية والعدوان الاسرائيلي والتطور المستقل».

مراجع الباحثة البريطانية جي. الياس:

J. St. Martin, «ALL Honourable Men», Report by the chief of the US de-cartellization branch in Germany, Boston, 1950.

Bob Edwards, **The Chemical Kings and their allies**, 1943,

——— " ———, **Allen Dulles: Master Spy**,

——— " ———, **Chemicals Master or Servants**, National labour Press, 1945.

Victor Perlo, Israel and Dollar Diplomacy, N. Y., 1954

A. P. Sloan, My Years with General Motors, 1966.

الشركات المتعددة القوميات في الخليج العربي ★

تتجه منطقة الخليج الآن الى أن تكون مقراً وممراً للمئات والمئات من الشركات الاحتكارية والبنوك سواء أكانت شركات ذات قومية واحدة. أم شركات متعددة القوميات. ذلك ان البنوك والشركات البريطانية والأمريكية [وفي السنوات الأخيرة انضمت اليها الشركات الفرنسية والالمانية الغربية]. استقرت في اقتصاد الخليج. ابتداء بصناعة النفط مروراً بالانشاءات والمقاولات وتجارة الجملة (والقطاعي). وانتهاء بالصفقات المحددة. مثل صفقات بناء الموانىء والمطارات ومولدات الطاقة الكهربائية والعديد من المشاريع المظهرية.

ولعل ابرز نماذج للشركات الاحتكارية المتعددة القوميات ذلك الاحتكار المعروف باسم شركة المنيوم البحرين (البا). أما الاحتكارات البترولية، فتمثل الشكلين معاً، أي الاحتكار ذو القومية الواحدة مثل الاحتكارات الأمريكية في السعودية والبحرين. والاحتكار المتعدد القوميات مثل باقي الاحتكارات البترولية في بقية منطقة الخليج.

ونحن نعلم ان السيطرة الاستعمارية كانت قد فرضت على منطقة الخليج العربي طوال القرون الثلاثة الماضية، أي منذ القرن السابع عشر. وفرضت معها التخلف والجهل والفقر. وسدت في وجه المنطقة أي منفذ تستطيع من خلاله التخفيف من حدة التخلف.

وطوال هيمنة الاستعمار القديم، ظلت هذه المنطقة منهلا للمواد الخام فقط، كما ظلت مقراً للقواعد والأساطيل الاستعمارية، وممراً حيوياً لنشاطاته التجارية وغير التجارية.

أما الآن، وبفضل تطور الحركة الوطنية في منطقتنا، أو بفضل انتصار حركة التحرر الوطني في المستعمرات السابقة، وظهور وتنامي عدد البلدان

★ نشر هذا البحث في مجلة «الطليعة» المصرية في عددها العاشر السنة الثالثة مارس ١٩٧٤.

المستقلة حديثاً، واختلال ميزان العلاقات الدولية لصالح الاشتراكية فقد اضطر الاستعمار القديم الى التقهقر فاسحاً المجال أمام الاستعمار الجديد الذي هو ببساطة استمرار فرض التخلف ونهب خيرات هذه المنطقة بأساليب أخرى.

و«الاستعمار الجديد» هو الاصطلاح الذي أطلق على الأساليب التي افرزتها المرحلة الأخيرة لتطور الرأسمالية - وهي مرحلة الامبريالية - أي تحالف الاحتكارات الصناعية والمالية وتمركزها وتضخمها المريع على انقاض الرأسمالية الحرة (التنافس الرأسمالي).

ومنذ ان أعلن الاستعمار البريطاني عن سحب قواته العسكرية من منطقة الخليج في عام ١٩٦٨، شهدت منطقتنا نشاطاً مركزاً من قبل الاحتكارات المختلفة حتى لقد ادخلت عملياً في الاستراتيجية الجديدة للاستعمار الجديد التي تتستر وراء ما يسمونه بـ «تقسيم العمل الدولي، ويتم تقسيمه - على طريقة الاحتكارات الخاصة، ووفق مفاهيمها الاستعمارية.

وتحت هذا الاسم الكبير، اسم «تقسيم العمل الدولي»، نصحت البلدان النامية بأن تقصر عملها على الصناعات (التي تعتمد على قوة العمل المركزة) والتي تجري في مصانع بالية، أو قديمة، أو مستعملة تأتيها من بلدان المتربول، وتصدره اليها بأسعار «منخفضة» - حسب زعمهم - هذا في الوقت الذي تحتفظ فيه دول المتروبول بالتكنيك الأحدث الذي يتطلب استثمارات كبيرة لبلدان المتروبول العملاقة»[1]. وفي هذا يقول «تقرير عن آسيا»، مقدم الى «المؤتمر النقابي العالمي الثامن» الذي انعقد في بلغاريا في اكتوبر الماضي، ان «المفروض ان يحل «تقسيم العمل» مشكلة النقص في تراكم رأس المال في هذه البلدان، ويوفر في نفس الوقت - عملا لاعداد كبيرة من السكان، انما نتيجة تقسيم العمل هذا تقوم شركات بلدان المتروبول بتصدير مكائنها المستعملة البالية الى البلدان المستقلة حديثاً من ناحية، وتسترجع من الناحية الأخرى رأسمالها القديم من اجل تجديد آلاتها الخاصة بها في البلدان المتقدمة. وبهذا تفرض على البلدان النامية ما يجعلها لا تستفيد من منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية».

١ - تقرير حول آسيا مقدم الى المؤتمر النقابي العالمي الثامن الذي انعقد في فارنا (بلغاريا) ١٥ - ٢٢ اكتوبر سنة ٧٣

ويشير التقرير المذكور الى ان هناك «سمة خبيثة اخرى من سمات هذه السياسة، وتتضح في نظرة الامتهان التي يعامل بها الرأسمال الاحتكاري قوة العمل الرخيصة للجماهير الأسيوية. ويتجلى ذلك، في واقع ان هذه المعامل التي حولها اصحاب الشركات المتعددة القوميات الى البلدان النامية تعرض العمال خلال عملها الى مخاطرة جمة». والى هذا الأمر أشار جون ريدل، من اتحاد النقابات الحرة، في مجلة «فري ليبورلد» (عدد فبراير سنة ٧٣) بعد زيارته لتايوان، فقد كتب يقول: في تايوان، مات عدد من العمال المسمومين نتيجة عملهم في الشركات الالكترونية الأمريكية واليابانية، في اعمال ممنوعة في الولايات المتحدة واليابان لأسباب صحية».

واضاف: «يجب ان نحترس، حتى لا ندع الشركات المتعددة القوميات تنقل، بكل بساطة، اكثر الاعمال اضراراً وهي الأعمال التي تمنعها التعليمات ضد التلوث في البلدان الصناعية القديمة، الى البلدان النامية بعواقبها الخطيرة على صحة السكان وسلامة العمال بشكل عام».

نموذج للاستعمار الجديد في البحرين.

واذا طبقنا هذا الكلام على شركة المنيوم البحرين (البا) فاننا نجد ان هذا المشروع هو تطبيق حي لسياسة الاحتكارات المتعددة القوميات، التي مررنا بذكرها في منطقة الخليج.

فهذه الشركة كانت قد تألفت ـ ولا تزال من ست شركات احتكارية امريكية وبريطانية وسويدية بالاضافة الى حكومة البحرين التي وصلت نسبة مساهمتها الى ٢٠ في المائة بعد ان كانت في بداية المشروع ٥ر٢٧ في المائة. وقد أصبح للاحتكارات الأمريكية حصة الأسد[٢].

وبتسهيلات خيالية، وتنازلات غير معقولة، استهتر هذا الاحتكار بأبسط الأمور، وبأقل الحقوق، ولم يكلف نفسه عناء توفير الحد الأدنى من ظروف السلامة ووسائل الأمن الصناعي والاسعاف الأولي. وبرغم خطورة صناعته فانه لم

٢ ـ تجد جدولا رقم (١) يبين تطور الأسهم منذ سنة ١٩٦٨ وجدول آخر رقم (٢) يبين اسماء الشركات المساهمة حتى سنة ١٩٧٠ ومن اختفى منها ومن حل محلها.

يشتر سيارة اسعاف واحدة الا بعد أن وصلت نسبة الاصابات حداً مخيفاً، وصار الوضع لا يحتمل بأي شكل.

جدول رقم (١)

المساهمون في شركة المنيوم البحرين (البا) حتى ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٨

المساهمون	الجنسية	النسبة
حكومة البحرين	بحرانية	٢٧ر٥٪
بريتش ميتال كوربوريش	بريطانية	٢٥٪
اكتبولايت الكتروكوير ويسترن ميتالزكوربور	سويدية	٢٥٪
ريش	بريطانية	١٢ر٥٪
بنك جينس مان	بريطاني	١٠٪

ومنذ ان بدأ هذا المصنع في الانتاج في مايو سنة ١٩٧١، فقد عدد من العمال حياتهم بميتة شنيعة جداً. وفي عام واحد، أي من ٣١ اكتوبر سنة ١٩٧٢ الى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ فقد خمسة ـ على الأقل من العمال الشباب حياتهم بنفس الطريقة البشعة، وتشوه مئات العمال. أما الاصابات المختلفة فلا يمكن عدها أو حصرها. وقد اطلقت جماهيرنا في البحرين على هذا المصنع بحق «مصنع الموت».

لقد جاء في رسالة وقعها عمال شركة «البا» بتاريخ ١٤ ـ ١١ ـ ١٩٧٣ على أثر آخر اصابة مميتة. ونشرت في احدى الصحف المحلية «صدى الأسبوع». ان كل أجهزة المصاهر والمسبك تخلو من أدوات السلامة وان كل العمال والموظفين لم يؤهلوا ولم تقم لهم دورات ـ على الأقل ـ للتعرف على الأعمال. وكيفية استعمال الأدوات والآلات. ويتساءل العمال في رسالتهم «الى متى نضحي بعمالنا من اجل سواد عيون المساهمين واستمرار الأرباح الهائلة؟». ثم يضيفون «يكفي اننا اهدينا المساهمين في الشركة ارضاً واسعة وغازاً طبيعياً بقيمة رمزية وأيد عاملة وفنية رخيصة جداً وعلاوة على ذلك نرى شبابنا يموتون»!!.

ومن المعلوم، ان هذا المشروع يحتل مساحة ١٣٥ فداناً من الأرض قدمت له مجاناً. وبلغت تكاليفه ٦٣ مليون جنيه استرليني، وتستهلك محطة الطاقة الكهربائية التابعة له ١٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً، قدمت له بأسعار وصفها الرسميون انفسهم بأنها زهيدة جداً، أي ما يقارب المجان. وانتاجه السنوي (١٢٠ الف طن من الألمنيوم) معفى من أي نوع من الضرائب: فلا ضريبة تصدير أو استيراد ولا ضريبة دخل، ولا حتى ضريبة على الأرباح. وعلى الرغم من هذا كله، تقول ادارة هذه الشركة في نشراتها انها: «تبرز نموذجاً ممتازاً للتعاون المثمر بين الشركات العالمية وحكومة البحرين. في سبيل تصنيع البلاد، وفتح مجالات أوسع للعمل امام الشعب».

وقد تردد كثير أن احد الأهداف الأساسية وراء هذا المشروع هو تشغيل الأيدي العاملة البحرانية. غير ان الحقيقة هي، اولا: انه لم يشغل من العمال ـ حتى الآن ـ العدد المفترض تشغيله من قبل مصنع بهذا الحجم ولا تزال الأيدي الأجنبية تحتل المواقع الرئيسية فيه. وثانياً: وجدت فيه شركة نفط البحرين (بابكو) وهي التي جلبت هذا الاحتكار الى البحرين مجالا للتخلص من عمالها البحرانيين الذين تدعي بابكو انهم زائدون عن حاجة العمل. وقد حولت اليه عدداً كبيراً من عمالها الفنيين. وهذا يعني، ان المشروع لم يوجد فرص عمل جديدة للأيدي العاملة البحرانية، التي تظل فترات طويلة بلا عمل، بينما يزداد عدد الأجانب في مختلف المؤسسات، ومن ضمنها «البا» وبشكل ملحوظ. وقد شهدت البحرين في النصف الأول من نوفمبر سنة ١٩٧٣ تحركاً هو الأول من نوعه. فقد تحرك المئات من العمال الفنيين العاطلين عن العمل، وقدموا عريضة موقعة من قبلهم الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قالوا فيها «ان ما نراه ونعايشه كل يوم هو ان المقاولين وبعض الشركات الأجنبية اقتصرت اعمالها على تشغيل العمال الأجانب كالهنود والباكستانيين وغيرهم في الوقت الذي نظل فيه ـ نحن المواطنين ـ نعاني من مشكلة البطالة الشيء الكثير مما يعود بالضرر الكبير على أسرنا وأولادنا.

وبالاضافة الى ذلك، فان شركة المنيوم البحرين قد اعتمدت، منذ سنة الانشاء الأولى، على القروض. والمبلغ الذي أعلن هذا الاحتكار عن اقتراضه هو

مبلغ ٤٣ مليون جنيه، وكان من البنوك البريطانية. بل ان انشاء المباني الأساسية لهذا المشروع تم أيضاً عن طريق قرض من الكويت[٣] فأين الرأسمال الذي ساهمت به الشركات الاحتكارية الست التي تملك هذا المشروع؟!.

جدول رقم (٢)

المساهمون في شركة المنيوم البحرين (البا) حتى شهر يونيه ١٩٧٠

المساهمون	الجنسية	النسبة
حكومة البحرين	بحرانية	٢٠٪
بريتش ميتال كوربوريش	بريطانية	١٨٪
كتينولاخيت الكتروكوبر	سويدية	١٨٪
جنرال كيبل كوربوريشن	امريكيه	١٨٪
بريتون انفستمنت	امريكية	١٠٪
ويسترن ميتالز كوربوريشن	بريطانية	٩٪
اوروا انكوربورينـد	المانيا الغربية	٧٪

وهكذا. فان مصنع الالمنيوم في البحرين، انما هو نموذج متكامل لمشاريع الاستعمار الجديد، نموذج حي للشركات المتعددة القوميات الممثلة لهذا الاستعمار فهذه الشركات تبتز الأرباح الخيالية من البلدان النامية. وتربط اقتصادها بعجلة اقتصاد البلدان الامبريالية، ولا تسهم، بشيء يذكر، في حل مشاكل نموها الاقتصادي وايجاد فرص عملا لأبنائها. هذا، ان لم تسد امامها طريق التنمية الحقيقية.

فاذا انتقلنا ـ بعد ذلك ـ الى الاحتكارات البترولية، فحدث ولا حرج. لقد شهدت العقود الثلاثة الأولى منذ اكتشاف النفط في الخليج العربي ـ أي منذ أوائل الثلاثينات وحتى الستينات [وحيث كانت السيادة الكاملة لاتفاقيات الامتياز المجحفة] نقول: «شهدت هذه الحقبة الطويلة عملية تكديس الأرباح

٣ ـ البترول واتجاهات الاستراتيجية الامبريالية في الخليج العربي.

الخيالية بلا حسيب او رقيب، ومقابل ما يمكن ان نسميه «حق الاسكات».

اتفاقيات الامتياز المجحفة.

واتفاقيات الامتياز، تجعل من الشركات صاحبة الامتياز، شركات مؤسسة في دول اجنبية (في الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا.. الخ) فلا تتخذ مقرها الرئيسي او الرسمي في البلدان العربية. وهي ليست أكثر من أدوات انتاج وتصدير للشركات الأم المالكة لها. وهي غير ملزمة بأن تكرر أو تصنع في البلاد المنتجة، أي جزء من انتاجها من النفط الخام والغاز او تقيم الصناعات البتروكيماوية، وغيرها من الصناعات المرتبطة بالهيدروكربونات. وهي لا تخضع لقوانين البلاد ولا سيما الضرائبية منها. وكانت اتفاقيات الامتياز تشمل مساحات شاسعة، وتشمل احياناً اقليم الدولة بأسره وعقدت الامتيازات لمدد طويلة جداً تتراوح بين ٦٠ و ٧٥ سنة. وليس لحكومات البلد المنتج أي سهم في رأسمالها ولا مشاركة في مجلس ادارتها. وليست لديها (الحكومات) سلطة حقيقية في الرقابة الفنية على المشروع وتوجيهه. وتحديد الأسعار، أو خفضها او رفعها. هو من اختصاص الشركات وحدها. كما انها لا تعيد أي جزء من ارباح النفط الى الدول العاملة فيها. وانما ترحلها الى الخارج. وتستثمرها هناك. وتدفع للدول المنتجة سعراً مقطوعاً عن الطن الواحد لا يزيد عن ٢٢ سنتاً.

واستمر هذا الحال حتى بداية الخمسينات حيث تم التوصل الى ادخال قاعدة مناصفة الأرباح «فيفتي فيفتي» وبعد قيام منظمة الأوبك تمكنت هذه المنظمة ان تنتزع بعض المكاسب في الناحية المالية، اذ فرضت اتفاقية تنفيق الريع، وغيرها من المكاسب الصغيرة حتى اذا وصلنا الى عام ٧١ حيث تمكنت الأوبك ـ باتفاقية طهران ـ من انتزاع مكسب كبير، حيث تم رفع دخل البلد المنتج الى ٥٥ في المائة، وزادت الأسعار بنسبة ٣٠ في المائة. والأهم من ذلك انها فرضت على الشركات ان تشارك الحكومات في كل ما يتعلق بمسألة الأسعار. ورغم ذلك وكما يقول جاك مورنان في مجلة لونوفيل اوبسرفاتور، فانه «برغم اتفاقات طهران وطرابلس ونيويورك وجنيف التي كاد ان يقال انها سببت افلاس الشركات ـ رغم هذه الاتفاقات ـ ارتفع معدل البرح في البرميل الواحد

من ٢٤ سنتاً الى ٥٨ سنتاً تنالها الشركات خلال سنتين فقط »[٤].

ولقد قفزت الأرباح الاجمالية للشركات. بحيث زادت ٥٠ في المائة خلال الفصل الأول من عام ٧٣ بالمقارنة مع عام ٧٢. وتجاوزت ارباح شركة اكسون (ستاندرد اويل اوف نيوجرسي) المليار دولار، وارتفعت ارباح موبيل اويل ـ عن نفس الفترة ـ من ٢١٧ مليون دولار سنة ٧٢ الى ٣٤٠ مليون دولار سنة ٧٣[٥]، وقد اجمعت التقارير، على أن أرباح شركات النفط العاملة في البلدان العربية سنة ٧١، بلغت حوالي ٤٫٤٥٠ مليون دولار وهذا في مرحلة الانتاج فقط، فتصوروا كم هي أرباح الاحتكارات البترولية، اذا اضيفت اليها أرباح عمليات النقل والتكرير والتوزيع... الخ. حتى لقد قدر احد الباحثين اجمالي ارباح الشركات بأنها تزيد عن ٣٨ مليار دولار عن نفس العام عام ٧١[٦].

أما الدول المستوردة للبترول فقد ربحت من وراء البترول العربي، وذلك من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما يزيد عن ٣٤ مليار دولار في عام ٧١. ويقدر د. نقولا سركيس دخل البلدان المستوردة في اوروبا من النفط العربي على شكل رسوم وضرائب بـ ٧٫٥ اضعاف واردات الدول العربي من تصدير النفط الخام[٧]. في حين بلغ مدخول جميع البلاد العربية عن عام ٧١ مبلغ ٧٣٫٥ مليون دولار امريكي[٨].

وفي حين كانت أرباح الشركات من عمليات الانتاج ٤٤٥٠ مليون دولار وذلك في عام ٧١، فانها لم توظف في بلدان الخليج ـ في نفس العام ـ الا مبلغ ٩٨٧ مليون دولار[٩].

وهكذا فان نظام الامتياز القديم، والذي لا يزال في جوهره ـ قائماً حتى الآن، في بعض البلدان وخاصة تلك التي تملك احتياطياً ضخماً من النفط ـ قد حرم البلدان صاحبة النفط من اقامة الصناعات ذات العلاقة بثروتها الرئيسية

٤ ـ البترول واتجاهات الاستراتيجية الامبريالية في الخليج العربي.
٥ ـ السياسة الكويتية ٧٣/٨/١٦.
٦ ـ نفس المصدر.
٧ ـ زهير الخاني: بحث مقدم لندوة النفط العالمية ـ بغداد ـ نوفمبر ٧٢.
٨ ـ د. نقولا سركيس: بحث مقدم لندوة النفط العالمية ـ بغداد ـ نوفمبر ـ ٧٢.
٩ ـ عبد الله الطريقي: بحث مقدم لندوة النفط العالمية ـ بغداد ـ نوفمبر ـ ٧٢.

والوحيدة في أغلب الأحيان، أي الصناعات التي تعتمد على البترول، أو ذات علاقة بعملياته، وهي صناعات كثيرة ومتنوعة. مثل مصانع التكرير ومصانع الآلات والمعدات والأنابيب ومصانع البتروكيماويات التي تصل منتوجاتها الى أكثر من عشرة آلاف نوع.

وبالاضافة الى ما تقدم، فرض نظام الامتياز ـ كذلك الانعزال التام بين الصناعة النفطية وبين باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا راجع الى ان النشاط النفطي الذي تقوم به شركات البترول صاحبة الامتياز موجه من الخارج ويستوحي سياسته وأهدافه من اعتبارات خارجية، تحددها من المصالح الخاصة للاحتكارات، ومصالح البلدان التي تنتمي اليها، أي ان هذه الاعتبارات بعيدة تماماً عن الأهداف التي تستوحيها وتعمل من اجلها باقي قطاعات الاقتصاد الوطني[١٠].

واذا كان من الصحيح ان الدول المنتجة قد انتزعت من الاحتكارات النفطية (وخاصة في السنوات الأخيرة) بعض المكاسب التي تركزت في الجانب المالي ـ أي تركزت على زيادة العائدات من البترول ـ الا انها لم تمس نظام الامتياز القديم في جوهره، ولم تحقق المشاركة الفعلية في العمليات النفطية. ولا أدل على ذلك من ان مشروع المشاركة النفطية الذي طرح في عام ١٩٧٢ قد استهدفت الشركات من ورائه استباق الأحداث وتكريس نظام الامتياز بشكل آخر. بحيث تستمر هي في الانفراد بالعمليات النفطية (البحث: التنقيب، الانتاج، التكرير، النقل، التسويق.. الخ). مقابل ان تكتفي الدول صاحبة البترول بأن يكون لها نسبة كذا في رأسمال الشركات العاملة في اراضيها، تبدأ بـ ٢٥ في المائة للسنوات ٧٣ ـ ١٩٧٧، ثم تتدرج الى ان تقف عند ٥١ في المائة سنة ١٩٨٢. وتبقى هكذا الى نهاية عقود الامتياز التي تمتد الى عام ١٩٩١ بالنسبة لامتياز أرامكو في السعودية والى عام ٢٠٢٦ بالنسبة لأمتياز شركة نفط الكويت. وذلك على أساس أن تدفع هذه الدول للشركات مبالغ ضخمة ـ نقداً ـ وكتعويض عن هذه المشاركة. وتقدر هذه المبالغ بالمليار دولار لنسبة الـ٢٥ في المائة

١٠ ـ د. عاطف سليمان ـ بحث مقدم الى الندوة العالمية للنفط ـ بغداد ـ نوفمبر سنة ٧٢.

وحوالي ٣ مليارات لنسبة الـ ٥١ في المائة، وهذا المبلغ الأخير يزيد عن مجموع القيمة الصافية لاستثمارات شركات الامتياز في بلدان الشرق الأوسط[١١].

على ان اتفاقية المشاركة، هذه انما تهدف بوضوح تام الى اطالة امد السيطرة الاحتكارية على ثرواتنا النفطية، وقطع الطريق أمام أي اجراء يجعل من اصحاب النفط مسيطرين عليه بشكل أو بآخر. وقد طرح مشروع المشاركة كبديل عن التأميم. وقد قيل ذلك في حينه بكل صراحة وخاصة على لسان وزراء مسؤولين.

عقود المقاولة.

ومع ذلك، ومن جهة اخرى لقد شهدت العلاقات بين الدول المنتجة وبين شركات النفط ـ خاصة منذ عام ١٩٦٦ ـ نموذجاً جديداً، يعتبر بالقياس الى اتفاقيات الامتياز، خطوة هامة الى الأمام. هذا النموذج هو ما اتفق على تسميته بعقود المقاولة او الخدمة. وظهر لأول مرة، في اتفاق شركة النفط الوطنية الايرانية مع شركة ايراب الفرنسية عام ١٩٦٦. والمرة الثانية في اتفاق شركة النفط الوطنية العراقية مع نفس الشركة الفرنسية عام ١٩٦٨.

وملخص هذا النوع من العلاقات، ان الشركات الأجنبية الموقعة على عقد الايجار، ليست صاحبة امتياز، وليست شريكة حقيقية، بالنصف مثلا. وانما هي مجرد «مقاول» يعمل لحساب شركة النفط الوطنية التي عهدت اليه باداء خدمات محدودة فنية ومالية وتجارية، نص عليها العقد، في مقابل عرض معين، هو الحق في شراء جزء من الانتاج بأسعار خاصة، ولمدة محددة لا تزيد عن ٣٠ عاماً. والدولة المنتجة هي المالكة الحقيقية للنفط في باطن الأرض وبعد استخراجه، وهي المالكة للأرض والموجودات المخصصة للعمليات المشمولة بالعقد والشركة الأجنبية المقاولة هي التي تتحمل مسؤولية القيام بعمليات البحث والتنقيب وتقوم بتمويلها وتتحمل مخاطرها وحدها. وفي حالة العثور على كميات تجارية فان الشركة الأجنبية ملزمة بتقديم الأموال اللازمة لتطوير العمليات،

١١ ـ د. نقولا سركيس محاضرة القاها في نادي الاستقلال في الكويت ١٩٧٢/١١/١٩.

كقروض يتم تسديدها نقداً أو عيناً حسب الاتفاق. وقد طور هذا النوع من العقود حتى صار من حق شركة النفط الوطنية ـ كما هو الحال في اتفاق العراق مع ايراب ـ ان تستلم الادارة المباشرة للعمليات بعد خمس سنوات من الانتاج[١٢].

وبغض النظر عن بعض الجوانب السلبية في هذه العقود (عدم قيام الشركة الوطنية بدور المنفذ للعمليات النفطية، عدم الزام المقاول بالاسهام في المراحل اللاحقة للانتاج كالتصنيع، عدم خضوع الشريك الأجنبي للقوانين الوطنية) فان الجوانب الايجابية تعد خطوة كبيرة الى الامام بالنسبة لعقود الامتياز. اذ ان هذا النوع من العقود، قد أكد الملكية الكاملة للدول المنتجة لبتروها، ووسع من نطاق سيطرتها، بالاضافة الى انه يساعد في تطوير شركات النفط الوطنية، ويعطيها الفرصة، لدخول عمليات النفط وخاصة في مجال التسويق. ومما لا شك فيه ان دخل الدول المنتجة طبقاً لهذه العقود هو أكبر بكثير من دخلها من عقود الامتياز.

نظام المشاركة بأغلبية الأسهم.

أما عام ١٩٧١، فقد شهد خطوات اكبر ـ الى الأمام ـ في سبيل سيطرة الدول المنتجة على ثرواتها وتوسيع استفادتها، بالوصول الى صيغة جديدة. أو نظام جديد للعلاقات فيما بين الشركات الأجنبية والدول المنتجة. وذلك ما اطلق عليه « نظام المشاركة بأغلبية الأسهم ». وهذا النظام الجديد كرسته الجزائر. حين سنت قوانين، الزمت فيها أي شركة أجنبية تود المشاركة في عمليات النفط الجزائري، بأن تكون شريكاً للشركة الوطنية الجزائرية للنفط « سوناطراك »، وبنسبة لا تزيد عن ٤٩ في المائة بحيث تكون أغلبية الأسهم للشركة الوطنية الجزائرية، فلا تقل بأي حال عن ٥١ في المائة، وبحيث تدخل سوناطراك في العمليات البترولية من البحث والتنقيب الى التسويق. ثم يكون لسوناطراك الكفة الراجحة في مجلس ادارة أي مشروع مشترك بمعنى ان تكون لها سلطة

١٢ ـ لمزيد من التفاصيل يرجع الى بحث الدكتور عاطف سليمان المقدم لندوة النفط العالمية ـ بغداد نوفمبر سنة ٧٢.

التأثير او اتخاذ مختلف القرارات (هذا، مع العلم بأن الغاز الطبيعي الجزائري مؤمم تماماً، سواء المكتشف منه او الذي لا يزال في باطن الارض).

أما أفضل اساليب استثمار الثروة النفطية فهو الاستثمار المباشر المستقل عن الاحتكارات، أي ان تقوم الدولة بنفسها بواسطة اجهزتها وكفاءاتها الوطنية ورؤوس اموالها باستثمار ثروتها النفطية وقد ضربت سوريا والعراق مثلا في هذا المجال.

وتأميم العراق لبتروله، هو خطوة في غاية الأهمية، للسيطرة الكاملة على الثروة البترولية وتوجيه دخلها في طريق التنمية. ونجاح العراق، وكذلك نجاح تجارب كل من الجزائر وسوريا وليبيا في سبيل توسيع السيطرة الكاملة على هذه الثروة، القابلة للنفاد، انما يوفر الامكانيات لمواجهة الاحتكارات البترولية، وانتزاع ثرواتها الوطنية من براثنها.

الاحتكارات البترولية اخطبوط من المصالح المتشابكة.

لقد مررنا في الصفحات السابقة، بايجاز شديد، على مراحل تطور العلاقات فيما بين الشركات الاحتكارية والدول المنتجة للبترول، من عقود الامتيازات التقليدية، مروراً بعقود الايجار، ووصولا الى المشاركة بغالبية الأسهم، والاستغلال المباشر. وهدفنا من ذلك اكمال الصورة - قدر الامكان - حتى يمكننا ان نرى الى أي حد ظلت الاحتكارات النفطية - ولا تزال في بعض اقطارنا - تستنزف ملايين الملايين من الارباح. وحتى تحولت الاحتكارات البترولية الرئيسية الى أخطبوطات من المصالح والفعاليات من الصعب تصورها لولا انها امر واقع.

ذلك ان أي احتكار من الاحتكارات الكبيرة المسماة «بالشقيقات السبع»، يملك البنوك ومصانع السيارات والكيماويات والأساطيل التجارية والمناجم المختلفة وشركات الطيران، وكل فعالية تخطر على البال. وكل هذا التوسع تحقق بفضل الأرباح الخيالية التي جنوها ولا يزالون يجنونها من بلداننا العربية.

ولكن رغم تطور العلاقات النفطية كما ذكرنا، في بعض الأقطار العربي، فإن اقطاراً أخرى لا تزال تعيش عصر الامتياز.

المطلوب الآن اكثر من المشاركة!!

وفي الوقت الذي واجهت اتفاقية المشاركة في الكويت معارضة شعبية ونيابية واسعة أدت الى تجميدها واعادة البحث فيها مع الشركات فان السعودية وبقية بلدان الخليج قد وقعتها ودفعت بالفعل قيمة الـ ٢٥ في المائة من مساهمتها في رأسمال الشركات الاحتكارية. مع ان اجراء أبسط عملية حسابية تبين ـ ليس فقط ان الشركات ليس لها حق في التعويض ـ بل ان لدولنا المنتجة اموالا طائلة نهبتها الاحتكارات في ظل نظام الامتياز المجحف.

ولقد كان المطلوب ـ كما طرح في الكويت أثناء مناقشة المشاركة ـ المساهمة الفورية والفعلية بما لا يقل عن ٥١ في المائة من رأسمال الشركات وبدون تعويض. لأن الشركات البترولية قد استرجعت اضعاف اضعاف ما وظفت في هذه المنطقة، ومنذ أمد بعيد. أما الآن، فالمطروح في الكويت هو التأميم بالرغم من ان الشركات قد قدمت عرضاً جديداً بأن تساهم الكويت بـ ٦٠ في المائة من رأسمال الشركات. لأنه لم يعد خافياً ان البترول مادة تستنفذ، وأي كمية تستخرج من الآبار لا تعوض والآبار تجف، وها نحن نرى الولايات المتحدة وقد جف العديد من آبارها، وهي بعد ان كانت مكتفية ذاتياً اصبحت الآن مستوردة وترتفع عاماً بعد عام نسبة حاجتها من النفط المستورد. ولا يمكنها ان تؤمن هذه الحاجة الا من البترول العربي، وخاصة من بترول الخليج العربي.

فاذا استمر استنزاف البترول، بالطريقة التي يستنزف بها، فلا توظف عائداته في تنمية اقطارنا وتصنيعها، فان احداً لا يستطيع ان يتصور مستقبل اجيالنا بعد نفاد البترول، ومن هنا فان خفض الانتاج الى حد معقول، مع انتزاع مكاسب اكبر من الاحتكارات (في حالة عدم التمكن من انتزاع البترول بكامله من براثنها)، واجبار الاحتكارات على توظيف جزء من ارباحها في مشاريع التنمية في البلدان المنتجة، هي مهمات النضال من أجل تحقيقها.

ان السيطرة الكاملة على الثروة البترولية هو المطلب الأساسي، والهدف الرئيسي. وعلى طريق تحقيق هذا الهدف يجب النضال من اجل انتزاع المزيد والمزيد من المكاسب. مثل المشاركة الفعلية والحقيقية في العمليات النفطية وفي

رؤوس اموال الشركات، بما لا يقل عن ٥١ في المائة، والاشتراك في مجالس ادارة هذه الشركات بكفة راجحة، وتنشيط وتقوية شركات النفط الوطنية، مع مدها بامكانيات المشاركة الفعلية في العمليات النفطية من الكشف والتنقيب، الى الانتاج والتسويق، مع تربية الكوادر النفطية الوطنية اللازمة لتسيير كل هذه العمليات.

واننا لنعلم ان تحقيق هذه المهات انما سيصطدم بمختلف العراقيل والمؤامرات ومحاولات الاحتواء والتفريغ من المضمون من قبل الاحتكارات البترولية التي تستميت للحفاظ على نهبها الجشع بكل الوسائل والسبل.

كيف ينفذ الاستعمار الجديد استراتيجيته في الخليج العربي؟

ولذلك نرى ان الاستعمار الجديد، والاحتكارات البترولية هي التي تنفذ استراتيجيته، قد باشر فيما يخص منطقة الخليج العربي - بشن هجوم اقتصادي واسع ومركز، مستهدفاً تطويق أي محاولة للتطور المستقل تقدم عليها هذه البلاد أو تلك من بلدان الخليج، عاملا على احكام ربط الاقتصاد الوطني للمنطقة بالاقتصاد الأمبريالي، وقد تمثل هذا الهجوم في الافتتاح المتوالي للبنوك الامريكية والبريطانية، وفي استجلاب المزيد والمزيد من الشركات المختلفة الأغراض من شركات التأمين الى شركات بيع الآلات الى شركات المقاولات المتنوعة.

والجدير بالذكر، ان البنوك التي فتحت لها فروعاً جديدة في منطقة الخليج هي البنوك المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاحتكارات البترولية. وعلى سبيل المثال: فإن «فيرست ستى نشيونال» هو ملك شركة جيتي التي تستثمر - بدورها - بترول المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، وتشترك في مجلس ادارة «بنك أوف اميركا» الذي تشترك في ملكيته امبراطورية روكفلر، وقد فتح له هو الآخر فروعاً في الخليج. «وتشيسمان هاتن بنك» الذي تملكه عائلة روكفلر نفسها التي تملك شركة «ستاندر اويل اوف نيوجرسي».

واذا القينا نظرة على دور الشركات المختلفة، وترابطها، وكيف تتكاثر

وتستأثر بالمشاريع والأرباح. فان مثال شركة المنيوم البحرين «البا» مرة اخرى، وقيام انشاءاتها، وما يسمونه التصنيع الذي يتم ـ كنتيجة لقيام مصاهر الالمنيوم ـ هو مثال حي وملموس.

فشركة «البا» كانت قد أنجبت قبل ان تباشر عملها في اغسطس سنة ٦٨ بنتاً سمتها «الشركة البريطانية لانشاء المصاهر» تكونت من ثلاث شركات هي: شركة امارى وشركة حون براون الهندسية (كلايد بنك) المحدودة وشركة جورج ويسنبي، لتقوم بمهمة المقاول الاداري. ووزعت هذه الشركة عمليات انشاء المشروع فيما بينها: فواحدة تخصصت بانتاج وشحن قضبان الالمنيوم الموصلة، والمعدات الاضافية الأخرى. والثانية اهتمت بالجانب الكهربائي، أما الثالثة فاستلمت الانشاءات الهندسية المدنية. وصارت كل شركة تعطي اعمالها او جزءاً منها لما يسمونه بالمقاولين الفرعيين. وتحت هذه التسمية استغلت واستفادت من مشروع الالمنيوم حوالي ١٢ شركة اخرى امريكية وبريطانية وسويدية. اما محلياً فلم يزد عدد المستفيدين من هذا المشروع عن ثلاثة مقاولين بناء ومقاولين اثنين لدفع العمال.

أما التصنيع الذي نشأ في البحرين، على أثر قيام مصهر الالمنيوم، فقد اقتصر، حتى الآن ـ على اقامة مصنع رذاذ (بودرة) الالمنيوم. وتملكه شركتان بريطانية والمانية غربية بنسبة ٧٣ في المائة والباقي ٢٧ في المائة قيل انها حصة حكومة البحرين. وبلغت تكاليف انشائه ٣٠٠ الف دينار، ولم يذكر مقدار رأسماله وقد بدأ الانتاج بالفعل وسينتج لهذا العام ٢٠٠٠ طن ترتفع في العام القادم الى ٣٠٠٠ طن وذكر ان حجم هذا المصنع صغير. لتبرير صغر عدد العمال الذين يشغلهم (اذ انه يشغل حوالي ثمانية اشخاص).

والمعروف ان رذاذ الالمنيوم يستعمل في صناعة الأصباغ والمتفجرات والألعاب النارية. واكتشف حديثاً انه يستعمل في تقوية الصلب[١٣].

تمويل مشاريعهم من اموالنا.

وحتى هذا المصنع الصغير في حجمه، دخل في سياسة الاستعمار الجديد،

١٣ ـ (صدى الأسبوع) مجلة اسبوعية تصدر في البحرين ـ ٧٣/٥/١.

حيث تملك الشركتان الاجنبيتان ٧٣ في المائة من رأسماله. ولها - بالطبع - الحرية الكاملة في التصرف في انتاجه، وتوظيف هذا الانتاج وبيعه وما الى ذلك، مما يزيد في ارباحها وتطوير اوضاعها في بريطانيا والمانيا الغربية، وكل ذلك يجري تحت ستار تصنيع البحرين وتشغيل الأيدي العاملة فيها.

ان كل المشاريع، على اختلاف انواعها، من المشاريع البترولية وما يسمى بمشاريع التصنيع والبنوك ومشاريع مختلف الشركات الأخرى التي تقام في منطقة الخليج، وتوفر الأرباح، إنما تقام كلها بأموال هذا الخليج الضخمة والمتراكمة في البنوك الأمريكية والبريطانية، وهي غير الأموال المتراكمة من ارباح الشركات.

لقد بلغت الأموال المتراكمة لبعض البلدان العربية المنتجة للنفط في البنوك الأجنبية ٤٢٤٥ مليون دولار وذلك في عام ١٩٧٠ (هذا عدا الأموال الخاصة)، ويتوقع ان تصل في عام ١٩٧٥ الى حوالي ٢١٫٠٠٠ مليون دولار[١٤]. وتعيد البنوك والشركات الأجنبية استثمار هذه الأموال فيما يحقق لها المزيد من الأرباح، ولكن بعيداً عن تنمية اقطارنا. وهذا الأمر جعل بلدان الخليج بالاضافة الى كونها مصدراً للطاقة الأولية، جعلها مصدراً للرأسمال (الفائض). وهو الأمر الذي حدا بالاستعمار الجديد الى شن هجومه الاقتصادي وتسليط بنوكه وشركاته لاستنزاف ما يسمونه بالأموال الفائضة. ونرى الاحتكارات البترولية التي قدرت احتياجات استثماراتها النفطية، في غير البلدان العربية، بحوالي ٤٣٠ بليون دولار لهذا العقد، تخطط لكي توفر اغلبية هذا المبلغ من منطقة الخليج ويتم ذلك بأشكال مختلفة، مثل التعويضات التي فرضتها على بلدان الخليج في اتفاقية المشاركة المشهورة.

ان الأموال الضخمة تذهب بمختلف الأشكال الى البلدان الصناعية الرأسمالية. لتوسيع وتطوير صناعاتهم ولتعديل ميزان مدفوعاتهم ثم يتكرمون ويأتون الينا بجزء يسير من هذه الأموال. على انها رؤوس اموالهم الخاصة بهم لاقامة ما يسمونه المشاريع الصناعية والسياحية، وما الى ذلك. ونكتشف انه حتى

١٤ - فاروق عبد النبي - استخدام فائض عوائد النفط لدعم تنمية البلدان العربية وصمودها - ندوة النفط العالمية - بغداد - نوفمبر ١٩٧٢.

هذا الجزء اليسير الذي أتوا به الينا انما بهدف استغلال البقية الباقية من الثروات الطبيعية والأيدي العاملة. ويعود اليهم مضاعفاً على شكل ارباح لهذه المشاريع، ولا أدل على ذلك مما جاء في احد التقارير من ان الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الذي صدرت فيه رأسمالاً قدره ٥٧ مليار دولار وذلك في الفترة ما بين ١٩٤٦ - و ١٩٧٢، فانها قد اعادت الى الولايات المتحدة في نفس الفترة مبلغ ١١٥ مليار دولار[١٥].

وهكذا، فان السؤال الذي يفرض علينا هو: ما دمنا (اعني البلدان المنتجة للنفط) نملك هذه الأموال الطائلة فلماذا لا توظف مباشرة في بلداننا المتخلفة لتنمية اقتصادها وتأمين مستقبلها؟!.

ولا شك ان توفير عشرات الملايين، ونحن نملك الآلاف منها، لبناء مصنع للالمنيوم مثلا ليست مهمة شاقة؟! لكنهم يقولون ان المسألة ليست توفير رؤوس الأموال، انما كيف سنقيم هذا المصنع، وكيف ومن يسوق انتاجه؟!.

والسؤال بحد ذاته وجيه. اذ انه من المعروف ان أي فرع، بل كل فروع الصناعات الكبيرة، تحكمها وتتحكم فيها احتكارات محددة.. وهي تملك من القوة ما تفشل أي مشروع لا تكون هي صاحبته او المستفيدة الأولى منه. وهذا الوضع كان قائماً - تماماً بالنسبة للمسألة البترولية. لكن الذي يغيب عن بال المخططين او (المسؤولين) الاقتصاديين في هذه البلدان هو ان العالم الآن هو غير عالم ما قبل - لنقل - الحرب العالمية الثانية. فهناك المعسكر الاشتراكي الذي بنى قوته الاقتصادية، وطور صناعاته في مختلف مجالاتها ويملك من الخبرة والعلم مثل ما يملكه العالم الرأسمالي. وهناك البلدان المستقلة او النامية كما هو متعارف على تسميتها - وبعضها وضع ويضع وينفذ الخطط التطويرية بهدف الخروج من حالة التخلف. وبالامكان تماماً وضع خطط تنمية على اساس التعاون المشترك، وتبادل النفع مع هاتين القوتين في العالم.

ثم انه يمكن الاستفادة من الاحتكارات الرأسمالية ولكن بشروط افضل، وعلى اساس تنمية اقطارنا لا افقارها.

١٥ - تقرير حول آسيا مقدم الى المؤتمر النقابي العالمي الثاني الذي انعقد في فارنا بلغاريا ١٥/٢٢ اكتوبر ٧٢.

وفيما يخص البترول، فان هذه الامكانية في الظروف الحالية، وفي ظروف ازمة الطاقة، قد اصبحت واقعاً وكما سبق ان ذكرنا، فان الجزائر والعراق وليبيا وسوريا قدمت الأمثلة على ذلك.

وبامتلاك اقطار الخليج للثروة البترولية الكبيرة، وبسيطرتها عليها، يمكنها ان تفرض على الاحتكارات الرأسمالية ودولها شروطاً ليس أقلها شرط الاسهام او المساعدة في تصنيع بلداننا، وتوظيف جزء من الارباح في مشاريع التنمية الحقيقية في مختلف المجالات، وذلك في مقابل تزويدها بحاجتها من النفط بأسعار عادلة.

ولكن لا يمكن ان يتم شيء من هذا الا اذا سيطرت بلدان الخليج وشعوبها سيطرة كاملة على ثروتها النفطية، والا اذا انتهجت سياسة وطنية معادية للاستعمار والامبريالية ومتحالفة مع قوى التحرر والاشتراكية في العالم.

كلمة سيف بن علي
رئيس وفد جبهة التحرير الوطنية البحرانية
في المؤتمر الطارىء لمنظمة تضامن الشعوب
الافريقية الآسيوية تأييداً للشعوب العربية في كفاحها
ضد اسرائيل والاستعمار ـ القاهرة/١ ـ ٣/يوليو ٦٧

أيها الأخوة والأصدقاء،

باسم جبهة التحرير الوطني البحرانية اسمحوا لي ان احييكم وان أنقل اليكم تحيات جماهير شعبنا ومناضلينا الذين يتمنون لأعمال مؤتمركم هذا كل توفيق ونجاح من أجل تعزيز وتقوية الأخوة والتضامن بين شعوب قارتينا العظيمتين.

أيها الأخوة والأصدقاء،

ينعقد مؤتمرنا في اعقاب عدوان استعماري صهيوني واسع استهدف تصفية الأنظمة الثورية في كل من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا واخضاع المنطقة العربية للنفوذ الاستعماري لتصبح قاعدة ضخمة واسعة للمستعمرين الأمريكان والانجليز، وليواصلوا من هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الفريدة زحفهم المشؤوم تجاه آسيا وافريقيا، يسقطون حكومات وطنية ويرقعون اخرى عميلة، يحتلون مناطق، وينكبون اخرى.

إن العدوان الذي شن على البلاد العربية لا يزيد عن كونه تواطؤاً وتآمراً مسلحين خطط لها الامبرياليون الأمريكيون والانجليز ونفذته رأس حربتهم في

المنطقة اسرائيل، وان مجرد السماح لاستمرار هذا التواطؤ والتآمر ومجرد ترك المعتدي بلا ردع وعقاب صارمين بعد فضح وكشف على أوسع نطاق، يشجع القوى الامبريالية على انتهاج هذا الخط الخطر بشكل أوسع في علاقاتها مع بقية الشعوب في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

ان لدينا نحن العرب مثل مشهور يقول: «اذا عمل الموسى في ذقن جارك فاسكب الماء على ذقنك» هذا المثل صادق في التعبير على انه اذا نجح الامبرياليون في تنفيذ مؤامراتهم في بلد ما، فان البلد المجاور سيكون المرشح التالي لمواجهة مثل هذه المؤامرات.

ودور مخلب القط للاستعمار الانجلو امريكي الذي تقوم به اسرائيل تجاه الأقطار العربي، هو دور مرتبط مع اول يوم خلقت فيه اسرائيل بعد ان اغتصبت ارض فلسطين العربية وشردت شعبها ليعاني البؤس والشقاء.

لقد قامت اسرائيل بمساعدة ودعم الاستعماريين، وخلقت بالعدوان العسكري المباشر الذي تعرض له عرب فلسطين.. حيث طردوا من ارضهم وجردوا من ممتلكاتهم واموالهم.

ومنذ قيام اسرائيل بنت وجودها على أساس أن تتسع رقعتها على حساب بلاد العرب، وعلى أساس ان تكون قاعدة عدوانية استعمارية تهدد باستمرار أمن وسلامة الشعوب العربية وتشغلها عن مقارعة الاستعماريين المستغلين لأهم ثروات العرب، والذين يحاولون ان يحتفظوا بهذه المنطقة كأغنى مناطق الثروات الطبيعية في العالم وأرحب سوق لتصريف منتجاتهم على حساب تأخر اهل هذه المنطقة وعلى حساب مصالحهم.

والأحداث الأخيرة التي شهدتها منطقتنا بما في ذلك العدوان الغادر الذي قامت به اسرائيل ضد البلاد العربية يوم ٥ يونيو اكبر دليل على ذلك.

ان التصريحات العدوانية والتحركات والحشود العسكرية الاسرائيلية التي سبقت عدوانها كان هدفها واضحاً وحتى زعماء اسرائيل لم يخفوه. انه القضاء على الحكم الوطني القائم بسوريا.. هذا الحكم الذي اخذ على عاتقه تحقيق اماني الشعب السوري في تقوية استقلال وطنه وبناء اقتصاده الوطني بما يضمن مصالحه

.ويحقق له مزيداً من التقدم والازدهار، ومواجهة شركات البترول الاحتكارية والاستعمارية واجبارها على التسليم بدفع حقوق الشعب السوري من مرور انابيب النفط عبر اراضيه. واستغلال البترول السوري من قبل الحكومة الوطنية قاطعة بذلك الطريق على الاحتكارات البترولية من ان تمارس سرقته كما هي فاعلة في المناطق العربية الأخرى. الأمر الذي يثبت للأقطار الأخرى بأن بامكانها استغلال ثرواتها بنفسها وجعل الأرباح الضخمة تعود على صاحب الثروة وليس الى بنوك الاحتكارات في امريكا وبريطانيا وغيرها.

لهذا السبب كانت التهديدات الاسرائيلية الوقحة للجمهورية العربية السورية. لأن الاستعماريين أيها الأصدقاء قلقون ومنزعجون من وجود النظامين الوطنيين في القاهرة ودمشق في شرقنا العربي وان مثل هذه الأنظمة بجانب كونها معادية للامبريالية فهي تضرب الأمثال القوية والنيرة على كيفية مواجهة الاستعمار وكيفية بناء الحياة الأفضل للشعوب وكيفية فشل واندحار مؤامرات ومناورات وضغوط الاستعماريين ضد الأنظمة المتحررة من نفوذهم.

لأن القاهرة تحدت قوى الاستعمار فأممت قناة السويس في سنة ١٩٥٦ ولأنها كسرت احتكار السلاح واشترته من الدول الاشتراكية الصديقة ولأن القاهرة لم ترضخ لضغوط الاستعمار الأمريكي ولم يخذلها رفضهم الاسهام في تمويل بناء السد العالي فتجرأت وبنته بدون مساهمة منهم بل بعون نزيه من الاتحاد السوفياتي. لأن أمتنا تريد ان تبني حياتها وفقاً لارادتها ولأنها تريد ان تتخلص من التخلف والتأخر وتريد ان تلحق بركب القرن العشرين الذي يسير بوتائر مذهلة نحو التقدم.. لأننا نرفض الاستعمار والسيطرة والاستغلال.. لأننا كذلك قامت اسرائيل بعدوانها بدعم ومساندة من الاستعمار الانجلو امريكي.

أيها الأخوة والأصدقاء الأعزاء، ان شعوبنا العربية في كل اقطارها من المحيط الى الخليج مدركة تماماً ابعاد المؤامرة الاستعمارية الصهيونية وهي قد هبت كرجل واحد لمواجهة هذا العدوان وعلى المسبب الدائم للعدوان اسرائيل. وهي واثقة من أن جميع شعوب آسيا وافريقيا وجميع البلدان المحبة للحرية

والسلام واقفة بجانبها ومتضامنة معها في مواجهة عدوان ومؤامرات الاستعمار الانجلو امريكي وصنيعته اسرائيل.

اننا واثقون من انكم جميعاً أيها الأصدقاء مدركون لأعباء القضية العربية في فلسطين وانكم ستتخذون القرارات والاجراءات العملية التي ستساعد على دعم الحق العربي المهدور من قبل قوى الامبريالية العالمية وربيبتها اسرائيل.

ان بامكان منظماتكم ان تقوم بالكثير من الأعمال لفضح التواطؤ والاستعمار الصهيوني الأخير ووضع الحقائق امام شعوبكم وللضغط على حكوماتكم لاتخاذ مواقف تدين العدوان وتنصف العرب.

ان مزيداً من التضامن الفعال بين شعوب قارتينا آسيا وافريقيا كفيل بدحر كل المؤامرات ومخططات المستعمرين المعادية لمصالح وآمال شعوبنا في التحرر الكامل والتقدم العلمي والاجتماعي.

عاش تضامن شعوب قارتينا العظمتين
والفشل والاندحار لكل مؤامرات ومخططات الاستعماريين

المحتويات

صفحة

مقدمة ٥

الفصل الأول: حول قضايا النضال الوطني الديمقراطي في البحرين ١١

١ - ١٣

٢ - حول موقف الجبهة من انتخابات المجلس التأسيسي ٢٧

٣ - ٥٣٪ فقط من الناخبين اقترعوا في
انتخابات البحرين التي جرت في ظل
حالة الطوارىء ٣١

٤ - اجل، نجحت المقاطعة وتم تشكيل مجلس النظام!! ٣٦

٥ - الحركة الوطنية في البحرين ٤٢

٦ - حول المجلس الوطني البحراني ٥٤

٧ - العداء للشيوعية عداء لكل ما هو وطني ٦٦

الفصل الثاني: حول المشاريع الامبريالية في الخليج العربي ٧١

- حقيقة الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ٧٣

- اضواء على ما يجري في الخليج العربي ٧٧

- «اتحاد الامارات العربية» ضد من ولمصلحة من؟! ٨٩

- ضد الاحلاف.. ضد مشروع الدفاع المشترك ١٠٤

- المشاريع الاستعمارية في الخليج العربي الى اين؟! ١٠٦

- شعبنا في الخليج سيتصدى للاستعمار الجديد ١٥٣

- الواقع الاجتماعي والنضال السياسي في الخليج العربي ١٥٧

- تحية لجمهورية اليمن الشعبية الفتية ١٧١

الفصل الثالث: حول الاحتكارات في الخليج ١٧٥

- البترول... واتجاهات الاستراتيجية
الامبريالية في الخليج العربي ١٧٧

- الاحتكار في صناعة البترول ٢١٤

- الشركات المتعددة القوميات في الخليج العربي ٢٣٤

- كلمة سيف بن علي في المؤتمر الطارىء لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية تأييداً للشعوب العربية - في القاهرة ١ - ٣ يوليو ١٩٦٧ ٢٥٢

هَذا الكتابُ

ان الكتاب يحتوي على جملة من المواضيع تتناول بالبحث والتحليل قضايا اساسية في حياة البحرين ومنطقة الخليج. وهو، لذلك يشكل وثيقة ذات اهمية كبيرة تحتاج اليها المكتبة التقدمية العربية ويحتاج اليها اي باحث في شؤون هذه المنطقة التي تتزايد اهميتها السياسية والاقتصادية يوماً بعد يوم.

ويعالج الكتاب القضايا المشتركة بين بلدان الخليج بمسؤولية الحرص على استنهاض القوى الوطنية في المنطقة ودعوتها لوضع خطة نضال مشتركة في مواجهة المخططات الامبريالية التي تزيد مخاطرها على هذه المنطقة وعلى مجمل البلدان العربية ومنطقة الشرق الاوسط بأسرها.

الثمن 50 فلس